



جامعة القادسية
الدراسات العليا والدراسات
علمية
كلية الإدارة والاقتصاد

مجلة العري

للعلوم والاقتصاد والإدارة

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

من محتويات العدد ...

ملف خاص بمحفوظ ندوة "التنمية البشرية في العراق الواقع والمتطلبات"
التي نظمتها كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة

تحليل آثار المديونية الخارجية على التنمية البشرية في بلدان عربية مختارة

الدكتور عبد الكريم شحار

التجارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق

الدكتور محمد حجار الصانع والسيد علي رزاق

استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة

الدكتور مؤيد محمد الفضل والدكتور رضا صاحب أبو حمد والسيد مجيد محسن الفاي

تقويم أداء أجهزة الرقابة الخارجية في ظل متطلبات النظرية الشرطية

الدكتور محمد حويش علاوي والسيد موفق عبد الحسين محمد

الهندسة المالية بالتركيز على الخيارات نحو سوق مالي /مدخل إسلامي

السيد هاشم ثوري

السيد فهد عبد الله عباس

تغطية أعداد حدة القدماء في المكتبات الجامعة



مَجَلَّةُ الْغُرَيِّ لِلْعُلُومِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاِدارِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة
المجلد الأول- العدد (5)- السنة الثانية- 2006 م

رئيس التحرير

أ. د. هازن عيسى الشبيخ راضي

مدير التحرير

د. عاطف لاني مرزوق

سكرتيرة التحرير : نسيم عباس كاظم

الهيئة الاستشارية

- | | |
|--------------------------|-------------------------------|
| أ. د. أحمد بريهي العلي | أ. د. عبد الكريم كامل أبو هات |
| أ. د. إسماعيل محمد الحسن | أ. د. ماهر موسى العبيدي |
| أ. د. إسماعيل حميد حمادي | أ. د. جعفر محمد جواد الفضلي |
| أ. د. فاضل عباس العاصري | |

هيئة التحرير

- | | |
|-------------------------------|--------------------------|
| أ. د. محمود فرج اللامي | أ. د. عدنان داود العذاري |
| أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي | أ. سنان كاظم رويح |
| أ. د. رضا صاحب أبو حمد | أ. م. د. صادق علي طعان |
| أ. م. د. محمد جبار الصائغ | أ. م. حسين هادي منيرة |
| أ. م. د. يوسف هجيم سلطان | |

المحتويات

محتوى الندوة

مجموعة من محوٲ الندوة

- كلمة الندوة بقلم

٧
الأسناد الدكتور مازن عباس الشبيخ راضي

٨ - ندوة التنمية البشرية في العراق: نظرة عامة

الدكتور حسن لطيف كاظم

١٤ - حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العراق

الدكتور عاطف لاني مرزوق

٢٩ - الحكم الصالح والتنمية واتجاهات التغير مع إشارة خاصة للوضع في العراق

الأستاذ الدكتور عبد الحسين الفالسي

٥٢ - الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق

الشيخ / نعمة الهادي

٦٢ - النوع الاجتماعي Gender والتنمية البشرية في العراق

الدكتورة منان عبد الفضل هاشم

٧٩ - دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية في العراق

الآنسة هادي زوير والآنسة إيمان عبد الكاظم

المحتوى الاقتصادي

٩٤ - تحليل آثار المديونية الخارجية على التنمية البشرية في بلدان عربية مختارة

الدكتور عبد الكريم شنجار

١١٢ - قياس القدرة الاستيعابية الضريبية في الاقتصاد العراقي

أسيد حسين جواد

١٢٧ - التجارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق

الدكتور « محمد جبار الصائغ والسيد علي رزاق

- ١٤٤ استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة
الأستاذ الدكتور مؤيد محمد الفضل و الدكتور رضا صاهب أبو حمد والسيد مجيد محسن أنطاني
- ١٨١ الهندسة المالية بالتركيز على الخيارات نحو سوق مالي/مدخل إسلامي
السيد هاشم فوزي
- ٢١٣ أثر المعرفة في التغيير التنظيمي
الدكتور أكرم محسن الياسري
- ٢٣٢ تطبيق أبعاد جودة الخدمة في المكتبات الجامعية
السيد فراس عدنان عباس
- ٢٤٤ المنهج الإداري المتكامل في الإسلام/المنظور الإداري للإمام علي (عليه السلام)
الدكتور مسلم علاوي السعد والسيد مزهر عبد السادة هنين
- ٢٥٧ تقوم أداء أجهزة الرقابة الخارجية في ظل متطلبات النظرية الشرطية
الدكتور محمد حويش علاوي والسيد موفق عبد الحسين محمد

مَجَلَّةُ الْغُرَيِّ لِلْعُلُومِ الْإِقْتِصَادِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة

ملحق خاص

بالقسم الأول من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد
بجامعة الكوفة

التنمية البشرية في العراق الواقع والمتطلبات

كلية الأستاذ الدكتور هازن عيسى الشبيخ راضي عميد كلية الإدارة والاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الضيوف الكرام
الزعماء الأعزاء

اسمحوا لي باسم كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة، وبأسم اللجنة التحضيرية للندوة العلمية الثانية لقسم الاقتصاد إن أرحب بكم أجمل ترحيب، وإن أتقدم لكم بأصدق آيات الشكر على تلبيتكم لهذه الدعوة والمشاركة في أعمال هذه الندوة التي تتمتع تحت عنوان ((التنمية البشرية في العراق: الواقع والمتطلبات)).

كما أتوجه بشكر خاص إلى الأخوة الباحثين الذين استجابوا لدعواتنا في إعداد أوراق الندوة والتي بدون أدنى شك، سوف تغني متضمنات هذا العنوان كونها تمثل نتاجا للصفوة من التخصصيين.

وبالشكر نفسه أتوجه للسيد رئيس الجامعة للجهود اللامحدودة في تبيل الارتقاء بالمسيرة العلمية عموما وعلى دعمهم البناء في إقامة هذه الندوة بشكل خاص.

الحضور الكرام

تعد موضوعه التنمية البشرية من الموضوعات التنموية البشرية من الموضوعات الحيوية التي استحوذت منذ تسعينات القرن الماضي على اهتمام العالم اجمع.

فقد جذبت انتباه بعض منظمات الأمم المتحدة عندما تبنت وأقرت هذا المفهوم في الكثير من أديانها، فضلا عن إن الأدب الاقتصادي قد طور هذا المفهوم مضيفا إليه أبعادا جديدة تتلخص في استه التنمية والتركيز على البعد الاجتماعي الذي أهملته الاستراتيجيات التنموية السابقة.

وفي العراق، فإن حال التنمية البشرية مازال مدعاة للقلق العميق بعدما تراجعت مؤشرات ومقاييسها نتيجة الظروف القاسية التي واجهها البلد على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

فقد تراجع دليل التنمية البشرية في العراق إلى حيث كان عام ١٩٦٠، وتراجع مستوى الدخل إلى ما قبل عام ١٩٧٠، فيما تزايدت احتمالات الوفاة بين العراقيين وارتفعت معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات، يضاف لذلك إننا نعيش اليوم تفشي الفساد بمختلف أشكاله، وتفاقم أوضاع المعيشة، ويزيد أعمال العنف وعدم الاستقرار. غير إن كل ذلك لن يثني عن العمل من أجل تجاوز كل التحديات إيماننا منا بأننا نمتلك كل مقومات النهوض والانبعث.

ولأجل ذلك جاءت هذه الندوة لتضع على بساطة البحث مختلف الرأي والآراء التي يمكنها المساهمة في تشخيص المشاكل التي تعاني منها التنمية البشرية في العراق أملا في إيجاد الحلول الناجحة لها. ويفيد الوصول لذلك فقد توزعت لعمال الندوة على جلستين تناقش بمشرة بحوث كل ما يتصل بموضوعه التنمية البشرية من مؤشرات ومضامين.

وفي الختام أجدد الترحيب بكم متمنيا لهذه الندوة السداد والتوفيق الذي أنتم أهل لإنجازه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحو التنمية البشرية في العراق: نظرة عامة

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

دأب قسم الاقتصاد على مجازاة الواقع العراقي عبر طرح أكثر القضايا الاقتصادية إلحاحاً على بساطة البحث والنقاش الأكاديمي، وإثراء النقاش حولها عبر ندواته المتعاقبة والتي التزم من خلالها بتوسيع دائرة الحوار عبر استئطاب الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات العراقية كباحثين ومحققين ومشاركين في ندواته. واقتناعاً من القسم بأهمية موضوع التنمية البشرية وما تستثيره أوضاعها من مواجهات تهمث على القلق لم الحال الاقتصادي والاجتماعي في العراق فقد عمد القسم إلى إن يكرس أعمال ندوته العلمية الثانية لمناقشة واقع التنمية البشرية في العراق وهي قضية تفتنون وترتبط بقضايا عدة على قدر كبير من الأهمية، الأمر الذي يفسر تعدد وتنوع مداخل الندوة التي عملت اللجنة العلمية على صياغتها بما يتناسب مع سعة الموضوعات ومكانتها في المشهد التنموي العراقي. وتأتي إقامة الندوة العلمية الثانية لقسم الاقتصاد بكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ندوته العلمية الثانية ((التنمية البشرية في العراق .. الواقع والتحديات)) على قاعة الشهيد محمد باقر الصدر في رئاسة الجامعة وبمشاركة واسعة للباحثين العراقيين من الأكاديميين ورجال الدين محاولة للمساهمة الجادة في التعريف بمفهوم التنمية البشرية المستدامة، والتأثير على القضايا التي انصرف عنها البحث لسنوات مديدة تحت ذرائع ومسوغات مختلفة. تحت شعار ((النهوض بالإنسان العراقي وتوسيع خياراته ضمانة لمستقبل أفضل)).

المعرفة والتدرك من الموارد الضرورية للتنمية بمستوى عيش مناسب، يضاف إلى ذلك الحرية السياسية والتنميع بحقوق الإنسان واحترام الذات. وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ فإن للتنمية البشرية أبعاداً خمسة هي (التمكين، النماون، العدالة أو الإنصاف، الاستدامة، والأمن أو الضمان). وبهذا لمفهوم التنمية البشرية يجمع بين القدرة وتمتعها واستعمالها، ويتجاوز الحقائق التقليدية كـ رأس المال البشري وإشباع الحاجات الأساسية، ولموارد البشرية. الخ. وينتهى بـ مفهوم التنمية البشرية HID إلى المقارنة بين رأس المال والبشر، وبين الثروة الوطنية وعائلتها التنموي.

تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة. وقد توسع مفهوم التنمية ليشتمل من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، إلى اعتباره جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة. وبهذا المعنى التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي إلى توسيع الخيارات أمام الناس، فهي تضع البشر في صميم عملية التنمية من خلال جعلهم هدفها وموضوعها وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن التنمية البشرية تدعو إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال العاصرة وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحة واكتساب

توافر له من امكانات مادية وبشرية طوال العقود الماضية، ورغم ما تختزنه أراضيه من ثروات وضعت بلداناً أخرى في مقدم الركب التنموي. ولعل هذه النتيجة أمر متوقع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق فداءً عرف نصف القرن الماضي من تاريخه أحداثاً جسام كانت كوارث حلت بالتنمية البشرية وأوقفت خطاها بل دمرت مكتسبات كانت قد تحققت في أوقات ماضية.



توزعت، أبحاث الندوة على جلستين ترأس الجلسة الأولى الأستاذ الدكتور لطفي حميد جودة (حميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط) عرض خلالها **المحضور احمد خليل الحسيني** (جامعة بابل) لواقع التنمية البشرية في العراق وآفاق تطوره وقدم عرضاً مسهباً لمؤشرات التنمية البشرية في العراق ورصد التراجعات الحادة فيها وأشر المخاوف التي تثار حول مستقبل التنمية البشرية.

ليما قدم **الدكتور صادق علي طه** (كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة) عرضاً لأهم المشاكل التي تواجه التنمية البشرية في العراق والتي أطلق عليها ((الأمراض الخفية)) مؤشراً عدداً منها: البطالة، الفقر، الفساد الإداري والمالي، انعدام الأمن والاستقرار. وانتهى إلى القول: إن هذه المشكلات تتفاعل فيما بينها لتنتج

أن مفهوم التنمية البشرية أوسع من أي مقياس يمكن أن يقاس به ويصعب إيجاد مقياس شامل له، لأن هناك العديد من الأبعاد الحيوية للتنمية البشرية لا يمكن حصرها مثل المشاركة، فاختيارات البشر لا تحدّها نهاية، وتتبدل مع الزمن، مع ذلك فإن هناك ثلاث اختيارات أساسية تسمح للأفراد بحياة مديدة وصحية، يكتسبون خلالها المعارف، ويحصلون فيها على موارد تسمح لهم بمستوى معاشي لائق. ويقاس مؤشر التنمية البشرية هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية. لكن يبقى مفهوم التنمية البشرية أعم وأشمل من أن تحويه مقاييسها ومؤشراتها. وتكشف مراجعة تلك المؤشرات عن تدهور كمي ونوعي فيها، نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية وسنوات الحصار الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عالٍ من التجريد والعمومية. كما أن هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية القادمة والمستوى الذي يمكن أن تصل إليه التنمية البشرية. أن ذلك يعني أن البيانات لا تعكس حقيقة وحجم التراجع الذي حصل في بنية التنمية البشرية وجوهرها. مثلما تفشل في إعطاء صورة التراجع في البنى المؤسسية الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع.

طبقاً لتقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٤ فإن محصلة العقوبات الدولية على التنمية البشرية أفضت إلى تراجع النمو الاقتصادي لما يقرب من أربعة أعوام لكل عام من أعوام تنفيذ العقوبات، وهو ما يعني تراجعاً في التنمية الاقتصادية بحوالي نصف قرن.

إن حال التنمية البشرية في العراق مدعاة للقلق الشديد، فاليانينات المتاحة برغم قلتها وقصورها تدلل على تدهور أوضاع التنمية واتساع نطاق الفقر رغم ما

في العراق أدت إلى جعل أمن الدولة ينصب في مفهوم طيق))

في الجلسة الثانية التي ترأسها الأستاذ الدكتور حاتم محسن محمد (عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء) عرض الأستاذ الدكتور عبد الحسين جليل الصالحي مباني الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية، وأشر في بحثه ((الحكم الصالح والتنمية واتجاهات التغيير: مع إشارة خاصة للوضع في العراق)) مسائل نظرية ومعرفية على قدر عال من الأهمية معتبرا أن مفهوم الحكم الصالح Good Governance يركز على دعامتين أساسيتين هما : التضمينية أو المشاركة participation والمساءلة accountability لكن صورة الحكم في العراق انتهت إلى أن تجعله حكما طالعا بكل ما في الكلمة من معنى. وبشر الغالي بأن بؤادر الحكم الصالح قد أرسيت مع وضع الدستور الدائم والقيام بأول انتخابات حرة ونزيهة. ويمكن أن تشر المرحلة القادمة الكثير من نواتج الحكم الصالح مع تفعيل دور السلطين التشريعية والقضائية واكتسابهما الدور السوي.

أما الورقة التي تقدم بها الأستاذة القديسة الصباحي (مدير المركز العراقي للأبحاث والدراسات) عن ((الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق)) فإنها شددت على إن الحكم الصالح هو أبرز استحقاق في العراق اليوم، لأنه كان ضحية الحكم الطالح المفسد طيلة العقود السابقة، وقد عاثت به الحكومات المتعاقبة فسادا وتخريبا. ويرى العبادي ((أن إرساء ثقافة جديدة للسلطة)) تقوم على ((قدسية المواطنة وحرمتها وما تتضمنه من حقوق واجبة الرعاية)). بل ((إن الحكم في العراق لا يستطيع النهوض بعملية التنمية الشاملة إلا إذا كان أساسه خيارا ديمقراطيا حرا نزيها بفرز الأكفأ

أزمة حقيقية للتنمية البشرية في العراق ما لم يجري حلها عبر انتهاج سياسات تهدف إلى اقتلاعها من جذورها ومداواة نتائجها والعمل على التقليل من آثارها السلبية على الواقع.

وقدم الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم (كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة) مقارنة مهمة لمفهوم الأمن البشري من منظور التنمية البشرية فأثار جملة من القضايا التي تؤثر الواقع المتدهور للأمن البشري في البلد موضحاً الحاجة إلى إعادة تعريف الأمن البشري ليتجاوز المفهوم الضيق الذي ساد طوال عقود من الحكم الشمولي الدكتاتوري.

وعرض الدكتور عاطف لافي مرزوقه السعدون (كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة) ((حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العراق: من موروثة الماضي إلى آمال التجربة الديمقراطية)) لمسار انتهاكات حقوق الإنسان منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى وقتنا الحاضر، مشيرا إلى إن ((حقوق الإنسان هي مؤشر مهم لجودة الأداء الحكومي، كما يمكن من خلالها الحفاظ على تماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي أثناء عملية تحقيق الأهداف التنموية)) لكن السعدون يرى ((أن عملية الانتقال الديمقراطي في العراق ما تزال حبيسة الصدمة السياسية، إذ لم ينح لها أن تتم بصورة متدرجة، وعبر العمل على فتح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وترسخ وتهيمن ومن ثم العمل إلى ديمقراطية الدولة والانتقال بها إلى مؤسسات تمثيلية حقيقية)) ((وتواجه حقوق الإنسان في العراق أزمة موروثة الفكر الضيق للشكل القبلي في ترسيم العلاقة بين الإنسان ومجتمعه، وهو ما يجعل الإنسان محاطا بتقليد يتنافى مع المفهوم الواسع لحقوق الإنسان)) كما أن ((تهديدات الإرهاب

والأليق للحكم.... وينبغي أن تصير الدولة إلى نموذج اقتصادي متوازن يشجع القطاع الخاص ويفسح فرصة للتنافس وينظم الاستثمار المحلي والأجنبي بقوانين واضحة تجعل من مصلحة البلاد والعباد هي المحدد الأساس).

ثم تناولت الدكتورة صفاء عبد الخضر (جامعة الكوفة) في بحثها ((النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في العراق)) ارتهاً أوضاع المرأة العراقية بالظروف السياسية، بحيث أن تلك الأوضاع لم تكن محصلة تطور طبيعي على المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع العراقي. فلا تعدو أن تكون أوضاع المرأة العراقية الحاضرة أن تكون نتاج للظروف السياسية الراهنة، وما فرضته من إيجابيات وسلبيات انتفعت أو تضررت منها المرأة. لكن يبقى من الضرورة بمكان أن تعمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبخاصة إن العراق يمتلك الفرصة المناسبة التي يمكن استخدامها لتحسين أوضاع المرأة وتضييق فجوة النوع الاجتماعي القائمة حالياً.



ثم أبرزت الدكتورة أميرة جابر (كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة) الإشكاليات التي تعترض تفعيل مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية والحاجة لمواجهتها بترسيم الثقافة القديمة القائمة على نظرة متدنية

للمرأة وحقوقها، وإعادة الاعتبار للمرأة عبر تمكين النساء من ممارسة حقوقها. مشددة في الوقت نفسه على ضرورة التحرك النسوي لاكتساب الحقوق بدل أن يتظن الرجل لينعم عليهن بما هي في الجوهر حقوق لهن منحها الله والقانون.



ثم عرض الدكتور حسن لطيف كاظم

الزبيدي (رئيس قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة) لـ ((الاقتصاد السياسي للفقر في العراق)) ذلك أن ظاهرة الفقر أخذت تلفت الانتباه منذ فرض الحصار الاقتصادي على العراق على خلفية أحداث الخليج عام ١٩٩٠ وما تلاها من ظروف الحرب وتفاقم الحصار وتدهور الأوضاع المعيشية والحياتية بمختلف صورها، ومن صعوبات الوضع الاقتصادي أيضاً وتدهور عملية التنمية وتوقفها. وأوجز الباحث الخصائص التي يتصف بها الفقر في العراق: إنه ظاهرة أسرية في الغالب، إذ إن الأسرة العراقية كوحدة اجتماعية واقتصادية هي المعنية بالفقر. بمعنى أن الفقر ليس ظاهرة فردية في العراق وليس ظاهرة مجتمعية بل هو فقر أسري متسق في ذلك مع تركيبة المجتمع وبنية ومنظومة القيم والتقاليد السائدة فيه. من جهة أخرى فإن حجم الأسرة يلعب دوراً في زيادة حدة الفقر، لأنه كلما ازداد عدد أفراد الأسرة كلما زاد عدد الأفراد المعالين، وكلما ارتفعت تكاليف المعيشة وتزايد الضغط على ميزانية الأسرة، وبالتالي فجوة الفقر. كما أنه لا يعود إلى

عوامل ذاتية تتعلق بالأفراد فقط، كما أنه ليس مجتمعياً فقط بمعنى أن المجتمع هو المسؤول عن فقر الفقراء وبؤسهم، ذلك أن هناك عوامل خارجية دفعت باتجاه إفقار العراقيين وبخاصة في ظروف الحروب والحصار وما أفرزته من نتائج وتداعيات قلبت الأوضاع الفردية والأسرية والاجتماعية، فالفقر في العراق نتاج الظروف الاستثنائية التي مرت بالعراق. ولعل الشيء اللافت للنظر هو ارتباط الفقر البطالة خاصة وإن الفقراء هم من ذوي الدخول المتدنية، ومن لا يملكون مصادر دخل أخرى غير العمل. وتساهم البطالة المرتفعة ومستويات الأجور المنخفضة في زيادة الفقر وانخفاض مستويات المعيشة. يضاف لذلك إن النساء تخلفن عن اللحاق بفرص العمل المتاحة مع انخفاض معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل تظهر صورة أخرى للعلاقة بين الفقر والبطالة في العراق، فغالباً ما تعمل النساء في أعمال غير مدعومة الأجر، وأما عملهن المأجور فانه يكاد يكون منحصراً في القطاع الحكومي. وأخيراً يرتبط الفقر بالتعليم بعلاقة عكسية، فكلما زادت درجة التعليم في الأفراد/ الأسر كلما انخفضت احتمالية الفقر. إذ ينعكس تدني مستوى تعليم رب الأسرة سلباً على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من البطالة، وانخفاض في الأجور والرواتب، وزيادة في فقر الأسرة. رغم ذلك كله لم يشهد العراق حتى الآن محاولات جادة لإيجاد حل لمشكلة الفقر، بل إن كل ما يجري هو محاولات للتعامل مع أعراض المشكلة من خلال تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية دون التوجه إلى أسباب المشكلة. على إن تطبيق السياسات الكفيلة بالقضاء على الفقر؛ ووضع السياسات بنية معالجة البطالة، وتوفير التدريب والوصول إلى الموارد الإنتاجية؛ يتطلب اعتماد

إجراءات كفيلة بزيادة الدخل، والتي تعتبر من أولويات العمل المستقبلي في سبيل القضاء على الفقر في العراق. وعرضت كل من **هشام زهير وابراهيم عبد الحافظ** (كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء) ((دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية في العراق)) ووجدنا أن تدري نوعية التعليم، يعني تدني التحصيل المعرفي والقدرات وبالتالي التنافسية، ويسهم الخلل والانخفاض في مستوى التنمية البشرية من جهة والنظام التعليمي من جهة أخرى في ضعف واختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت الراهن تبرز الحاجة إلى التعامل مع التعليم والتدريب بمفاهيم جديدة من حيث العلاقة بين التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

في حين ركز كل من **الدكتور محمد جبار الصاوي والدكتور هادي شبيب الشكري والاسناد هاشم فوزي** (كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة) لأهمية التعليم ودوره في تحقيق التنمية البشرية مركزين في الدعائم الأساسية في تكوين رأس المال البشري(التعليم، التدريب، والمحافظة على القدرات المتميزة) كونها المسؤولة عن إعادة تشكيل رأس المال البشري وتعزيز التنمية البشرية.

وقبل ختام الندوة افتتحت المناقشات حول البحوث الملقاة وعرض الدكتور كرم سالم (كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية) لأهمية انعقاد الندوة، فيما أثار جملة من المضامين حول أهمية عقد ندوات تهتم ببناء البشر وتعزيز قدراتهم والتعريف بمفهوم ومضمون التنمية البشرية. ومن جهته شدد **الدكتور عبد الكريم جابر قنجاو** (كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية) على أولوية إقامة الحكم الصالح والاهتمام بمدخل تمويل التنمية في العراق والأثر الإيجابي المحتمل

اجتماعيا واقتصاديا وبين مفهوم التنمية البشرية كما يطرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإمكانية إغناء جوانب مهمة وكثيرة في المفهوم بالفكر الإسلامي المتقدم في هذا المجال.

للمحكم الصالح على مستقبل التنمية البشرية في العراق. فيما أبرز بعض الحاضرين أهمية إضفاء البعد الإسلامي والخصوصية الحضارية للعراق عند مناقشة مضامين التنمية البشرية، وتبيان صور الالتقاء بين الفهم الإسلامي لعملية التنمية كونه يركز على البشر وتنميتهم روحيا

حقوق الإنسان والتنمية البشرية في العراق

الدكتور عاطف لاني مرزوك

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

لو كان لي كاهن في فلث يد ... لم أبق للأفلاك من آثار
وخلقت أفلاكاً تدور مكاتها ... وتسير حسب مشيئة الأحرار
رباعيات عمر النخيل

أول الجذور التاريخية لمفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان كلمة، تركيبها اللفظي يدل على مفهوم يتألف من مفهومين هما (الحق) في صيغة الجمع، و(الإنسان) في صيغة المفرد. وإذا ما كان لكل مفهوم جذوره، ومرجعياته التاريخية، التي تنتمي لمجتمع ما، ولغة ما، فإن مفهوم (حقوق الإنسان) بأخذ مشيئة تحريرية، لانتدائه إلى جميع المجتمعات البشرية، لأنه يخص الإنسان ككائن، وكجنس، منذ أن وجد على هذه الأرض وإلى يوم زواله عن وجهها. ورغم إن عبارة (حقوق الإنسان) جاءت متفرقة في الإعلانات الأميركية، إلا إن اقتران كلمة (حقوق) بكلمة (الإنسان) مباشرة جاءت في أدبيات الثورة الفرنسية، وبالتحديد في الإعلان الفرنسي الذي كان عنوانه أصلاً هو (إعلان حقوق الإنسان والمواطن).

الضرورة لازدهار شخصية كائن إنساني^(١) في كتاب تعليم حقوق الإنسان تعرفها نائسي فلاورز بأنها ((كل سبل التعلم التي تؤدي إلى تطوير معرفة ومهارات وقيم حقوق الإنسان))^(٢).

غير إن حقوق الإنسان لا تنجز على الصعيد المجتمعي، من خلال تعريفها وضبط مصطلحها ومنعها القاموسي فحسب، بل إنجازها مرهون بتوفر وخلق جملة من الممارسات والجهود المتواصلة، التي تدفع إلى صنع حقائق جديدة، تؤهلها إلى الانخراط الفعلي في العالم، على قاعدة

عادة ما ينظر إلى حقوق الإنسان على أنها ((ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد أو المجموعات من إجراءات الحكومة التي تتدخل في الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية))^(٣)، أو ((مجموعة الحقوق المعترف بها والتي اعتبرت أساسية في مستوى حضاري معين، ووجب بالتالي أن تتمتع بوصفها هذا بحماية قانونية خاصة تكفلها لها الدولة وتضمنها بدم التمرض لها وبيان وسائل حمايتها))^(٤)، ويرى ريتيه كاسان حقوق الإنسان على إنها ((أفرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق، والرفض

(الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان) في ٢٦ آب من العام ١٧٨٩ .

ثانياً: الأسس الفلسفية والفكرية لحقوق الإنسان

يمود تاريخ حقوق الإنسان إلى عهد ازدهار الفكر السياسي في أثينا وروما، وقد أستند في ذلك الوقت إلى فكرة القانون الطبيعي الذي اعتبره اليونان مستمداً من العقل البشري، ومسي الفكرة التي وجدت أيضاً طريقها لدى الرومان، فقد أشار المفكر السياسي الروماني شيرشون في القرن الأول قبل الميلاد إلى أهمية القانون الطبيعي^(٦)، فوصفه حقاً لا يجوز المساس به كونه أزلي وشامل سابق لكل زمان ومكان لا يحد ولا يتغير وهو تابع من العقل وفطيلته الحكمة^(٧).

وبرغم ما انتطوت عليه الفلسفة المسيحية من دغما فكرية، إلا أن فكرة القانون الطبيعي من أسس حقوق الإنسان رغم اختفائها الصريح، فيقول ج. هـ. مويرهاد (J.H.Muirhead) : ' إن التأثير الأكبر كان بدون شك للديانة المسيحية التي نادت من جهة بحياة أولية من الحرية والمساواة ومن جهة أخرى بصلوات الإنسان بآله^(٨)، ولم تمكن المسيحية بعد ظهورها بتعاليمها و تسامحها إلغاء الاسترقاق أو تخفيف شدته خصوصاً وأن الإمبراطورية الرومانية أبدت خشيتها من السدين الجديد الذي استولى على قلوب عامة الشعب الفقراء و المساكين الذين كانوا يشكلون الأكثرية الساحقة في عموم أرجاء البلاد فأعلنوا حرباً قاسية على دعائهم و أتباعهم، علماً أن القديس بولس في رسالته إلى مدينة افسس أوصى الأرقاء بقوله أيها العبيد أطيعوا سادتكم حسب الجسد بخوف و

مخبة من الإيمان النظري والممارسة العملية بقيمتها. فهي ليست مجرد وصف محدد أو مدعى سياسي متفق عليه، بل هي المزم وتحمّل الصعاب وتقديم التضحيات لتعميق شروط ممارسة الحرية في الواقع المجتمعي.

صحيح إننا نستطيع أن نجد جذور هذا المفهوم في الأديان، باعتبار إن الأديان كلها تكرم الإنسان وتفضله على غيره من الكائنات الحية، وتقر جميعها بالحرية والمساواة، وتأمّر الإنسان، وبالتالي الحاكم والسلطة، بالعدل والإحسان، إلا أن بعض الباحثين يجدون الإسراع في إيجاد مرجعيات تاريخية لحقوق الإنسان في الأديان ما هي إلا محاولة اصطناعية، قسرية، لتفكيك المفهوم ونسفه من الداخل بإحالة إلى الدين وتفسيره بالنوايا والتوجهات الأخلاقية الطيبة، لأن مفهوم (حقوق الإنسان) الذي يتناوله المفكرون والساسة والمنظمات الإنسانية العالمية لا يدل على المفهوم نفسه الذي نفهمه قانونياً اليوم

التصوّر الأولي التي ظهرت فيها عبارة (حقوق الإنسان) هي التصوّر السياسية الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهذه التصوّر جاءت على شكل إعلانات وتشريعات. وقد كان أول إعلان هو (الإعلان الانكليزي) الذي صدر عن البرلمان سنة ١٦٨٩ على اثر الثورة البرجوازية ضد الارستقراطية، والذي ضمن الحرية الشخصية للمواطن وحرّم إيقافه وسجنه دون سند قانوني. ثم جاء (إعلان الحقوق لولاية فرجينيا Virginia) في ١٢ حزيران من العام ١٧٧٦، ثم في (إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية) في ٤ تموز من العام ١٧٧٦. وبعد ذلك في

للإكراه الديني وعدم التمصب، ف(لا إكسراء في الدين)، كما جاء في القرآن الكريم

كما تأثر بأفكار (لوك) الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو؛ ١٦٨٩-١٧٥٥)، إلا أنه واصل بحثه في هذا المجال فتوصل إلى نظرية تقوم على إرساء النظم الإدارية والسياسية والقانونية التي تضمن الحقوق الطبيعية للإنسان التي منحها الله له، وذلك بترجمتها إلى حقوق ووضعها تجسد من خلال (دولة القانون والمؤسسات). وقد وردت معظم أفكار (مونتسكيو) الأساسية في كتابه الخالد والشهير (روح القوانين) (الذي صدر في مدينة جنيف في العام ١٧٤٨، والذي يدرس حالياً في جميع الجامعات وكليات القانون والعلوم السياسية في العالم

الفيلسوف الأكثر جرأة هو الفرنسي (فواشير؛ ١٦٩٤ - ١٧٧٨)، فقد عاش حياة سياسية عاصقة إذ أعتقل، وأودع في سجن الباستيل الشهير، لأنه ندد بالاستبداد السياسي الذي تمارسه السلطة والاستبداد الديني الذي تمارسه المؤسسات الدينية، ودعا إلى حرية الفكر والمعتقد، وحارب التمصب، كل أشكال التمصب، باعتباره المولد الحقيقي للتعسف والظلم والاستبداد السياسي، والديني، والاجتماعي، والعائلي.

رغم تأثير (فولتير) على الفكر الأوروبي في هذا المجال، إلا أن الفيلسوف الأبرز في مجال (حقوق الإنسان) هو الفرنسي (جان جاك روسو؛ ١٧٢١ - ١٧٧٨) الذي كان، بسبب جذوره الشعبية، الأكثر ثورية من كل فلاسفة (التنوير) الذين سبقوه بشكل عام. وقد جسد

رعداً في بساطة قلوبكم كما المسيح، عاملين مشيئة الله من القلب خادمين بنية صالحة كما للرب وليس للناس. و بدوره رأى القديس اسيلوس من أباء الكنيسة اليونانية أن (على العبد طاعة مولاه بقلب سليم تمجيدهم لله العظيم)^(٨).

وعلى النهج الارسطوي سار توما الاكويني في تبرير الاسترقاق لكون - حسب رأيه - (حالة من الحالات التي خلق عليها بعض الناس بالفطرة الطبيعية وليس مما يناقض الإيمان أن يقنع الإنسان من الدنيا بأمر نصيب)^(٩).

مثل عصر التنوير تحولاً واضحاً في أسس الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، فمع بروز أفكار كل من جون لوك البريطاني (١٦٣٢-١٧٠٤)، إذ يعتبر جون لوك المنظر الأول لحقوق الإنسان، لاسيما حينما خصص لها كتابين، صدر الأول في سنة ١٦٩٠ تحت عنوان (دراسات تحول الحكم المدني)، الذي أكد فيه على الحقوق الطبيعية للإنسان، أي حقه في الحياة، والحرية، والمساواة، والملكية. وكذلك كتابه (رسالة في التسامح) الذي أكد فيه مبدأ الحرية الذي لم يحصره في حرية الرأي والفكر والتعبير لحسب، وإنما أيضاً في حرية العقيدة والتعبد، معتبراً إن الدين يقوم على الأيمان وليس على الإكسراء، ومن هنا، ولضمان حرية العقيدة والمعتقد والتعبد، دعا إلى وجوب فصل الدين عن الدولة، أي ما يسمى ب(العلمانية) في أدياننا السياسية والدينية والفكرية حالياً. ولم يكن (جون لوك) (قد دعا إلى محاربة الدين أو ما شابه، فقد كان مدافعاً جريئاً من أجل ضمان حرية التعبد والمعتقد للإنسان، ولم يكن في هذا أي إساءة للدين، وإنما

(روس) أفكاره في كتابه الشهير (المقد الاجتماعي)، الذي صدر في العام ١٧٩٢، والذي وضع فيه أسس مفهوم (المواطنة) على ضوء القوانين الطبيعية التي تقر (حقوق الإنسان) في الحرية، والمساواة، مما يستوجب إقامة النظام الديمقراطي الذي يكون الشعب فيه صاحب السيادة، إذ كتب (إن الإرادة الجماعية تستطيع وحدها تسيير دواليب الدولة. ولا يمكن أن يخضع الشعب لقوانين لا يستنها بنفسه. إن السلطة التشريعية هي ملك الشعب، ولا يمكن أن تكون لغيره، وكل قانون لا يصادق عليه الشعب بنفسه يعتبر ملغى، أو بالأحرى لا يعتبر قانوناً). وقد كان كتابه (المقد الاجتماعي) هو المرجعية الأساس الذي استمدت الثورة الفرنسية منه قوانينها في العام ١٧٨٩.

في ألمانيا، الإقطاعية آنذاك، تأثر الفيلسوف الألماني (عموتيل كانت: ١٧٢٤ - ١٨٠٤) بفلسفة التنوير في فرنسا، وبالثورة الفرنسية، إلا أن (كانت) تجاوز طروحات فلاسفة التنوير، فقد كان يعتبر (حقوق الإنسان) هي غاية بحد ذاتها، فهي ليست قانوناً طبيعياً لحسب، وإنما هي تعود إلى (القيم الأخلاقية) التي هي أساس التقدم والحضارة.

الثورة الفرنسية، وإعلاناتها الصريح عن (حقوق الإنسان والمواطنة) ومبادئها التي تقوم على تحرير الإنسان من جميع القيود، لاقت صدى عميقاً لدى المثقفين والمبدعين الأوروبيين، وكذلك لدى الشرقيين. لكن انتصار هذه المبادئ لم يتحقق فعلياً في فرنسا وبقية العالم إلا بصفة تدريجية. فلقد صدرت الثورة الفرنسية من

خلال أشهر أبحاثها (نابليون بونابرت)، فيما بعد، هذه المبادئ إلى البلدان التي احتلها (بلجيكا، هولندا، ألمانيا، إيطاليا، أسبانيا، روسيا، النمسا).

ورغم إن شعوب هذه البلدان قاوموا (نابليون)، وثاروا على نظامه، وأرجعوا أنظمتهم القديمة، إلا أن الأفكار الجديدة التي تقوم على حقوق الإنسان والمواطنة، ظلت باقية إلى يومنا هذا. علماً إن أوروبا نفسها تنكرت لمثل هذه الحقوق مراراً، وخاضت أشنع الحروب فيما بين دولها، إلا أن البشرية، وعلى رأسها أوروبا، توجت (حقوق الإنسان) حينما أقرت (الأمم المتحدة) في ١٥ كانون الثاني من العام ١٩٤٨ (حقوق الإنسان) كقانون دولي، وكإيدولوجيا عالمية مشتركة، تقر بها جميع الدول، بل وطورت هذه الحقوق، فانتقلت من (حقوق الإنسان) إلى (حق الشعوب في تقرير مصيرها).

أما الإسلام فقد عمل على تحرير الإنسان من جميع قيود الإقطاعية والسياسية والاقتصادية حين ساء بين الناس جميعاً من ذكر وأنثى وعربي وأعجمي وأبيض وأسود. فلم تكن تلك الفروقات بين الناس تصلح مقياساً للمفاضلة بينهم في الإسلام بل أصبحت القاعدة هي ((أن أكرمكم عند الله اتقاكم))^(١). وقد ارتبطت كلمة الحق بالله سبحانه وتعالى لأنه مصدر الحقوق كلها. وأصل الحق: المطابقة والموافقة وللإنسان الحق في العمل والكسب المشروع مساهمة منه في أعمار الأرض وخدمة الآخرين ودواء للفاقة وذل السؤال.

مادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد...

مادة ٧: الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحري على مثل هذا التمييز.

مادة ١٦: فرع ١: للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين وهما يتساويان في الحقوق لدى الزواج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

المادة ١٨: لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرمة في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده باستعداد وإقامة شعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملاء أو على حدة.

المادة ١٩: لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرمة في اعتناق الآراء دون مضايقة وفي التماس الإنابة والأفكار وتلقاها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ٢١: فرع ٣: إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة.

وعلى مستوى الحقوق الاجتماعية وضع الإسلام منهاجاً متكاملًا للعلاقات بين أفراد المجتمع الإسلامي كافة رجالاً ونساءً، فمثلما أعطى للرجل كافة حقوقه و حدد له واجباته، فإنه أعطى كذلك للمرأة كافة حقوقها و حدد لها واجباتها.

رابعة: لمحة عن ميثاق حقوق الإنسان

ورغم إن الكلام في العالم الغربي عن حقوق الإنسان لأول مرة يرجع إلى عام ١٧٨٩م وهو العام الذي صدرت فيه الوثيقة عن قيادة الثورة الفرنسية، فإن التاريخ يشير إلى أن الاتفاقيات الدولية لإعلان حقوق الإنسان قد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فكانت وثيقة الأطلس المبرمة على ظهر باخرة بين روزفلت وتشرشل والمشملة على ثماني مواد أساسية تؤكد على حقوق الشعوب وضمان الأمن والسلم، تبعتها وثيقة "ديبرتن أوكس" عام ١٩٤٤، ووثيقة "سان فرانسكو" التي بموجبها أنشأت منظمة الأمم المتحدة والتي تضمنت في موائيقها "إعلان عن حقوق الإنسان" الذي كان الأساس إلى "الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان" عام ١٩٤٨^(١)، ففي ١٠/١٢/١٩٤٨م صدرت الوثيقة المعروفة بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذه الوثيقة المكونة من ثلاثين سادة أصبحت من الحقوق الطبيعية لأي مواطن في أي دولة كان، ومن واجب الدولة تأمين هذه الحقوق للإنسان، ولا بد لنا من ذكر مجموعة من المواد المهمة الواردة في هذه الوثيقة^(٢).

مادة ١: يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

تألقا، امتدحها لاهت حقوق الإنسان في إطار البرنامج الإنساني للأمم المتحدة أن مناقشة موضوع حقوق الإنسان في إطار البرنامج الإنساني للأمم المتحدة يستلزم استهلال الموضوع بدراسة إشكاليتين: العالمية - الخصوصية، والنسبية والمطلقة.

لا تزال إشكالية حقوق الإنسان بين الكونية أو العالمية، والخصوصيات الوطنية والدينية والعرقية، مطروحة على بساط الدرس ولم يقع الانتهاء بعد إلى الجواب المقنع الشافي، فالموضوع يطرح عادة في صيغة تساؤل ينفي إمكانية التوفيق بين عنصرَي الإشكالية: هل تمازج حقوق الإنسان بالكونية أو هل هي بالعكس تمازج بالخصوصية؟

يرى مؤيدو النسبية إن حقوق

الإنسان لا يمكنها أن تخضع لأي استثناء كما لا يمكن إخضاعها للخصوصيات مهما كانت طبيعتها سواء، كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو دينية، فيرى هؤلاء أن حقوق الإنسان واحدة في كل مكان يرى كونية، نسبياً أن هذه الأخيرة ولي كل محيط وأنها مقدسة، فكونيتها تحقق فرضية التطابق بين نظام الطبيعة والعقل، أي بين الفطرة الإنسانية ومرجعية العقل^(١٣). في حين يرى أنصار الخصوصية أن الكونية المدعاة لحقوق الإنسان افتراء، وأنها وجه من وجوه الهيمنة الثقافية الغربية وأنها طريقة لغرض توجه معين، ألا وهو النظرية الغربية لحقوق الإنسان التي أفرزتها الفلسفة السياسية خلال القرن الثامن عشر في أوروبا، والتي ترجمها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩م. وترى هذه النزعة أن نظرية حقوق الإنسان هذه، يجب أن تفرس لغرضاً على الأمم والشعوب المختلفة.

بالمقابل جهد لريقتي ثالث لسي التوفيق بين التباين، ليؤكد أن الكونية لا تنفي الخصوصيات وأنه يمكن الجمع بينهما. وقد وجدت هذه النزعة تكرياً رسمياً لرؤياها في الإعلان النهائي الصادر عن مؤتمر لينا حول حقوق الإنسان^(١٤).

نقول إن مفهوم الكونية يطلق على كل ما هو منسوب إلى جميع البشر دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. ويبدو أنه يوجد اتفاق عام حول هذا النقطة. كما تسلّم جميع الدول وجميع النظريات الفلسفية والسياسية بوجوب احترام حقوق الإنسان وبمعلقها بها، فجميع دول العالم تعلن قبولها لحقوق الإنسان، وبما جاء في الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أهداف بيده، لكنها تنفي أن تكون لجميع حقوق الإنسان القيمة نفسها، بل إنها تجادل حتى في استحقاق بعض الحقوق والحريات المنصوص عليها دولياً، الموصولة بحقوق الإنسان.

نقول أن من الممكن التمييز بين كونية حقوق الإنسان وتدويل حقوق الإنسان. وبفضل هذا التمييز يمكننا التشكيك في حقيقة وجود قاسم مشترك. فمفهوم التدويل يفترض أسلوباً قانونياً لا غير بمنتهى تخرج حماية حقوق الإنسان من نطاق النظام القانوني الداخلي للدولة، لتصبح من مشمولات النظام القانوني الدولي، وتجد مصادرها في عدد من النصوص والاتفاقات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م والمهدين الدوليين لسنة ١٩٦٦م المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية من جهة، وبالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، وجميع الاتفاقات القطاعية المبرمة في نطاق منظمة

الإنسان نفس تطلعات ونفس تصورات المجتمعات الأخرى. لبعض الممارسات التي تعتبر من حقوق الإنسان في بعض المجتمعات، لا يمكن لها أن تدعي هذه الصفة في بعض المجتمعات الأخرى. فالمسألة هنا مرتبطة بالمعتقدات الدينية وبالعادات الاجتماعية وبالنضج الفكري وإطلاق الحريات - كما بين ذلك منذ القدم الفلاسفة الإغريق - يؤدي إلى القوضى وإلى العنف اللذين يهددان بقاء نوع الإنسان.

لذلك، فإن أساليب تطبيق حقوق الإنسان واحترامها لا يمكن أن تكون إلا متغيرة. فالحق في تقرير المصير مثلاً - وهو حق كل شعب من الشعوب في تقرير نظامه السياسي وحق كل فرد في المشاركة في هذا التقرير، رغم الإجماع الذي يميزه - لا يمكن أن يطبق بطريقة متجانسة في دولة اكتمل بناؤها السياسي وتركيبها الاجتماعية ومجتمع بدائي ما زال خاضعاً للحمية القبلية، وما زال يسوده الجهل والفقر. إن الاعتراف بوجود مثل هذه الأولويات وإقرار هذه النسبة، يتطلب تحديد الحقوق التي يمكن أن تكون النواة الصلبة الثابتة لحقوق الإنسان، تسمى كلها إلى هدف نهائي سام، ألا وهو تحقيق وضع أخلاقي أساسي لكل فرد، لا يمكن تصور الإنسانية بدونه. وعلى هذا الأسس، لابد من استنتاج هذه الحقوق الأساسية من بين جملة حقوق الإنسان، وهي حقوق تكاد تكون مطلقة، وقد أجمعت عليها الشرائع السماوية وكرستها القوانين الوضعية. إن هذا الإجماع حول وجود حقوق أساسية غير قابلة للاستثناء أو للتكيف بحسب الظروف، يفرض علينا الاهتمام على معيار دقيق، يمكننا من تحديدها بدقة ومن وضع قائمة لها. وهذا المعيار لا يمكن أن يكون إلا العقل. فالحقوق

الأمم المتحدة، أو لسي نطاق المنظمات الكونية المتخصصة (اليونسكو - منظمة العمل الدولية...) أو في نطاق بعض المنظمات الدولية الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية أو جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي. ورغم أن أغلبية هذه الصكوك الدولية أمضتها إلى حد اليوم أكثر من ١٥٠ دولة، وهو ما يقيم الحجة التي لا يمكن دحضها حول حقيقة الكونية، فإنه لابد من الإشارة أن هذه الدول، وإن كثرت، لا تمثل جميع دول العالم، وزيادة على هذا، فإن الدول التي صادقت نهائياً على هذه الاتفاقيات وأصبحت قانوناً ملزماً أقل بكثير من هذا العدد. فعلى سبيل المثال لم تصادق على العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسة إلى تاريخ ٧ سبتمبر ١٩٩٣م سوى ١٢٥ دولة من ١٨٤ عضواً في الأمم المتحدة في ذلك التاريخ. ويمكن أن نسوق مثالبين آخرين أكثر تعبيراً. فالمعاهدة المبرمة سنة ١٩٨٤م حول مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والحاطة من الكرامة لم تصادق عليها إلا ٧٦ دولة فيما لم تصادق إلا ١٩ دولة على البروتوكول المؤرخ لسي ١٥ ديسمبر ١٩٨٩م حول إلغاء عقوبة الإعدام. ويمكن ن نواصل إبراز محدودية الكونية التي تركز على المعطيات المتعلقة بعدد الدول الملزمة بالاتفاقيات الدولية. فكثير من هذه الدول عند مصادقتها على الاتفاقيات أرفقتها بتحفظات عديدة. مثلاً وقع تسجيل أكثر من ٢٠٠ تحفظ إزاء العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسة.

أما إشكالية الحقوق الثانية (المطلقة - النسبية) ، فالواقع يشير إلى رجحان مبدأ نسبية حقوق الإنسان، وإلى الاعتراف بأن كل مجتمع في زمن معين من تاريخه، ليس له في ميدان حقوق

استثنوا من إعجابهم حرية المرأة إلا أن جهوده هؤلاء المصلحين ظلت عاجزة من أن تحرك المجتمعات العربية، فظلت مسألة (حقوق الإنسان) في البلدان العربية، حديث النخبة المثقفة، وموضوعاً للمزايدات والممارسات السياسية، وحجة لضمان المصالح الحزبية الضيقة، وحقلاً لإبراز البراعة الخطابية، ولم يمتد خطاب الحرية وحقوق الإنسان، الذي أمتد على مدى عشرات السنين من الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، سوى السطح من الفكر العربي، ولم يؤثر على جسد السلطات العربية المتتالية، بل وعلى وعي الإنسان في البلدان العربية.

سادساً. حقوق الإنسان في العراق: بين أمال التجربة الديمقراطية وارتداد الماضي

إلى ما قبل سنوات مضين كان الحديث عن حقوق الإنسان في العراق - ومن داخله - بعد بمثابة خروجاً عن المألوف، فالعراق كان دولة أمن ، أكثر منه دولة قانون، رغم انتمائه للأمم المتحدة التي تفر مبدأ (حقوق الإنسان). فقد كان يمارس العنف بشكله القانوني، أي من خلال القوانين العادية والاستثنائية من خلال أجهزة الأمن والمخابرات، وعبر الاعتقالات السرية، والتصفيات الجسدية، والتعذيب، والتهديد، والاختطاف بدون رجعة، وفي الدفن الجماعي، وغير ذلك من الأساليب. أن تاريخ حقوق الإنسان في العراق كانت مقيدة بالأولويات السياسية والسلطة المطلقة التي مارسها النظام السابق في ظل الفكر القومي واليساري، فخضعت تلك الحقوق إلى محدّدات وضوابط أدت إلى تدنيها، إن لم نقل تلاشيها، فأصبحت المطالبة بالحقوق والحريات بمعنى الخروج عن النظام، مما أدى إلى تطبيق عمل

التي تكون التواة الصلبة هي حقوق قد يؤدي تجاهلها أو عدم احترامها إلى إهدار كرامة الإنسان وإنسانيته التي فضلها الله بها على جميع المخلوقات في قوله سبحانه وتعالى في سورة الإسراء: (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) الإسراء / ٧٠. إن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية يؤدي إلى تكرار التفضيل الإلهي للإنسان على سائر المخلوقات. ومن هذه الحقوق نذكر أولاً وبالذات الحق في الحياة وفي احترام الذات الإنسانية. فهذه حقوق أساسية لا يمكن إخطاها لأي استثناء ولا لأي خصوصية. فهي أولى الأولويات ولا تحقق إنسانية الفرد إلا باحترامها. كما يمكن أن نعتبر من بين الحقوق الأساسية التي تشكل التواة الصلبة، حق الإنسان في الأمان على نفسه وعلى ذويه وعلى ممتلكاته. ولا يمكن لجاحد أن ينكر كون هذه الحقوق وما يترتب عليها من نتائج مثل تحريم القتل الجماعي أو التعذيب. فهذه الممارسات تنكرها جميع الشرائع ولا يمكن تسويتها بدعوى الخصوصية أو بدعوى الهوية.

خامساً. البلدان العربية وحقوق الإنسان

في منتصف القرن التاسع عشر أرسلت البعثات الدبلوماسية، والعسكرية، والجامعية، والتجارية العربية إلى أوروبا، تبحث عن أسرار نجاحها التكنولوجي والعلمي والحضاري بشكل عام. وكلنا يعرف اليوم أن رفاعة الطهطاوي وغير الدين باشا التونسي وغيرهما، عادوا منبهرين، ليس من التقدم العلمي فحسب، بل ومن شكل أنظمتهم السياسية وبناء دولهم من الناحية الإدارية والقانونية. فقد تأثروا بمسألة حرية العقيدة والتعبير، رغم إنهم

الرهائنات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان ،
ومجرتها الى بلدان أخرى.

لذا فقد كان لتاريخ العراق الذي اُسم
بالاضطرابات والمنفى، وبشكل خاص خلال
الثلاثين عاماً المنصرمة أثراً مدمراً على الأصعدة
الاجتماعية والسياسية والعادية وعلى مستوى رأس
المال البشري في البلاد وتعد أعمال إعادة الإعمار
والاستثمار في رأس المال الاجتماعي والسياسي
مهمة أساسية يواجهها العراقيون بدعم من المجتمع
الدولي. لكن الطريق لتحقيقه لا يكاد يخلو من
إرث ثقل يإعياه تفرضها ضرورات التغيير سواء
بالنسبة للدولة أو للمجتمع المدني تارة، أو تلك
التي تلقىها نمطية من ثنائية التحول- التقليد تارة
أخرى، أو التي تتعلق بترسبات الفكر البعثي الذي
لا يزال يقبع في طرق التعامل بقصد وبدونه،
وبالرغم من ذلك، فإن لدى العراق الإمكانيات
الاقتصادية والثقافية والإنسانية اللازمة لشق طريقه
كما أن العراقيين يتوقون إلى إعادة بناء حياتهم
ومجتمعاتهم ومؤسساتهم.

بعد أن وضعت العمليات العسكرية
الأساسية أوزارها في ٩ نيسان ٢٠٠٣، سادت
أخلاقيات مميزة بعد الحرب، إذ غلب على
المجتمع العراقي إيمان بأن الحرية هي الفردية
الفضاضة، وكان ذلك رد فعل طبيعي للكيث الذي
عاشه العراقيون أبان الحكم القمعي، فكان المجتمع
لوضوياً ومجتمع حرية غير منظمة، وجرى تحول
تام في المجتمع العراقي لا ينطوي على طبيعة
تشكيلية الشعب فحسب، بل وعلى الظروف
الاقتصادية والاجتماعية التي بات يعيشها العراقيون.
أما الدولة فكان التغيير يستلزم إعادة تشكيلها
سياسياً لخدمة عصر جديد. وعلى ذلك يمكن
القول إن هذه الفترة هي فترة مراجعة عنيفة لطابع

الحياة العراقية ونشوء نمط حضاري جديد تتجاوز
الفكر القومي وترسيته إلى السعي للكشف عن
ثقافة كوزموبوليتانية، أي عالمية تسقط القومية
وتدعو إلى تحرير العقل من اسارات الموروثات
التي دثتها الحقبة البعثية.

ورغم أهمية هذا التحول في تحقيق طفرة
لصالح حقوق الإنسان في العراق، إلا أن هذا الرحم
الذي نما فيه هذا التحول والذي جاء بعده وهو
الفكر البرجماتي- والذي يركز على النتائج
المتوخاة من العمل دون أن يعترف بأيديولوجية
مثالية محددة ومبينة^(١٥)، لم يكن مذهباً محدد
المعالم متماسك البناء، بل كان تياراً ينطوي على
التنوع والتباين، ومع ذلك فلا يمكن التقليل من
شأن البرجمانية الفكرية وتأثيرها على التحول
الإنساني في العراق فهو مرحلة أولية على طريق
مراحل متبلغ طاعتها مع انتهاء مراحل التحول
الديمقراطي وترسيخ قواعد الديمقراطية في العراق.
إن حقوق الإنسان هي مؤشر مهم لجودة الأداء
الحكومي، كما يمكن من خلالها الحفاظ على
التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي أثناء
عملية تحقيق الأهداف التنموية، والمرتبطة
بالتحولات التي تجريها البلدان الشريكة للعراق
ليما يتعلق بحرية التجارة. وعلى ذلك فإن
المكتسبات الخاصة بالحرريات المدنية، مثل تعزيز
حكم القانون وتحقيق الشفافية، ينظر إليها بوصفها
مكتسبات يُسمى لها في سياق الإصلاحات
الاقتصادية والعالية في العراق التي تتم من خلال
إجراءات التعديلات الهيكلية، بدلاً من أن تعتبر
استحقاقات يمكن أن تبنى عليها سياسات مرتكزة
على الحقوق والقيم وأهمية الإنسان الفرد، من
شأنها دعم التنمية والإصلاح.

الإنسان ومنع حدوثها في المستقبل، يوضح التقرير أن الاستثمار في إعادة إعمار العراق وتطوير البنية التحتية أسهمت في تعزيز مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبخاصة بعد سنوات طويلة من القمع والإهمال. وأشار في هذا الصدد إلى أن الانتعاش الاقتصادي يساهم في حماية حقوق الإنسان عبر تشجيع الاستقرار وتحقيق مبدأ المساواة، كما أن ذلك يسهم بشكل مباشر في تحسين المستوى الأمني، فيما يتعلق ببرامج التنقيف المدني، فهي تعزز مبدأ الديمقراطية وتطور المجتمع المدني، ناهيك عن مساهمتها في تشجيع الحوار ومناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية، وهو ما افتقر إليه الشعب العراقي إبان حكم صدام حسين.

ومع ذلك، فالتقرير يتجاهل الوضع الأمني في العراق، وتعاقد العمليات المسلحة والقتل اليومي التي تشهدا مختلف المدن العراقية. إضافة إلى أنه يتجاهل ما يجري على الصعيد الأمني وما تم تحقيقه في هذا الخصوص.

وبالرغم من أن دراسة موسوعة مثل حقوق الإنسان في العراق من حيث واقعها- محاذيرها-معوقاتها نحتاج إلى استقراء منهجي فإنني سأحاول فك خصائصها العامة في إطار ما يمكن أن يقال وما يمكنه في مد الحديث عن الجوانب الأساسية.

لقد حقق العراق تقدماً مشجعاً في ميدان حقوق الإنسان وأصبح طرفاً في معظم المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، كما أدرج في تشريعاته عدداً من معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً- كما موضحة في الجدول-. وتبين تقارير منظمة العفو الدولية إن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق قد اتسعت خلال المدة ما بعد انهيار النظام السابق. والذي يرجع إلى الأتموذج الديمقراطي الذي يقر بالتنديد السياسية وبحقوق الإنسان. ويشيد تقرير حقوق الإنسان في العراق الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية^(١٦) بالتقدم الذي تحقق على صعيد حقوق الإنسان، وبخاصة بعد عقود من القمع في عهد النظام السابق، لكنه يقول إن بعض المشكلات ذات العلاقة ما زالت قائمة.

ويوضح التقرير بأن أداء الحكومة على هذا الصعيد تعرض لبعض المعوقات، والتي أرجعها إلى حالة عدم الاستقرار الأمني وتواصل الهجمات المسلحة والعمليات الإرهابية التي تهدد حياة المواطنين وتؤثر على كافة جوانب الحياة في العراق. ويقول التقرير إن الإستراتيجية الأمريكية فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق أدت إلى بلورة مبادرات ومشاريع عراقية تهدف إلى تحقيق عملية انتقال ناجحة وسلسة نحو الديمقراطية الكاملة وغير المنقوصة، بالإضافة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة لحقوق

جدول يوضح حقوق الإنسان في الدستور العراقي و في الميثاق الدولي

البند	المادة والفقرة في الدستور العراقي	المادة والفقرة في الميثاق الدولي
حرية الرأي والتعبير	م ٣٦ ف ١	م ١٩ ف ١، ٢
الحق في ممارسة العمل	م ٢٢ ف ١	م ٨ ف ٣
حق العائلة في التمتع بحماية المجتمع والدولة	م ٢٩ ف ١ أ	م ٢٥ د
تحريم التعذيب والمعاملة القاسية	م ٣٥ ف ١ ج	م ٧
الحرية في السلامة الشخصية	م ٣٥	م ٩ ف ١
المساواة أمام القانون	م ١٤	م ٢٦
حرية السكن	م ١٧ ف ٢	م ١٢ ف ١
حق تشكيل الجمعيات والتفانيات	م ٢٢ ف ٣	م ١٨
حق تشكيل الأحزاب السياسية	م ٣٧ ف ١	م ٢٧
حق الملكية الخاصة	م ٢٣ ف ٣ أ	م ١٧
الحق في الانتخابات	م ٢٠	م ٢٥ ب
حرية المراسلات وسريتها	م ٣٨	م ١٧ ف ١
مساواة المرأة بالرجل	م ٢٠	م ٧
الحق الطبيعي للإنسان في الحياة	م ١٥	م ٦
عدم جواز إبعاد أي مواطن عن بلاده	م ٤٢ ف ٢	م ١٢ ف ٤

مثلت نقطة الانطلاق في التأثير في الحريات من الداخل، ف جاء الأثر الخارجي مكوثاً فرضاً تأليفا لتراكم أنماط وسلوك المجموع ليكون ما يمكن أن نسميه بد (شرعنة التفريخ الأيديولوجي للسلوك الجمعي)).

ويمكن النظر إلى العقبات التي ما زالت تواجه احترام حقوق الإنسان في العراق باعتبارها جزءاً من مشكلات التحول الديمقراطي الذي لم يواكبه تغير كافة المؤسسات التابعة للجهاز الإداري للدولة، والذي يترتب عليه في بعض الأحيان تفاوت بين التوجهات الحقوقية والقانونية من جانب والممارسة من جانب آخر. كما إن الديمقراطية نظام يقوم على المؤسسات ومؤسسات

وبالرغم من إن الدستور العراقي الجديد قد اقر العديد من حقوق الإنسان، إلا إن تلك الحقوق لا يمكن اختزالها في شاكلة نصوص القانون، بل هي ارتباط مستمد من الصراع الوطني والتضحيات التي قدمها المناضلون من أجل الخلاص من الاسترقاق، ورفضهم الظلم الذي كان قد تشكل في علاقات اجتماعية موجهة. فحقوق الإنسان تبسج من إرادة العراقيون لمعنى القوة الجمعية التي مكنتهم في إن يكون لهم أدوار سياسية، وأعني إن تلك الحقوق هي مطلب اجتماعي تظاهره قوة وهي، فقبل أن يستند إلى أحكام دستورية كان ثمرة ومحصلة وتعبير لمجموع. لنقطة الحراك السياسي لمواجهة الظلم

التغيير المؤسسي والقانوني، بل ونشر الوعي العام حول أهمية الحقوق والمكتسبات الديمقراطية.

ومع ذلك نقول إن عملية الانتقال الديمقراطي في العراق لا تزال حيسة الصدمة السياسية، إذ لم يتاح لها أن تتم وفق تدرج، وعبر العمل على قسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وترسخ وتهيمن ومن ثم العمل على ديمقراطية الدولة والانتقال بها إلى مؤسسات تمثيلية حقيقية، فالتغيير كان لزاماً أن يتم بإسقاط النظام، لسياسات الإقصاء التي انتهجت في ذلك النظام أدت إلى أن تكتسب القوى السياسية المعارضة - الفاعلة حالياً - صفة الثورية واليهيجان، وهي المكون الحتمي لشخصية الدولة بأية حالة من ناحية، كما إن جو العراق إلى جعله ساحة للمعركة مع الإرهاب من ناحية أخرى، كلاهما جعل حقوق الإنسان بين المطرقة والسندان.

كما وتواجه حقوق الإنسان في العراق أزمة موروث الفكر الضيق للشكل القبلي في ترسيم العلاقة بين الإنسان ومجتمعه، وهو ما يجعل الإنسان محاطاً بتقليد قد يتناقض مع المفهوم الواسع لحقوق الإنسان، فثلث الحقوق التي أقرها الإسلام التي تمثل افتتاحاً لا متناهياً على الوجود تحدها تلك الأزمات، فمحصر في قوالب ضيقة ففي الوقت الذي تبني فيه المجتمع القبلي مفاهيم وقيم تنحصر في حدود الأفراد، والجماعات التي تتحرك في رقعة جغرافية محددة، تشهد حقوق الإنسان تراجعاً متظفياً في العراق وهو عبء يضاف إلى أعباء الرغبة في تحقيق الحق البشري الجمعي في العراق في ظل التحول الديمقراطي.

وتعد موضوعة الأسن البشري من الموضوعات الحساسة التي غالباً ما تثير ارتباطاً بالشكل الحقيقي للحكومة ومدى تدخلها ونوعه

المجتمع المدني، وهذا ما عبر عنه برهان قليبون بقوله إن ((التحول نحو أنظمة ديمقراطية هو اليوم شعار مشترك بين جميع التنظيمات السياسية العلنية وهيئات المجتمع المدني والمثقفين على اتساع الأرض العربية. وفقد نظام الحكم الاستبدادي مركزاته الرئيسية حتى على المستوى السياسي، فلم يعد ينتج بأي صدفية بعد أن أبرزت المعارضة الديمقراطية حسالة النتائج التي تحققت على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستفحال القوضى والفساد وانعدام المسؤولية لدى النخب الحاكمة)).

يبد إن هناك جوانب من الممارسة اليومية وردود الأفعال على الأحداث في المجتمع العراقي تبدي هواجسها، كما إن هناك شرائح من المجتمع العراقي تنظر للديمقراطية بتوجس وتردد وعدم ثقة، فتراجع عن تقديم دعم لأية تجربة ديمقراطية، بل إنها تبحث عن نقاط الضعف فيها لكي تنهش هذه التجربة، وتقتل الجنين قبل أن يرى النور. ولعل آخر الأحداث يتمثل بالموقف من التجربة الديمقراطية في العراق، وردود الفعل العدائية الواسعة التي استقبلتها، وبشارك في الموقف طيف من المثقفين وإنصافهم ومن المظللين أيضاً. من بينهم يساريين كانوا ينادون أيضاً بالديمقراطية. دون التفكير بالعمل على دفع العملية الديمقراطية في العراق، مساعدتها على النمو والتطور وإحياء نماذج مثيلة لها في الدول العربية. وتتناسى تلك الشرائح إن التاريخ لا يصنع بقفزات نظيفة وأنه لا يتحرك دائماً في طريق مستقيم.

إن الدولة هي ليست الطرف الوحيد المعني بتوفير حقوق الإنسان، فالمجتمع المدني لا يقل دوره عن الدولة في هذا المجال. لذلك فإن التغيير المطلوب إحداثه لا يقتصر على ضرورة

للعنف من أجل العنف ينقصه الدقة ولا يمكن قبوله منطقياً، كما إن ذلك لا يعني هدم فهمهم السليم للنصوص الشرعية لحسب، بل ويعني نشأتهم كردة فعل تجاه تصور الدولة في مشروعها المضاد. فنمو الأول يدفع بتصاعد الثاني وربما العكس في بعض الأحيان. فيكون أمن الإنسان وبالتالي حقوقه هما المتضرران بين تنامي العنف والمضاد الشرعي.

إن تصاعد الفكر المولد للإرهاب يرتكز على مدى التمسك العقائدي كسباً للشرعية ومحاولة للتواصل مع ذوي الولاء للسلط التقليدي. هو تصوير قصدي مزيف وخاوي فكرياً يفتقر إلى هوية ثقافية حقة، لذا نراه يسعى للمحافظة على الهوية الإسلامية ليسوق دعواها لنيل الولاء للمركز السياسي واستثماره لشعارات الجهاد.

لذا فيولوجياً يفترض بالدولة أن تميل بجهد وافر إلى التهيئة السياسية والثقافية لخلق أرضية ملائمة تحيي فيها المواطنة العراقية التي أجهز عليها الفكر القومي، بتحريرها للزعات الأصولية من ولائاتها (القبلية، المذهبية) وتحقيق الأمن الاجتماعي القائم على الرضا الجمعي وهي من دعائم حقوق الإنسان.

ومن أهم نتائج نمو المواطنة هي شعور الفرد العراقي بأهميته في معالجة القضايا العامة قبل إن تتحول إلى قرارات، فالانتخابات ونزاعاتها تدفع قدماً في إحياء الروح الوطنية والشعور بالحنس السياسي، وإن الفرد بذاته يمثل ضرورة لوطنه.

يبد إن هذا الكسب الاجتماعي الذي قام على دعامة سياسية سرعان ما اصطدم بنمو العنف والمضاد الشرعي، وبدلاً من إن يدفع بالمواطنة لدماً إلى الإمام فإنه طوى الشعور بالانتماء إلى الأكثرية أو الأقلية (المذهبية، الدينية، القومية) فنما

في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، ومدى علاقتها بأمن البشر ضمن إقليمها من ناحية أخرى. وبالتالي يمكن النظر إلى متغير الأمن البشري بأنه من أهم متغيرات التنمية البشرية لاتصاله الوثيق بالقدرة على توسيع خيارات البقاء والتطور للإنسان كما إن الأمن البشري يكمل أمن الدولة ويقدم التنمية البشرية ويمزج حقوق الإنسان. هو يكمل أمن الدولة بتركيزه على الإنسان، وبمعالجة المخاوف التي لم تعتبر تهديداً لأمن الدولة. كما أنه يتركز على المضاطر المتعلقة بالمعوقات، فإنه يوسع منظور التنمية البشرية منخطياً مفهوم النمو المتكافئ. لذا قاحترام حقوق الإنسان هو في صلب حماية الأمن البشري.

إن إعلاء المبادئ الديمقراطية هو خطوة باتجاه تحقيق الأمن البشري والتنمية، فهو يمكن الناس من المشاركة في الحكم وفي إسماع صوتهم. وهذا يتطلب بناء مؤسسات قوية وتثبيت سلطة القانون وتمكين الناس.

وقد تعرض أمن الإنسان العراقي إلى تحول من خرق منظم كانت الدولة تتولاه في السابق، إلى الفكر الذي بات يلتصم المعاذير للدولة في ممارستها المناسب للتصدي للإرهاب، وهو صدام عنفي يواجه تصاعده بتصاعد العنف للتيارات الإرهابية الوافدة من الخارج، وعلى الرغم من إن هذا المد الذي يستمر صفة "الجهاد الإسلامي" هو المحرك الرئيس للعنف في العراق، فإن دورة العنف "الإرهاب والمضاد الشرعي" للدولة "باتت المعلم المميز للحياة العامة في المجتمع، وهذا لا يعني إننا نسوق توصيفات واستنتاجات لمعركة أيديولوجية، إلا إن شمول العنف مناطقياً وديمقراطياً يعني أن الذين يسوقون العنف الإرهابي ليسوا ذوو أنماط تفكير نسقية، فالتجريد النظري

التي تبتلى بها حياة الإنسان، وبالتخلص منها إن أمكن. وهو يتعارض مع فكرة أمن لدولة التي تركز على صون الدولة وقوتها وهذا التعارض يبدو واضحاً^(١٧).

وعلى هذا الأساس فإن حقوق الإنسان في العراق تشهد تقدماً يشبه سير السلفية. والشيء المهم، وبدونه سوف لن نستطيع إعادة الحياة في العراق العزيز إلى ما كانت عليه قبل البعث، هو إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ليشترك بها الجميع. ولكن بشكل منظم لا فوضوي مزاجي، بل لابد أن يكون فيها الإنسان وسعاده هو الهدف الأسمى، قافزين على الفتوة والحزبية، ومتجاوزين الذات، وترسيخ مبدأ فصل السلطات وأن يكون القضاء فوق الجميع. وعلى الرغم من تنامي حركة المجتمع المدني في العراق عقب وقوع الاحتلال والتوالد السريع لمؤسسات المجتمع المدني عامة والمؤسسات الحقوقية خاصة، غير أن هذا التوالد السريع صاحبه متغيرات أسرع وإشكاليات عميقة وجوهرية تتعلق بقضية الاحتلال والاستقطاب الأهلي وتداعياتهما، يصعب معها تقديم مادة تتسم بالثبات والقابلية للتطوير في الوقت الحالي.

ذلك الشعور بمدل أعلى من مدل نمو المواطنة المرجوة التي تعتمد في نموها على وجود جماعة من الناس التي تتم بسمه واحدة على اختلاف أصولها ولغاتها وتتعارف بوطن تتسب إليه وتدافع عنه.

إن وجود فرقاء في الايدولوجيا والمستهج الفكري في وطن واحد ينشأ بذاته قيداً على حقوق الإنسان لدى الفرقاء جميعاً، وهو قيد نشأ عن الحتمية الاجتماعية في العراق التي تفرض ضور العيش مع الآخر، تقوى حتمية لأنها تنشأ عن حرية ذاتية يؤمن بها الإنسان بقدر ما يريد إن يتجاوز فطرته الخاصة والننازل عن جزء من حقوقه من أجل الجاعة، ونمو العنف أصبح مدعاة لتنازل أكثر على حساب حقوق الإنسان في العراق.

وبذا يمكن القول نقف حقوق الإنسان في بداية القرن الحادي والعشرين عند مفترق طرق خطير، فتهديدات الإرهاب في العراق أدت إلى جعل أمن الدولة ينتصب في مفهوم ضيق، بدلاً من تعزيز أمن الإنسان العراقي، فرفض الإرهاب ضرورات انتهكت في ظلها حقوق الإنسان في مجال الأمن البشري في ظل مقتضيات أمن الدولة، فأمن الإنسان يعني بالحد من أوجه انعدام الأمن

المراجع

- والثقافية، تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية).
- (١٠) سلام قانيل السعودي، الموجز في المصطلحات والمفاهيم لنظم الدولة، مؤسسة المعرفة الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٤
- (١١) حقوق الإنسان في العراق، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.arabic.cnn>
- (١٢) الأمم المتحدة (الأمانة العامة وآخرون)، تقرير أمن الإنسان، ٢٠٠٣، ص ١٧

- (١٣) الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، صوت الإنسان (نشرة توعية)، العدد ٤١، ٢٠٠٣، ص ٤١
- (١٤) منيب محمد ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الإداري (رسالة دكتوراه) كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٨١، ص ١٢٨
- (١٥) صلاح حسن مطرود الربيعي، مبادئ وقواعد عامة في حقوق الإنسان وحرياته، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨
- (١٦) فيليسا تيبش، لملاح في طور البروز لتعليم حقوق الإنسان، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.kwtanweer.com>
- (١٧) شيشرون هو أحد أبرز فقهاء الرومان المتأثرين بفلسفة الرواقين ذهب إلى وجود قانون طبيعي منتشر في جميع البشر وإلى أن الناس أحرار بطبيعتهم لهذا القانون وإلى أنهم في ضوئه متساوون، وإنما هم متساوون في تكوينهم النفسي وفي كونهم كائنات عاقلة وفي تمييزهم المشترك بين الخير والشر. وفي تحديد مصدر هذا القانون الطبيعي قال شيشرون إنه نابع من العناية الربانية ومن الطبيعة البشرية العاقلة؛ أنه قانون العقل الصحيح. لكنه قال أيضاً إن الإنسان هو المصدر الأول لفكرة العدل، وأرجع القوانين إلى التمييز المتأصل في طبيعته بين الخير والشر. وهكذا يبدو الميل عند شيشرون إلى اعتبار العقل مرجعاً أساسياً لمعرفة القانون الطبيعي. رغم المسحة الميتافيزيقية التي يخلها على هذا القانون.
- (١٨) مصطفى القفلي، نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال لمواثيق وإعلان المنظمات، المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، ص ٨٢
- (١٩) مجلة المنهاج - العدد التاسع صفحه ٢٧١
- (٢٠) العهد الجديد
- (٢١) جينر الجراح، حقوق الإنسان بين الوضع الشرعي... والتشريع الإلهي، مجلة النبأ، العدد ٣٢، رجب، ١٤٢٠.
- (٢٢) سورة الحجرات / آية ١٣
- (٢٣) مصطفى القفلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢
- (٢٤) علي الموسوي، حقوق الإنسان بين الإسلام والميثاق العالمي الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات www.cdhrap.net
- (٢٥) محمد عبد الجباري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، قضايا الفكر العربي (٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٥٦-١٥٧
- (٢٦) ينص إعلان مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان على ما يلي: (جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبغض النظر عن التركيز، وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية

الحكم الصالح والتنمية والاتجاهات التغيير مع إشارة خاصة للموضع في العراق

الأستاذ الدكتور عبد الحسين جليل الغالبي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة

يعد الحكم الصالح مفتاحاً مهماً للتطور والتنمية اللتين تشكّلان بلداً العالم وتجعل منهما هدفاً ترمي إليه خطتها كافة ولا تخفى الأهمية القصوى لمشاركة جميع أبناء الشعب في قيادة بلدانهم نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يصبون إليها وكم هي مثبطة لأمالهم عندما تصبح عملية الحكم محتكرة لفئة معينة استناداً إلى تمييز قد يكون أساسه عنصرياً أو طائفياً أو حزبياً..... أو غيرها لينأى بأغلبية أبناء الشعب نحو الزاوية الميتة، إن الحذر من هذا الاتجاه ليس فقط لكونه يسلم زمام الأمور إلى مجموعة بعينها دون غيرها بل لأن ما يترتب عليه من خطوات لاحقة تجعل عملية التنمية ضعيفة متحيزة غير عادلة، ويأتي هذا البحث ليدرس موضوعه الحكم الصالح بأسسها الحديثة واتمكاساتها على التنمية في العديد من المناطق في العالم النامي مع التركيز على المنطقة العربية والإشارة إلى حقيقة الحكم الصالح في العراق والتنمية الناجمة عنه منذ تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) حتى الوقت الحاضر، ولابد من التأكيد في مقدمة البحث على أن البحث لا يهدف إلى دراسة فرضها طائفي بقدر تركيزها على تولف وارتكاز الحكم في العراق طوال المدة المدروسة على الأسس الصحيحة وما آلت إليه التنمية وفقاً لطبيعة الحكم فيه، وركز البحث على دراسة التناقضات والآلية والتي تعد محاور مكتملة لبعضها البعض في الإيفاء بتوضيح موضوع الحكم الصالح وعلاقته بالتنمية :

أولاً- الديمقراطية

ثانياً- الحكم الصالح

ثالثاً- أثر الحكم الصالح على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية

رابعاً- الاتجاهات العامة للتغيير

خامساً- حقيقة الحكم الصالح في العراق

سادساً- اتجاهات التنمية في العراق

سابعاً- الخاتمة

أولاً- الديمقراطية : Democracy

الديمقراطية تعني مشاركة جميع أبناء الشعب بشكل منسوي في بناء حكومتهم وتركز القرارات في الحكم الديمقراطي بيد أكثرية أبناء

الشعب، وبالعكس من الديمقراطية تأتي الاوتوقراطية والتي تعني تحكم فرد واحد في مصير الأكثرية، ويقع بينهما مفهوم الاولوجاركية والذي يعني حكم مجموعة وهي تقع في الوسط بين محوري

عن إن توفير الديمقراطية وإتاحتها لإمكانية المحاسبه Accountability لسان الحكومات الممثلة قلما تلجأ للصراعات المسلحة لحل الخلافات، وكذلك تضمن الديمقراطية إدارة الموارد بعدالة وإنصاف.

ثانياً- الحكم الصالح: Good Governance

يعرف الحكم الصالح على أنه (٣) الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والعالية لغرض التنمية المتصفة والمستمرة ضمن نطاق يشه مياضية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون).

وتعريف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund للحكم الصالح يركز على الجوانب التقنية والاقتصادية إذ أنه يؤكد على الحاجة الاقتصادية من الحكم وتحديد شفاية حسابات الحكومة وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص. في حين أكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على البعد الاجتماعي للحكم الصالح من حيث بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها فضلاً عن تأكيدها على الساس في المجتمع ككل. إما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإنها أولت البعد السياسي للحكم أهميتها من طرف شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون وعلى وجه الأجمال لسان الحكم الصالح يتواجد حيثما تواجدت العناصر الآتية^٤

١- ديمقراطية حقيقية توفر أشاركه Participation وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.

الديمقراطية ولا توتوقراطية وتميل الأولوية جارية إلى الديمقراطية كلما كبر عدد متخذي القرار وتنحاز نحو الأولوية قراطية إذا قل عدد متخذي القرار^١ وعموماً فإن هناك مجموعة من النقاط يمكن إن يقال على الديمقراطية بأنها حقيقية إذا انصفت بها وهي^١

١- يعهد الدستور إلى ممثلين منتخبين عن الشعب في الحكم بقرارات الحكومة والسياسات العامة.
٢- ينتخب ممثلو الشعب في انتخابات دورية وعادلة

٣- يمارس ممثلو الشعب المنتخبون سلطاتهم الدستورية دون مواجهة معارضة تملو على هذه السلطات من قبل مسؤولين غير منتخبين.

٤- يحق لجميع البالغين التصويت في الانتخابات.
٥- يحق لجميع البالغين ترشيح أنفسهم لشولي مناصب عامة.

٦- يحق للمواطنين التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بالشؤون السياسية دون خطر تعرضهم للعقاب من قبل الدولة.

٧- يحق للمواطنين السعي لإيجاد مصادر أخرى للمعلومات كوسائل الإعلام وغيرها والتي يحميها القانون.

٨- يحق للمواطنين تشكيل مؤسسات وهيئات مستقلة كالأحزاب السياسية والجماعات المستقلة الأخرى وغيرها.

٩- تتمتع الحكومة بالاستقلالية وبامتطاعتها العمل بشكل مستقل عن أي أكراه خارجي (كالإكراه المفروض من قبل التحالفات والتكتلات الدولية).

وبناء على ما تقدم لسان الإنسان سيتمتع بحقوقه كاملة لان الديمقراطية هي الطريق الوحيد لاحترام حقوق الإنسان بصدق وبدون حقوق الإنسان لا تكون هناك ديمقراطية حقيقية، فضلاً

معاملة الحكومة للمواطنين والمخاليص من التمييز والتهيش وبالتساوي إسام القانون واستفادتهم بالتساوي أيضا من الفرص المتاحة إسامهم من الخدمات التي تقدمها الحكومة .

نخلص مما تقدم إلى إن التضمينية يمكن تنقيدها بنقطتين هما :

أ- **المشاركة بالمساواة** لكل من له رغبة وهو معني بإدارة الحكم سواء كانوا رجالا أو نساء ، أثرياء أو فقراء ، سكان ريف أو سكان مدن ويكون قادرا على الحكم وبصورة متساوية عبر الإدلاء بصوته وغير المساهمة بالمشاروات أو عبر مراقبة هيأت الخدمات العامة .

ب- **المعاملة بالمساواة** وحماية حقوق الجميع بنفس الحماس وإن لانهميش ولا تمييز في تامين الخدمات العامة وإن الجميع يتمتعون بحقوق المراجعة والتصويت نفسها.

٢- المساءلة Accountability

وتعني إن من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب خاضعون للمساءلة من قبل الشعب عن فشلهم وعن نجاحاتهم ، وتتطلب المساءلة توفر المعرفة والمعلومات وبالتتالي الشفافية Transparency في آليات الحكم فضلا عن ارتكازها على توفر الحوافز لتشجيع القائمون بإدارة الحكم على أداء مهامهم بشفاف وفعالية وأمانة ، وتأتي هذه الحوافز من وجود التناسبية في اختيار العاملين وتوافر أخلاقيات الوظيفة العامة لدى الموظفين مما يدفعهم للعمل من أجل المصلحة العامة. وتنقسم المسائلة عادة إلى نوعين هما :-

أ- **المساءلة الخارجية** ويقصد بها قيام الشعب نفسه بمساءلة حكومته مباشرة.

٢- تشجيع وحماية حقوق الإنسان Human Rights بموجب تعريفها في المعاهدات والمواثيق الدولية وحسب المعايير المعتادة وعدم التمييز .

٣- احترام حكم القانون وإدارة العدالة Justice حسب أطرها القانونية وآليات النزاع القانوني وحق التقاضي واستقلالية القضاء والمحامين .

٤- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة .

٥- أداره حكومية سليمة بما في ذلك إدارة الأموال العامة ووجود أداره حكومية تسم بالاحتراف والحيادية .

٦- توافق سلطات غير مركزيه لحكومة محليه فعاله ويمشاركه تامة من قبل السكان المحليين وبذلك يمكن إن يرى الحكم الصالح عندما تعمل النواحي الست أعلاه بشكل مشترك ومتناسق.

مكانز الحكم الصالح

إن الأساس الذي يجب إن يبنى عليه الحكم الصالح هو السعي الحثيث نحو الالتزام بالركيزتين الأساسيتين الآتيتين^{١٩}

١- التضرر المشاركة [Participation] هيئية

تقوم فكرة التضرعية على أساس المساواة أي إن كل من له مصلحة في ممارسة إدارة الحكم ولديه الرغبة فيه يمكنه القيام بذلك على قدم المساواة مع الجميع أي إن الحكم الجيد تضميني وليس حصريا . إن لإدارة الحكم التضرعية آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع فضلا عن تأمينها وسائل معالجة ومراجعة بضمئها حكم القانون، ولابد أيضا من الإشارة إلى تحلي الحكم الصالح بصفات الإنصاف والتسامح بين أفراد الشعب وبحماية الحقوق التي تدخل فيها طبيعة

المجتمع نفسه حولها طوعا . والتي تشمل عادة التقايسات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمجموعات الثقافية واللغوية والدينية والمؤسسات الخيرية وجمعيات رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية ومنظمات تنمية المجتمع والمجموعات المعنية بالبيئة والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث ومنابر الأعلام كما تشمل أيضا الأحزاب السياسية وإن كانت الأخيرة تجمع بين الانتماء إلى المجتمع المدني والانتماء إلى أجهزة الدولة في حالة تمثيلها في البرلمان .

وتأصيلا لما تقدم يعرف الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع على أنه (نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن أفراد الشعب تعبيرا صحيحا والتي تربط بينها شبكة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات والناس)^٢

الحكم الصالح بين المثالية والواقعية

إن الخصائص التي أوردناها للحكم الصالح تمثل وضعا مثاليا لم يحققه أي مجتمع بشكل كامل ولكن يمكن إن تسمى المجتمعات إلى تحديد أكثر السمات الأساسية أهمية لها من خلال بناء توافق واسع للأداء فمثلا ما التوازن المناسب بين الدولة والسوق أو بين السلطة والحرية أو ما هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم في ظل ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة ، وأخيرا تسمى نظم الحكم الصالح إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة إمامه فعلا ، لضمان مصالح جميع أفراد الشعب بالقضاء على الفقر والحرمان وبالتالي فإنها تدعم تطلعات

٢- **المساءلة الداخلية** وهي التي تقوم بها الحكومة نفسها حماية للمصلحة العامة من خلال إرساء انظمته تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن نطاق الحكومة ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال هو الفصل بين السلطات وإنشاء أجهزة رقابة مستقلة.

وعلى العموم فإن المساءلة تحتاج إلى نقطتين أساسيتين هما :

١-التنافية: أي التوصل التام للمعلومات لأن الشعب بحاجة إلى معرفة سير أمور الدولة لعرضها تحت طائلة المسؤولية وعلى الدولة إن تسهل الوصول وتوفر هذه المعلومات .

٢- التنافسية : وهي القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أو سوء الأداء فضلا عن إن التنافسية تعني المراجعة والتصويت عندما تتناقض أفعال الدولة مع الحقوق الأساسية أو عندما يستباح القانون .

مؤسسات المجتمع المدني

اعتادت من فئات الحكم على شمول مؤسسات الدولة وعملياتها بذلك ولكن في الآونة الأخيرة بدأت تشمل مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي أو بتعبير أدق مؤسسات المجتمع المدني ، وتعرف الدولة هنا بحيث تشمل مؤسسات القطاعين السياسي والشعبي ، ويشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للصنيع والتجارة والمصارف وما إلى ذلك والقطاع غير المؤطر في السوق^٣ ويوصف هذا المجتمع والذي يبدأ من الأفراد إلى الدولة بما يضمه من مجموعات منظمة أو غير منظمة والفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون عملهم بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية باسم المجتمع المدني ، إن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم

تمين الحزبين من قبل الرئيس الذي هو في الوقت ذاته رئيس الحزب .

ب- إن البرلمان هو جهاز يروفراسي يمينه الجهاز التنفيذي ولا يمثل الشعب بحق .

ج- إن الجهاز التنفيذي يستخدم القضاء العادي والاستثنائي لإقصاء وتحجيم الخصوم والمنافسين وحتى بعض الأتباع المتطرفين .

د- انتشار ظاهرة الفساد المكوت عنه إذا يسمح للمقررين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع في حين يظل تطبيق القانون عليهم سلاحا مشهورا لضمان استمرار ولائهم الكامل .

هـ - تعد أجهزة المخابرات الآتية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي وهذه الأجهزة ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام إذ أنها تخضع لهيمنة الرئيس مباشرة وتمتلك صلاحيات تفوق أي جهاز آخر .

و- يلها الجهاز الأمني الذي يمتلك موارد هائلة ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي خاصة فيما يتعلق بقرارات التوظيف وتفتيش الجمعيات .

ولئن تفاوتت دول المنطقة في تجسيدها لهذه الصفات العامة وخاصة في هامش الحريات المسموح به دون أن تعدد تهديدا لسان القاسم المشترك بين تلك الأنظمة هو تركيز السلطات في نمة هرم الجهاز التنفيذي وضمان إن هامش الحريات المتاح لا يؤثر في القبضة الصارمة للسلطة .

إما من ناحية الشرعية فأنها تستمد من:-

أ- شرعيات تقليدية (دينية أو قبلية) .

ب- شرعيات ثورية (الثورية أو الثورية) .

ج- شرعيات أبوية تدعي الوصاية على المجتمع بحكمه (رب العائلة) .

الشعوب إلى المزة والكرامة وتساعد على بناء التنمية الإنسانية وتحقيق مستوى رفيع من الرفاهة^١

مظاهر الحكم غير الصالح

وعلى الجانب الآخر فإن الفساد يعد أهم المظاهر المميزة والشائعة لإدارة الحكم الرديئة ويظهر جليا في المحسوبية والمحاباة والرشوة^٢، إن الفساد يتهدد التنمية (المشاركة) لأنه سيدمر ويلغي مبدأ المساواة في المعاملة وانه نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة الداخلية أو الخارجية .

ويعد الفساد والسلوك غير الأخلاقي في أوساط موظفي القطاع العام خطرا كبيرا يهدد المبادئ والقيم الأساسية للحكم الأمر الذي يضعف ثقة أبناء الشعب في الديمقراطية ويقلص مراعاتهم لمفهوم سيادة القانون تدريجيا^٣

ولامناص هنا من المرور ولو سريعا على مظاهر أدولة العربية الحديثة التي أطلق عليها تقرير التنمية الإنسانية العربية^٤ تسمية (دولة الثقب الأسود) تشبها بالظاهرة الفلكية المعروفة بالدولة العربية الحديثة تجسد حي لظاهرة الثقب الأسود إذا تشكل السلطة التنفيذية ثقباً اسود يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء ولا يفلت من أسرها شيء .

تبدأ صياغة هذه المركزية المتزايدة في الدستور الذي يمنح راس الدولة صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى (للجهاز التنفيذي والمجلس الوزراء والقوات المسلحة والقضاء والخدمة العامة.....الخ).

واستنادا لما تقدم فإن هناك آليات إضافية تتيج للحاكم مزيدا من تركيز السلطات في يده ومنها :-
أ- إن ما يسمى بالأحزاب الحاكمة والتي هي في واقع الأمر مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي إذ يتم

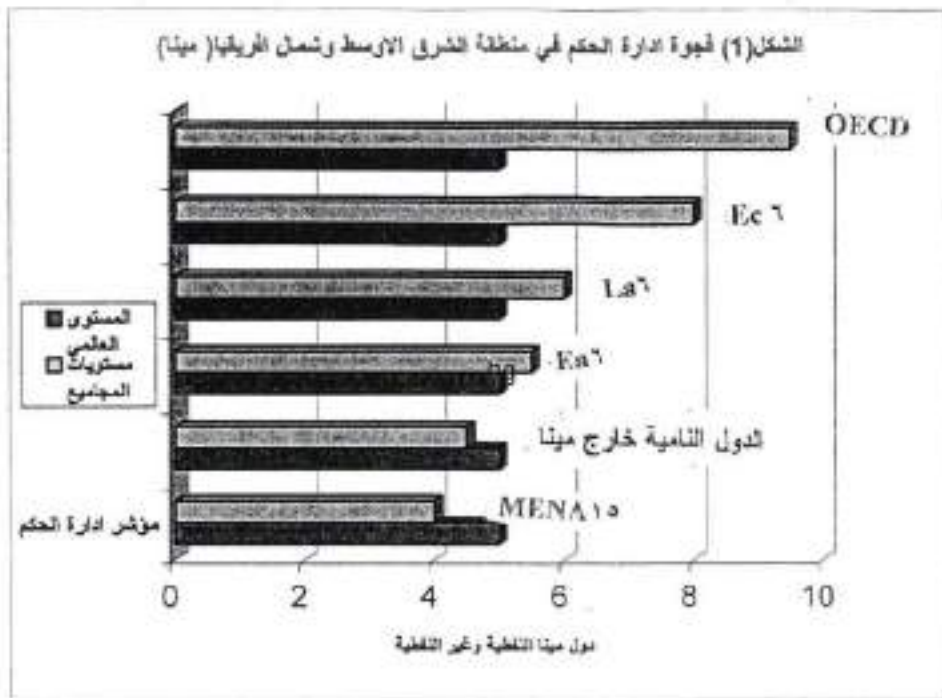
من فجوة واضحة في مستوى إدارة الحكم، وكذلك الشكل (٢) يظهر فجوة المساواة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Middle East and North Africa MENA) مقارنة مع الوسط المحسوب لدول العالم إذ أنها تقع بالكامل تحت هذا الخط. وعند مقارنة دول (MENA) بعضها من البعض الآخر من الدول النامية الأخرى نجد إن مؤشر المساواة هو الأسوأ في دول مينا (MENA) النفطية كما يوضح الشكل (٣) وجاءت الإشكالات الثلاثة وفقاً لحسابات خبراء البنك الدولي.

مع غياب الشرعية الحقيقية المستمدة من إرادة الأغلبية لا بل وإعلاناتها العداء للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهه بينها وبين هذه القوى مما زاد في أزمة شرعية تلك السلطات والتي عادة ما تلجأ في خطابها السياسي لإضفاء الشرعية على نفسها بتركيز الأنظار نحو الشرعية المتأنية من الإنجازات (أو على الأقل أنوعدها) في ميادين كالاقتصاد أو السلام أو الرخاء أو الاستقرار أو المحافظة على القيم والتقاليد، ولدى البعض منها فإن مجرد الحفاظ على كيان الحكومة في مواجهة تهديد ما هو أنجاز يكسب الشرعية، وأخيراً فقد شاع استخدام (شرعية الأئزاز) أي إن بقاء النظام واستمراره هو أهم من الاستبداد الأصولي أو ما هو أسوأ أي القوضى وانهيار الدولة.

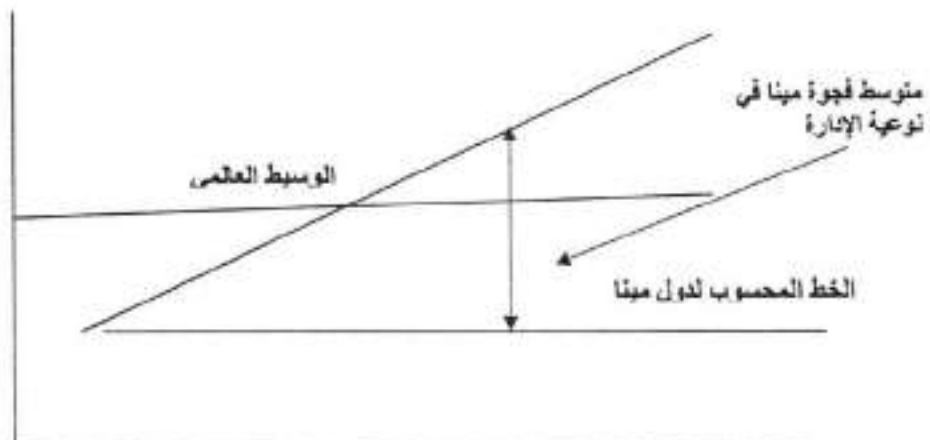
فجوة الحكم Governance Gap

إن أغلب التقارير الدولية تشير إلى إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تشكل الدول العربية أغلبها بشكل عام تتصف بوجود فجوة حكم، إذ إن هذه المنطقة تعاني من انخفاض جودة الإدارة في القطاع العام وتزداد هذه الفجوة لدى الدول التي تمتلك مستويات دخول مرتفعة تحصل عليها من الموارد الريعية، وفيما يتعلق بالمساواة فإن الفجوة أوسع بكثير إذ يلاحظ تقاصر المنطقة عن تطويرها والمثير للدهشة انه كلما زاد مستوى ثراء البلد كلما زاد اتساع هذه الفجوة^{١٢}

والشكل (١) يوضح من خلال ألمقارنه بين مجاميع دوليه هي مجموعة OECD لأوربيه ومجموعة من دول شرق أوربا ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية ومجموعه من جنوب شرق آسيا مع مجموعه دول منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويبدوا الفارق واضحاً بان المجموعه الأخيرة تعاني



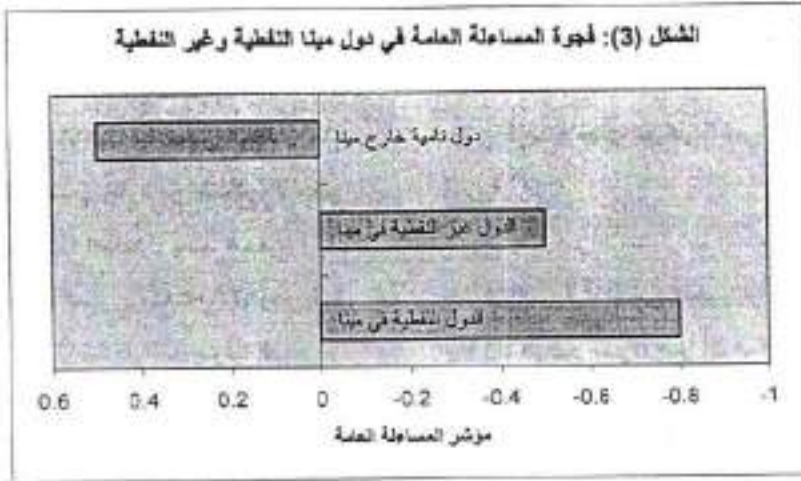
OECD تشمل منظمة التنمية والتعاون والاقتصادية الأوربية
 Ec6، وتشمل الجيك وسلوفا وبولندا ورومانيا وبلغاريا والمجر.
 La6، الأرجنتين وشيلي والمكسيك وفنزويلا والبرازيل والأوروغواي.
 Ea6، ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة فيتنام.
 MENA15 وتشمل الجزائر وتونس والمغرب ولبنان وسوريا وإيران والبحرين والسعودية والكويت والأردن
 ومصر وعمان واليمن والأمارات وقطر.
 الخط المحسوب لباقي دول العالم



المصدر: البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الكتاب متاح على

الموقع www.publication.worldbank.org

الشكل (٣) لجوة إدارة الحكم في مجالات المساواة الخارجية لمنطقة MENA



دول مينا النفطية: الجزائر والبحرين وإيران والكويت وعمان وقطر والسعودية وسوريا والأمارات واليمن.
دول مينا غير النفطية: لبنان وتونس والمغرب ومصر والأردن.

علما إن العراق وليبيا وجيبوتي لم تكن ضمن الإحصائيات بسبب عدم توفر البيانات عنها.

المصدر :- البنك الدولي الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكتاب متاح على

الموقع www.publication.worldbank.org

تاليا:- أثر الحكم على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية

إن أي حديث حول التنمية لا بد وإن يكون الحكم الصالح محوره فالأخير يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية بما يضمن خدمة الأجيال الحالية مع عدم هدر مستقبل الأجيال القادمة .

إن الدراسات التي أجراها البنك الدولي World Bank تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي ، كما إن البحوث التي أجراها باحثو صندوق النقد الدولي تظهر إن إتباع المعاييس الرئسة للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية فضلا عن إن المستثمرين يعدون الحكم الصالح عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار^{١٢}

فضلا عن ما تقدم فإن الحكم الصالح يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل ، إن المشاخ الذي يهتبه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساواة العامة يسهم في ضمان عدم هدر الأموال أو إساءة استخدامها الأمر الذي يفضي إلى مزيد من التنمية ألتنصاديه وكذلك فإن الشفافية والوضوح تساعد على عدم هدر الأموال أيضا ويضمن كذلك الحكم الصالح استخداما أكثر كفاءة وفاعلية للموارد العامة ألتمحلية، إذن فلا عجب إن يكون الحكم الصالح هو جوهر التنمية وهو طريق لتخفيض الفقر ومحاربة الفساد والسو الألتزام المستديم ببناء الكفاءات والقدرات ،^{١٣}

وفيما يأتي وصف للتراجع الذي حصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي لغالبة الدول العربية

الاقتصادات على تحقيق النمو لاستيعاب عرض العمل^{١٧}

٥- الانخفاض المتزايد للإنتاجية عبر العقود الماضية عدا التسمينات التي ارتفعت فيها بفعل بعض الإصلاحات الهيكلية في بعض البلدان العربية^{١٨}.

٦- إن بطء نمو الاستثمارات الخاصة في معظم البلدان العربية أدى إلى تدهور تراكم رأس المال وما زاد الوضع سوءا هو إن عمليات الإصلاح الاقتصادي قد قللت الاستثمارات العامة وأضحت الحصة النهائية هي انخفاض مجمل الاستثمارات

ولا تفسد رداءة الحكم عند حدود الأداء الاقتصادي بل تمتد إلى الخدمات المقدمة إذ إن الحكم الرديء أهمل وأساء إلى نوعية الخدمات والسلع المقدمة، فخدمات التعليم ومحو الأمية والصحة والمواصلات والاتصالات ولاسيما خدمات الانترنت لازالت كلها متخلفة كثيرا^{١٩}. فضلا عن المشكلة الكبرى في المياه وشبكاتها وعملية الصرف الصحي.

رابعا: الاتجاهات العامة للتغيير

طرحت الكثير من الرؤى حول موضوع التغيير اللازم في المنطقة فهناك من يركز على التغيير السياسي باعتباره المفتاح الرئيس وهناك من يضع حزمه من التغييرات الواجب القيام بها، ونعتقد إن أفضل تلك البرامج هو الذي يتضمن الخطوات الآتية في التغيير.

١- تحسين إدارة الحكم

لا يعد التحدي التقني هو التحدي الأساس الذي يفتق بوجه التنمية بل تمتد إدارة الحكم هي التحدي الأكبر، إذ إن ثغرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وبالذات المنطقة العربية) تنعكس حوة

خلال العقود الأخيرة^{٢٠} والذي يمكن إن يمزى إلى الحكم الرديء فيها :-

١- انخفاض معدي النمو في المنطقة العربية منذ الثمانينات وإن مكنت بعض الإصلاحات في مجالات السياسات الاقتصادية بعض البلدان من تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا إن هذا المعدل يعد ضعيفا إذ إن ارتفاعه في المعدل السنوي يبلغ (٣,٠٪) وهو يقل عن معدل البلاد الأفريقية أواقعه جنوب الصحراء.

٢- ضعف أداء المنطقة في ميدان الصادرات إذ نمت الصادرات بنسبة (١,٥٪) فقط خلال التسمينات مقارنة بنسبة نمو (٦٪) عالميا، فضلا عن ضعف نسبة الصادرات كثيفة التكنولوجيا للصادرات السلعة إذا أنها تتراوح ما بين (٠,٣-٣٪) مقارنة بنسبة (٣٣٪) لكوريا ألتوييه و(٢١٪) للصين (٢٩٪) لإسرائيل ويصفه عامه فان نصيب المنطقة من الصادرات ظل جامدا، ولم تستغل المنطقة من الفرص التي اتاحها انفتاح الأسواق وإنشاء منظمه أنجاره ألعالمية.

٣- محدودية نصيب المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إذا لم تغلح الإعفاءات والإغراءات في جذب رؤوس الأموال التي يقف المناخ الاستثماري غير المؤاتي عائقا أمامها في دول هذه المنطقة^{٢١}.

٤- تقف البطالة كمشكله مزمنة في المنطقة إذ بلغ متوسط نسبة البطالة (١٥٪) والتي تعد الأعلى على مستوى العالم وتصل في بعض الأنظار إلى ثلث القوة ألعامله وإن نسبة مهمة من البطالة هي من الحاملين لمؤهلات علمية عليا أو متوسطة، والذي يشير إلى إن الدراسة لا تؤهل الخريجين وفقا لحاجة السوق وكذلك ضعف لمدرة

الديمقراطية في المجتمعات العربية وعدم جاهزيتها
تحمل أعباء التغيير^{٣٣} هاتين النقطتين تمدان
المأخذين المهمين على هذا الاتجاه.

وما يبرر السجال الآخر بين التغير الآتي من
الخارج في مقابل التغير الحادث من الداخل هو إن
اغلب الأنظمة السياسية في المنطقة قد طورت
نموذجاً استبدادياً لا تجدي معه قدرات المجتمع
المدني المحدودة في التغير أي نقلاً، لذا فإن هذا
دفع نحو التفكير في الأمل نحو التحرك الخارجي
باعتباره أصبح عملياً الحل الوحيد المتاح للتغير إما
بالإجهاز عسكرياً على النظام كما حدث في
إسقاط نظام صدام في العراق ونظام طالبان في
أفغانستان أو بالضبط عليه لتقديم حلول كما هو
لحال في السودان وإن كان هناك من يعارض هذا
الرأي^{٣٤}.

٢- تنشيط القطاع الخاص

إن هذه الفقرة تقع ضمن عملية التحول في
النموذج القديم للتنظيم والنشاط الاقتصادي
والمبني على القطاع العام المدعوم بالنفط
والمعونات والتحويلات المالية للعمال والذي لم
يعد قادراً على خلق وظائف جديدة وتحقيق نمو
أسرع كما في السابق وهذه ما أكدته أداء العقدين
المنصرمين إلى نموذج جديد يعتمد على الاستثمار
الخاص والتجارة والذي يعدّ بتميز النمو السريع
وتأمين فرص عمل لا بأس بها، وإن الانطلاق في
هذا الاتجاه يتطلب ثلاثة تحولات أساسية في
مصادر النمو^{٣٥}.

أ - التحول من القطاع النفطي إلى القطاعات غير
النفطية .

ب - التحول من القطاعات العامة الخاضعة لسيطرة
الدولة إلى القطاعات الخاصة والأنشطة المفتوحة
على السوق

عميقة ومستمرة في نوعية الإدارة بين المنطقة
والدول الأخرى ذات الأداء الاقتصادي الأفضل
والعقبة الرئيسة إمام إدارة الحكم تتمثل في تميز
دوافع والبيات وقدرات مساءلة وتضمينية
المؤسسات العامة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل
كافة شرائح المجتمع، إن آليات الحكم الصالح تعد
أولى الخطوات في تحسين السياسات الاقتصادية
والتي تشكل الأدوات الرئيسة في تحسين مناخ
ودوافع النمو^{٣٦}.

والمدخل لما تقدم هو أن على الحكومة
والشعب الالتزام العنسي بصياغة وتطبيق برامج
واسعة مدعومة بقوانين مسنودة دستورياً تقرر
التضمينية والمساءلة العامة والشفافية والتنافسية في
الشؤون العامة^{٣٧}.

وبعد إن تأكدت ضرورة إصلاح الواقع
السياسي وتجاوزه نحو وضع يكون الحكم الصالح
ركنه الأساس فإنه لا بد من تقليص دور الجهاز
التنفيذي المركزي لصالح مؤسسات الدولة الأخرى
والمجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي مع
توسيع حرية وضمانات الحقوق الأساسية وإن كان
هذا الأمر ليس من السهولة بمكان أجزائه ولكنه
ليس مستحيلاً وبناءاً عليه فقد قام خلاف جاد
وجدل حول الإصلاح من الأعلى (الدولة) أو من
الأسفل (المجتمع المدني) وحول الإصلاح من
الداخل أو عبر الاستعانة بالخارج وكذلك حول
القيم التي يجب غرسها هل هي القيم التقليدية ()
بما فيها القيم الدينية () أم قيم الحداثة والديمقراطية
على المنهج الغربي^{٣٨}.

يدعم دعاة السجال الأول في الإصلاح الذي
يمايز بين الإصلاح السوقية أو الجماهيري نهج
الإصلاح التدريجي من الأسفل عبر نشاط منظمات
المجتمع المدني ولكنهم قلقون من عدم نضج

٣- الاندماج في الاقتصاد العالمي خفض الاختلافات في الأنظمة المعلقة

يتميز النظام التجاري في هذه المنطقة بأنه من أكثر الأنظمة التجارية حماية إذ يبلغ متوسط الضرائب الكمركية المرجح حوالي (١٧٪) ولا تزال الحواجز غير الكمركية قائمة وبطء المعاملات الكمركية سائد فيها، إن دول المنطقة بحاجة إلى تحقيق تناسق بين سياستها التجارية وأفضل الممارسات الدولية بما فيها تخفيف بنية الضرائب الكمركية وتخفيف درجة الحماية وقضلا عن ذلك هناك ثلاث خطوات لتسريع اندماج دول هذه المنطقة في العالم وهي:

أ- إزالة حوائق ما وراء الحدود : مثل تكاليف الشحن والاتصالات والتكاليف اللوجستية إذ أنها ترفع تكاليف التجارة ولا تشجع الاستثمار الداخلي والأجنبي في المنطقة فالتكامل ليس دالة للحواجز التجارية وسياسة الاقتصاد الكلي فحسب بل أنها تشمل مرحلة مسبقة من تجارب العرض الاستعماري الذي لا يتأثر فقط بإشارات الأسعار عند الحدود بل أيضا بعوامل المناخ الاستثماري ما وراء الحدود والتي تؤثر في تكاليف الإنتاج المحلية^{٢٧}.

ب- تصحيح أسعار الصرف المقيمة بأكثر من قيمتها الفعلية ، إن من الواقع المعروفة هو من أسعار الصرف الفعلية مقيمة بأكثر من قيمتها بنسبة بلغ متوسطها (٢٢٪) خلال الصدة (١٩٨٥-٢٠٠٠) مما أفضى إلى خفض الصادرات^{٢٨} وإن الأسباب المهمة التي تشرح استمرار اختلال أسعار الصرف هو ارتباطها بشكل وثيق بممارسات التثبيت فمعظم دول المنطقة قد اتبعت أسعار صرف رسمية ومحكومة ولم تشهد تغيرات باتجاه أسعار الصرف

ج- التحول من الأنشطة المحمية القائمة على إحلال الإنتاج الوطني محل الاستيرادات إلى الأنشطة التنافسية المتجه للتصدير والعمل على تكثيف التجارة والاستثمارات .

إن عملية تنشيط القطاع الخاص تبنى على^{٢٩}:

أ- تعزيز مناخ الاستثمار: إذ يصطدم عمل الشركات بعوائق إدارية وتنظيمية مكلفة من حيث الوقت والكلفة العادية كتكاليف التراخيص والضرائب الداخلية والرسوم على الواردات والتنظيمات التي تبطن عملية التصريح الكمركي والإجراءات غير الشفافة في المناقصات فضلا عن عوائق النظام القضائي في هذا الميدان.

ب- تعزيز النظام المالي و البني التحتية لتشجيع الأعمال : يشكل ضعف البنية التحتية والنظام المالي عبا على الأعمال والتجارة فقطاع الاتصالات والمواصلات وهما نوعان أساسيان من الخدمات غير متطورين للغاية وكذلك هيمنة المصارف الحكومية وتفضيلها المؤسسات الحكومية والشركات الصناعية الكبيرة على الشركات الصغيرة فأنها تسبب للأخيرة صعوبات جمّة في مباشرة أعمالها وتشغيل ما تحتاجه من رؤوس أموال.

ج- تسريع عملية الخصخصة : ما انفك القطاع العام يستحوذ على حصة كبيرة من القيمة المضافة وما زالت العديد من الخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية للقطاع الخاص (كالقطاع المصرفي والاتصالات والنقل) ملكا للدولة في معظم دول المنطقة، ولابد من إن تمتد عمليات الخصخصة لتشمل خدمات الاتصالات مثلا ولا تقتصر على بعض الصناعات التحويلية.

في القدرات الإنسانية في البلدان العربية على هامش الفعاليات المجتمعية ولا سيما الاقتصادية منها والفكرية والقيادية.

ولما كان عدد النساء في أي مجتمع يساوي نصف عدد سكانه أو أكثر فإن إهمال قدراتهن هو بمثابة تعطيل لنصف إمكانيات البلد ومما يزيد الأمر سوءاً هو أنه حتى وإن تعمل النساء في الميدان الاقتصادي فأنهن يعانين من نقص استثنائي في الفرص والذي يظهر في تدني الوضع المهني والأجور والفصل المهني على أساس نوع الجنس.^{٣٢}

وقضاً عن ما تقدم فإن مستويات البطالة المرتفعة في المنطقة لا تشجع المرأة على الدخول إلى سوق العمل، وعلى العموم فإن مشاركة المرأة في القوة العاملة لا تؤثر على البطالة في المدى البعيد، وإن واقع الاقتصادات السليمة التي توفر تفضيلاً (مشاركة) أكبر للمرأة تميل إلى التمتع بمعدلات بطالة إجمالية أكثر انخفاضاً من غيرها.^{٣٣}

إن خلق فرص العمل للرجال والنساء على حد سواء هو التحدي الذي يواجه المنطقة والتي هي بحاجة إلى كل مهاراتها ورأسها البشري ولا بد من الإشارة إلى أن المستقبل سيحمل معه ارتفاع عدد النساء المتعلقات ضمن القوة العاملة خلال العقود المقبلة مما يخلق بعض التحديات التي يجب أن تقابل بخلق فرص عمل في قطاع خاص أكثر نشاطاً وإنتاجية. إن السماح للمرأة بالتحويل إلى المجالات الاقتصادية الأكثر أهمية وتشجيعها على ذلك يتطلبان إعادة نظر ومراجعة للسياسات والقوانين في المنطقة برمتها.^{٣٤}

المرونة وهذا يمكن أن يرجع إلى تحولها من المرونة فيها.^{٣٥}

ج- المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية: إن المنطقة على العموم تملك ميزاناً تجارياً سليماً مع معظم أقطار العالم في تجارة القطع والمكونات (القطع المجهزة) لأن قاعدتها الصناعية غير فعالة موجه نحو الداخل، وإن مشاركتها في حصة الإنتاج العالمي تنحصر في السلع الجاهزة المبتدئة القيمة.^{٣٦}

٤- إدارة الموارد النفطية تميز

استقرارها واستعمالها برصانة تعد عملية تنوع الأنشطة الإنتاجية من أولويات التنمية ليس فقط لتلك الدول التي تكاد إن تنضب احتياطياتها المعدنية بل حتى الدول المنتجة للنفط.

إن التنوع الاقتصادي يستوجب الالتزام بسياسات مالية ملائمة وإدارة كفوءة للثروات العامة فضلاً عن القيام بإجراءات تميز تنافسية المؤسسات التجارية على الصعيد العالمي وخارج قطاع النفط من خلال إقامة المؤسسات المناسبة وضبط ميزانية الدولة بما يكفل حماية الإنفاق الحكومي من تقلبات أسعار النفط والمحافظة على عائداته بما يمكن الأجيال القادمة من استمرار الاستفادة منها عند نزوب موارد مع التأكيد على فاعلية الإنفاق العام ورفع مستوى الأداء وفاعلية مبدأي الفعالية والمساءلة.^{٣٧}

٥- مواجهة تحدي إدماج المرأة في المجال العام

تعد الموارد والقدرات البشرية المحور الذي يعتمد عليه النمو الاقتصادي ولا بد للمجتمعات من الاستفادة الكاملة من هذه القدرات والعمل على توظيفها بالشكل الأمثل لضمان العيش الصالح ورغماً من ذلك فإنه لا تزال هناك فجوات هامة

ففضلا عن إن الأنظمة التعليمية قد كانت موجهة مباشرة نحو تلبية متطلبات العمال في القطاع العام مع صلات قليلة بالقطاع الخاص وبدون الطلب عن المهارات التنافسية والمتخصصة لا يملك قطاع التعليم الدوافع المهمة نحو التغيير، إن التحولات الاقتصادية متدفع نحو ذلك والانفتاح على التجارة من شأنه أيضا إن يولد نتائج حسنة لتلك التحولات التعليمية مما سيمنح المنطقة فرصة الاستفادة من استثماراتها الكبيرة في رأس المال البشري وهو العامل الإجمالي لنمو الإنتاجية، إن الأنظمة الاقتصادية الموجهة نحو الخارج تجني مكاسب في إنتاجية العوامل الكلية لتعدي الأثر المباشر للانفتاح ولا شك إن التوجه نحو الخارج هو أمر بالغ الأهمية كي يتمكن رأس المال البشري من ممارسة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي^{٣٨}

خامسا: حقيقة الحكم الصالح في العراق

تستند الصلاحية في الحكم على ركيزتين أساسيتين كما مر بنا مسبقا هما التضحية والمساواة وباستعراض بسيط لوضع العراق ومتغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن تقسيم أمداء التي يدرس خلال موضوع الحكم الصالح فيه إلى ثلاثة أجزاء هي :-

- ١ - العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨)
- ٢ - العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨ - ٢٠٠٣)
- ٣ - العهد الجمهوري الثاني (٢٠٠٣ - وحتى الوقت الحاضر)

فعلى الرغم من التفاوت الشاسع في مدد هذه الفترات إذ إن الأولى امتدت إلى (٣٧) عاما والثانية إلى (٤٥) عاما والثالثة على ثلاث سنوات إلا إن هناك من المبررات ما يدعم هذا التقسيم فالمدّة الأولى رغم تقسيم باحثو التاريخ لها إلى فترة الانتداب وفترة الاستقلال إلا أنهما يشتركان

٣٩ - تحسين نوعية التعليم

إن نقص المعرفة يقف إلى جانب عدم الاحترام للحقوق والحريات الإنسانية والنقص الواضح في حقوق المرأة كشالات أوجه للنقص والقصور التي تعاني منها المنطقة العربية^{٣٩}، ولا مناص من التوضيح إلى إن نقص المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيها بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية حتى إن فجوة المعرفة Knowledge Gap وليس فجوة الدخل Income Gap أضحت تعد في نظر الكثير من الباحثين والمؤسسات المهمة (كالبنتك الدولي مثلا) المحدد الرئيس لمقدرات الدول في العالم المعاصر .

وإجماع الرأي يؤكد على إن الفجوة في ((ألقدره على إنتاج المعرفة)) بين البلدان النامية وتلك المتقدمة أضخم من فجوة المعرفة نفسها وعليه يصدق القول بأن المعرفة هي معيار الرقي الإنساني في المرحلة الحالية من تطور البشرية^{٤٠} إن الاعتقاد يترسخ اليوم بأن الأصول المعرفية للمجتمع (المعرفة والخبرة) لا الأصول المادية والمالية هي المحددات الجوهرية للإنتاجية والتنافسية ومن ثم التقدم في عالم اليوم والغد^{٤١} إن دول المنطقة أحرزت تقدما لا بأس

به في مجال توسيع التعليم الأساسي لديها وعليها إن تتابع ذلك بالتوسع في التعليم العالي لديها وبرامج التدريب المتخصصة مع الحفاظ على استثماراتها في التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) . إن النقص في المهارات بشكل عائقا كبيرا أمام التوظيف ويعود القصور فيه إلى نوعية التعليم الذي نسيبه عوامل عديدة منها المركزيه المفرطة في إدارة التعليم والتقييم القليل للأداء والتركيز المعتمد على الأقدية لا على الأداء

العراق وقد دلح هذا الحكم بالمنصرية والطائفية إلى الإمام في حكمه ، فقد كان التركمان رغم قلة عددهم مالكي الثروات في المناطق الكردية من العراق والعرب ألسه هم مالكي الثروات في المناطق العربية ذات الأغلبية الشيعية الواسعة^{٣٩}، لقد حاول الملك فيصل^{٤٠} الأول التغيير في الخارطة نحو التوازن إلى حد ما ولكنه لم يتمكن من تحقيق الكثير مما كان يصبو إليه في هذا الميدان بسبب الوضع السياسي الذي كان الإنكليز يؤثرون كثيراً من خلال سياستهم بدعم وتسليط الأقلية على الأكثرية التي كان يتتبعها العثمانيون في العراق ودرّبوا لها نخبا تسلمت زمام الأمور بفعل ما تمتلكه من تعليم تلقته في الآستانة وظلت الأغلبية من أبناء الشعب العربي والكرد في العراق يخيم عليها جهل مظلم وفقير مدقع.

بسمات سياسية واقتصادية وسنى اجتماعية يصعب التمييز بينهما إما ألمده أثنائه وهي الأطول والتي تقسم عادة إلى الفترات الفرعية الآتية :

(الفترة الأولى ١٩٥٨ - ١٩٦٨) و (الفترة الثانية ١٩٦٨ - ١٩٧٩) و (الفترة الثالثة ١٩٧٩ - ١٩٩٠) و (الفترة الرابعة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣) .

لبحكم طبيعة الأوضاع السياسية والحروب التي حدثت خلالها سيكون جمعها أكثر جدوى لهذه الدراسة إذ إن هذه الفترات جميعها تشترك في التفرد بالسلطة والدكتاتورية وانعدام الحياة البرلمانية وكثرة الانقلابات العسكرية والحروب التي تخللتها .

١- الحكم خلال العهد الملكي

لقد تأسست الدولة العراقية الحديثة على أنقاض المخلقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركها الحكم العثماني التركي في

الجدول (١) نسبة المشاركة الشيعية في مجلس النواب على مستوى الألية (المحافظات) خلال دوراته الستة عشرة للمدة (١٩٥٨-١٩٧٥) (نسبة مئوية)

دورات المجلس التي هي	البصرة	بغداد	النجف	الكويتية	بغداد	النجف	الكويت	المنتك	كربلاء	النجف	السليلية	الموصل	الكروك
الاولى ١٩٦٥	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الثانية ١٩٦٨	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الثالثة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الرابعة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الخامسة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
السادسة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
السابعة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الثامنة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
التاسعة ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
العاشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الحادية عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الثانية عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الثالثة عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الرابعة عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
الخامسة عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
السادس عشر ١٩٦٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
نسبة المشاركة النواب	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦

المصدر: احسب من قبل الباحث بالاستناد إلى بيانات استقيت من: - عبد الكريم الأزري (مشكلة الحكم في العراق) ١٩٩١ من ١١٠ -

١٢٢

على العموم فمع البدء بهذه الصورة القائمة لطبيعة المجتمع العراقي إلا أن الحياة النيابية بدأت طرفها إلى الوجود وإن كان متعثراً وبسيطاً ولكنه يعد نوعاً من التقدم الذي دلح بأشخاص متخيين حتى ولو صورياً إلى عضوية البرلمان (النواب والأعيان) رغم عدم تمثيلهم لفئات الشعب بشكل صحيح إذا لم تتجاوز نسبة الشيعة في البرلمان (٥٣٪) على مدار دوراته الستة عشرة وكما في الجدول رقم (١). ويلاحظ من هذا

الجدول إن نسبة الشيعة تراوحت بين (٢٨-٣٧٪) خلال المدة التي سبقت عام ١٩٤٧ ولم تتجاوز النسبة ٤٠٪ إلا بعد عام ١٩٤٧ وحتى مطلع عام ١٩٥٨ رغم إن نسبة الشيعة في العراق تزيد على ٦٠٪ من الشعب وذهبت بعض المصادر إلى إن نسبتهم تصل إلى (٨٠٪) ^{٣٢} والجدول (١) يوضح النسبة التفصيلية للمشاركة (التنصيرية) الشيعة في مجلس النواب للمدة (١٩٥٨-١٩٧٥) ولقد تماهت

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن الوصول إلى إن ألمشاركه أو التضمينية أخذت تتوسع في الحكومة وإن لم تكن بالشكل الصحيح أو المطلوب ولكنها على الأقل بالحد الأدنى ولا سيما بعد عام ١٩٤٧ وعلى مستوى الحكومة والمجلس النيابي أيضا .

إما المسألة وهي الركن الثاني للحكم الصالح فإنها ظلت مفقودة وغير واضحة المعالم سوى بالانتفاضات الشعبية والصحافة التي تكشف معائب الحكومات وتعبر عن رفضها الأمر الذي دفع في حالات متعددة إلى استقالة الحكومة تحت هذه الضغوط والذي يمكن اعتبارها نوع من المسألة .

٢- العهد الجمهوري الأول

[١٩٥٨-٢٠٠٣]

يمكن إن نقسم هذه الفترة إلى جزأين هما :-

أ-الحكم بين (١٩٥٨ - ١٩٦٨)

ب-الحكم بين (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)

تميزت هاتان الفترتان بإلغاء الدستور الدائم والمعمل بدستور مؤقت يتيح للحكومة التشريع والتنفيذ حسب رغبتها وتميزت كذلك بإلغاء الحياة النيابية بشكل تام حتى الثمانينات إذا انتخب مجلس نيابي (صوري) يخدم السلطة ولا يمكن إن يكون نسي أي حال من الأحوال معارضا لها والاختلاف هنا واضح عن الفترة الأولى (العهد الملكي) وكما هو معروف في المجالس النيابية تضطلع بمهمة مساواة السلطات التنفيذية وفي ظل ظروف مثل هذه التي تحيط بالمجلس النيابي (المجلس الوطني) فإن هذا المجلس كان عبارة عن واجهة للسلطة التنفيذية توفر لها ٤٩ الغطاء التشريعي لإعمالها كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية ومنه نرى أن الفقرة الممتدة

على حكم العراق (٥٨) وزارة^{٤٤} خلال المدة (١٩٢١-١٩٥٨) اتسمت بسيادة

الطائفية والعنصرية التي زرعها العثمانيون لاستبعاد الأغلبية عن الحكم رغم محاولات أبنائها لاستثمار الوضع الذي دفع إلى خلقه الملك فيصل ولا يخفى على المتتبع ما كانت تبديه سلطات الاحتلال البريطاني من مساندة للتصنيف العثماني ومع هذا فقد أثمرت تلك الجهود إلى مشاركة شعبية أوسع في الحكم تسلم خلالها خمسة

رؤساء للوزارات من الأغلبية الشعبية بدأت منذ عام ١٩٤٧^{٤٥} وحتى عام ١٩٥٨ (أي ما يقرب من ٢٦) سنة على تأسيس الدولة العراقية) تعاقب عليها أربعة أشخاص شيعية تلقوا تعليمهم خارج تركيا يعكس رؤساء الوزارات الثلاثة والخمسين الذين تلقى أغلبهم تعليمهم في الآستانة العثمانية .

لقد وضع القانون الأساسي العراقي (الدستور) لعام ١٩٢٥ الخطوط العريضة لحدود العمل بين السلطات الثلاث (الملك، الحكومة، البرلمان) فالملك هو الذي يختار رئيس الوزراء، ووفقا لترشيحات الأخير يعين الوزراء وتقبل استقالاتهم كما نصت المادة (٢٥) الفقرة (٥) وأن الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات وبصورة منفردة عن وزارة كل منهم حسب المادة (٦٦)^{٤٦}.

وعلى العموم فقد كان المجلس النيابي يحل من قبل الملك بناء على توصيته من الحكومة وهذا ما أضيقه وجعله مهددا بالحل بصورة دائمة وهو الأمر الذي أخضع السلطة التشريعية إلى التنفيذية^{٤٧}، وكثيرة هي الشواهد التي قام رؤساء الوزراء بحل المجلس النيابي الذي لا يتوافق مع حكوماتهم أو إن أغلبية معارضة لهم .

غير (٤٥) مما كانت خالية من أي نوع من أنواع المساواة .

إما من حيث التضمينية فأنها استمرت ناقصة ومتحرفة إذ إن المبدأ الطائفي الذي كانت تعمل به الحكومات المشكلة في العهد الملكي استمر بشكل أوسع وأعمق فالمدة الأولى ١٩٥٨-١٩٦٨ تعاقبت عليها ثلاث رئاسات للجمهورية العراقية سيطر عليها أشخاص عرب من الطائفة الأقل إما الوزارات التي شكلت خلالها فقد كان عددها خمسة واحدة منها فقط ترأسها عربي من الطائفة الكبرى^{٥٠} . ومن الطريف الذي يذكر ويدعم المشاركة المتحرفة أنها امتدت حتى في محاسبة وملاحقة الخصوم السياسيين إذ إن الملاحقات التي سبقت انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ كانت أقساها لحقت بالبعثيين من الشيعة وفي ما تلا هذا الانقلاب فإن الشيوعيون الشيعة تعرضوا لأقسى الملاحقات مقارنة بتلك التي تعرض لها إقرانهم السنة^{٥١} ، إما الفترة الثانية ١٩٦٨-٢٠٠٣ فقد تعاقب على رئاستها شخصان من قضاء نكريت قبل أن يصبح محافظة وبلغت في ظل حكمهما المساواة حد الصفر إذ إن أي شخص أو منظمة يتوجه نحو الحكومة بنوع من الانتقاد وليس المحاسبة يتمرض إلى أقسى العقوبات وما أكثر من دفعوا حياتهم لمجرد الانتقاد أو أبداء الرأي.

إما المشاركة في الحكم (التضمينية) فإن دائرة التمثيل السياسي أخذت تضيق يوما بعد آخر حتى بالنسبة للسنة أنفسهم إذ إن السلطة الحقيقية في كل الدولة العراقية انتهت إلى أيادي أشخاص هم من مــــــدــــن مــــــنــــمــــرة مــــــ (نكريت، راوة، عانة، حديثة، كيسة، سامراء، قلوحة، رما دي)^{٥٢} . وبذلك فإن التضمينية التي كانت موجودة في حدودها الدنيا خلال الفترة السابقة تلاشت

نهائيا خلال هذه الفترة ويات من لديه شعور في إن تكون لديه يد في الحكومة من الشيعة حتى من حزب صدام ذاته لا يجد نفسه إلا في زفزانة مظلمة وتعذيب مستمر وينتهي بإعدام سهل وبدم بارد .

إما مسألة الشفافية فلا وجود لها نهائيا إذ إن القرارات الاستراتيجية والسياسات العامة باختلاف أنواعها وحتى إجراءات التنفيذ تتخذ وتصنع من قبل أشخاص قد لا يصل عددهم إلى عدد أصابع اليدين ومن ثم اختصرت في شخص واحد لا أحد يعلم ما اتخذه ولا ما سيتخذه من قرارات وما على الجميع إلا التنفيذ فلا إذاعة تبث ولا مجلة تنشر ولا جريدة تطبع وبالنهاية ولا شعب يعلم ما يتخذ باسمه من قرارات^{٥٣} .

٣- العهد الجمهوري الثاني [٢٠٠٢- وحتى الوقت الحاضر]

يبدو إن للشعب العراقي قصة مع الأجانب في التخلص من تسلط الأقلية على الأكثرية فالإنكليز دخلوا للعراق وحجنتهم الشهيرة هي أنهم محررين لا فاتحين^{٥٤} ، وما إن استقر لهم الوضع حتى انتهجوا نفس السياسة التي تركها لهم العثمانيون على أرض العراق وإن كان سلوك المرحوم قبصل الأول قد خفف إلى حد ما من وطأة تلك السياسة إلا أنها أخذت مدياتها وأبعدت مراميها في خلق القيادات وغرست روح التحكم والتمييز الطائفي في نفوسها والتي أفضت مع مرور الوقت إلى خلق النظام الصدامي البائد الذي أوغل لبس في الاستبداد والتمييز وإنما في القتل الطائفي حتى جاءت نهاية حكمه في العام ٢٠٠٣ على يد الأمريكان الذين كرروا نفس العبارة السابقة بأنهم محررين لا محتلين^{٥٥} وما أشبه الليلة بالبارحة فكلاهما (الإنكليز والأمريكان) جاء ليخلص

سادساً- انحياز التنمية في العراق

إن دراسة التنمية في العراق تؤكد تطور مؤشراتنا على المستويات كافة منذ بداية نشوء الدولة العراقية الحديثة حتى الوقت الحاضر ولكن هذا النمو كان متفاوتا ومتحازا وفقا لمناطق التمييز الطائفي خلال الفترات المدروسة فالتنمية بدأت بمستويات بطيئة خلال العهد الملكي ثم تحسنت خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٧٣) وتراجع بعد هذا التاريخ بوتائر أكبر بسبب التوسع في إنتاج النفط وزيادة عوائده ولكن التنمية أصابها التلكؤ إبان الحرب العراقية الإيرانية ثم تراجعت أكثر في عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي وأحداث حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت.

وعلى العموم فإن البيانات الدقيقة لم تتيسر بعد في العراق لدراسة مؤشرات التنمية على مستوى أدق يخدم اتجاه البحث وأهدافه ويقدر توفر البيانات فإنه سيتم تبسيط الضوء على موضوع انحياز التنمية كنتيجة مهمة من نتائج الحكم الذي لا يستند إلى أسس الصلاحية طوال العدة (١٩٢١-٢٠٠٣) والجدول (٤،٣،٢) تعرض بعض المؤشرات التنموية لثلاث محافظات عراقية هي ذي قار وعدد سكانها (١١٨٢٧٢٢٧) نسمة والانباء وعدد سكانها (١٠٢١٤٦٨) نسمة وصلاح الدين وعدد سكانها (٩٠١٦٣١)^{٥٨} نسمة روعي عند اختيارها أن تكون أحدها يقطنها سكان من العرب الشيعة والآخرتين يقطنهما العرب السنة وأن يكون عدد نفوسها متقاربا وعلى وجه الدقة فإن المحافظة الأولى أكثر تماددا منها ولا بد من التنويه هنا إلى أنه ليست الناية من عقد هذه المقارنة هي تبسيط الضوء على وجود التمييز الطائفي في العراق وفعاليته بقدر ما هي بيان لنتائج وأثار الحكم غير التضميني على التنمية. يلاحظ من الجدول (٢) أن المؤشرات

الأغلبية من تسلط الأقلية ولكن الفارق هو إن الإنكليز لم يدعوا فولهم بفعل حقيقي نحو بناء حكم صالح في العراق بل رسخوا ما بناء العثمانيون، بينما الأمريكان ألان لهم هدف معلن يدعون أنهم يسعون إلى تحقيقه من خلال ترسيخ الديمقراطية في العراق والمنطقة خدمة لأهداف أخرى تهمهم بالدرجة الأولى وما بدا منها يظهر المصادقية، فمما سر من السنوات الثلاث والحكومات الأربع^{٥٩} في العراق هو فصل دؤوب من العراقيين وبمساعدة من الأمريكان في بناء أسس حكم ديمقراطي يبدو في معاملة العامة صحيحا، وما الحرب الشعواء التي تشن ضده ممن كانوا مستفيدين من الأساس العثماني والبناء الإنكليزي الصدامي الذي تدعّم بالقتل الطائفي الجماعي في زنزانات الأمن والمخابرات وألان في الشارع والسوق الشعبي والبستان والمعمل، إلا دليلا قاطعا يدعم حجة من يقول إن للعراق مستقبل يعوض ما فات فالأقلية التي تتمتع بخير العراق كله لا يسعها إن تعيش متساوية^{٦٠} برزق الله الحلال مع بقية أبناء الشعب، وعلى العموم فإن هذه الفترة الوجيزة أكدت حقا إن التضمينية والمشاركة قد تحققت في الحكم ولأول مرة في تاريخ العراق عبر الانتخابات. وكذلك فإن ما بدأ من النظام القضائي يبشر بالاستقلالية، وفضلا عن نقاشات مجلس النواب تنبئ عن المقدرة التي تمتلكها في مساءلة ومحاسبة من يخطيء من المساهمين في الحكم، وأيضا فإن النشر والصحافة والإعلام تؤكد حرية التعبير عن الرأي بأفضل صورها. وتأخذ الشفافية هنا كامل صورتها إن لم تكن وصلت حدا مغالى فيه إذ إن الحكومة تعلن حتى عن خططها العسكرية لمهاجمة الارهابيين وأعداء الشعب قبل موعد التنفيذ.

الصحية باختلافها تؤكد الفارق بين محافظة ذي قار ومحافظة ذي قار والاتبار وصالح الدين بزيادة المؤسسات الصحية وتوسع خدماتها قبيها وانخفاضها في الأولى ما انمكت نتائج على عدد الوفيات التي تضاعفت في ذي قار ثلاث مرات عددها في والاتبار وخمس مرات عددها في صالح الدين ، وهذا يذكر بما ذهب إليه امارتيا سن Amartya Sen من إن ((الكثيرون جدا من المحرومين من حق الرعاية الصحية أو مراقق الصحاح أو حق الحصول على ماء شرب نقى ويفضون حياتهم يكافحون نسبة إمراض عالية غالبا ما توافيهم المنة قبل الأوان))^٩ ويبين الجدول (٣) إن المؤشرات التعليمية تؤكد نفس الاتجاه فإعداد المدارس في محافظة ذي قار اقل منها في كل من المحافظتين وما يترتب على هذا من نتائج في زيادة عدد المتخرجين فضلا عن نوع التعليم الذي يتلقاه الطلبة أنفسهم والذي يتجه عدد اقل من الطلبة في الصف الواحد ، ولو كانت البيانات مثيرة عن مناطق من يحملون شهادات عالية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) لأصبح الفارق

واضحاً تماماً . وهذان المؤشران الصحة والتعليم هما من المؤشرات التي لا يمكن إن تقرأ نتائجها بهذه الصورة خلال مدة قصيرة بل إن الرعاية الصحية والتعليم تؤدي لمارها على المدى البعيد وهذا ما حصل للتنمية متحازة أمدتها أكثر من ثمانية عقود باتجاه بعض المحافظات دون أخرى.

وقضلا عن ما تقدم فقد تمت الإشارة أيضا إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تذهب في نفس الاتجاه والتي يبينها الجدول (٤) وما ينطبق على ذي قار هنا ينطبق على محافظات القادسية وبابل والنجف وكربلاء والمثنى الخ . وعلى العموم فإن التنمية للفترة التالية للعام ٢٠٠٣ لم تظهر معالمها بوضوح ولكن المتوقع إن تكون بالاتجاه الصحيح طالما إن الحكم يعتمد على الركائز الصحيحة في إدارة شؤون البلاد وإن الجميع يساهمون فيها ولا بأس في إن يصار إلى عدد من الولايات تتبع الحكم الفيدرالي وتصب جميعا في خارطة موحدة للمراق

الجدول (٢) بعض المؤشرات الصحية لمحافظة ذي قار والاتبار وصالح الدين للعام ٢٠٠٣

المؤشرات	ذي قار	الاتبار	صالح الدين
عدد المستشفيات	٨	١٣	٩
المؤسسات الصحية الأخرى	٨١	١٣٧	٨٠
العيادات الشعبية	٢٠	٢٠	١٣
المراكز الصحية	٦٤	١١٨	٦٣
إعداد الأطباء والصيادلة	٥٣٨	٩١١	٥٨٩
عدد الأسرة	١٠٠٤	١١٧١	١٢٢١
عدد الوفيات المسجلة	٤١٠٢	١٦١٢	٧٨٣

الجدول (٣) بعض المؤشرات التربوية لمحافظة ذي قار والانتار وصلاح الدين للعام ٢٠٠٣

المؤشرات	ذي قار	الانتار	صلاح الدين
عدد المدارس الثانوية	٢٦٣	٢٧٤	٢٦٩
عدد طلبة المدارس الثانوية	٤٧٦٣٠	٦٤٤٨١	٥٧٣٦٨
عدد معاهد المعلمين	٧	١٦	١١
عدد طلبة معاهد المعلمين	٢١٠٢	٦٤٩٥	٣٤٢٩
مراكز الشباب والأندية العلمية	٢٩	٣٢	٤٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٤.

الجدول (٤) بعض المؤشرات الاقتصادية لمحافظة ذي قار والانتار وصلاح الدين للعام ٢٠٠٣

المؤشرات	سنة البيانات	ذي قار	الانتار	صلاح الدين
مجموع السكان (نسمة)	١٩٩٧	١١٨٢٧٢٧	١٠٢١٤٦٨	٩٠١٦٣١
عدد العاملين في أجهزة الدولة والقطاع الخاص	٢٠٠١	٣٣٧٩١	٣٨٠٢٧	٣٥٥٦٥
نسبة البطالة (١٥) سنة فأكثر	٢٠٠٣	٪٤٦،٢	٪٣٣،٣٥	٪٢٥،٤
الوحدات الكهربائية المستهلكة (١٠٠٠) ميكاواط ساعة	١٩٩٠	٣٧٥	٣٨٦	٣٠٢
	١٩٩٠	٦	٢٤	١٢
قيمة مبيعات التعاونيات الاستهلاكية بأسعار تعاونية (مليون دينار)	٢٠٠١	١٠٧	٣٨٥	١٥٩
إعدادة المقاولين	٢٠٠٣	٦٦	٣٣٤	١٠٦
عدد سيارات الحقل (الإنتاجية)	٢٠٠٣	٩١٥٢	١٨١٥١	١٦٠٧٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٤.

سابعة: الخاتمة

سلط البحث الضوء على موضوع الحكم الصالح Good Governance والتي تعرف بأنها

الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المتصفة والمستمرة ضمن نطاق بيئة سياسية

إلى إن انتهت بنظام حكم طالع تسلطي كانت التنمية عنده لخدمة السلطان وليس لرفيه الشعب وأبنائه وكل ما قام به هو خدمة لمصالح شخصيه له ولخاصته وفئة كان قد حدها مسبقا لذا فان انهيار هذا الحكم مرهون باختفاء أجهزته الإرهابية وشهد تاريخ حكمه ذلك مرتين كانت أولاها عندما انهارت تلك الأجهزة بعد اجتياح الكويت وانهار معها ولكنه لم يمت بل نفخت فيه الروح، والثانية عندما انهار والى الأبد بعد تفكيك تلك الأجهزة عام ٢٠٠٣ من قبل قوات التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى العموم فان بؤادر الحكم الصالح في العراق قد وضعت أسسه منذ سقوط ذلك النظام لم تعززت بوضع دستور يضمن حق الجميع في الادارة ويضمن حق الجميع في المساءلة ويفرض الشفافية بقوة القانون ويتيح التنافسية أمام الجميع، وستكون التنمية مذ ذلك اليوم فصاعدا هي للجميع. وان كان هناك من يرفض ويريد إن يستولي على خبرات الشعب كما حصل طيلة الثمانين عاما المتصرمة فلا مكان لهذا التفكير ويمكن إن تكون القيدالية حلا امثل يرضي الجميع.

المصادر ١- العربية

١-٢- احمد صقر عاشور، (تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية) ، ندوة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية البحر الميت ، الأردن ، ٦-٧ شباط ٢٠٠٥

٢- اماريا سن (التنمية حرية) ترجمة شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة الكويت ، ٢٠٠٤

٣- يرماع غليون، (بين رفض التدخل الأجنبي والعداء للغاويج) البحث متاح على البريد الالكتروني الأني e.ghalioun@free.fr

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، (تقرير التنمية الإنسانية العربية) للعام ٢٠٠٢

ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، ويرتكز الحكم الصالح على ركيزتين أساسيتين هما :-

التضمنية أو المشاركة Participation

والتي يقصد بها المساواة إمام كل من يرغب الاشتراك في الحكم وله مصلحة فيه أي إن الحكومة لا تقتصر على مجموعة دون أخرى أو حزب دون آخر أو فئة دون أخرى بل إن الجميع يشتركون بها على قدم المساواة.

والمساءلة Accountability وهي

الركيزة الثانية وتعني إن من يتم اختيارهم من قبل الشعب للحكم خاضعون للمحاسبة والمساءلة بنوعها الداخلي والذي تقوم به الحكومة نفسها والخارجي الذي يقوم به أفراد الشعب وبذلك فان الشفافية Transparency تصبح واجبة للإطلاع المجتمع على ما يدور في كل مفصل من مفاصل الحكومة.

إن المنطقة العربية وبشكل اهم دول العالم النامي لم تمر اهتماما لهذا الجانب بل تولي الحكم في اغلبها حكاما بعيدون كل البعد عن تلك السمات وانعكس هذا على التنمية بشكل جعل من اغلب مؤشراتنا تؤكد التخلف مقارنة بالدول التي تلتزم بذلك النوع من الحكم وتمتعنا بافضلياته وكسبت تطور ملموسا جعل الرفاء عنوانا لشعوبها.

إما البرنامج الذي يجب إن تتبناه دول العالم النامي ومنه البلدان العربية هو ذلك النوع من الحكم كخطوة أولى من خلال التغييرات الدستورية والقانونية لغرض الانطلاق على طريق النمو والازدهار.

ولابد هنا من الإشارة إلى العراق فان الهرم جاء مقلوبا إذ إن بعض جوانب الحكم الصالح كانت موجودة فيه عند بدء تأسيس الدولة العراقية إبان الحكم الملكي ولكنها بدأت تتآكل شيئا فشيئا

١٦- سنا بنطاطر ((العراق)) الكتاب الأول ترجمه حنيف الرزاق مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.

١٧- الديمقراطية، كيف تشارك وزارة الخارجية في الترويج لثني الديمقراطية؟ الحكم الصالح، البحث متاح على الموقع www.fco.gov.uk/servlet/frontpagename
١٨- عبد الحليم عباس قسطة (الجماعات والقيادة)، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، ١٩٨٠.

١٩- عبد الرزاق الحسيني ((تاريخ العراق السياسي الحديث)) ج ٣، ط ٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٠.

٢٠- عبد الرزاق الحسيني (الثورة العراقية الكبرى)، ط ٥ مطبعة دار الكتب بيروت، ١٩٨٢.

٢١- عبد الكريم الأزري ((مشكلة الحكم في العراق))، ١٩٩١.
٢٢- د. فائز حميد اسعد ((انحراف النظام البرلماني في العراق)) مطبعة السند باد، بغداد، ١٩٨٤.

٢٣- د. كمال رزق، (التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية)، جامعة البليدة، بحث متاحة على البريد الإلكتروني للدكتور كمال رزق على E.mail:kmal_rezig@hotmail.com

٢٤- المنتدى العالمي لمكافحة الفساد، (المحافظة على النزاهة في أوساط المسؤولين العاملين في مجال العدل والأمن)، بحث متاح على الموقع www.worldbank.org

٢- الأجنبية

١- Nabil M. K and A.I. De Kline
"Managing global integration in the middle east and north Africa". in : b. Hoek man and h. kheir -el -din (eds.) trade policy developments in the middle east and north Africa . Washington.d.c.the world bank ٢٠٠٠.
٢- world bank ;(pilot investment climate assessment) ٢٠٠٠ available on line : www.worldbank.org

** البنك الدولي ، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الكتاب متاح على الموقع www.publications.wor

١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ص ١٠١.

٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ١٠١-١٠٢.

٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص ١٠١-١٠٢.

٤ البنك الدولي ، الحكم الجيد لأجل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣.

٥ المنتدى العالمي لمكافحة الفساد ، المحافظة على النزاهة في أوساط المسؤولين العاملين في مجال العدل والأمن ، بحث متاح على الموقع www.worldbank.org

٣- برهان غليون، (بين رفض التدخل الأجنبي والمعاد للخراج)، البحث متاح على البريد الإلكتروني e.ghalioun@free.fr

٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.

٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣.

٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤.

٧- البنك الدولي ، (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ، الكتاب متاح على الموقع www.publications.wor

٨- البنك الدولي ، (العمل ، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ٢٠٠٣ ص ٣٢ الكتاب متاح على الموقع www.worldbank.org

٩- البنك الدولي ، (التجارة والاستثمار والتنمية) دار الساتي، بيروت، ٢٠٠٤.

١٠- بول بيرمر (عام قضيت في العراق النضال لبناء فدا مرجو) دار الكتاب العربي بيروت، ٢٠٠٦.

١١- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٤.

١٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (المجموعة الإحصائية السنوية)، ٢٠٠٤.

١٣- حسن العلوي (العراق دولة المنتظمة ألسرية) ١٩٩٠.

١٤- حسن العلوي (الشيعة والدولة القومية) دار أنصار الله للطباعة والنشر النجف الأشرف ٢٠٠٥.

١٥- حسين جميل (الحياة النيابية في العراق) مكتبة المشي، بغداد، ١٩٨٣.

الخواص

١- د. عبد الحليم عباس قسطة ، الجماعات والقيادة ، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ، ١٩٨٠ ص ٧٨-٧٦.

٢- الديمقراطية ، كيف تشارك وزارة الخارجية في الترويج لثني الديمقراطية؟ الحكم الصالح، البحث متاح على الموقع www.fco.gov.uk/servlet/frontpagename

٣- وفقا لاتفاقية شراكة كوتونو الموقعه بين الاتحاد الأوربي و (٧٧) دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ونول الكاريبي والمحيط الهادي ، المصدر الديمقراطية ..نفس المصدر السابق ص ٤-٥.

٤- الديمقراطية..نفس المصدر السابق ص ٥.

- ٢٠ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٨٢
- ٢١ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ٢٥
- ٢٢ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٩
- ٢٣ البنك الدولي - العمل ، النمو وإدارة الحكم ، مصدر سابق ، ص ٣١-٣٢
- ٢٤ حنا بطاطو ((العراق)) الكتاب الأول ترجمه عفيف الرزاز مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ص ٦٥-٦٧ .
- ٢٥ عبد الكريم الآزري ((مشكلة الحكم في العراق)) ، ١٩٩١ ص ٢٩-٢٣
- ٢٦ لم يرشح عنها أي لقب شعبي
- ٢٧ عبد الكريم الآزري (مشكلة الحكم في العراق) مصدر سابق ص ١٠٦
- ٢٨ عبد الكريم الآزري (مشكلة الحكم في العراق) مصدر سابق ص ٢٩-١٢٢
- ٢٩ عبد الكريم الآزري (مشكلة الحكم في العراق) مصدر سابق ص ٢٩-٣٢
- ٣٠ حنا بطاطو ، مصدر سابق ص ٦٨
- ٣١ حسين جميل (الحياة الثابتة في العراق) مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٨٣ ص ٧٣-٨٣
- ٣٢ عبد الرزاق الحسني ((تاريخ العراق السياسي الحديث ج ٣ ، ط ٥ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٠ ص ٢٩٥ وكذلك النظر د. فخر عزيز اسعد ((انحراف النظم البرلماني في العراق)) مطبعة لمنشيد ، بغداد ، ١٩٨٤
- ٣٣ عبد الرزاق الحسني ((تاريخ العراق السياسي الحديث)) مصدر سابق ص ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣
- ٣٤ حسن العلوي (العراق نوته المنظمة للمرية) ١٩٩٠ ص ٥٩-٦٢
- ٣٥ عبد الرزاق الآزري مصدر سابق ص ١٢٦
- ٣٦ حسن العلوي (الشعبة والدولة القومية) دار نشر الله للطباعة والنشر التجف الاشراف ٢٠٠٥
- ٣٧ حسن العلوي (الشعبة والدولة القومية) مصدر سابق ص ٢٥٤-٢٥٦
- ٣٨ حسن العلوي (العراق دولة المنظمة المبرية) مصدر سابق صفحات الكتب كافة
- ٣٩ عبد الرزاق الحسني (الثورة العراقية الكبرى) ط ٥ مطبعة دار الكتب بيروت ، ١٩٨٢ ص ٢٦
- ٤٠ بول بر يمر (عام قضيت في العراق التضايل لبناء شـ مرجو (دار الكتب العربي بيروت ، ٢٠٠٦ ص ٢١٤
- ٤١ بقصد بالحكومة الأربع (احولس الحكم ٢- وزارة د.إيه علاوي ٣-وزارة د.إبراهيم الجعفري ٤-وزارة السيد توري الملقني)
- ٤٢ هناك مقوله شهيرة كثيرا ما يتم تداولها وهي (الفقر والضرائب للشعبة والحكم للسنة)
- ٤٣ انظر الجدول (٤)
- ٤٤ امارتيا من (التنمية حرية) ترجمة شوقي جلال ، سلسلة ، علم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٧

- ٤٥ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، مصدر سابق ، ص ١٥
- ٤٦ د. احمد صقر عشور ، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية ، ندوة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ، البحر الميت ، الأردن ، ٦-٧ شباط ٢٠٠٥
- ٤٧ د. كمال رز يق ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ، جامعة البليدة ، بحث مقدمة على البريد الالكتروني للدكتور كمال رز يق ص ١٤ E.mail: kmal_rezig@hotmail.com
- ٤٨ المصدر أعلاه ، ص ١٥
- ٤٩ د. احمد صقر عشور ، تحسين أداء التنمية ، مصدر سابق ص ٨
- ٥٠ M.K. and A.I. Dekleine "Nabil
- ٥١ "Managing Global Integration in the middle east and north Africa ". In :b. Hoekman and h. Kheir -el -din (eds .) Trade policy developments in the middle east and north Africa . Washington, d.c. the world bank ، ٢٠٠٠
- ٥٢ World line on : www.world bank.org
- ٥٣ Bank :(pilot investment climate assessment ٢٠٠٠ available
- ٥٤ (reform and elusive - Das gupko and others growth in the middle east - what has happened in the ١٩٩٠'s? the world bank working paper series ٢٠٠٢ ، n-٢٥
- ٥٥ البنك الدولي ، الحكم الجيد لأجل التنمية مصدر سابق ص ١٢
- ٥٦ البنك الدولي ، العمل ، النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٠٣ ص ٣٢ الكتاب متاح على الموقع www.worldbank.org
- ٥٧ نفس المصدر ص ٣٢
- ٥٨ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٢
- ٥٩ المصدر السابق ص ١٣٢
- ٦٠ انظر في ذلك : يرهان غليون ، بين رفض التدخل الأجنبي والعداء للخارج البحث متاح على البريد الالكتروني الاتي e.ghalioun@free.fr
- ٦١ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ص ١٣٣
- ٦٢ البنك الدولي ، (التجارة والاستثمار والتنمية) دار المسالي بيروت ، ٢٠٠٤
- ٦٣ البنك الدولي - العمل ، النمو وإدارة الحكم ، مصدر سابق ص ٢٨-٢٧
- ٦٤ البنك الدولي ، التجارة والاستثمار والتنمية ، مصدر سابق ص ١٦٩-١٧٣
- ٦٥ البنك الدولي ، العمل والاستثمار ، النمو وإدارة الحكم ، مصدر سابق ص ٢٩
- ٦٦ البنك الدولي ، التجارة والاستثمار والتنمية ، مصدر سابق ص ١٨٠-١٨١
- ٦٧ البنك الدولي ، التجارة والاستثمار والتنمية ، مصدر سابق ص ١٣٩
- ٦٨ البنك الدولي ، العمل ، النمو وإدارة الحكم مصدر سابق ص ٣٠
- ٦٩ تقرير التنمية الإسلامية العربية ، ٢٠٠٢ ، مصدر سابق ص ٩٤
- ٧٠ البنك الدولي ، العمل ، النمو وإدارة الحكم ، مصدر سابق ص ٣٠
- ٧١ البنك الدولي ، العمل ، النمو وإدارة الحكم ، مصدر سابق ص ٣١

الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق

الشيخ نعمة الميادي

مدير المركز العراقي للدراسات والبحوث

المقدمة

التنمية، اصطلاح قفز خطوات كبيرة ليتحرر من مدلوله المحدود ويصل إلى مستوى متقدم من الدلالة، والتي أصبحت فيما تشير إليه من معانٍ، أنها تمثل توسيع خيارات الناس من خلال توسيع خيارات الناس من خلال إكسابهم القدرات وتحسين فرصهم في استخدام هذه القدرات، بالإضافة إلى دلالات أخرى. وهذه العملية المعقدة المتكاملة التي لا تقف عند حدود الجوانب الاقتصادية؛ بل تعدتها إلى جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، تحتاج إلى مدخلات متعددة تتناسب وحجمها المطلوب وتطلب حشداً واسعاً لكل الإمكانيات، بالإضافة إلى التخطيط والإدارة الجيدة والتدبير العالي. والحكم الصالح، أحد أهم المفردات التي تم طرحها في كآسلوب جيد لإدارة الدولة يحقق نتائج مضمونة في مجال التنمية الشاملة. وقد تضمن هذا المفهوم بناءً على الاستعمال المتداول من قبل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، مجموعة قضايا منها، اللامركزية، مكافحة الفساد، الشفافية والمحاسبة الدقيقة، المجتمع المدني، المشاركة السياسية الواسعة.

تأطر في إطار تنمية بشرية متوازنة، وهذه التنمية تشغل على جملة استحقاقات سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ولا يمكننا الحديث عن أي تنمية ما لم نرصد تلك الاستحقاقات ونرتب سلماً للأوليات فيما بينها.

وهذه الورقة تحاول بيان ما ينبغي أن يكون عليه الحكم في العراق في ظل حاجات التنمية البشرية واستحقاقات البناء والتطوير، لهذا فإننا ستقوم بإعطاء لمحة موجزة عن معالم الخراب والنخلف وعلاقته بالحكم السابق شكلاً وأسلوباً، ثم نحاول تشخيص استحقاقات التنمية البشرية للعراق الجديد ويسعدنا محاولة رسم فيه الحكم الذي يمكن أن يفي بتلك الاستحقاقات. وستضمن ورقتنا البحثية ثلاثة محاور أساسية هي :

لكننا نرى بأن مفهوم الحكم الصالح هو أوسع من هذه المفردات فهو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع. ولما كان شكل الحكم وطبيعة الآليات التي يستخدمها، هي وسيلة لتفسيها، غاية عليا هي تحقيق العدالة والرفاء لأبناء المجتمع، اقتضى أن نرصد الحاجات والاستحقاقات، لنعرف ما يناسبها من الحكم والموقع الذي ينبغي أن تحتله الدولة في مجال تحقيق تلك المصالح.

والسؤال، وبعد عملية التدبير التي حصلت في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وخروجه من كابوس الدكتاتورية المقيت، المفروض أنه بعدد عملية تحول شاملة

أمية في القراءة والكتابة تصل إلى ٧٠٪، وحولت قطاع التعليم بكل مستوياته إلى ألعوية بيدها.

وأما رزية التخلف الاقتصادي وانعدام التنمية وشيوع الفقر والحرمان فهو الأمر الأبرز في حياة العراقيين البائسين، الذين يحصدون العالم على عراقهم، بلد الماء والنفط والزرع والسياحة والخيرات. وكل هذه الموارد العظيمة أحالتها السياسات الرعناء وسوء الإدارة والمفاومات والحروب وضحالة مستوى التدبير والحكم الشمولي العسكري، إلى ديار بلائع، بحيث يركض العراقيون وراء سيارات الإغاثة كما يفعل الصوماليون. وما رأى العراقيون من خيراتهم إلا صواريخ وقنابل وقصور رئاسية وسجون ضخمة، وهكذا المجالات الأخرى. وهذه الصورة الملخصة هي التي أفرزت استحقاقات التنمية البشرية التي يعالجها المحور القادم.

المحور الثاني

استحقاقات التنمية البشرية في العراق اليوم

إن لوحة الخراب والدمار التي أشرناها في المحور الأول، تفرز كما "هاللا" من استحقاقات البناء والتأهيل، وتلقي على كامل الراغبين أو المسؤولين عن إقامة تنمية بشرية حقيقة في العراق الجديد ثقلًا شديدًا من خلال ما ترفعه من سقف عال لمطالب الأعمار والتصحيح والتأسيس من الأرض. هذا مضافًا إلى ما تكبدت إلى جانب الماضي من أخطاء وتأخر في عملية البناء والتصحيح في الفترة التي جاءت بعد التغيير في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣. فليس قليلًا ما صار في هذه الفترة من الفساد المالي والإداري والنهب المنظم للمال العام والمحاصصة في توزيع المناصب وغيرها من

المحور الأول

العراق في ظل الحكم الاستبدادي

لا يحتاج إلى مزيد من العناء والجهد الوصول إلى ما آل إليه العراق في ظل الحكم الاستبدادي الشمولي وأحسن عبارة يمكن أن تختصر النتيجة التي وصل إليها العراق ((انه الخراب الشامل)). فقد تصدعت الهوية العراقية، وأصبحت تعيش أزمة حقيقية بحيث لا يمكنها التعبير الحقيقي عن مكونات الشعب العراقي لأنها صيغت بطريقة غاطسة اختزلت العراق وأهله في نهاية المطاف في شخص دكتاتور سفاح وأصبحت المواطنة تساوي الولاء للرئيس، الأمر الذي أنتج قلقًا في الانتماء وضغطًا حادًا في رابطة المواطنة، وتجلّى ذلك في هواجس عالية الصوت بعد ذهاب الدكتاتورية، تحاول الحصول على ضمانات أكيدة في مجال التأكيد على وجودها بحيث تطمئن أن الهوية الجديدة لا تطس معالمها وتفسح لها المجال المناسب للتواجد كمكون حقيقي من مكونات الشعب العراقي.

أما في مجال تحطيم البنية الاجتماعية والترابط بين أفراد المجتمع فقد نخرت ثقافة الشك والتجسس في بدن المجتمع وإحاطته إلى كل يمين الحذر والريبة بمضيه من البعض الآخر واتعدمت الثقة والاطمئنان وبالتالي تقطعت الروابط الخفية المشكّلة للنسيج التواصل بين مكونات المجتمع.

وأما مجال الحريات والحقوق، فإن الاضطهاد الظلم كان كافياً لتوزيعه على كل أبناء الإنسانية وزيادة. فقد اغتيل الإنسان وقمعت إنسانيته وصودرت جميع حقوقه في ظل دولة بوليسية قمعية، وما المقابر السياسية والسجون والإعدامات إلا خير شاهد على ذلك.

وأما التخلف والجهل والأمية، فإن سياسة الحروب وعسكرة المزمسات، أحالت العراق إلى

احترام المواطنة ورعاية حقوق الإنسان وتجسيد المقولة التي تنص على أن الحكومة راعية وموجهة للشعب، لا عدواً قاهراً له. وكذلك إشاعة روح الإخاء والتحابب والتواضع والرفق وما شابهها من السبل الملهمة لقيادة الحياة الاجتماعية والسياسية.

إن أي تنمية لا يمكنها أن تتحول إلى خيار طوعي جماعي في ظل ثقافة القهر والاستبداد وستكون أشبه (بالسخرة) التي لا يتفاعل معها الجمهور إلا بمقدار إحساسه بالخوف من العقاب المتوقع. وأكدنا بأن هذا النسق من التفاعل الاجتماعي لا يني أوطاناً ولا يشيد مدناً ولا يسمح للإنسان بأن يفجر إبداعاته، فالإبداع والحرية قرينان لا ينفكان عن بعضهما.

ولا يعني تطهير الاستبداد، مجرد التحول إلى مؤسسات ديمقراطية تقوم على أساس المشاورة والرأي بالرغم من أهمية هذه الخطوة وأثرها في إشاعة ثقافة الشراكة وسماع الآراء جميعها ولكن يبقى الاستبداد كمكون ثقافياً يحتاج إلى عملية استئصال شجاعة من كل صفحة من صفحات الحياة وبيد ماهرة لا تبالغ في الاستئصال ولا تتردد وتتهب من القيام به.

(٢) إقامة عقد اجتماعي طوعي حقيقي بين جميع مكونات المجتمع العراقي، يعترف فيه الجميع بالجميع بغض النظر عن حجم كل مكون من المكونات، ودون توصيفات الأكرية والأقلية في مسألة الاعتراف بالوجود وحقوق المواطنة وما يترتب عليه من استحقاقات ترتبها المواطنة الصحيحة في الدول التي تحترم انتماء مواطنيها.

إن لغة: (إننا أهل الوطن الحقيقيون وغيرنا لا أو شبه مواطنين)، هي لغة محمولة قذرة دلمت بالملايين من المواطنين الذين عاشوا وتربوا على

الآفات التي لم يتركها إلى أن تتحول إلى سرطانات قاتلة.

إننا لا نتحدث عن لمسات تكميلية أو إضافات مستحسنة، وإنما نتكلم عن خراب شامل ودمار هائل، لم يبق حتى الأسس تحت الأرض، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء من مرحلة التفكير والتخطيط وتغيير الخرائط والتصاميم وتبديل الغايات والأهداف، وإذا كان الأمر في المجالات المادية تقاربه هذه التوصيفات، فإنه شالك ومعقد في المجالات المعنوية، فأني تأسيس نتحدث عنه في مجال إعادة الضمير وحس المراقبة والشعور بالأمل وترك الإحباط وانتهاج ثقافة البناء بدل ثقافة الهدم وثقافة الحكم بدل ثقافة المعارضة ؟ وكيف نبدأ مع حالة اللانقطة وما ألحقته من تقطيع حاد لأوصال المجتمع جعل الحديث عن أي عمل جماعي شبه مستحيل ؟ ومن أي خطوة نبدأ مع ثقافة الاستبداد والتسلط والقهر التي تتجلى في كل مفاصل المجتمع فهي لا تقتصر على المسؤولين الكبار في الدولة، بل وصلت إلى أطفال المدارس والعائلة وأصبحت نسقا اجتماعياً تتنظم على غرارها اغلب الفعاليات الاجتماعية وهكذا الأدوية الأخرى التي يصعب توصيفها فضلاً عن الحديث علاجها؟؟؟

وبالرغم من الحجم الضخم الذي يمكن رسمه في قائمة طويلة من الاستحقاقات نحاول عرض أبرز هذه الاستحقاقات التي ينبغي للتنمية البشرية الحقيقية المرجوة أن تبدأ بها وتعمل عليها وهي الآتي :-

(١) القضاء التام على ثقافة الاستبداد والاضطهاد والدكتاتورية والتسلط وانتهاك حقوق الإنسان «تلبية جميع مطالبها خصوصاً العربية منها» سواء في المناهج التعليمية أو المؤسسات السياسية والاجتماعية، وبناء ثقافة بديلة قائمة على أساس

يمتع الزعيم والانتخاف للأشخاص والمؤسسات من جادة القانون وشرعة الدستور.

(٤) الصيرورة إلى حكم ديمقراطي حقيقي، يأتي من خلال برلمان منتخب عبر انتخابات حرة نزيهة، تقوم على أساس التنافس الشريف في مجال إدارة الدولة وتقديم الخدمات وتبني البرامج الصحيحة، بعيداً عن التمرس الديني أو العرقي أو الطائفي، وفي جو من حرية الاختيار خال من أي قهر مباشر أو غير مباشر.

أن آليّة الديمقراطية ينبغي أن تحترم نتائجها مهما كانت وعلى جميع الأطراف الالتزام التام بما تأتي به مهما كان، لأنها الأداة الوحيدة التي يمكن استكشاف إرادة الجماهير من خلالها. ويتصل بهذا الأمر ضرورة تفعيل مبدي التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات الثلاث

إن حصر المنافذ التي تولد منها الحكومة في منظر واحد وهو القبول والرضا المكتشف عبر صناديق الاقتراع، هو السبيل الوحيد لفهر شوكة البطش الحكومي والاستبداد والذي يعمق بدوره حقيقة إن الحكومة خادمة للشعب وراعية لمصالحه وليس متسيدة عليه وثاهية لثرواته ومتاجرة في مصيره كما هو حادث اليوم في أغلب بلدان العالم.

(٥) إن المركزية الصارمة ودولة القطب المتفرد، قد سجلت وغير تجارب متعددة من تأريخ العالم، قصورا في الأداء وتأخر حاد في وصول استحقاقات أبناء الشعب في المناطق البعيدة والإطراف، كما أنها حسرت المشاركة وقتلت حب التعاون والإحساس بالمسؤولية وكندست الصلاحيات في يد واحدة. وهذا الأمر هو الذي يدعو وبالبحاح إلى نموذج جديد يتدرج في المرونة، بحيث يبدأ التقاسم للصلاحيات بين

أرض الوطن إلى خارجه ليمشوا مرارة الغربة والتهجير القسري وإسقاط الهوية، كذلك فإن القومية الجغرافية لا وجود لها في العراق والموجود هو القومية الثقافية التي لا ينبغي أن تكون حائلا أو حاجبا تملو على روح الانتماء إلى الوطن والاندماج الطوعي في ظل هوية مرنة تستوعب كل مكونات الشعب بأحجامهم وتنوعاتهم وتعيد صياغة جميع هذه المكونات في إطار جديد يمثل الكل وليس عبارة عن مجرد تجميع اصطلافي للكل، كصف الطابوق بعضه إلى جانب بعض.

إن لغة اتهام الآخرين بالعمالة والانتهاز والارتباط بالأجنبي، هي تركة سوداء أفرزتها روح التعالي والظلم ولا مكان لها في وطن يريد أن ينخرط في تنمية شاملة. فكيف يتفاعل الشركاء في مشروع جماعي وهم لم يمتثلوا بعضهم بالآخر ولم يقرروا تساوي حقهم في مسألة المشاركة في البناء والحصول على ثماره؟؟؟

(٣) إنجاز منظومة متكاملة من المؤسسات التي تقوم على أساس ثقافة دولة المؤسسات وتتكفل برعاية التوزيع العادل للحقوق والواجبات، ويكون الضابط الوحيد في استحقاق المناصب والمواقع فيها هو الكفاءة والنزاهة والمواطنة، بعيداً عن المحسوبية والمنسوبة. ويقف على رأس هذه المؤسسات، تأسيس جهاز قضائي مبني على أسس علمية صحيحة، منزه عن الشبهات والتهم، ويكون جهازاً محايداً لا يصطف إلى جانب أي جهة كانت، وظيفته إحقاق الحق وانتزاعه من أي جهة أو شخص مهما كان موقعه الوفاقي في ساحة الحكم، ينبغي أن يأتي هذا الجهاز من خلال البرلمان المنتخب وعند تعيينه يكسب الحصانة الكاملة التي تؤهله لممارسة دوره بحرية. ويمثل هذا الجهاز صمام الأمان الذي

إن التنمية البشرية لا يمكنها أن تقوم إلا من خلال توفر الكم والكيف المناسبين من البشر المستعدين لاستيعاب أهدافها والعمل على تحقيقها، ولا مجال لتوفير ذلك إلا من خلال المؤسسة التعليمية المنتجة.

(٧) تشييد نظام راقبي عالي الكفاءة يتولى مسألة المحاسبة والمراقبة الدقيقة والعادلة لكل قطاعات الدولة ومؤسساتها ونشاطات الأفراد، ويعتمد مبدأ الشفافية والوضوح ويضع النقاط على الحروف.

إن تراكم الفساد السياسي والإداري والمالي وحتى الأخلاقي، يقتضي وقفة صارمة وحازمة لأجهزة النزاهة والرقابة التي يجب أن تشكل بعيداً عن المحاصصات والمحسوبيات وألا تكون هي نموذجاً سبباً للفساد وبؤرة له، وكذلك يجب حمايتها بقوة قانونية رادعة وعمق اجتماعي يتعاطف مع قراراتها وأحكامها التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة وصيانة أجهزة الدولة من الضلال والانحراف.

إن العراق يحتاج إلى جولة محاسبة صارمة ومنصفة لكل حالات الفراء غير المشروع قبل التغيير وبعده، وينطلق برنامج واضح يقوم على مقولة ((من أين لك هذا ؟)) وأن لا يقف هذا السؤال أمام أي خطوط حمراء مهما كانت الجهة الموافقة ورائها.

(٨) إقامة اقتصاد متوازن، يقوم على سياسات اقتصادية واعية تلحظ الموارد المتوفرة والحاجات المطلوبة والخصوصيات الثقالية والحضارية للمجتمع العراقي، ولا تعتمد على الاستنساخ الأعمى لتجارب الآخرين حاصرة لخياراتها بين نموذجين أو ثلاثة من نماذج الاقتصاد في العالم، لجميع هذه النماذج هي تجارب بشرية قابلة

المركز والإطراف بشكل تدريجي والأفضل البدء بتنفيذ حقبتي المجالس المحافظات شريطة أن تكون مولودة من انتخابات حقيقية ونزيهة، ثم يتم التدرج في توسيع دائرة الصلاحيات إلى أن يصل إلى النموذج الفدرالي شريطة أن تتوافر لهذا النموذج شروطه الأساسية وتتلخص أهمها في شرطين: الأول: وجود حكومة في المركز قوية ومنتخبة مبسطة النفوذ بشكل كامل على جميع أنحاء البلاد، بحيث يهابها الشخص الموجود بباب قصر الرئيس والرامي الموجود على آخر نقطة في الحدود على حد سواء. أما الشرط الثاني: فهو وجود مرجعية واحدة يتحاكم إليها جميع أبناء الشعب وهي مرجعية القانون، ولا يتنافس أي مرجعيات أخرى كالقومية والدينية والعشائرية. يضاف إلى هذا ضرورة دراسة جميع الظروف الإقليمية والدولية، بحيث لا يتحول الخيار الفدرالي إلى عامل إضعاف وتمزيق للبلاد و منطلقاً للانفصال وخلق الدويلات. ومع تطبيقه ينبغي أن تفي القضايا الأساسية بيد المركز تديرها بالتنسيق مع الأطراف.

(٩) إقامة نظام تعليمي ينتهج سياسات تعليمية وتربوية حكيمة بعيدة عن منهج التلقين والاهتمام بالحكم المعلوماتي فقط. ويكون الإبداع والتميز هو الرائد في جانب المفاضلة والحصول على المواقع والدرجات المهمة. ويلتفت هذا النظام إلى حاجات العصر ومتطلباته ويرصد المهارات المطلوبة التي يجب العمل على تخليقها وتطويرها من خلال الفروع النظرية والعملية. كما أنه لا يتوقف عند فتح الفروع الجديدة أو إدخال المعدات الحديثة، بل يجب البدء بمراجعة شاملة لنظام التعليم وطرق التدريس وتوزيع المواد وساعات الدرس واليات وضوابط منح الشهادة والاختصاص ونوع الناتج النهائي لكل المؤسسات التعليمية.

للتعديل وغير مائة من إبداع نماذج جديدة لحاجات مختلفة.

ومن أهم الأمور التي ينبغي رعايتها هي التقصي الدقيق لمسألة تحويل بعض المتبوعات من القطاع العام إلى الخاص ضمن عملية (الخصخصة)، والاتفات إلى موارد الإنتاج الرئيسية وعلى رأسها النفط وإبقائه تحت سيطرة الدولة ولكن من خلال سياسة نفطية جديدة تلحظ القصور والخطأ في السياسات النفطية السابقة. ولا يقل أهمية البحث عن خيارات ومصادر أخرى مع النفط يقوم بها الاقتصاد وأهمها تطوير القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي وتطوير السياحة والصناعة. كما ينبغي إن تتضمن السياسات الاقتصادية الجديدة رعاية واعية للقطاع الخاص وتشجيعه ورسم خارطة دقيقة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن البطالة والفقر والفساد الإداري والمالي والتخلف المهني والعلمي وشحة المعدات ووسائل التصنيع وعدم التوازن في مسألة الحركة الصناعية والتجارية وإهمال الأرض والقطاع الزراعي والاعتماد الكلي على النفط، هي تحديات بالغة الخطورة أمام النهضة الاقتصادية الجديدة وعملية التنمية البشرية المراد القيام بها. فإذا أضفنا إليه المديونية الجائرة التي طوق بها النظام المقبور عنق البلاد والعباد وأبقتها السياسات الدولية الظالمة على حالها. وكذلك الاتفاقات الخفية أو غير الواضحة أو ذات المنافع الشخصية التي تم إبرامها خلال الثلاث سنوات المنصرمة والتي بمجملها لا تخدم الاقتصاد العراقي ومستقبله. يكون أمر النهوض بالقطاع الاقتصادي وإقامة تنمية ناجحة قضية بالغة الصعوبة وتحتاج إلى الكثير من الجهد والعناء والصبر على نتائجها البطيئة. ويدخل ضمن الاستحقاق الاقتصادي الجديد، عملية الاستثمار الواعي والمتصف للثروات الطبيعية وكافة

الموارد، بحيث يتم حماية حق الأجيال القادمة ومراعاة التوازن البيئي والطبيعي والحرص التام على تصنيع المواد الأولية في داخل البلاد لأن بيعها كمواد خام يظلمها وينقص من قيمتها ويحرم البلاد مما تتضمنه من مدخول جيد. فلو انفتحت إلى مورد بسيط وما يمكن أن يدره على العراق من منافع لو تم تصنيعه في البلاد وهو الثروة السمكية، فالعراق يملك مساحة مائية هائلة تتوافر على ثروة سمكية عظيمة وخصوصاً في مناطق الأهوار، يمكن رعايتها وتنظيمها والاستفادة من التقدم العلمي في هذا المجال وتصنيع هذا الغذاء المهم الذي له رواج واسع في كل العالم ويدخل بصورة مباشرة في دعم الأمن الغذائي، وهكذا كل الموارد الأخرى.

(٩) إن الاضطراب والقلق الداخلي والتبعية والذيلية للأجنبي، كلها موانع فائقة أمام عملية التنمية الصحيحة، بل هي المدخل الرئيسية للتخلف والدمار، لذا ينبغي التصيرورة إلى سياسات داخلية وخارجية واعية وعلمية تكفل تحقيق الاستقرار والطمأنينة وسيادة القانون، وتحقيق السيادة والاستقلال وحرية القرار والرأي.

إن السياسات الرعناء التي سار عليها النظام السابق قطعت أوصال العلاقات مع الجوار ومع أغلب بلدان العالم وأصبح العراق محاصراً مع امتلاكه لقضاء واسع يمكنه من إقامة أفضل العلاقات، لذا ينبغي انتهاز سياسات حكيمة تميز للعراق موقعه في المنطقة والعالم وتفتح نوافذ واسعة لكل علاقة تصب في مصلحة البلاد بعيدة عن أمراض الانحياز الطائفي والقومي والديني وجعل مصلحة العراق هي الأس الذي تقوم عليه حركة العلاقات مع كل الدول والمؤسسات الأجنبية.

الحياة ومفرداتها فإننا نرى وجود ترابط حقيقي بين مفاصل الحياة وحالة تفاعل وتأثير وتأثر فلا يمكن تصور تطوراً حقيقياً في إحدى المجالات وبقيته تخلف في المجالات الأخرى.

الحكم الطالح (الفاقد والمفسد) هو الذي دمر البلاد وقتل العباد وهدر الثروات وخرب كل شيء وترك العراق جث هامدة لا حراك لها فتطالع مجموعة احتياجات المفروض إننا فرغنا من تحقيقها في عصور خلت ولكن بفعل الجهالة العميقة والشر المكثف وروح الأناثية المنفضحة التي كانت سمه للحكم الطالح في الأزمان السابقة حدث كل هذا وهكذا امتلكت قائمة الاستحقاقات بطلبات تتنافس في الأهمية وضرورة العمل عليها ولكل منها يحتاج إلى جهد عظيم.

إن أول محدد للحكم الصالح ينبغي استحضاره ومراعاته بقوة هو الصورة الحقيقية لموقع الحكومات في حياة الشعوب فالحكومة هي الخادمة والقائمة على حاجات المجتمع والمنصب الحكومي مهما كان موقعه فهو توظيفاً لا تشريفاً وهو فرصة للخدمة والإعانة لا نافذة للسرقة والانتقاض على المال العام. وهذه النظرة ينبغي أن تتعمق وترسخ وتصبح هي الثقافة السائدة في ذهن المسؤول والمواطن ويتم تصفية ثقافة القهر والاستبداد التي تتعامل مع الشعوب وكأنهم رعايا قاصرين لا يملكون من أمرهم أي شيء وللحاكم أن يفعل بهم ما يشاء وكل ما يقدمه لهم هو منة عليهم.

إن المواطنة تتضمن في محتواها الكبير مسؤولية أصيلة من الحقوق التي لا ينسحب لأحد حتى (رئيس الجمهورية) أن يسلبها عن الفرد الذي مازال يتمتع بمواطنها. وهذه الحقوق هي التي

إن العراق يحتاج إلى انخراط واعي في حركة التجارة العالمية والتبادل الاقتصادي والبحث الجاد على شركاء منصفين للتكامل معهم (اقتصادياً وتجارياً)، ولكن في كل ذلك ينبغي أن تحضر مصلحة الفقراء المحرومين وتكون هي الهاجس الرئيسي لأي تخطيط اقتصادي جديد.

إن هذه القائمة من الاستحقاقات هي أهميات ضرورية لا مجال للتنازل أو التفريط بأي واحدة منها إذا ما أريد للعراق أن يسير في عملية تطوير وازدهار حقيقي وهي وإن كانت تمثل حاجات بنفسها ولكن كل منها يمكن أن يتحلل إلى جملة كبيرة من الاستحقاقات ويتحقق جميعها بتواجد مركبها المطلوب، كما أنها ليست تضايماً موجودة على أنها جزر لا علاقة لكل منها بالآخر، فهي بمثابة منظومة متكاملة يتصل بعضها بالآخر ويتكامل كل منها مع الآخر ولا قيمة لأحدها دون وجود الاستحقاقات الأخرى.

المحور الثالث

الحكم الصالح في ظل استحقاقات التنمية البشرية

يعتبر هذا المحور الأهم في بحثنا حيث يبين الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الحكم الصالح في العراق في ظل المحددات التي تفرضها الاستحقاقات المشار إليها في المحور السابق.

إن الصفات والصورة التي سوف نرسمها لا تمثل خياراً تقابله خيارات أخرى، بل هي ضرورة لازمة لا مجال من وجودها وإلا لا حديث عن عراق مزدهر وأكيدا لا حديث عن تنمية بشرية صحيحة بالرغم من أن دائرة الاستحقاقات التي اشترطنا إليها واسعة وتتجاوز مفهوم التنمية المتداول في الأدبيات الاقتصادية والسياسية ولكننا هنا نتحدث عن التنمية بصورتها الواسعة الشاملة التي تتضمن جميع جوانب

وتبقى مؤسسات الشعب كله دون أي تفرقة. وعلى الحكومة أن تشجع بثقافة مفادها أنها غير مالكة لمناصبها الوظيفية وهي ليست أملاك مسجلة بأسمائهم، وحقهم بالبقاء فيها مشروط بوجود سند قانوني دستوري يتيح ذلك وميزة حسنة من الانجازات تؤهلهم للاستمرار، وفي خلافه لا مجال لهم فيها دقيقة واحدة. فإذا ما صار الحكم على هذه الصورة فإنه سيتبنى وبشكل تلقائي مبدأ التعددية السياسية وحرية إنشاء الأحزاب والمؤسسات ويفتح المجال واسعا للتنافس في مجال تقديم الخدمة وإعطاء أفضل الخيارات للشعب في مجال تحقيق مصالحهم وما يطمحون إليه من خلال التنافس في البرامج السياسية التي تهدف إلى قيادة الدولة ورسم سياساتها العامة. ومع الوصول إلى هذا النموذج فإن الفردية والاستبدادية تتلاشى وبشكل تلقائي ويفتح الباب للجميع أن يشاركوا في عملية البناء والقيادة، كلٌ بقدر ما يمتلكه من مؤهلات وكفاءات. وأكدنا فإن هذه الأمور هي الأرضية الضرورية لقيام التنمية البشرية الحقيقية في البلاد.

ولاشك في إن انحصار القرار بيد واحدة وتكديس الصلاحيات في نقطة مركزية يقتل روح المشاركة ويعمق الروتين والبيروقراطية ويحرم أجزاء مهمة من البلاد من الحصول على حقوقهم بشكل مناسب وطبيعي، الأمر الذي يحتم أن يتبنى الحكم الصالح في العراق منهج اللامركزية المرن الذي يندرج في مجال توسعة دائرة الصلاحيات بشكل منظم بحيث لا تخل العملية بتوازن الدولة ووحدة قراراتها. وهذا ينسب يأتي من خلال إعطاء دور فعال وحقيقي لمجالس المحافظات التي ينبغي أن تكون وليدة انتخابات حرة ونزيهة، معبرا حقيقيا عن أبناء محافظاتها وهذه السياسة تتدرج في

ينبغي أن تحدد الحكم الصالح في العراق وتكون بمثابة البوصلة التي ينبغي أن تتجه إليها السياسات العامة.

ومن المفيد ذكره في هذا المجال إن تلك النتائج لا تأتي عبر الأمنيات ولا يمكننا أن نتصور بأن الحاكمين سيقدمون على تلك السيرة من تلقاء أنفسهم وسيتأزلون عن أنانياتهم مجاناً وبدون أدنى تدافع، فهذا خطأ فاحش بل يجب على الشعب أن يسعى جاهدا للحصول ذلك ويقف في طريق أي حركة أو توجه تؤصل لثقافة (القائد الرمز) والدكتاتور الأوحده كما أنها تكون مُرائية وحاضرة تقسّم مسيرة الحكومة من الاعوجاج وتميتها على الصحيح والملائم. ولا يمكننا ضمان توافر نموذج من الحكم على هذه الصورة إلا من خلال تعميق ثقافة دولة المؤسسات وحاكمية القانون.

إن الحكم الصالح لا يمكنه أن يؤدي تلك الاستحقاقات ويقوم بقيادة تنمية بشرية شاملة إلا إذا كان أساسه خيارا ديمقراطيا حرا نزيها بعيدا عن دائرة التأثير والإغراء والتضليل واستخدام الأوراق البالية لكسب ود المواطن وانتزاع صوته قهرا. وهذا الخيار يفرز الأكفأ والأليق للحكم الذي تحدد مواصفاته حجم المسؤولية والوظيفة التي ينبغي أن يحتلها ولا تكون مواصفاته هي المحددة لحجم الوظيفة وصلاحياتها. ولاشك في أن هذا لا يأتي إلا من خلال تأصل وتجذر مؤسسات الحكم الديمقراطية وإشرافها المباشر على عملية وميكانيكية قيام الحكومات وذهابها بعيدا عن الثورات والانقلابات العسكرية، بل من خلال التداول السلمي للسلطة وشكل بضمن الأنسائية والسماسية في عملية التغيير.

إن المؤسسات الحكومية اليوم ينبغي أن تستعصي أمام أي محاولة امتلاك شخصي أو حزبي

إن العراق اليوم لا يناسب نموذجاً جاهزاً، سوى كالنموذج الاقتصادي الاشتراكي أو الرأسمالي أو نظام السوق الحرة، وإنما يجب أن يستحضر ذوي الاختصاص القدرات الموجودة والممكنة والحاجات والضرورات ومحددات الظروف المحلية والإقليمية والدولية والخصوصيات الثقافية للمجتمع وعلى أساس جميع هذه الأمور يتم رسم سياسة اقتصادية خاصة ويتصل بهذه النقطة ضرورة إجراء مراجعة صارمة وجدية لكل العقود والاتفاقيات التي جرت خلال السنوات الثلاثة الماضية، فضلاً عن السنين السابقة والنظر فيها من خلال موقع مصلحة الشعب العراقي في تلك الاتفاقيات ومدى مراعاتها مهما كانت الجهات التي تمثل الطرف العاقد والمتعاقد لهذه الاتفاقيات والمقود.

إن هذه المحددات وما يتصل بها، تجعل من الضروري أن يكون جهاز الحكم اليوم قائم ومتقوم بأهل الدراية والنزاهة وذوي الاختصاص، كما لا بد أن يقوم على أساس التخطيط الاستراتيجي والتصور البعيد المدى والاتفات إلى كل التجارب الناجحة واخذ الدروس والعبر منها وإن يكون الحبل متصل بين السياسي والمفكر والأكاديمي لكي تتكامل القدرات وتنضج الأفكار ويستقيم العمل.

إن نموذجاً من الحكم يقوم على الأسس المشار إليها أعلاه، سوف يعبر بالبلاد من حافة الأزمة إلى شاطئ الأمان وهو الضمانة الأساسية لقيام تنمية شاملة تستوعب كل القطاعات وتحقق الرفاه والرخاء لبقاء الشعب العراقي.

التوسع إلى أن تصل إلى الخيار القدرالي عند ضمان تولد شروطه التي أشرنا إليها في محور الاستحقاقات، ولا تكون نافذة للتقسيم وتفتيح أوصال البلد وخلق كيانات متعددة.

فهذا النموذج إذا ما قام على أسسه الصحيحة وتمت رعاية اشتراطاته وضروراته فإنه يساعد ويقوه في حركة تنمية شاملة تسير بنسق واحد تضمن فيها مشاركة الجميع لأنهم جميعاً يشعرون بوجود فرصة حقيقية متاحة لهم للمشاركة في القول والفعل وترك لهم خيارات إدارة أنفسهم بأنفسهم والحفاظ المناسب على خصوصياتهم مع حفظ المصلحة العليا للبلاد. وفي اتجاه متصل ينبغي أن يستحضر الحكم الصالح في العراق الاستحقاقات والتحديات الاقتصادية وهذا الدمار والتخلف الشامل ويتجهج سياسات اقتصادية حكيمة واعية بعيداً عن تقليد أي نموذج آخر ولا بأس؛ بل من الضروري دراسة تجارب الناجحين في كل العالم والاستفادة منها.

إن السياسات الاقتصادية الجديدة ينبغي أن توازن بين المساحة الضرورية التي يجب بقاء زمامها بيد قطاع الدولة وإشرافها مثل النفط والكهرباء والموارد المائية وغيرها من الأساسيات وبين ما يجب فتحه للقطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي، ليجري تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة لأنها تشكل مورداً اقتصادياً مهماً، كما أنه وحسب ما أشرناه في فقرة الاستحقاقات على السياسات الاقتصادية أن تتوجه بجدية للبحث عن بدائل أو مساعدات ثلثوة النفطية وبذل قصارى الجهد من أجل استصلاح الأرض ودعم القطاع الزراعي وبناء الصناعات الخفيفة. هذا بالإضافة إلى شمول القطاعات الأخرى ورسم سياسة حكيمة لإدارتها وخصوصاً السياحة عموماً والدينية منها على وجه الخصوص.

المصادر

تم الاستفادة من مجموعة من المصادر وإن لم يتم الإشارة إليها في موضعها وهي الأتي:

(١) الثقافة والتنمية، أوراق ملتقى عمان الثقافي في التاسع من ٢٣-٢٤/٩/٢٠٠٦، سلسلة كتب ثقافية، وزارة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية.

(٢) تحديثات اللامركزية والحكم المحلي في العالم العربي، عمل جماعي، منشورات المركز اللبناني للدراسات.

(٣) فلسفة التنمية (رؤية إسلامية)، إدراهم أحمد عمر، سلسلة أبحاث علمية (٤)، قضايا الفكر الإسلامي، المعهد العالي للفكر الإسلامي.

(٤) الفقر والغنى في الوطن العربي، وقائع الندوة العلمية قسم الدراسات الاجتماعية من ٢٣-٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٠ مجموعة باحثين، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢

(٥) العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (دراسة تحليلية عن مستويات تلوث البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية)، دعلي حنوش، ط ١، ٢٠٠٠، دار الكلوز الأدبية، بيروت.

(٦) العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٧) التخلف الاجتماعي (سايكولوجية الإنسان المجهور)، مصطفى حجازي، الدراسات الإنسانية، علم النفس، ط ٥ ١٩٨٩، معهد الإنماء العربي.

(٨) حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي العاشر، الوثائق - القرارات - البيانات، نيسان ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٩) مجلة الحوار، العدد ٣، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي.

(١٠) مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد ١٤، تصدر عن منظمة الإسلام والديمقراطية.

(١١) مجلة البناء، العدد ٨٠، السنة الحادية عشر.

(١٢) نظرية التنمية السياسية، ريتشارد هيجوت، ترجمة أ.د. حمدي عبد الرحمن، د. محمد عبد الحميد، منشورات المركز العلمي للدراسات السياسية.

(١٣) الدولة والتنمية والإصلاح الإداري في لبنان، عمل جماعي، منشورات المركز اللبناني للدراسات.

(١٤) العراق ورعانات المستقبل، ميثم الجنابي، ط ١، ٢٠٠٦، منشورات دار المدى.

النوع الاجتماعي Gender والتنمية البشرية في العراق [دراسة عن واقع مساهمة المرأة في التنمية البشرية في العراق]

الدكتورة حنان عبد الخضر هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة:-

يتميز المجتمع العراقي عن غيره من المجتمعات العربية في الوقت الراهن بحدوث تحولات هائلة ومتغيرات كبيرة عصفت بمختلف جوانب حياته المعاصرة، وكان من الطبيعي أن يكون لمثل هكذا أوضاع تأثير واضح على مختلف تفاصيل ومكونات هذا المجتمع ومن ضمنها قضية (المرأة) باعتبارها مكون أساس لا يمكن فصله عن قضية مجتمع بأكمله. أن عملية (التغيير) التي أصبحت ضرورة من ضرورات المجتمع العراقي، لا بد لها أن تلقي بظلالها على أدق تفاصيله فكيف الحال.. ونحدد بصدد قضية أهم دعائمه ومرتكزاته إلا وهي قضية (المرأة) *.

والاجتماعية السائدة بشكل عام، إلى جانب انخفاض مساهمتها الاقتصادية في المجتمع، فكانت هناك حاجة لتحسين تلك الأوضاع وتصحيح لمسارها التنموي وتدعيم مساهمتها في المجتمع، هذا بالإضافة إلى قضاياها الأساسية مثل الدفاع عن حقوقها والقضاء على التمييز ضدها وما ينتج عنه من مخاطر الأمية والفقر والعنف.

وبعداً عن الدعوات التقليدية للمطلوب هو:- تعزيز مساهمة المرأة العراقية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة الفعلية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما وأن مساهمة (المرأة) لا تقل أهمية بل هي مكتملة لمساهمة (الرجل)

وذلك لتخطي كافة العقبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إلى جانب ذلك فأن الاهتمام بقضية (المرأة) وتحسين أوضاعها من خلال تضيق فجوة النوع الاجتماعي يأتي في صلب الاهتمام بقضية (الإنسان العراقي) عموماً.

أن النهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأي من الشعوب لا يمكن له أن يكون إلا بشمولية ومشاركة مختلف جزيئاته... وبما أن القضية (العراقية) قضية بالغة التعقيد لذلك تصيح عملية طرح (الحلول والمعالجات) وقراءة (الأدوار) بالضرورة متعددة المناقد، ومن هنا يصحح لا مناص من التعامل مع دور (المرأة) في النهوض بالواقع العراقي في إطار جامع يشمل حلقة الوصل بين محاور الحياة المتعددة.

وبالرغم من تحديات تهيش قضايا (المرأة) ودورها في الحياة العامة شأنها في ذلك شأن القضايا الأخرى بفعل الظروف السياسية والتحديات الأمنية غير المواتية، إلا إن الضرورة تستدعي التطرق إلى وضع المرأة ومعالجة المشاكل التي تعيق تقدمها ومساهمتها الفعلية في عملية (التنمية البشرية) انطلاقاً من أهمية هذه العملية للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

أن أوضاع (المرأة) العراقية بقيت والى وقت قريب مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية

نحوة النوع الاجتماعي... وواقع تمكين المرأة (العراقية).

النتائج والرؤى المستقبلية لتمكين المرأة العراقية

١- حقوق المرأة [العراقية] بين الواقع وظروف مجتمعاتها:

المرأة هي شريكة الرجل في التكوين البشري والنشأة الإنسانية، خلقها الله لتكون قريبة في الحياة الدنيا وخلق بينهما مودة ورحمة لشم الألفة وتعمر البيوت.. وقد أكد الله سبحانه وتعالى في مواطن كثيرة من القرآن الكريم على دور المرأة وكيونتها في بناء المجتمعات، ودعى إلى إكرامها ومساواتها مع الرجل ويتجلى ذلك في قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبيراً) ^(١) وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم نجد هناك حث واضح على عمل المرأة في مختلف الأنشطة ويتجلى ذلك في قوله تعالى (فاستجاب لهم ربهم أني لا أصنع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم ممن بعض) ^(٢) وبالإضافة إلى ذلك نجد في السنة النبوية الشريفة تفديراً لدور المرأة، حيث جاء في حجة الوداع للرسول الأعظم (ص): "استوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عندكم عوان لا تملكون منهن شيئاً غير ذلك"، وبذلك فإن المرأة في رحاب الإسلام استطاعت الوصول إلى درجات رفيعة من رقي الشأن والرفعة، وأن تضرب المثل الأعلى لصحة التعامل الإنساني من منظور ديني، وتفوقت على جميع نساء الأمم الأخرى، وبهذا فقد أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة حقوقها.. ولكن واقع الحال في المجتمع (العراقي) وما مر به من مراحل عصيبة كان يقف عائقاً وفي كثير من الأحيان أمام ترجمة تلك الحقوق في الحياة العامة.

من المنطلق السابق فالمرأة في مجتمعاتها العراقي هي بحاجة دائمة إلى تنمية قدراتها وتطويرها باعتبار إن عملية التنمية البشرية هي عملية تستهدف أحداث تغيير غايته زيادة ورفع مستوى القدرات البشرية إلى أرقى المستويات من أجل خدمة الإنسان في مجتمعاتها.

لذلك جاء البحث ليرتكز على فرضية مفادها :-

((أن فجوة النوع الاجتماعي في الاقتصاد العراقي لا زالت هائلة، وهي تسجل ميلاً لصالح الذكور، مما يعني الاستمرار في ضعف دور المرأة العراقية كمعصر مستفيد أو مساهم في عملية التنمية البشرية))

وانطلاقاً من الفرضية أعلاه كان للبحث أهداف عدة منها :-

التعرف بشكل موجز على طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتميز بها بيئة المرأة العراقية.

التعرف على حجم فجوة النوع الاجتماعي، من خلال التعرف على قيم مؤشرات التنمية البشرية لتمكين المرأة، وذلك للاستدلال من خلالها على درجة (المساواة) المتحققة في المجتمع العراقي.

التعرف على بعض من متطلبات التغيير الضرورية للنهوض بواقع المرأة العراقية وتحفيزها للمساهمة بشكل فعال في عملية التنمية الاقتصادية. ولتحقيق غاية البحث فقد تم تقسيمه إلى الفقرات التالية :-

حقوق المرأة (العراقية) بين الواقع

وظروف مجتمعاتها.

المرأة (العراقية) ... ومتطلبات التغيير.

التنمية البشرية... بين المفهوم ومقاييس التمكين.

العمل... الخ. ورغم كل ذلك كان دورها ينعكس أسمى معاني تكران الذات فهي المضحية من أجل المبادئ والقيم والدين ولعل استشهاد المجاهدة (بنت الهدى) هو الصورة الرائعة التي عكست شخصية المرأة العراقية، وهنا لا يغيب أيضاً عن الأذهان المقابر الجماعية وما كانت تحويه من مئات الجثث لنساء نلن شرف الشهادة، ومن جانب آخر كان لدى المرأة العراقية المزيد لتقدمه إلى مجتمعها المضطهد فقد كانت مربية فاضلة وقائدة أسرة) تدير شؤون منزلها عندما كان معظم الرجال منشغلين بالمعارك التي التعلها النظام السابق (فارتفع عدد الأسر التي تعيلها النساء. ومن بين الأسر التي تعيلها نساء، فإن ٧٥٪ كانت تعيلها الأرامل^(١)

وفي أعقاب الحرب وبعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ واجهت المرأة العراقية وبشكل متزايد هجمات مصحوبة بالعنف شأنها في ذلك شأن عموم الشارع العراقي، إلا إن الأمر لم يبق على هذا الحال فسرعان ما تشكلت منظمات تطالب بحقوق المرأة بعد إن فقدتها منذ عهد طويل، وقد تبلورت الجهود بحصول المرأة العراقية على نسبة (الثالث) للمشاركة في العمل السياسي انطلاقاً من مبدأ أحقية مشاركتها في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والثقافية^(٢)، وبعد ذلك بدأت الأنظار تتوجه إلى الدستور الدائم وبالفعل فقد تم تضمينه مبادئ توفر صيانة كرامة المرأة بما حبتها به الشرائع المساوية من رعاية وحماية.

إن المرأة العراقية كانت تدرك حقوقها، وكانت تمتلك ما يكفي من الشجاعة للمطالبة بها، وكانت مؤهلة للمساهمة الفاعلة في عملية التغيير التي شملت عموم المجتمع العراقي، كما أثبتت إنها قادرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار في أي موقع وضعت فيه، لذا فقد شغلت مناصب

وبالرغم من كل التحديات لمأن المرأة العراقية كان دورها متميزاً، وقد عبر عن ذلك واقع إصرارها على المساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وقد أمتد هذا الدور من عمق تاريخنا الإسلامي وحتى عصرنا الحديث حيث دخلت الممترك السياسي فاحتلت مراكز قيادية، وقد توج حضورها ذلك بأن كان لهذه المرأة مساهمة في الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، حيث شغلت منصب وزير في تلك الحكومة.

لقد شهد تاريخنا المعاصر ومنذ المراحل الأولى تعاقب (دساتير) مختلفة كانت تنبئ (بعضاً) من قضايا المرأة، فمنذ صدور القانون الأساسي عام ١٩٢٥ ودساتير الجمهورية لعام ١٩٥٨ وإلى دساتير ١٩٦٤ و١٩٦٨ وحتى دستور ١٩٧٠ الملغى، كانت هنالك دعوات عامة لقضايا المرأة ومنها قضايا المساواة من حيث المبدأ وحقوق التقاضي وتكافؤ فرص العمل وحقوق الترشيح والانتخاب وغيرها^(٣). كما صدرت العديد من التشريعات التي بينت موقفها من قضايا المرأة وشؤونها ومن أبرزها قوانين العمل والضمان الاجتماعي، حيث تعاقبت التشريعات العمالية في العراق لتنظيم ومعالجة واقع المرأة العاملة باعتبارها عنصر فعال في مجمل العلاقات العمالية سواء كانت الجماعية منها أم الفردية^(٤) إلا إن تلك القواعد الدستورية والتشريعات القانونية لم تكن أفضل حالاً من غيرها وذلك لعدم وجود المتابعة والتطبيق.

وبعد تلك المرحلة لم تحصل تطورات واضحة إلا إنها أنهت بدخول المرأة بمرحلة جديدة أتمت بخضوعها إلى أشكال من الظلم والاضطهاد والضغط النفسية فضلاً عن العنف والتهريب وتلفي الأمية وانخفاض حصتها من العناية الصحية، وارتفاع نسبة النساء العاطلات عن

والطوائف* وعليه فإن التحدي الأول الذي يفسد أمام عملية التغيير سيصطدم حتماً بهذا (الفساد العراقي)، وعليه يمكن القول بأن أولى المتطلبات الضرورية لإجراء عملية التغيير لواقع المرأة العراقية يقتضي تدعيم كل ما هو ممكن لبناء نموذج نسوي عراقي يتأقلم وطبيعة الاختلافات الدينية والقومية التي يتميز بها المجتمع العراقي.

من ناحية أخرى، لا يمكن نكران دور المرأة العراقية إلى جانب الرجل في تربية النشء وتكوين المجتمع والمحافظة عليه من الانهيار والتصنع، إلا إن طريقها لم يكن ممهداً فهناك عقبات مجتمعية لابد من تجاوزها.

وأبرز هذه العقبات ما يتعلق بوعي المرأة وإرادتها والآخر يتعلق بوعي وإرادة المجتمع ذاته، ومن البديهي أن ضعف مشاركة المرأة العراقية في رسم السياسة المحلية وفي العلاقات الخارجية سيؤدي إلى تحجيم دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهذه العملية بحد ذاتها مرتبطة بوعي وأدراك كلا الطرفين* المرأة والمجتمع*، وعليه فإن الضرورة الثانية لأجراء عملية التغيير تستدعي القضاء على المفاهيم المشوهة التي تحول دون وصول المرأة إلى صلب قضية مجتمعتها وذلك من خلال محاولة القضاء على العادات والتقاليد الاجتماعية ذات النظرة السلبية للمرأة والتي تحمل في طياتها مفاهيم نمطية لأدوارها في المجتمع وجعل تلك الأدوار قاصرة على الإنجاب والعمل المنزلي مع إغفال واضح للأدوار الأخرى.

ولكن متطلبات التغيير، لا تقتصر على ما سبق، فهناك قضية أخرى لابد من أن تؤخذ بنظر الاعتبار ألا وهي ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تقرر حقوق المرأة العراقية هذا من جانب، ومن جانب آخر العمل على توعية المرأة

عديدة في الحكومة المؤقتة وكان ذلك بداية لممارسة نشاطها في الحكومة المنتخبة حيث شغلت منصب وزير الأشغال والبلديات ووزير المهاجرين والمهجرين ووزير الزراعة ووزير البيئة وسفير العراق لدى بعض الدول. ومن هنا فقد بدأت تأخذ دورها الحقيقي بأن تسعى لتجاوز التقاليد الاجتماعية والأنظمة السياسية التي حولتها قسراً إلى كيان معطل غير قادر على البذل والمطاء.

٢- المرأة العراقية... ومتطلبات التغيير:-

بقدر ما يعد مجتمعنا العراقي من المجتمعات التي عانت من حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا إن هذا لم يمنع من محاولة إيجاد الحلول والمعالجات لمثل هذه الحالات... لذا فالحاجة تعد ملحة لكل عنصر من عناصر المجتمع العراقي وبما فيه العنصر النسوي.

ولكي تكون المشاركة النسوية (فاعلة) لابد من السعي إلى بناء (نموذج) ليس قادر على الدخول في ميادين العمل وتسولي المناصب السياسية والأدوار القيادية فحسب وإنما لابد من إجراء عملية تغيير جذري للرؤى والتطبيقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبعض العادات والتقاليد البالية التي تحد من إمكانات المرأة وفي نفس الوقت لا تمت للإسلام بصلة لامن قريب ولا من بعيد، والعمل على منحها الدور الطبيعي في مختلف ميادين الحياة.

إن عملية التغيير التي يقتضيها واقع المرأة العراقية لا يعني السعي إلى زرع نموذج غريب (مقتبس من الواقع الغربي) في جسد المجتمع العراقي... فهذه العملية بحد ذاتها قد لا تلاقي نجاحاً مضموناً نقرأ لما ينطوي عليه مجتمعنا من أخلاقيات وما يحتويه من أديان وثقافات متنوعة فالعراق يحضوي تشكيلة متعددة من الأديان

د- تشجيع عملية (التدريب) وتقديم نماذج العمل التي تثبت أن المرأة قادرة على استيعاب حركة العمل والسوق والمفاهيم المرتبطة بها مثل تداول الأسهم والسندات وحركة رأس المال... الخ.

وإذا كانت التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها (المرأة العراقية) تتطلب إجراء تغيير جذري ملموس، فإن التحدي السياسي يشكل هو الآخر المتغير الأكثر أهمية والأشد خطورة في حياتها باعتباره يمثل دور القائد والمؤثر الحاسم والنتيجة النهائية للمتغيرات الأخرى، فهو الأداة الأساسية لتطبيق أو تحقيق الطروحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن العملية السياسية في العراق حملت مضامين عدة وتجلت بصور مختلفة تمثلت بالحروب

والصراعات المستمرة داخل حدوده يشهدها المرأة العراقية، فشكّلت أعلى مراحل التحديات التي يمكن أن تواجهها المرأة على صعيد المنطقة العربية ومنذ زمن معين، لذلك لأن المعايير هنا كانت حاسمة والنتيجة ربما تؤدي إلى فناء العالم الذي تعيش فيه المرأة العراقية... ولكي لا يحصل ذلك لابد للمرأة في مجتمعنا من:-

أ- التفاعل مع أطروحة المجتمع المدني، بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ب- التعامل مع القضايا التي تعتبر محور العلاقات الدولية المعاصرة وعدم الابتعاد عنها مثل القضايا المرتبطة بالإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقلال... الخ.

ج- الانتقال من مرحلة البحث عن الحقوق أو الأدوار إلى مرحلة المشاركة السياسية.

د- العمل على طرح الفكر السياسي النسوي باعتباره مكملاً لنموذج الطرح السياسي العام.

العراقية بحقوقها الإنسانية عن طريق القضاء على أسباب تدني الوعي العام في المجتمع^(٧).

وفي مجتمعنا تواجه المرأة هائل (اقتصادي وإيديولوجي) عميق دخولها إلى (سوق العمل) مرتبط بمشاكل: التضخم الاقتصادي، اختلال الهيكل الإنتاجي، ضعف الاستثمار المحلية والأجنبية ومحدوديتها، الحروب، الظروف الأمنية السيئة، العادات والتقاليد التي تعطي للرجل دور (كاسب الرزق) بأعباء المعيل الأساسي للأسرة، والمرأة (ربة البيت)^(٨). وقد أكدت دراسات عدة إن هذا التوزيع للأدوار لا يسلم منه أي مجتمع من المجتمعات العربية^(٩). وليس المجتمع العراقي فحسب، وبفعل هذه النظرة أصبح اعتماد المساواة، أي التمييز ضد النساء في الحصول على الفرص والوظائف، مسألة هامة وواضحة في اقتصادات دول الشرق الأوسط عموماً، وعليه تقتضي عملية التغيير أن تكون مصحوبة بإزالة تلك العوائق أو التخفيف من حدتها على الأقل، وهذه العملية بحد ذاتها بحاجة إلى جهد ووقت لا يستهان بهما، فخطورة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها البيئة العراقية، تتطلب:-

أ- ضرورة اكتشاف حقيقة الطاقات التي تمتلكها المرأة العراقية والعمل على وضعها في مكانها الصحيح.

ب- دراسة اتجاهات استثمار هذه الطاقات وتحديد مجالات توزيعها والاستفادة منها بعيداً عن ميادين هامشية تقلص من الدور الحقيقي للمرأة.

ج- ضرورة دخول المرأة إلى ميادين الإنتاج العاليه ابيوءه وانهامه في إطار الاقتصاد العراقي لكي تتحول المرأة بدورها إلى عنصر (منتج) يمتلك كل أسباب التأثير الاقتصادي.

تعتمد استدامتها على تنمية القدرات البشرية بواسطة استغلال طاقات هؤلاء البشر. لقد أكد الفكر التنموي الحديث على (أن البشر هم صانعو التنمية ويجب أن يكونوا هدفها، أي أصبح الهدف النهائي للتنمية هو كيفية إدماج البشر في التنمية كأداة وهدف لها في آن واحد^(١٠) . فالإنسان هو صلب اهتمامات التنمية وبموجبه البشر هم هدف التنمية^(١١) وتنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنمية تركز على البشر وتسمى لتعزيز كافة الطاقات البشرية^(١٢).

إن للإنسان أهمية كبيرة فهو الوسيلة والغاية بالإضافة إلى أنه مصدر ثقة لأخذ دوره في عملية التنمية الاقتصادية. فتنمية الناس تعني استثمار القدرات البشرية في التعليم والصحة لكي يستطيعوا العمل على نحو منتج ومبدع، والتنمية من أجل الناس يقصد بها توزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعاً عادلاً، والتنمية البشرية تعني فتح المجال لكل فرد للمساهمة فيه.

أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي درست وضع المرأة مقارنة بالرجل وقد أكدت أن المرأة نصف المجتمع وأن النساء لازلن يحصلن على نصيب متدني مقارنة بما يحصل عليه الرجل سواء في الدخل أم في فرص العمل. الخ^(١٣) لقد أخذت التنمية البشرية أبعاداً مهمة تمثلت بالمفاهيم الآتية^(١٤):

أ- التمكين:- وهو يعني توسيع قدرة الناس على القيام بعدة خيارات وجعلهم قادرين على اتخاذها بعد ما يشعرون بالحاجة التي يفرسها الصوع والحرمان.

ب- التعاون:- أي الاعتراف بأن الانتماء إلى المجتمع يشكل مصدر إنجاز وسعادة وهدف ذي معنى على الصعيد الشخصي.

ج- الحرص على استخلاص نموذج سياسي نسوي عراقي معبر يستند إلى مبادئ الرسالة الإسلامية السمحاء.

مما سبق يتضح، إن الواقع يعكس إن المرأة العراقية تعيش في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة التعقيد، ومن ثم فإن الضرورة تقتضي معالجة وتصحيح تلك التعقيدات أولاً لتهيئة المناخ الملائم لمعالجة كل مشاكل المرأة ثانياً، وهذا بدوره لا يبرر تخفيض مساهمة المرأة في المجالات كافة بل هي عنصر مهم في عملية تغيير الواقع وأيجاد الحلول وليس من المنطقي (انتظار) الحلول (الجاهزة) من الطرف الآخر!!! فلا بد للمرأة العراقية إن تسنح بأخطر المسؤوليات وأن تكون واعية لحقيقة واقعها وتناضل من أجل التغيير وتذكر قيمها الذاتية في مجالات الإنتاج والمطاء، لتطور شأن (المرأة) بعد مرآة عاكسة لتطور شأن مجتمعهما فالمرأة والرجل كلاهما وجها الوجود الإنساني ونجاحهما نتاج لنجاح المجتمع.

٢- التنمية البشرية... المفهوم وعناوين التمكين :-

إن التنمية الاقتصادية عموماً تستهدف إحداث تغيير في مجمل القطاعات الإنتاجية وبالذات الموارد البشرية والعمل على تنمية تلك الموارد التي تعد من الحاجات الأساسية التي ترغب الحكومات في تحقيقها سواء في الدول النامية أو المتقدمة، إذ يعد الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، بالإضافة إلى أنه القاسم المشترك في كل مجالات التنمية من خلال تنمية البشرية لمحاربة الفقر والنشوء على التخلف وتطوير المجتمعات المعنية وإلحاقها بالمجتمعات المتقدمة، من هنا أصبح مفهوم التنمية البشرية Human Development مدخلاً للتنمية المستدامة التي

ج- العدالة والإنصاف :- وهو ما يشكل القدرة وتوافر الفرص.

د- الاستدامة :- وهي حاجات الجيل الحاضر دون المساس أو المساومة على مقدرة الأجيال القادمة من أن تحرر من الفقر وتمارس قدراتها.

هـ- الأمن والطمأنينة :- أي أمن البقاء على قيد الحياة وتجاوز مخاطر التمرض للأمراض والقمع السياسي والقلق الاجتماعي.

وعموماً فإن مفهوم التنمية البشرية أوسع من أي مقياس يمكن أن يقاس به ويصعب إيجاد مقياس شامل له، لأن هناك العديد من الأبعاد الحيوية للتنمية البشرية لا يمكن حصرها مثل المشاركة، إلا إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ وضع دليلاً عذ مقياساً مركباً للتنمية البشرية وقد تم تطوير مقاييس تكملية معه منها^(١٥) :-

- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس - Gender

- Related Development Index, GDI

مقياس التمكين بحسب الجنس Gender

Empowerment measure, GEM

أن هذين المقياسين غاية في الأهمية بالنسبة للدول النامية لانهما بمثابة مؤشر جيد يمكن من خلاله تحديد المتطلبات التنموية في تلك الدول أولاً وتحديد موقعها في سلم التطورات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي ثانياً^(١٦).

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
(GDI)^(١٧)

كانت بداية استخدام هذا الدليل في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ لقياس الإنجازات المتحققة باستخدام الأبعاد نفسها والعتبرات التي استخدمها دليل التنمية البشرية بالإضافة إلى أنه يوضح التفاوت في الإنجاز بين الذكور والإناث.

ويموجب (GDI) فإن القيمتين القصوى والدنيا للعدد المتوقع للإناث والذكور تم تحديده به - (٥,٢٧ قيمة دنيا - ٥,٨٧ قيمة قصوى) مقارنة بمر الرجل (٥,٢٢ قيمة دنيا - ٥,٨٢ قيمة قصوى).

ويحسب (GDI) على وفق الصيغة الآتية :-
$$H1^* + H2^* + H3^*$$

إذ إن :-

- $H1^*$:- دليل العمر المتوقع بين الجنسين والموزع بالتساوي ويحسب بالصيغة الآتية :-

$$H1^* = ((A1)(H11))^{-1} + ((A2)(H12))^{-1}$$

حيث أن :-

- $A1$: حصة الإناث من مجموع السكان

- $H11$: دليل العمر المتوقع للإناث

- $H12$: دليل العمر المتوقع للذكور

- $H2^*$:- دليل التحصيل التعليمي بين الجنسين والموزع بالتساوي ويحسب بالصيغة الآتية :-

$$H2^* = ((A1)(H21))^{-1} + ((A2)(H22))^{-1}$$

حيث أن :

- $H21$: دليل التحصيل التعليمي للإناث.

- $H22$: دليل التحصيل التعليمي للذكور.

- $H3^*$: دليل الدخل بين الجنسين والموزع بالتساوي ويحسب بالصيغة الآتية :-

$$H3^* = ((A1)(H31))^{-1} + ((A2)(H32))^{-1}$$

حيث أن :-

- $H31$: حصة الإناث النسبية من الدخل.

- $H32$: حصة الذكور النسبية من الدخل.

ليتم استخدامه للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية.

ويحسب مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس بالطريقة نفسها التي يحسب بها دليل (GDI)، وجميع الأدلة الثلاثة المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية وصنع القرارات السياسية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية يتم الحصول على القيمة النهائية لـ (GEM).

كما سبق يتضح إن مفهوم التمكين يقيس أدمج المرأة في العملية التنموية أما عن طريق حضورها كمستفيد من الخدمات التعليمية والصحية وهنا يكون ذات بعد استاتيكي أو يجب أن تساهم في الحياة الاقتصادية والسياسية أي يجب إن يكون للمرأة حصة في الأعمال المهنية والإدارية والمقاعد البرلمانية وهنا يصبح التمكين ذو بعد ديناميكي.

المرأة المراقبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حقيقة موضوعية ولا بد منها.

يستند تحليل النوع الاجتماعي لمستويات المعيشة الحالية للمرأة العراقية على بيانات من مختلف الأوساط التي يعتبر فيها النوع الاجتماعي عنصراً أساسياً لفهم الوضع الإجمالي للمرأة. ويبقى التركيز في هذا المجال على وضعها في التعليم والقوى العاملة والصحة وحسنها من الدخل.

إلا أنه وبمنظرة سريعة إلى مؤشرات التنمية البشرية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة. ندرك حجم التحديات التي تعترض قضية المرأة في العراق كما نلاحظ تفاوتاً ملموساً في النسب ويمكن تحليل ذلك تباعاً

بعد مؤشر (المساواة واللامساواة) بين نوعي الذكور والإناث من أبرز المؤشرات المعتمدة في

٣- مقياس التمكين المرتبطة بنوع الجنس [GEM] ^(١٨).

وتم العمل بهذا المقياس في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، وبموجبه يتم معرفة فيما إذا كان للمرأة دوراً نشطاً في الحياة الاقتصادية والسياسية، وهو يقيس التفاوت بين الجنسين في المجالين الاقتصادي والسياسي وعملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى التركيز على الفرص المتاحة أمام المرأة لذلك فإن هذا المقياس يتعلق بجانب مهم من جوانب حياة المرأة إلا وهو حريتها ^(١٩).

وتقاس المشاركة السياسية وصنع القرارات السياسية بالنسبة المئوية لحصص الذكور والإناث من المقاعد البرلمانية أما المشاركة الاقتصادية وأخذ القرار فتقاس بالنسبة المئوية لحصص الذكور والإناث من المناصب الإدارية والتنظيمية والنسبة المئوية لحصص كلا الجنسين من الأعمال المهنية والتكنولوجية. أما متغير الدخل

٤- فجوة النوع الاجتماعي... وواقع تمكين المرأة العراقية:-

تشكل المرأة محوراً رئيساً يحظى باهتمام بالغ في عملية تحقيق الأهداف التنموية العامة لأي مجتمع من المجتمعات المعاصرة ومنها المجتمع العراقي فالحديث عن التنمية المستدامة في مجتمعنا لا يصح إلا إذا أخذت المرأة العراقية دورها فيه بوصفها أحد عناصر التنمية وأحد أهدافها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد دخلت المرأة المراقبة مجال العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية وطوراً تحسن ملموس على وضعها في سوق العمل وفي مجال التربية في حقبة السبعينات وبغض النظر عن عوائق ما بعد تلك الحقبة فقد أصبحت قضية مشاركة

حصة ومساهمة المرأة العراقية في عملية التنمية البشرية.

أن ازدياد فجوة النوع الاجتماعي أو ما يشار له في كثير من الأحيان بأزدياد التفاوتات بين الجنسين في التنمية البشرية قد يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس الخاص بدولة ما مقارنة بدليل التنمية البشرية فيها.

ومن الجدول نلاحظ أن قيمة الـ GDI* في العراق لم تتجاوز في أحسن الأحوال (٠,٥٤٨) في حين كانت هذه القيمة مرتفعة في دول عربية مثل: الكويت (٠,٨٤١)، والأمارات (٠,٨١٠) والبحرين (٠,٨٠٣) ولبنان (٠,٧٢٠) والسعودية (٠,٧١٥) وسوريا (٠,٦٥٠) وتونس (٠,٦٨٨) وعمان (٠,٦٨٠) وقطر (٠,٨٠٧). وهذا الواقع يجعل العراق في مصاف الدول العربية التي سجلت فيها أدنى مستويات المساواة بين الجنسين مثل دول: اليمن والسودان وموريتانيا. وهذه الحقيقة تشير إلى عدم تحقق المساواة بين الجنسين بشكل كبير في المجتمع العراقي.

وفيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الولادة في العراق فإن هذا المؤشر يسجل فرقاً موجباً لصالح الإناث وهذه سمة تتسم بها عموم الدول العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه انه في مجال الصحة أيضاً نلاحظ بالرغم من عدم وجود بيانات نهائية عن اتجاهات وفيات الأمهات في العراق فإن أغلب المؤشرات تبين أن هناك تحديات جمة بفعل القيود على الحركة بسبب انعدام الأمن وعدم توفر خدمات وإمدادات جيدة النوعية، وخلال السنوات العشر السابقة تضاعفت معدلات وفيات الأمهات في العراق ثلاث مرات فنجد أن نسبة وفيات الأمهات تقدر بـ (٣٧٠) حالة وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة في العراق، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت ببعض

تقيم التنمية البشرية لأي من المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي الوقت الذي أحرزت فيه العديد من الدول المتقدمة إنجازات مهمة في اتجاه (المساواة) إلا أن هنالك العديد من المجتمعات النامية لازالت تشكو من (اللامساواة) بين الجنسين ومنها مجتمعنا (موضوع الدراسة)

إن المؤشر المذكور ينعكس جلياً من خلال قياس بعض المتغيرات السائد استعمالها مثل: الفرق بين النوعين في العمر المتوقع عند الولادة، نسبة التعليم، الإلمام بالقراءة والكتابة، النصيب من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب بعض المتغيرات السياسية والقانونية.

ومما يلفت النظر أن غالبية الدول العربية (ويضمها العراق) تعد من أكثر مناطق العالم تخلفاً فيما لو قورنت نتائج تلك المتغيرات مع مثيلاتها في العالم.

وإذا كانت المقارنة تتم فيما بين الدول العربية سنجد بأن مؤشرات التنمية المرتبطة بنوع الجنس قيمها متدنية بشكل ملحوظ في (العراق) أكثر مما هي عليه في الكثير من تلك الدول. وهكذا يبدو المسار التنموي العراقي وكأنه (طريق بلا نساء)

وبين الجدول (١) دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI في العراق الذي يقيس الإجازات في نفس الأبعاد ويستخدم نفس المؤشرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية (العمر المتوقع عند الولادة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، نسبة التعليم، الحصة من الناتج المحلي الإجمالي)، وفيه يتضح بأن فجوة النوع الاجتماعي كبيرة جداً بين الجنسين في العراق ما عدا ما يتعلق بالمؤشر الخاص بـ (العمر المتوقع عند الولادة)، الأمر الذي يشير إلى تدهور خطير وتراجع كبير في

دول الشرق الأوسط*، ولعل السبب الرئيس الذي يقف وراء ذلك هو تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأمهات في العراق، فقد كان هناك ما يناهز (٧٠٪) من النساء الحوامل يعانين فقر الدم مما يعرضهن لخطر الوفاة والاعتلال.

أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في العراق فقد سجل (٢٤،٤٪) للإناث و(٥٥،٩٪) للذكور (٢٠) مما يشير إلى أن الفجوة بين الجنسين (فجوة النوع الاجتماعي) وفقاً لهذا المؤشر كانت كبيرة ولصالح الذكور، وتعد هي الأكبر على صعيد المنطقة العربية، حيث أن مؤشر المساواة كان أقل من (١٤،٠) **

كما نجد إن الفرق في معرفة القراءة والكتابة بين النساء اللواتي في المناطق الريفية والحضرية أكثر وضوحاً من الفرق بين الرجال والنساء في مختلف المناطق، ففي الوقت الذي نجد فيه إن نصف مجموع النساء الريفيات أميات تماماً، نجد إن أقل من (٣٠٪) من نساء الحضر من الأميات.

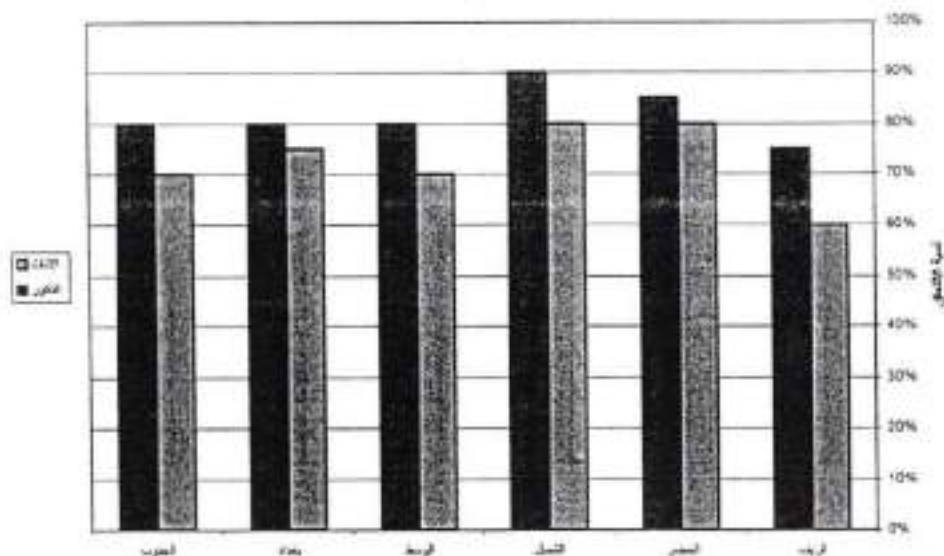
ومما يشير المزيد من القلق هو المعدل المنخفض في معرفة القراءة والكتابة عند النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (١٥-٤٥) سنة، ويمكن اعتبار امرأة من أصل أريمية في دهوك وبنيتوى والتأميم واربيل وواسط وصلاح الدين والقادسية والمثنى على أنها أمية تماماً، وهذه الحقيقة تمثل تحدياً كبيراً للمجتمع العراقي.

لقد كان الفرق بين الجنسين (بحسب مؤشر النوع الاجتماعي) سلبياً ويزداد وضوحاً مع تقدم نوع التعليم فقد كانت فجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين في التعليم الابتدائي مقدارها (٠,٨٠) وفي الوقت الحاضر تعتبر نسبة التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية منخفضة جداً مقارنة بالذكور، وقد أصبحت فجوة النوع الاجتماعي أكبر بكثير في المناطق الريفية حيث نجد (٤٠٪) من الإناث في المناطق الريفية غير ملتحقات بالمدارس الابتدائية مقارنة بحوالي (٢٠٪) في المناطق الحضرية، في حين تم تسجيل أعلى نسب لالتحاق الإناث في دهوك والسليمانية، أربيل، البصرة ويمكن أن نورد الشكل الياني أدناه للتعبير عن حالة انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بالنسبة للإناث :-

وفي مجال التعليم، نجد إن هناك مستوى عال من الأمية بين النساء في الوقت الحاضر، إلا أنه يمكن أن نلاحظ إن هناك زيادة واضحة في مستوى التعليم بين الإناث اللواتي التحقن بالتعليم الابتدائي في حقبة السبعينات، حيث نجد إن النساء المولودات في حقبة السبعينات ممن تتراوح أعمارهن بين (٢٦-٣٦) سنة، فإن (٣٢٪) منهن لم يلتحقن أو يكملن التعليم الابتدائي بينما نجد إن نسبة النساء اللواتي أعمارهن تتراوح بين (١٥-٢٤) سنة ولم يتمن الدراسة الابتدائية تصل إلى (٣٦٪)، وعليه فإنه على الرغم من التركيز على تعليم الإناث في عقد السبعينات قد أدى إلى زيادة ملموسة في التعليم الابتدائي، إلا إن المستوى أخذ بالانخفاض.

وبهذا الخصوص نجد إن نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي

شكل رقم (3) نسبة الالتحاق الصفائي في المدارس الابتدائية حسب الاقليم والمنطقة



المصدر :- من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية في العراق، الجزء

الثاني، التقرير التحليلي، ٢٠٠٤، ص ١٠٨-١١١.

التعليم الجامعي (٠.٥١) مما يدل على عدم تكافؤ كبير لصالح الرجل ولربما يتعلق بتصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بقي نصيب الإناث متدنياً ويشكل ما نسبته تقريباً (٢٠٪) (٢٢). ووفقاً لمؤشر النوع الاجتماعي فقد كانت الفجوة كبيرة جداً لصالح الرجل أيضاً كما هو الحال بالنسبة لبقية المتغيرات التي يتضمنها الـ (GDI).

إن من الأسباب الرئيسة لانخفاض التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي في العراق: انخفاض مستويات المعيشة، تردّي الأوضاع الأمنية، عدم توفر المدارس القريبة، عدم الاهتمام بالذهاب إلى المدرسة. ومما تجدر الإشارة إليه إن فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي تعد منخفضة جداً مقارنة بالفجوة الكبيرة بين المجموعات ذات الفئات العمرية الأكبر حيث أنه في التعليم الثانوي كان حجم فجوة النوع الاجتماعي (٠.٦٥) وفي

الجدول (١) دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس في العراق

الترتيب حسب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	قيمة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس	العمر المتوقع عند الولادة		معدل معرفة القراءة والكتابة نسبة ٪		نسبة الفيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي نسبة ٪		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٠٧	٤٤٨.١	٥.٦٨	١.٦٥	٤.٩٤	٩.٥٥	٥.٦	٥.٧	٩٦.٦	٣٥.٢

المصدر :- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥

ولا بد من الإشارة هنا أن التمكين السياسي يجب أن يتجاوز التعيين الرمزي في منصب غير ملائم من الناحية السياسية ليطوّر على مسؤوليات فعلية في مجال صنع القرار ووضع السياسات الملائمة لأي بلد عربي. وفي هذا الاتجاه يجري في العراق حالياً وليس قل الظرف الراهن اعتماد أسلوب نظام الحصص والتعيين السياسي وذلك باتجاه تعزيز قدرة المرأة على المشاركة بفعالية في الأنشطة السياسية، كما أن العراق كان من بين الدول العربية التي حاولت أن تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب.

لقد ذكرنا أنفاً بأن تحولاً ملموساً قد حصل في مجال زيادة عدد المقاعد المشغولة من النساء في البرلمان عما كان عليه في عهد النظام السابق. إن زيادة النسبة من (٠.١٠٠٠٠٠) إلى (٠.٣٠٣٠٣٠) - كما إن عدد النساء اللاتي يشغلن منصب (وزير) قد أُنْعِمَ ليشمل عدداً من الوزارات أكثر مما هو عليه في السنوات السابقة لعام (٢٠٠٣).

وبالمحصلة فأن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس في العراق قد سجل تفاوتاً سالباً وكان دائماً لصالح الرجل شأنه في ذلك شأن أدنى المستويات المتحققة في هذا المجال على صعيد الدول العربية.

أما الجدول (٢) فيوضح مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس GEM في العراق وهو يكشف (كما ذكرنا أنفاً) ما إذا كان للنساء دور نشط في الحياة السياسية والاقتصادية وقد كانت قيمة الـ (GEM) في العراق (٠.٣٨٣) وهي تماثل تقريباً قيمة المؤشر لبينة الدول العربية كما إنها متدنية بشكل واضح.

إن مستوى المشاركة السياسية للمرأة العربية عموماً لا يتواءم مع أدنى المستويات في العالم ومما يلاحظه بشكل خاص في الأنظمة السياسية ونقابات العمال فلا يزال تمكين المرأة في المنطقة يتطلب جهوداً كبيرة ووقتاً طويلاً.

اللاتي يتقدمن للوظائف. كما أن الأدوار التقليدية التي تقوم بها المرأة في رعاية الأسرة والتي يوليها المجتمع العربي عموماً أهمية كبرى، أرغمت هذه العقبات كثيراً من النساء على ترك القوة العاملة.

د- عدم رغبة (بعض) أرباب العمل في توظيف النساء نظراً لما ينطوي عليه من منحهن إعانات وحقوق إضافية مثل (إجازة الأمومة).

إلا أن الواقع يشير إن الأزمات التي أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي قد سهلت مشاركة المرأة العراقية في القوة العاملة لأن كثيراً من الأسر اضطرت لقبول مفهوم المرأة العاملة بسبب حاجتها إلى دخل إضافي لتلبية احتياجات الأسرة، وعليه فأن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة قد جاء ليعكس حاجة الأسرة العراقية إلى دخول إضافية أكثر مما يشير إلى تمكين اقتصادي للمرأة العراقية.

وفي العراق (الذي يعد من الدول المكتفية بالعمال والفنية بالموارد) فإنه يغلّب عليه نسبة مساهمة منخفضة للمرأة في القوى العاملة. وتشير تقارير البنك الدولي إن المساهمة المنخفضة للمرأة في القوى العاملة له ثمن عائلي مرتفع.

إن لمشاركة المرأة في القوى العاملة في العراق مكونين رئيسين :-

النساء الحاصلات على التعليم العالي ويتولين مناصب في القوى العاملة لما يمتلكن من مهارات. ونساء بمستوى تعليم متدني ويعملن في قطاع الزراعة في المناطق الريفية. من ناحية أخرى تتوزع النساء العراقيات في أربع قطاعات رئيسية للعمل :-

التربية والتعليم، التصنيع، الإدارة العامة، الزراعة. إن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في العراق قد سجل (١٩٪) في الوقت الذي تقترب فيه مشاركة الرجل في القوة العاملة من ٦٠٪^(٣٦) ووفقاً لتقارير البنك الدولي. يعد هذا المستوى

وبالرغم مما سبق إلا أن النسب المذكورة لا زالت دون مستوى الطموح وهي لا تحقق تمكيناً كاملاً للمرأة في مجال صنع القرار السياسي في العراق، حيث إن الأدوار الحالية بحاجة إلى تفعيل أكثر، ومن ناحية أخرى، فالتفاوت بين الجنسين لا زال قائماً لصالح الرجل في هذا المجال. وكل الذي حصل هو تضيق محدود لتجوة النوع الاجتماعي في مجال صنع القرار السياسي.

وقبل الحديث عن النشاط الاقتصادي للمرأة العراقية والذي يتجسد من خلال معرفة نسبة المساهمة في الأعمال الإدارية والتنظيمية والفنية. لابد من معرفة أن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في عموم المنطقة العربية يبلغ (٢٩٪) وهو يعد من أدنى المعدلات في العالم^(٣٧)، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الأرقام التي أوردتها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ وبموجبه كانت مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي تقدر ب (٢٠,٥٥٪) وفي شرق آسيا والمحيط الهادي بـ (٧٠٪) وفي جنوب آسيا بـ (٦٠,٤٣٪) وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (٤٢٪)^(٣٨).

إن تراجع مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي يعزى لأسباب عدة منها^(٣٩) :-

أ- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي على مستوى عموم الدول العربية (وبضمنها العراق) مما أدى إلى نباطؤ نمو أسواق العمل وانخفاض العمالة فيها على وجه العموم، وقد انسحب ذلك على العمالة النسوية على وجه الخصوص.

ب- التغيرات في الأسواق العالمية جعلت نماذج النمو القائمة على أحلال الواردات وتدخل الدولة نماذج غير مجدية دائماً.

ج- سيادة التقاليد والعادات الاجتماعية التي تعتبر الرجل المعيل الوحيد للأسرة أو الشخص الأنسب للقيام بوظائف معينة والتي تشكل عائقاً أمام النساء

يركز نشاطهن الاقتصادي في قطاع الخدمات، حيث إن ما يقرب من (٦٥٪) منهن يعملن في هذا القطاع^(٣٧).

هو الأدنى من حيث مساهمة المرأة في القوى العاملة في العالم، مما يشير إلى كبر حجم الفجوة بين الجنسين لصالح الرجل في هذا المجال، ومما تجدر الإشارة إليه، إن معظم النساء العراقيات

الجدول (٢) مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس في العراق

قيمة مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس GEM	المقاعد المشغولة من النساء في البرلمان نسبة ٪	النساء المشغولات في الأعمال الإدارية والتنظيمية نسبة ٪	النساء المشغولات في الأعمال المهنية والفنية نسبة ٪
٣٨٦،٠	٣٣،٣٢	٧،١٢	٩،٤٣

المصدر: سبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.

إن قسَم المؤشرات GEM, GDI

المحصونة على مستوى الاقتصاد العراقي كانت تسجل تفاوتاً كبيراً نجم عنه أن فجوة النوع الاجتماعي في العراق كانت هائلة، الأمر الذي يشير إلى ضعف واضح في دور المرأة العراقية في عملية التنمية البشرية كمناصر مساهم أو مستفيد على حد سواء علماً إن هذه السمة تجعل اقتصاد أي دولة يقع في مصاف الدول الأشد تخلفاً في العالم

أن المرأة العراقية (وكما أسلفنا) تعيش في ظل بيئة اقتصادية وسياسية غير مواتية على صعيد المنطقة، الأمر الذي يضاعف حجم التحديات التي تواجهها على كافة المستويات، ولكسي يتم مواجهة تلك التحديات والالتحاق بركب العملية التنموية في العراق والتي تسير بخطى متعاقبة فإن ذلك يتطلب منها ومن عموم المجتمع جهوداً استثنائية لا تنصب على تغيير واقع المرأة العراقية فحسب وإنما تغيير واقع الإنسان العراقي عموماً من خلال إعادة تنظيم المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لازال يعاني من تراكبات الماضي ومخاطر الحاضر.

٥- النتائج والرؤى المستقبلية للنهوض بواقع المرأة

العراقية

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من الأمور أهمها:-

أ- إن المرأة العراقية عانت ولا زالت من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مواتية أوجدتها

طبيعة البيئة التي تعيش فيها لذلك هي تواجه تحديات جمة قل نظيرها في المنطقة.

ب- بالرغم من التقدم الكبير في مجالات التعليم والصحة، إلا إن وضع المرأة العراقية بقي دون وضع الرجل.

ج- بالرغم من ازدياد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للمرأة والرجل تشير التقديرات إلى إن عدد النساء (البالغات والشابات) اللواتي لهن مهارات في القراءة والكتابة اقل بكثير من عدد الرجال.

د- في العراق هنالك تفاوت بين الجنسين في جميع المستويات التعليمية، بالرغم من ازدياد عدد الملتحقين بالدراسة.

هـ- لا زالت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفضة وتقتصر على قطاعات محدودة.

و- إن معدلات المشاركة المنخفضة للمرأة العراقية تشير إلى حجم الفجوة الكبيرة بين الرجال والنساء مما يعني تدني مساهمتها في تنمية الاقتصاد العراقي، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالصراعات السياسية والمخاطر الأمنية التي خلفتها الحروب إلى جانب

الآثار السلبية للاقتصاد التي خلفتها الحروب

النساء في الأنشطة الاقتصادية.

ي- إن تواجد القوات الأجنبية والصراعات السياسية والمخاطر الأمنية في العراق جعلت الأحوال المعيشية

تمكنتها من التتالي في سوق العمل، كما ينبغي لدعم الجهود الرامية إلى توفير فرص متكافئة للمرأة في مجال التدريب المهني والفني.

هـ - لابد من تفعيل كل الأهداف الطموحة المتمثلة في استيعاب العمال عاطلين عن العمل والوافدين الجدد إلى سوق العمل بما في ذلك العنصر النسوي.

و- أن إعادة بناء المجتمع المدني وفقاً لنهج ديمقراطي سليم في العراق لابد أن يشمل المرأة والرجل على حد سواء، وينبغي للمرأة العراقية أن تشارك خلال كافة القنوات، وذلك في سبيل تغيير وضعها. وأن يكون لكلا الجنسين دور في التأثير على البرنامج السياسي على قدم المساواة بهدف ضمان حقوق جميع المواطنين.

ي- ينبغي استحداث أساليب جديدة لقياس مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي، وذلك للتوصل إلى صورة دقيقة لوضعها بهدف تقسيم درجة التقدم وتحديد حجم التحديات. وتبرز الحاجة العامة إلى مسوحات جديدة لاستخدام الوقت والارتقاء بأساليب جمع البيانات مع التركيز على كافة القطاعات ويجب جمع الإحصاءات من التعدادات والمسوح والسجلات الإدارية بصورة دورية كما ينبغي أن تكون هذه الإحصاءات دقيقة ووثيقة الصلة بالسياسة العامة وظروف البلد لكي تستخدم كأدوات فعالة في التوعية وحشد الدعم السياسي وكأساس لرسم السياسة والتحليل.

لعدد كبير من سكان البلد سيئة ومحفوفة بالمخاطر، وقد كان لهذا الوضع انعكاساته السيئة على وضع المرأة في العراق. وبالتالي أثر سلباً على مساهمتها الاقتصادية.

إن الفجوات الأساسية بين المرأة والرجل في المجتمع العراقي لازالت قائمة، لذلك لابد من تركيز الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعتبار هاتين المسألتين عناصر أساسية وهامة لعملية التنمية البشرية، وتلك الجهود لابد أن تتم بإيقاع منسق من خلال إتباع ما يأتي :-

أ- لابد أن يولي الساسة العراقيون اهتماماً أكبر بقضية المرأة العراقية، من خلال إعادة تشكيل الهياكل القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تضمن تحقيق المساواة بين الجنسين، وبالتالي فإن عملية تحقيق (المساواة) تتطلب إرادة سياسية صادقة وقوية يمكن تعزيزها من خلال محاولة التأثير وبرامج زيادة الوعي بهذه القضايا الحاسمة.

ب- الترويج الإعلامي للصور الإيجابية عن المرأة العراقية بهدف تعزيز مكانتها بعيداً عن الأدوار النمطية التي اعتادتها، كذلك لابد من التصدي للقضايا المثيرة للجدل، لاسيما العنف والجرائم التي ترتكب بحقها لأي سبب كان والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوقها.

ج- لابد من إعادة النظر بالتشريعات والقوانين التي تعزز ضد المرأة لإزالة الموانع أمام المساواة بين الجنسين بما فيها القوانين التي تنظم سوق العمل مما يساهم في إيجاد فرص أفضل ومتكافئة

للحصول على وظائف وفي القضاء على التمييز الحالي في الوضع المهني والأجور والإعانات الناشئة عن السياسات الضريبية.

د- كذلك ينبغي إعادة النظر في المناهج التعليمية وتنقيحها بحيث تزود النظم التعليمية الجديدة المرأة والرجل بالمعرفة والمهارات اللازمة التي

الحكومة العراقية -

(١) : سورة الحجرات، الآية (٣).

(٢) : سورة آل عمران، الآية ١٩٥

(٣) : د. علاء عزيز حميد، المرأة في ظل التشريعات

العراقية - دراسة قانونية مقارنة، مركز الدراسات للتنمية

والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، ٢٠٠٥ ،

ص ٢١

(٤) : د. عثمان العبد، د. يوسف الجلس، قانون العمل،

بغداد، ١٩٨٩، ص ١١٠-١١١

(٥) : حسب إحصائيات قامت بها رابطة المرأة العراقية.

(٦) : فقد ورد في المادة (٢١) من الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان إن لكل فرد الحق في الاشتراك في

إدارة شؤون البلاد العامة مباشرة أو بواسطة

ممثلين يختارون اختياراً حراً.

(٧) : انظر الموقع على شبكة الانترنت :- WWW.

Derhost . Com / internewsarabic / in fo /

about . htm .

(٨) : للمزيد انظر الموقع على شبكة الانترنت

WWW. Assafir . com / iso / today /

finance / summar / .htm

(٩) : علي شتا، نظرية علم الاجتماع، دار المعارف،

القاهرة ١٩٩٩

(١٠) : جورج القسبي، التنمية البشرية -

مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، نشوء التنمية

البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ٨٣

(١١) : أسامة عبد المجيد العلي، المنظور الإسلامي

للتنمية البشرية، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (٧٠)، الطبعة

الأولى، أبر ظبي، ٢٠٠٢، ص ١٣

(١٢) : United National General Assembly

, Human Resources Development and

the activities of the united nations system

in thatfield : Report of the secondary

General , may , ١٩٨٩ , p.١.

(١٣) : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية

البشرية ١٩٩٥، ص ١

(١٤) : همام الخلفي، توظيف تقنية حديثة لخدمة

التنمية البشرية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة،

بغداد، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ١٢٣

(١٥) : للمزيد راجع :- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص ١٠٨ وكذلك :-

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية

لعام ٢٠٠١، ص ٢٤٣

(١٦) : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية

البشرية لعام ٢٠٠١، ص ٢٤٤

(١٧) : UNDP , Human Development Report

٢٠٠٢, P.٢٦

(١٨) : مركز دراسات الوحدة العربية، المؤتمر القومي

العربي الحادي عشر، (الوثائق ، القرارات، التبيانات)،

بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٧٧

(١٩) :- الامكوا، موقع للمرأة العربية في عملية

التنمية: تحليل إحصائي على أسس النوع الاجتماعي،

نيويورك، ٢٠٠٤، ص ٥

(٢٠) :- المصدر نفسه.

(٢١) :- المصدر نفسه

(٢٢) :- الامكوا، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة

العربية، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ١١

(٢٣) :- UNDP , Human Development

Report ٢٠٠٥ , P. ٢٢٥ .

(٢٤) :- The World Bank Group , overview :

Creating ١٠٠ Million Jobs for a fast -

Growing work force , Unlocking the

Employment potential of the middle East

and North Africa: To ward anew social

Contract , sep .٢٠٠٣ .

(٢٥) :- Laborsta . ilo . org - bin / ilo Labour

statistics data base .٢٠٠٥ .

(٢٦) :- Mehran , F. Estimation of world and

reginal employment , Bureau of statistics ,

Ilo , p. ٨٠ .

• وهو يستخدم لقياس الإنجازات التنموية الخاصة بالقدرات

البشرية ويحتوي على ثلاثة مؤشرات هي مؤشر العمر

المتوقع عند الولادة لقياس البعد الصحي، ومؤشر نسبة

القراءة والكتابة لقياس البعد التعليمي، والمؤشر الثالث هو

تعبير الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

• وهي :- العراقيون المسلمون (سنة وشيعة)

- الكرد المسلمون (سنة وشيعة)

- التركمان المسلمون (سنة وشيعة)

- المسيحي الآشوريون (كلدان، سريان، لوق)

- الأيزيديون (لومية ودين)

- الشبكت

- اليهود

* عندما تكون قيمة الـ (GDI) مساوية لـ (١) فهذا يعني تحقق المساواة بين الجنسين في المؤشرات الخاصة بـ: العمر، المثنوع عند الولادة، نسبة التعليم، الصحة من الناتج المحلي والإجمالي (١). أما إذا كانت قيمة المؤشر أقل من (١) فهذا يشير إلى عدم مساواة لصالح الذكور، وإذا كانت قيمة المؤشر أكثر من (١) فهذا يشير إلى عدم مساواة لصالح الإناث.

• قسماً هذه النسبة نجدها على سبيل المثال لا الحصر

منخفضة في دول مثل : السعودية حيث بلغت (٢٣) ،

الإمارات العربية المتحدة (٣٠)، تركيا (٥٥)، إيران (١٣٠)،

مان (١٢٠)، الكويت (٢٥) ، الأردن (٤١).

• عندما تكون قيمة مؤشر المساواة بين الجنسين مساوية لـ (١)، يكون معدلاً الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث والذكور متساويين. وعندما تكون قيمة المؤشر أقل من (١)، فذلك يشير إلى أن عدد النساء اللاتي يملكن مهارات القراءة والكتابة الأساسية أقل من العدد المقابل من الذكور، وعلى العكس، فعندما تزيد قيمة المؤشر عن (١) يعني ذلك أن عدد الذكور الذين يملكون مهارات القراءة والكتابة الأساسية أقل من العدد المقابل من الإناث.

دور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية في العراق

المدرس المساعد: هادي زوير مختلّب الذهبي

والمدرس المساعد: إيمان عبد الكاظم جبار

المخلص

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول إن السبيل الوحيدة لمواجهة التحديات الاقتصادية هو محور المعرفة وإن التعليم هو المفتاح لتحقيق التنمية والذي لا يأتي إلا بإعادة هيكلة وتطوير المؤسسات التعليمية والبحث والتطوير. فقد استطاعت الدول التي تعد اليوم من الدول المتقدمة من الوصول إلى ما وصلت إليه بفضل إتباعها وتطويرها للمعرفة، وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وذلك لما تحقّقه من تطور اجتماعي واقتصادي وتكنولوجي. وفي هذه المرحلة المهمة في العراق فإن الاهتمام بالتعليم والتدريب يجب أن يكون على رأس أولويات الحكومة إطلاقاً من إيماننا بأن المؤسسات التعليمية تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية البشرية وهي من ضرورات التحديث والتهيؤ لبناء القدرات والمعرفة والحاجة الماسة إلى أشخاص مؤهلين لمواكبة التطورات في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر. فالتعليم مصدر المعرفة والمهارات الفنية كما أنها السبيل لتطوير الفرد وبالتالي المجتمع.

المقدمة

تعد الموارد البشرية أساس عملية التنمية، والتعليم والتدريب أساس تنمية الموارد البشرية ولا يمكن الحديث عن التنمية البشرية دون الإشارة إلى الدور المهم الذي يقوم به التعليم بتوجيه النظامي وغير النظامي إذ إن تطوير المؤسسات التعليمية وإتاحة الفرص التعليمية والتدريبية لجميع أفراد المجتمع تساعدهم على تنمية وتطوير معارفهم ومهاراتهم وبالتالي ينمّس على نمو وتقدم البلد، فإن القوى البشرية المدربة والمبينة على المعرفة تعد ضرورة ملحة وذات أهمية لنمو رأس المال البشري المستديم، وإن تنمية الموارد البشرية تعزز وتدعم وتصور رفاه الإنسان، وتطور قدرات البشر وتوسع خياراتهم ولصحتهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالذات لأكثر أفراد المجتمع حرماناً

أن هذه الجهود قد تقتصر على الجانب الكمي دون الجانب الكيفي، وبالرغم من ذلك إلا إنها لم تتمكن من تحقيق التطور الكمي ذاته بسبب التزايد المستمر في عدد السكان من جانب، وضعف الموارد المخصصة من جانب آخر.

ويؤكد تقرير القدرة التنافسية للعالم العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، الذي أصدره منتدى العالم الاقتصادي في جنيف إن مفتاح أي خطة تنمية يكمن في تعزيز قطاع التعليم الذي يهدد ضعفه يعزل العالم العربي عن المعرفة والتكنولوجيا المتداولة عالمياً.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن التعليم والتدريب ينتظر من ورائه نقل المعرفة من إلى الأجيال اللاحقة، لأدركنا مدى الصعوبة التي تواجه قطاع التعليم بكل مراحله بصفة عامة و ما يتصل به من التدريب والتعليم

الخاصة والتعليم المستمر، فالتعليم الواضح في مستوى التعليم كما ونوعا يؤدي إلى

ومن الجدير بالذكر إن هناك جهوداً واضحة تبذل في سبيل تطوير النظم والمؤسسات التعليمية، إلا

وبما على ما سبق نلاحظ: الغرضية التي يتوهم منها البحث هي إنه في ضوء هذه التطورات يبقى التعليم والتدريب أساساً مهماً في تنمية المهارات البشرية، والتي تعد الفاعل الأول في رقي مجالات الحياة بكل أبعادها، فالمعرفة لها الدور الأكبر في تقدم البلد في حال تطوير هذه المؤسسات وما ينتج عن ذلك من تقدم اجتماعي واقتصادي بل وأيضاً سياسي.

وعليه يتحدد هدف البحث في بيان علاقة المعرفة بالتنمية الإنسانية فضلاً عن توضيح لواقع التعليم في العراق، وكذلك بتسليط الضوء على دور التعليم في التنمية البشرية في العراق وكيفية تطوير هذه المؤسسات وبالتالي تنمية القدرات البشرية. ولقد بات من الواضح مدى أهمية مؤسسات التعليم في التنمية البشرية بحيث صار لهذه المؤسسات دورها الهام في تنمية وتوسيع آفاق الفرد حيث إن تقويم فعالية التعليم أصبح يعتمد بشكل أساسي على ملائمة أهدافه لمتطلبات التنمية البشرية.

أولاً: المعرفة والتنمية البشرية

يعد العنصر البشري مهماً وأساساً في مجريات الأمور لما لهذا العنصر من تأثير في كافة جوانب الحياة وبعد أساس الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية^(١) وهذا العنصر قد سعى منذ القدم من أجل حصوله على التعليم واكتسابه المعرفة لأن ذلك يعد جزءاً من حاجاته المتعددة أي أنه أحد الحقوق الإنسانية الثلاثة الأساسية للبشر وقد أكدت الأديان السماوية هذا الحق، فالصلة بين اكتساب المعرفة والتنمية البشرية عضوية فلا تنمية بشرية بدون اكتساب المعرفة^(٢) لأن اكتساب المعرفة هو سبيل التنمية البشرية في جميع حالاتها لأنها هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر من أوضاع غير مقبولة أو متردية إلى حالات أرقى

بمختلف مراحلها وأنواعه يهدف إلى إعداد الإنسان عقلاً وتفكيره ونفسه ويتحدد بالتالي درجة تضح ونمو وتطور المجتمع.

لننظر هذا المتطلب فإن تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة من خلال التعليم والتدريب ضرورة ملحة لمواجهة التحديات في العراق لمشكلة البحث هي إن هناك العديد من الأسباب التي تدعونا للاهتمام بدور التعليم والتدريب في تنمية الموارد البشرية فالمشكلات والتحديات التي تواجهنا اليوم تتطلب منا الاستناد إلى المعرفة باعتبارها أهم ما يتسم به العصر الحديث والتي أخذت تتزايد بشكل كبير، وبالتالي أخذت الفجوة تتزايد بيننا وبين الدول المتقدمة، لذا فالفضل الكبير يقع على عاتق الجهات المعنية بتطوير المعرفة فبعد إن كان العراق متميزاً في مجال التعليم وقد قطع أشواطاً مهمة إلا إن هذا التميز الذي اخذ بالتدهور بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في التسعينيات والحروب التي أنهكت واستنزفت القوى البشرية وكل هذا جاء على حساب الانخفاض في مستوى كفاءة الموارد البشرية، فبعد عام ٢٠٠٣ كانت المؤسسات التعليمية تعاني من حالة سبئية للغاية من حيث ضعف إمكانيات هذه المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، كذلك كانت تعاني من انخفاض كمي ونوعي في التعليم إذ كان طفل واحد من بين كل ستة أطفال يدخل المدرسة وكان معدل التعليم العالي من بين الأقل في الدول العربية حيث تقدر نسبة ٤٠-٦٥٪ بحسب تقديرات منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (يونسكو).

ما أكدته شونلز هذه الحقيقة حيث أكد أن توزيع الدخل يكون أكثر مساواة عند وصول الاقتصاد إلى مستوى أعلى من الدخل الفردي حيث أكد أن أحد الأسباب حسب راية هي ثقافة القوى العاملة العليا كما أشار الاقتصادي ثورو (thorow) إلى العمال المهرة والأحسن تنظيماً يعملون بصورة أفضل من العمال الغير مهرة^(٦١)

الناحية الاجتماعية

إن التعليم له آثارا اجتماعية كبيرة للمجتمع حيث يلبي مطالب احتياجاته وحل مشكلاته ويمكن أدراج أهمية التعليم من الناحية الاجتماعية كآلاتي:^(٦٢)

- أ- يساعد التعليم على تفتح ذهنية الأفراد وتوجيهها بالاتجاه العلمي والعقلاني وهذا يساعد على تنمية مواهبهم في عمليات الإبداع والابتكار في وسائل الإنتاج وبالإنتاج نفسه.
- ب- التعليم يساعد المرأة على المساهمة مع الرجل في العمل أي تفعيل دورها في المجتمع بهدف دخولها إلى سوق العمل واستقلالها المادي.

ثانياً: واقع التعليم في العراق

أصبح من المسلم به في الوقت الحاضر إن تحقيق رغبة أي مجتمع إن يكون مجتمعاً حضارياً وعصرياً لا مجتمع معاصر مستهلكاً تحقق عن طريق تنمية موارده البشرية وبعد التعليم مهما للتنمية تلك الموارد ويكون التعليم مهما بنوعية النظامي والغير نظامي^(٦٣) وكما موضح في الشكل التالي:-

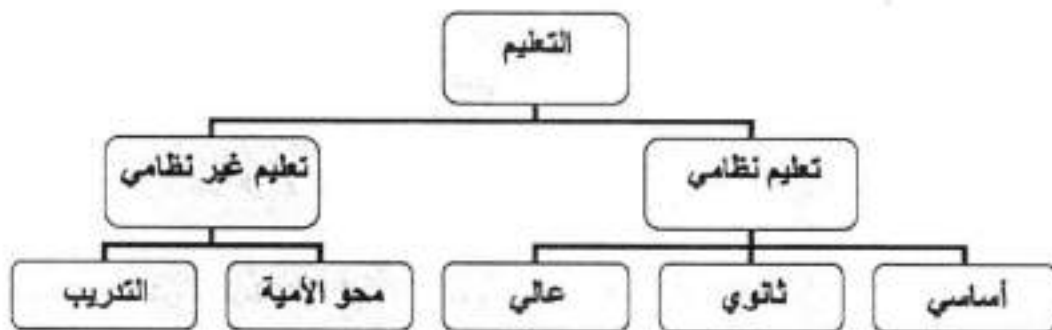
تتسبب المعرفة له تأثير كبيراً على الإنتاج لأنه كلما كانت هنالك معرفة مكتسبة أدى إلى زيادة الإنتاج وكلما قلة المعرفة وركود تطورها أدى ذلك إلى ضعف القدرة الإنتاجية^(٦٤). والمعرفة هي معين متجدد، دائب التنامي ويمكن إجرائها التفرقة بين منظومتين فرعيتين لمنظومة اكتساب المعرفة هما البحث والتطوير والأخرى التعليم والتعلم، وهنالك علاقة وثيقة بين الاثنين ولا يمكن أن تقوم منظومة كفاء للبحث والتطوير التكنولوجي مع تردي منظومة التعليم والتعلم لأن الأخيرة وخصوصاً مرحلة التعليم العالي هما المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل الأولى^(٦٥). لقد أكد الكثير من الاقتصاديين اهتمامهم بالتعليم منهم الاقتصادي مالثوس الذي كان من أوائل المهتمين بالتعليم حيث أكد إن هنالك علاقة وثيقة بين التعليم وتحديد النسل بالإضافة إلى ما قاله الفريد مارشال الذي عد التعليم عاملاً من العوامل المباشرة في الإنتاج والنمو الاقتصادي، أي ما معناه إن التعليم خدمة يطمح فيها الإنسان لأنها تسد مجموعة من حاجاته فالتعليم يؤثر في حياة الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة ويعلمه كيف يحيى الحياة الكريمة^(٦٦)

ولقد أكد غالبية الاقتصاديين على أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية وكما يأتي:

الناحية الاقتصادية:

هنالك الكثير من الدراسات التي تؤكد على أهمية التعليم حيث وجد أحد الاقتصاديين السوفيت أن استثمار روبل واحد في قطاع صناعي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ٠,٣٩ روبل بينما لو استمر نفس المبلغ في التعليم سوف يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمقدار ١,٣٩ بالإضافة إلى

شكل رقم (١)



المصدر: إيمان عبد الكاظم، التنمية البشرية في دول عربية مختارة (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤.

الموارد المتبقية والتي يوجه جزء منها للتعليم قليلة وغير ذات جدوى.. هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة في تلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير والمتطور.

٣- التلوث البيئي: ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان الفقيرة.

٤- شروط التجارة العالمية: غير المتكافئة أثرها على اقتصاديات البلدان النامية.

٥- أعباء التقدم التكنولوجي: التكنولوجيا المتقدمة أصبح الحصول عليها مكلفاً وكذلك التعامل معها في عالم تحكم فيه شركات هدفها فقط الربح والاحتكار.

ووفقاً لمقاييس التنمية البشرية تم تصنيف شعوب العالم إلى أربع مجموعات هي :-

المجموعة الأولى: متقدمة اقتصادياً وبشرياً. والثانية متقدمة بشرياً ومتخلفة اقتصادياً - أما الثالثة فهي متقدمة بشرياً وفي سبيلها للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي الرابعة والأخيرة.. متخلفة اقتصادياً

والتعليم بالعراق مهما وله أبعاد اقتصادية واجتماعية مساوية لها في الأهمية، وإن عملية الاستثمار في التعليم هو استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج وتحقيق أهداف قومية وإنسانية واجتماعية عامة والعراق سادة التخلف نتيجة ما ورثه عن الحكم الاستعماري ثم الدكتاتوري والحروب والحصار الاقتصادي والتي اقترنت بالفقر والجهل والمعرض. وما تجد الإشارة إليه هو إن من تحديات التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين والتي يمكن إن نجملها فيما يلي :-

١- الفقر: يمثل أهم التحديات إذ تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء.. منهم ١٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر.. اتساع دائرة الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو والانخفاض الحاد في مستويات المعيشة أدى إلى تزايد معدلات العنف والتطرف.

٢- الأزمة: وهي أزمة عقلية أساسية.. تقع تقصير الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية.. المأكل والملبس.. الخ فإن

تجاري. وهناك أيضاً معهد المعلمين ومدة الدراسة فيه ٥ سنوات بعد التعليم المتوسط. ويمكن للطلاب الذين يتفوقون المرحلة الثانوية ويحصلون على مؤهلات الحد الأدنى للمتابعة أن ينضموا مباشرة إلى الجامعات أو المعاهد الفنية التي تمتد الدراسة فيها لمدة أربع سنوات كحد أدنى. ويستطيع طلاب معهد المعلمين وكذلك طلاب الثانوي المهني بأنواعه الذين يحصلون على درجات ممتازة في الامتحانات النهائية أن يلتحقوا بالكليات والجامعات لمتابعة تعليمهم العالي.

وقد بلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية على مستوى الدولة في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م ما مجموعه ٤,٠٣١,٣٤٦ طفلاً أو طالبة، وسجلت نسبة الذكور في هذا العدد ٥٥,٩٤٪، بينما بلغت نسبة الإناث ٤٤,٠٦٪. ويبلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية في كامل العراق ١١٧٠٩ مدارس يعمل فيها ١٩٠٦٥ معلماً.

ويماني التعليم الابتدائي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحياها العائلات الفقيرة مما يؤدي إلى عدم إرسال أطفالها إلى المدرسة أو إلى تسرب الأطفال من المدرسة في مرحلة مبكرة. علاوة على ذلك، هناك إحباط بين المدرسين بسبب ضعف الرواتب، ونقص شديد في الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، إما بالنسبة إلى التعليم الثانوي فيتكون من مرحلتين تمتد كل منها إلى ثلاثة أعوام. تشكل الأعوام الثلاثة الأولى المرحلة المتوسطة التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى الثالث، وتشكل الأعوام الثلاثة المتبقية المرحلة الإعدادية التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى السادس.

وتقدم بعض المدارس في العراق المرحلة المتوسطة فقط وبالتالي على الطلاب إتمام دراستهم الإعدادية (المرحلة الثانوية الثانية) في

والمتكئة من ثروات العالم... والرابعة الفقيرة والمتخلفة تنمية ونموً كبيراً وفي حالة تزايد مستمر.. تخلف الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث ونسداها.. انعكس سلباً على حياة الناس وعلى دورهم المتواضع في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والإبداعية على مستوى العالم.

الدول الغنية قوية وقادرة على حماية وتنمية مصالحها وعلى استقطاب العقول البشرية المميزة من دول العالم الثالث لمعرفة المبكرة بأن سر التقدم في أي بلد في العالم يكمن فيما يمتلكه من عقول قادرة على الإبداع والابتكار وعلى الاستجابة السريعة للاحتياجات المتجددة التي تفرزها البيئة الدولية وبإيقاع سريع غير مسبوق.

أما المجموعة الرابعة وهي الأكثر تخلفاً وبشراً واقتصادياً تعترض مسيرتها تحديات كثيرة تحتاج إلى وقفه وإلى معالجات جذرية^(٩)

إن تجديد النظام التعليمي أمر لا غنى عنه لجعل العراق بلداً مزدهراً وناجحاً ومسالماً، وظهور عراق من هذا النوع يسهم بصورة نشطة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والاتصال والثقافة وسيعود بالخير على المنطقة ككل وعلى العالم بأسره. فالعراق يملك إمكانات ضخمة وموارد طبيعية هائلة يمكن أن تستثمر في التعليم والعلوم والثقافة، وستؤدي مردودها في إثراء ثروة العراق المتمثلة في موارده البشرية.^(١٠) وتعتمد العملية التربوية هي الأداة الأساسية التي يمكن استخدامها لتطوير مهاراتها وقدرات الأفراد.

وتتكون الدورة التعليمية الرسمية في العراق من ١٢ سنة منها ٦ سنوات إلزامية لمرحلة التعليم الابتدائي، الذي يبدأ من عمر ست سنوات، يتبعها ٣ سنوات للمرحلة المتوسطة، ثم ٣ سنوات لمرحلة التعليم الثانوي، الذي ينقسم إلى ثانوي عام

ويلاحظ وجود ثمة في نوعية المتدربين سواء من حيث التأهيل أو بسبب تقلص رواتب المدرسين المؤهلين الشهري بما يقارب ٩٩٪ مما يساوي (٥٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار أمريكي) إلى (٥ إلى ٤٠ دولارًا أمريكيًا). وقد ترك عدد كبير من المدرسين ذوي الخبرة التعليم الثانوي للبحث عن فرصة عمل ذات دخل أفضل في مكان آخر سواء داخل البلاد أو خارجها، ويحتاج أساتذة التعليم إلى فرصة لتحديث معرفتهم في مجال تخصصاتهم وتحسين نوعية برامج التدريب قبل وفي أثناء الخدمة. وتدعو الحاجة إلى إحضار خبراء من الخارج فقد كان المديرين المحليون معزولين عن التطورات الدولية وبحاجة إلى تدريب تحديثي وإنعاشي، ويستطلب ذلك عقد المؤتمرات وحلقات الدرس والتبادل وبرامج التبادل المعرفي والمنع على المدى المتوسط.

أما التدريب الفني والمهني يعتبر التدريب المهني أحد فروع نظام التعليم الثانوي ولكنه بإدارة منفصلة، ويمثلت الطلاب العراقيون حق اختيار التعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة عوضاً عن الاستمرار في التعليم الأكاديمي العام. وتهدف المراكز المهنية إلى منح الطلاب المهارات المهنية والفنية لتحضيرهم إلى الانخراط في أنواع المهن المختلفة بعد التخرج. نعتد مرحلة التدريب المهني إلى ثلاثة أعوام وتفضي إلى الامتحانات العامة. ويستطيع الطلاب أصحاب أفضل علامات (أعلى ١٠٪) مواصلة دراستهم في الكليات الفنية، وبلغ مجموع المتدربين في المراكز المهنية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م ما يقارب ٦٥٧٥٠ طالباً في الوسط والجنوب و٣٨٨٩ طالباً في الشمال، على الرغم من أن هذا العدد وصل إلى ١٢٤٤٩٧ طالباً في الوسط والجنوب فقط في عام ١٩٩١-١٩٩٢ م

دراسة أخرى وتدرس سخط المدارس المتوسطة والإعدادية، ويختار الطالب بعد السنة الأولى في المرحلة الإعدادية بين الدراسة العلمية أو الأدبية.

ويبلغ مجموع المسجلين في المدارس الثانوية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م في العراق ١٢٩١٣٠٩ طالباً منهم ١٠٦٣٨٤٢ (نسبة الذكور ٦١,٢٪ ونسبة الإناث ٣٩,٨٪) في وسط وجنوب البلاد، و٢٢٧,٤٦٧ طالباً (نسبة الذكور ٥٧,١٪ والإناث ٤٢,٩٪) في الشمال. وقد ازداد عدد الطلاب المتدربين بالمدارس الثانوية في كامل البلاد بنسبة ٢٢٤٪ من ٦٠٠ و ٣١٥ في عام ١٩٧١-١٩٧٢ إلى ١٠٢٣٨٤٢ في عام ١٩٩٠-١٩٩١ م. وبقي الالتحاق في الوسط والجنوب ثابتاً في التسعينيات، ووصل إلى ١٠٦٣٨٤٢ فقط في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م. وبالنظر إلى معدل النمو السكاني المرتفع، يتضح أن نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي كانت منخفضة، ويمكن أن تأخذ بعين الاعتبار في هذا الوضع تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعاكسة والصعوبات داخل نظام التعليم نفسه.

ويلاحظ أن نسب التسجيل في التعليم الثانوي في شمال العراق كانت أكثر إرضاء، فقد ازداد المجتمع الطلابي بواقع ٥,٧٨٪ من ١٢٧٤١٣ طالباً في عام ١٩٩٦-١٩٩٧ م إلى ٢٢٧٤٦٧ طالباً في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م. وشهدت هذه الفترة قدراً من الاستقرار فتمكنت العائلات من الاستقرار وعاد النازحون إلى قراهم.

وبينما أن نذكر أن معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي قد انخفض إلى ٣٨,٣٪ في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ م في وسط وجنوب العراق مقارنة بـ ٤٧٪ عام ١٩٩٠-١٩٩١ م.

بلغ مجموع عدد معلمي المدارس الثانوية في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ م في العراق ٧٣٩٨٩ معلماً منهم ٦٢٨٤٠ في الوسط والجنوب و١١١٤٩ في الشمال.

بالتعليم في العراق. ...

تعلم القراءة والكتابة والحساب. وكان نتيجة هذه الحملة أن انخفضت نسبة الأمية في الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٤٥ سنة من ٤٨٪ عام ١٩٧٨م إلى ٩,١٩٪ في عام ١٩٨٧م، وبسبب لعالية هذه الحملة منحت اليونسكو خمس جوائز للعراق. وفي الوقت الحاضر، تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الرجال ٧١٪ ومن النساء ٤٥٪. ونتيجة الحصار والصعوبات المالية، تباطأت الحملة بصورة كبيرة في أوائل التسعينيات، وانخفضت بصورة حادة أعداد مدارس الشباب والمدرسين والطلاب في التعليم غير الرسمي بين السنوات الدراسية (١٩٩٠ - ١٩٩١م)، (١٩٩٨ - ١٩٩٩م)، وانخفض عدد المسجلين في دورات التعليم غير الرسمي من ٩٤٣٢ إلى ٣٨٨ فقط، بينما انخفض عدد المدارس التي تغطي هذه الدورات من ١١٢ مدرسة إلى ٤ فقط. أما التعليم العالي تتكون مؤسسات التعليم العالي في العراق من ١٩ جامعة (منها ٣ في الشمال) و ٩ كليات فنية (في الوسط والجنوب) و ٣٨ معهدًا تقنيًا (منها ١١ في الشمال). بلغ مجموع المعلمين بالتعليم العالي للعام ٢٠٠١-٢٠٠٢م في جميع أنحاء العراق ٣١٧٩٩٣ طالبًا منهم ٢٩٧٢٩٢ في الوسط والجنوب و ٢٠٧٠١ في الشمال، وبلغ عدد الأساتذة ١٤٧٤٣ معلمًا منهم ١٣١٦٧ في الوسط والجنوب و ١٥٧٦ في الشمال. دراسة «البكالوريوس» في العراق تحتاج إلى ٤ سنوات ماعدا في الطب البيطري والصيدلة وطب الأسنان فهي تحتاج إلى ٥ سنوات، أما الطب البشري فيحتاج إلى ٦ سنوات. ودرجة الماجستير تتطلب من ٢ إلى ٣ سنوات من الدراسة، وتحتاج درجة الدكتوراه من ٣ سنوات إلى ٨ سنوات. أما المعاهد الفنية فتمنح درجة الدبلوم العالي من خلال ما تقدمه من دورات قصيرة المدى. يتم قبول الطلبة

... في العراق. ...

والتدريب في العراق. ...
تضرراً حيث بلغ الانخفاض ٧٨,٤٪ بينما كانت نسبة الانخفاض في الفرع الزراعي ٣٨,٣٪ وفي الفرع الصناعي ٣٧,٨٪ في فترة عشرة أعوام، كما انخفض عدد المعاهد من ٢٧٨ إلى ٢٣٦ خلال الفترة نفسها. وزادت أعداد المتسربين الكبيرة ونسب الرسوب المرتفعة الوضع سوءاً، فقد تسرب ١٢٠٤ طلاب من المراكز المهنية خلال السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢م ورسب ١٠٩٧٦ طالباً. وقام ما مجموعه ٤٠٤٣ طالباً بالتسجيل في البرامج المهنية في شمال العراق في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م بزيادة مقدارها ٢٤٪ منذ عام ١٩٩٦-١٩٩٧م. ولا تتوفر أية بيانات عن توزيع الجنس في هذا النوع من التعليم. أما تدريب المعلمين ربما يكون تدريب المعلمين من أهم الفروع في حقل التعليم، لأن المعلمين يشكلون حجر الزاوية في العملية التربوية برمتها. ويساهم المعلمون في جميع مراحل التعليم ومستوياته - الابتدائي والثانوي بأنواعه والتعليم الجامعي. في تشكيل عقول الطلبة ومعارفهم وقيمتهم، ويحسبونهم على شطب الممرنة في الحاضر والمستقبل.

وينتطلب توفير برامج التعليم للمناطق النائية حتى الدرجة الجامعية في التعليم ودورات التدريب في أثناء الخدمة للمعلمين والذين لا يتاح لهم بسبب ظروف العراق امتلاك سبل الاتصال مع زملاء أجناب ولا إمكانية الوصول إلى مصادر الكتب والدوريات الحديثة ووسائل الحاسوب والإنترنت التي تساعد على التطور المهني. أما بالنسبة للتعليم غير الرسمي محو الأمية. وقد أطلقت الدولة عام ١٩٧٨م حملة شاملة للقضاء الإجمالي على الأمية، حيث توجب على كل مواطن في الفئة العمرية ما بين ١٥ سنة إلى ٤٥ سنة أن

الجامعة الأردنية للعلوم من غير أولئك الذين تلقوا التعليم وكذلك للتعليم دور في تشجيع والقيام بالبحث وزيادة القدر والإبداع^(١٢) فالتعليم في العراق عاني من الكثير من المشاكل بسبب الظروف التي مر بها القطر والتي أتتبت التعليم في العراق، وكما ذكرنا التعليم في العراق يتألف من الأساسي والثانوي والجامعي وكل هذه المراحل تحتاج إلى الكثير من التأليف منها استثمار الأبنية ولمعدات ورواتب المدرسين، التجهيزات، التكاليف الطارئة المتحققة بسبب الطلبة مثل نفقات الكتب والرحلات وغير ذلك ورغم هذه التكاليف بعد التعليم الوسيلة المهمة في المجتمع^(١٣) ولا تعد الجامعات هي الوسيلة المهمة لتطوير المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لأنها مركز الشعاع لكل جديد في الفكر والمعرفة والعنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح. وتلعب الجامعة دوراً رئيسياً في خدمة المجتمع والنهوض به ودورها كما ذكر (Fletcher) بأن استجابة الجامعة لمتطلبات التي تقضيها التطورات السريعة في العلوم التكنولوجية تأثيراً في حياة الأمة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وهذا التأثير إما يكون كبير يتمكس في تطوير المجتمع أو عموماً أي ما معناه أن الجامعات تلعب دور في ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بغية إيجاد الحلول لها بالإضافة إلى تفاعل ما بين الجامعة بما فيها وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.^(١٤)

والجامعات المراقبة هي واحدة من هذه المؤسسات إلا أن الجامعات المراقبة أنهكتها الكثير من الظروف ومن بين تلك الظروف ما تعرض له تلك الجامعات من غراب ودمار سواء عام ١٩٩١ أو ٢٠٠٣ إلا أن جامعتنا لمبت دوراً جديد وهي تمارس عمليات البناء التغير في ظل التطورات السريعة لممارسات البحث والتغير والتقدم العلمي

في الجامعات العراقية على أساس ثلاثة مستويات العامة أو ما يصادفها. وهناك طلب كبير على كليات الطب والهندسة والعلوم، أما كليات الدراسات الإنسانية فليس لها اعتبار كبير. وتحتوي كل الجامعات على كليات تربية لتخريج المعلمين وخصوصاً للمدارس الثانوية. ولغات التدريس هي العربية والإنجليزية في الوسط والجنوب، والفرنسية في جامعة الموصل فقط، واللغتان الكردية والإنجليزية في الشمال، وفي بعض الأحيان، يدعى أساتذة من بغداد للتدريس في جامعات الشمال. أما أهم جامعات العراق هي جامعة التكنولوجيا (بغداد)، جامعة المستنصرية، جامعة بابل، جامعة الكوفة، جامعة البصرة، جامعة الموصل، وجامعة ذي قار، وفي محافظات الشمال هناك جامعة صلاح الدين، وجامعة دهوك، وجامعة السليمانية. ولا يخلو التعليم العالي البحث العلمي من المشاكل بل هنالك الكثير من المشاكل التي يعاني منها كقلة البيئة التحتية وبالأخص المختبرات والمكاتب وعدم كفاية المعدات في كليات الهندسة والمعاهد والعلوم، وضعف العلاقة بين التعليم العالي وخريجه في سوق العمل. مما تتطلب الحاجة الضرورية لمراجعة شاملة لأنظمة إدارة التعليم العالي للمناهج ومحتويات الفصول الدراسية لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.^(١٥)

ثالثاً: دور التعليم في تنمية الموارد البشرية في العراق

بعد العنصر التعليمي مهماً في منظومة المجتمع لأنه هو وسيل من وسائل الملحق بركب الإنساني لأنه يحقق للمجتمع الكثير من المنافع غير مباشرة ودنيامكية وغير قابلة للقياس وتكون هذه المنافع رئيسي للتعليم بتحضر المجتمع بواسطة آلة التطلمات القديمة وخلق بدلها نظرة جديدة للحياة أكثر ملائمة بالإضالة إلى زيادة الاتصالات بين الأفراد نتيجة التعليم وبالأخص القراءة والكتابة ويعد

وقد قامت الدولة في غالبية الجامعات العراقية بأخذ آلية جديدة تضمنت التوسع في الدراسات العليا، فتح الدراسات المسائية وجود المكاتب الاستشارية، فتح الدورات التدريبية وغيرها من الأمور... ألا أنها لا ترقى للتقدم الحاصل في العالم فاعلم العراقيين يعانون من الأمية في استخدام التكنولوجيا كالحاسبات والإنترنت وغيرها من الأجهزة المتقدمة.

الاستنتاجات

إن تردي نوعية التعليم، يعني تدني التحصيل المعرفي والقدرات التحليلية والابتكارية وبالتالي القدرة التنافسية، ويسهم الخلل وانخفاض في مستوى التنمية البشرية من جهة وخرجي النظام التعليمي من جهة أخرى في ضعف واختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فستمر عقود قبل القضاء على الأمية أو قبل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لتصل إلى ما حققته الدول الصناعية من تقدم اقتصادي واجتماعي.

وبناء على ما سبق فإن غياب التخطيط السليم للموارد البشرية يمثل مشكلة في توفير وتطوير الموارد البشرية المؤهلة التي يحتاج إليها العراق. إذ إن هناك حاجة إلى التعامل مع التعليم والتدريب بمفاهيم جديدة من حيث العلاقة بين التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، فمن المؤكد أن التعليم وتنمية الموارد البشرية تحتاج إلى تكاليف عالية، إلا أنه في ظل عدم توفير احتياجاتها وتطويرها فإنه يصعب تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكون المحصلة بروز أنماط لا تتماشى مع العصر.

لمؤسسات التعليم والتدريب في العراق تتطلب الارتقاء لها من الضعف بما لا يمكن إن يخدم المرحلة الحالية ويواكب التحولات

والتكنولوجية بهدف إعداد الإنسان الذي يستطيع من أداء مهامه سواء على الصعيد الوطني والقومي أي إن جامعتنا تتعدد واجباتها نحو التنمية القومية فضلاً عن دورها في التعليم والتدريب، ساهمت أيضاً في تطوير حركة البحث العلمي التي تخدم عجلة التنمية وترفع المعرفة بمفاهيم وحلول جديدة.^(١٤)

والجامعات العراقية قامت بإحداث تطور جوهري في كليات وأقسام الجامعات بهدف حصول تفوق كبير على المستوى العالمي لفرض أن تكون قادرة على التنازل وكذلك تطوير القدرات في رفع القطاعات بالمخرجين على هضم المتغيرات الجديدة والتعامل في المشكلات بالمستجدات العلمية والتكنولوجية بالعقول المبدعة بالإضافة إلى توظيف البحث العلمي لصالح قطاعات الإنتاج والتنمية بواسطة برامج التحقيق وزيادة تفعيل الخدمات بشكل يؤثر على عمليات الإنتاج وعموماً أن الجامعات العراقية لم تعد مؤسسة إنتاجية لها دور في الإنتاج المباشر بواسطة البحث بالإضافة إلى دورها في تنمية القوى البشرية أي أن الجامعة لها ثلاثة اتجاهات هي نشر المعرفة تشمل في التدريس والتدريب ونقل المعرفة والمهارات الطلبة، وتنمية المعرفة تشمل البحث العلمي ذات الصلة الوثيقة ببرامج التنمية ببرامج التنمية الاجتماعي والاقتصادية وتطبيق المعرفة وتمثل في خدمة المجتمع وتزويد كافة متطلبات واستنتاجات في ضوء العناصر البشرية والمادية المتاحة.^(١٥)

وبما إن التنمية البشرية مفتاح التنمية الاقتصادي والاجتماعية، والتعليم لا يمكن الاستفادة منه دون حسن توجهه في تكوين رأس المال البشري وتمثل هذه العلاقة عن ارتباط التعليم بتطور المجتمع الذي يعتبر الشرط الضروري لنجاح العملية التنموية في أي مجتمع.

٥- إيجاد طريق عمل له خبره بالتطورات المعرفية الجديدة وذلك لتجسير الفجوة المعرفية وبالتالي التنمية البشرية بينا وبين الدول المتقدمة في هذا الميدان، وإجراء البحوث والدراسات التي توضح مدى حجم هذه الفجوة.

٦- الانفتاح على العالم الخارجي والتبادل المعرفي العربي والدولي بين المؤسسات التعليمية.

المصادر

- ١- سعد عواد، يعقوب السيد يوسف، الإدارة الحكومية والتنمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ٣٩١.
- ٢- صباح نوري المحياوي، دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٤٧-٤٨.
- ٣- نادر فرجاتي، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم والبحث والتطوير التكنولوجي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (١١)، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩، ص ١٤-١٥.
- ٤- نادر فرجاتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- ٥- يحيى النجار وآمال شلاش، التنمية الاقتصادية، نظريات مشاكل - مبادئ وأساسيات، دار الكتب والنشر، الموصل، ١٩٩١، ص ٣٢٨-٣٢٩.
- ٦- صباح نوري المحياوي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- ٧- أيمن عبد الكاظم، التنمية البشرية في دول عربية مختارة (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤، ص ٣٣.
- ٨- مناضل عباس حسن الجواربي، التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق والوطن العربي مع التركيز

والتطورات المعرفية والاقتصادية والتعليمية الجديدة، ولا يوازي ما يملك من إمكانيات ضخمة وموارد طبيعية هائلة يمكن أن تستثمر في مجال العلوم والثقافة، نتيجة ضعف مخرجات التعليم النوعية والكمية (وعدم الموازنة مع احتياجات سوق العمل).

المقترحات

- ١- الاهتمام بنوعية التعليم أي إن لا يقتصر أمر بناء الفرد العراقي على الناحية الكمية فقط بل يشمل الناحية النوعية أيضاً. فالاهتمام بالثقافة أخذ بالتخفيض بشكل عام بدءاً من إتاحة الفرصة أمام الناس للمعرفة سواء بخفض نسبة الأمية للسكان ومروراً بتوافر الكتب والمكتبات والصحف والمجلات والمتاحف والمعارض وإقامة الندوات والمؤتمرات ... الخ.
- ٢- ومن هذا المنطلق فإن التعليم يجب أن يكون متاحاً للجميع ومجانياً وإلزامياً في مرحلة التعليم الأساسي التي تضم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بل و إلى أبعد من ذلك بتوفير أدوات التعليم ووسائله وتقديم التسهيلات التعليمية وبناء جامعة عالمية واحدة على الأقل تتمتع بمزايا استثنائية في التعليم والبحث، وتشجيع المدارس الخاصة لتمكينها من القيام بواجباتها على أفضل وجه ممكن.
- ٣- ويجب أن لا تقتصر اتجاهات السياسة التعليمية على التعليم العام وحده، بل إن التدريب والثروة الخاصة والتعليم المستمر ومحور الأمية وتعليم الكبار يجب أن يستأثر باهتمام ملحوظ منها.
- ٤- وبناءاً على ما سبق فإنه لا بد من الاهتمام بمتطلبات التحديث والتأهيل والتدريب المستمر للطاقات والإمكانات البشرية لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوسع في برامج التنمية البشرية في مجال اللغات والحاسب الآلي.

على تجربة الجامعة المستنصرية، الطبعة الأولى

جامعة كربلاء، ٢٠٠٥، ص ٤

٩- إبراهيم الأمين، البشر : هم الثروة الحقيقية، الرأي العام، صحيفة يومية، سياسية، مستقلة، ١٠-٩-٢٠٠٤،

على موقع الإنترنت <http://www.rayasam.net>

١٠- احمد أبو زيد محمد، التعليم في العراق، المعرفة شهرية تربوية ثقافية، العدد ١٢٢ وجمادي

الأولى ١٤٢٦هـ على موقع الإنترنت

<http://www.almarafah.com>

١١- احمد أبو زيد محمد، مصدر سبق ذكره

١٢- أجيت لنداسكوتا، النظري الاقتصادية والبلدان الثابتة، ترجمة د. يحيى غني النجار، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص ٢٠٤

١٣- أجيت لنداسكوتا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠

١٤- أفنان عبد علي محمد الاسدي، السمات القيادية وعلاقتها بأبعاد أزمة التعليم العالي -دراسة تحليلية لجامعات الفرات الأوسط، كوفة، بابل، قادسية، كربلاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٣، ص ٥٠

١٥- أفنان عبد علي محمد الاسدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦

١٦- أفنان عبد علي محمد الاسدي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠

قدم السيد عبد الكريم هادي شعبان المدرس في قسم إدارة الأعمال الاعتذار الآتي:

صدر في العدد (٣) من مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية البحث الموسوم: (نمو رأس المال في المصارف التجارية من خلال الودائع المحلية والخارجية) وبعد الرجوع إلى الأوليات ومطابقتها مع رسالة الماجستير للسيد حيدر مجيد عبود المدرس في قسم الاقتصاد الموسومة (دور سعر الفائدة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق)، فقد تبين إن هناك نسبة كبيرة من الاقتباس ليس فقط في الأساليب الرياضية المستخدمة بل تم الاعتماد أيضا على بعض البيانات الواردة في الرسالة وبشكل غير دقيق لما موجود فيها، وهذا يتنافى مع أسلوب البحث العلمي، لذا أقدم اعتذاري للسيد حيدر مجيد عبود ولهيئة تحرير مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية والله من وراء القصد.

المدرس عبد الكريم هادي شعبان

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

تنويه

في الوقت الذي تعتذر فيه هيئة التحرير لقرائها الكرام عن الاقتباس أعلاه المنافي لأسلوب البحث العلمي من قبل السيد عبد الكريم هادي شعبان، نود أن نشير إلى أنه قد تم سحب البحث الموسوم:

(نمو رأس المال في المصارف التجارية من خلال الودائع المحلية والخارجية)

من المجلة وعدم اعتماده لأي غرض كان .

هيئة تحرير مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

البحوث الاقتصادية

1154

1155

1156

تحليل آثار المديونية الخارجية على التنمية البشرية في بلدان عربية مختارة

الأستاذ المساعد الدكتور عبد الكريم جابر شنجار
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

المقدمة

إن المنصر البشري بقدر ما هو هدف التنمية فهو يمثل احد دعائمها الرئيسة، ومن ثم فإن تلك العلاقة لا تتحدد بحجم الموارد البشرية بل تشمل أيضا وبدرجة كبيرة من الأهمية نوعية هذه الموارد من حيث قدراتها التعليمية وكفاءتها المهنية لمتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، ومن ثم إن تحقيق التنمية بمفهومها الواسع فيها حاجة إلى استثمارات، ورؤوس أموال ولها حاجة أيضا إلى طاقات بشرية مبدعة ممزوجة بوجود إرادة وخطه فضلا عن المبادئ.

وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لتطوير مواردها البشرية فحققت كثير من الموارد المالية لتطوير خدمات التعليم والصحة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن المنصرم مما مكنتها في تحقيق أهداف التنمية البشرية، إذ ارتفعت نسبة القراءة والكتابة من ثلث السكان إلى أكثر من الثلثين وتحسنت معدلات القيد في جميع مراحل التعليم وزاد عدد السكان المتعلمين ثلاثة أضعاف ووفرت شبكات البنى التحتية للصرف الصحي لمعظم السكان، كذلك ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للنساء بما يقارب العشرين بالمئة خلال المدة نفسها وقد ارتبطت تلك الانجازات بتحسين معدل دخل المواطن.

وتحاول هذه الدراسة الوقوف على إحدى تحديات التنمية البشرية والمتعلقة بالمديونية الخارجية التي طدت مسألة معوقه قبالة طموحات التنمية وتجاوزت آثارها الجوانب الاقتصادية إلى الآثار الاجتماعية فالدول العربية كما هو معروف كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على التحكم في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل، ثم تحولت جذريا عن ذلك من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهماتها الاجتماعية تجاه مواطنيها تاركة الكثير إلى القطاع الخاص ليثولى تنفيذها..

١- مفهوم التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية ليشمل القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية حتى يصبح الإنسان صانع التنمية وهدفها في الوقت نفسه وجاء هذا في أول تقرير للتنمية البشرية^(١) عام ١٩٩٠ حينما ذكر إن (للتنمية البشرية جاثين، الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى

الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة أما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية). ويعرف التقرير السابق التنمية البشرية: إنها العملية التي تهدف إلى توسيع العيارات المتاحة إزاء الناس، وأن هذه المهارات تلد عن طريق توسيع القدرات البشرية

٤- أهداف الدراسة:

- تسمى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-
 أ- الوقوف على مديونية الدول المختارة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية.
 ب- التعرف على الجهود المبذولة في مجالات من متنوعة من مؤشرات التنمية البشرية.

ج- بيان حجم السكان يجعله السبب الرئيس لتصاعد حجم البطالة التي بدورها تتطلب استثمارات لامتناسها.

د- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن إن تساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإنمائية.

٥- تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة على ثلاثة مباحث تناول الأول بعض ملامح الاقتصادات المختارة والوقوف على مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومعدلات نمو السكان فضلاً عن بيان حجم البطالة والعمالة أما المبحث الثاني فتطرق إلى المديونية الخارجية وتعديتها هنا إلى حجم الدين القائم وخدمة الدين الخارجي إلى جانب مؤشرات أعباء المديونية أما المبحث الثالث فالتفتت مهمت على إيضاح أبرز منظمات التنمية البشرية والمتشكلة بالقطاعات التعليمية والصحية، ثم خرجت الدراسة بخاتمة تشير إلى توصيات أساسية ضمن إطار العمل الوطني والقومي.

وعلى مستويات التنمية كافة. زيادة على إن هناك بعض القدرات التي تعد أساسية وهي إن يعيش الإنسان حياة كريمة خالية من الملل وإن يكتسب المعرفة وإن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وهذه القدرات تنعكس على دليل التنمية البشرية.

٢- منهجية الدراسة:

تتصدى الدراسة إلى دول عربية مختارة هي (اليمن، تونس، الأردن، ولبنان) وذلك بالاستناد إلى التصنيف المتبع من صندوق النقد العربي إذ تقسم الدول العربية على ثلاث مجموعات بحسب ثقل المديونية^(١).

- المجموعة الأولى: تضم الدول التي يعد عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً وتشمل (عمان، سوريا، مصر، المغرب، الجزائر) إذ تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٠٪.

- المجموعة الثانية: وتشمل الدول ذات العبء المرتفع (وهما عينة الدراسة) إذ تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٥٠٪ و ٨٠٪.

- المجموعة الثالثة: والتي يعد عبء المديونية فيها عالياً ومتفائماً وتشمل (موريتانيا، والسودان، والصومال) إذ تتجاوز نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٠٪.

٣- فرضية الدراسة:

إن تدهور مؤشرات عبء المديونية تشكل عوامل ضغط على منظمات التنمية البشرية الرئيسة كالصحة والتعليم في هذه المجموعة العربية المعتمدة على القروض الخارجية والمساعدات والمنح لتمويل تلك البرامج.

أقل لكل من لبنان والأردن (٢٧,١٪) و (٢٨,٨٪) على التوالي.

أما القطاعات الخدمية الإنتاجية (التوزيعية) فتصدر المجموعة لبنان ونسبة ٣٨,١٪ بشكل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق نسبة تصل إلى ٧٥٪ وتتساوى النسبة إلى كل من الأردن وتونس وأقل نسبة من نصيب اليمن. وتسهم القطاعات الخدمية الاجتماعية بنسبة كبيرة في الأردن تصل إلى أكثر من ٤٠,٤٪ ثم لبنان ٣٤,٨٪ بعدها تونس (٢٢,٤٪) و (١٧,٢٪) إلى اليمن.

وعن الإنفاق على الناتج المحلي بسعر السوق يتضح من البيانات^(٣) إن الاستهلاك الكلي يشكل (٨٥٪) و (٨٣,٧٪) و (٧٦٪) و (٧٥,٨٪) لكل من اليمن والأردن وتونس ولبنان على التوالي والمتبقي يذهب إلى الاستثمار ويمثل الاستهلاك الخاص من الإجمالي ما نسبته (٨٥٪) لليمن (٧٨,٩٪) لتونس (٧٧,٤٪) للأردن و (٧١,٧٪) إلى لبنان، والمتبقي من حصة الاستهلاك الحكومي.

المبحث الأول بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المنطقة

إن تحليل واقع التنمية البشرية يتطلب إلقاء نظرة على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مع تناول مؤشرات اقتصادية لها علاقة بالتنمية البشرية وهي الآتي:

أولاً: مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

يعطينا الجدول (١) صورة عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة وتلاحظ إن كل من تونس واليمن تسجل أهمية نسبية كبيرة في مساهمة القطاعات السلبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الزراعة والصيد والغابات، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية، التشيد، الكهرباء والغاز والماء) بمقدار ٤٦,٥٪ و ٥٦,٧٪ على التوالي وذلك بسبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في تونس والصناعات الاستخراجية (الذي يضم الإنتاج النفطي)، ونسبة

الجدول (١)/ الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المختارة بأسعار السوق الجارية لعام ٢٠٠٣ نسبة مئوية

الدولة	الأردن	تونس	لبنان	اليمن
القطاعات الاقتصادية				
قطاعات الإنتاج السلمي	٢٨,٨	٤٦,٥	٣٧,١	٥٦,٧
الزراعة والصيد والغابات	٢,٤	١٣,٨	٧,٨	١٤,٦
الصناعة الاستخراجية	٣,١	٤,١	-	٣٢,٢
الصناعات التحويلية	١٦,٧	٢٠,٧	٩,١	٤,٩
التشييد	٤,٥	٥,٧	٤,٨	٤,٢
الكهرباء والغاز والماء	٢,٧	٢,١	٥,٤	٠,٧
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٣٠,٨	٣١,١	٣٨,١	٢٦,١
التجارة والمطاعم والفنادق	١١,٣	١٦,٦	٢٨,٧	١٤,٤
النقل والمواصلات والتخزين	١٦,٧	٩,٧	٣,٢	١١,٢
التمويل والتأمين والمصارف	٢,٨	٤,٨	٦,٢	٠,٥
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤٠,٤	٢٢,٤	٣٤,٨	١٧,٢
الإسكان والمرافق	١٤,٧	٣,٨	٧,١	٥,٣
الخدمات الحكومية	١٩,٤	١٥,٢	٢١,١	١٠,٨
الخدمات الأخرى	٦,٣	٣,٤	٦,٧	١,١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية وأغرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٢١٧.

الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في المدة (١٩٨٠-٢٠٠٣) وابتداءً نستعين بالمقاييس اللذين اقترحهما البنك الدولي، وعما عكس الفقر العام الذي يبلغ ٣٧٠ دولار للفرد في العام وعكس الفقر الحاد الذي يبلغ ٢٧٥ دولار للفرد في العام على أساس أسعار الولايات المتحدة عام ١٩٨٥. ويتضح من بيانات الجدول إن اليمن قريب إلى حد ما من هذه المقاييس أما الأردن فهي تقع تحت المتوسط العام لدخل الفرد العربي والبالغ (٢٤٩٢) ألف دولار وتتجاوز هذا المتوسط تونس بمقدار قليل، أما لبنان فهناك تحسن في عام ٢٠٠٣ بعد إن

يستجيب إن ما يتم تخصيص للاستهلاك من القيمة المضافة للناتج المحلي أكثر مما يذهب إلى الاستثمار ولا شك إن انعكاسات ذلك ستكون سلبية على تراكم رأس المال الإنتاجي، الأمر الذي يتطلب التوجه نحو الخارج للحصول على موارد تمويله لسد النقص في النقد الأجنبي.

تأثير متوسط دخل الفرد

إن إحدى مؤشرات التنمية البشرية قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حددت الحدود العليا إلى هذا المؤشر الذي ينحصر بين (١٠٠-٤٠٠) دولار^(٥). وقد اُخذ الجدول (٢) الذي يبين متوسط دخل الفرد من

سكان الريف في اليمن ٧٥٪ من المجتمع في اليمن وفي العام الأخير.

ومن جانب آخر إن استعمال هذين المقاسين للمقارنة ليس صحيحاً دائماً، إذ إن الفقر مفهوم نسبي، فمثلاً قد نجد فرداً يعد فقيراً في ظروف توزيعية معينة في بلد معين كالولايات المتحدة في حين يعد الفرد نفسه أحسن حالاً في ظروف توزيعية أخرى وفي بلد آخر (كالهند مثلاً).

كان دون المتوسط في عام ٢٠٠٠. ومن الجدير بالذكر إن استعمال مقاييس البشت الدولي أو المتوسط العام يتعطل تماماً عندما تتناول متوسطات الدخل بحسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر ففي الدول المختارة ارتفعت نسبة سكان الحضر من (٥١٪) و (٤٤٪) و (٥٩٪) في الأردن وتونس ولبنان في عام ١٩٧٠ إلى (٧٩٥٪) و (٦٧٪) و (٩٠٪) في عام ٢٠٠٢ على التوالي في حين بلغ

الجدول (٢) / متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

للدول المختارة والتسلسل بين الدول العربية للسنوات مختارة

السنة	الأردن		تونس		لبنان		اليمن	
	ألف دولار	التسلسل	ألف دولار	التسلسل	ألف دولار	التسلسل	ألف دولار	التسلسل
١٩٨٠	١١٧٩	١٣	١٣٥٦	١٠	١٥٢٦	١١	٤٥٢	١٧
١٩٨٥	١٣٥٩	١١	١١٤١	١٢	٨١٢	١٤	٤٧١	١٦
١٩٩٠	١١٥٩	١١	١٥٢٦	١٠	١١٢٤	١٣	٦٩١	١٥
١٩٩٥	١٥٣٦	١١	٢٠٢١	١٠	٣٦٥٦	٩	٢٩١	١٧
٢٠٠٠	١٦٧٥	١٠	٢٠٣٦	٩	٤٣٨٠	٨	٥٢١	١٨
٢٠٠٣	١٨١٥	١٠	٢٧٢٠	٩	٤٧١٤	٨	٥٧٢	١٨

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي، إحصاءات مختلفة.

إن تلك الأرقام تبين إن هذه الدول العربية من الدول ذات المعدل المرتفع في نمو السكان وهو ما يمثل تحدياً كبيراً في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تجاوز المعدل^(٥) السنوي للقوى العاملة والبالغ نحو (٥,٩٪) و (٢,٥٪) و (٣,١٣٪) و (٤,٤٪) في الأردن وتونس ولبنان واليمن على التوالي المعدل السنوي لنمو السكان المشار إليه آنفاً.

رابعة: البطالة والعمالة

يخلق الضغط السكاني حدة مشاكل لعل في مقدمتها زيادة معدلات البطالة، ترجع البطالة في الوطن العربي عامة إلى ما يأتي :-

ثالثاً: معدلات نمو السكان

يتم الوطن العربي بارتفاع نسبي في معدل النمو السنوي للسكان إذ يبلغ نحو ٣٪ في المتوسط، مقارنة بمثيله في الدول الصناعية الذي يزيد عن ٠,٥٪ ويمثل هذا النمو المرتفع تحدياً كبيراً للدول العربية ذات الكثافة السكانية.

أما في الدول المختارة فقد بلغ معدل^(٦) نمو السكان (٣,١١٪) و (١,٢٥٪) و (١,١٨٪) و (٣,٤٣٪) في الأردن وتونس ولبنان واليمن على التوالي في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) وتعود نسبة الانخفاض في تونس ولبنان إلى الهجرة خارج الوطن العربي وإلى النجاحات في مجال تنظيم الأسرة.

١- عوامل متعلقة بالعرض وهي:

- المعدلات العالية لنمو السكان ومن ثم دخول أعداد متزايدة إلى سوق العمل.
- الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة.
- ضعف التعليم العالي وعدم مواكبة مع احتياجات السوق.

٢- عوامل متعلقة بالطلب وهي:-

- عدم التمكن من خلق فرص عمل بما يلائم جانب العرض.
- عدم إحراز تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية.

• السياسات الاستثمارية في بعض الدول العربية التي ركزت على الاستثمارات كثيفة الرأس التي لا تحتاج لعمالة كبيرة.

ويكون من المفيد الإشارة إلى مفهوم البطالة، فهي تمثل فئة من السكان العارضة إلى العمل في اقتصاد ما وهم عادة السكان في سن (١٥-٦٤)، وتضم العاملين حالياً وكذلك ممن يبحثون عن عمل بما فيهم الباحثين عن أي عمل أول مرة. وبالطبع تختلف تعريفات القوى العاملة والبطالة بحسب الدولة. والبطالة تمثل اليوم الشغل الشاغل عند صياغة السياسات، وذلك لأنها تحرم العمال وأسرها من دخل العمل وتقلل من استهلاكهم ورفاهيتهم.

وتعطينا البيانات المتوفرة عن القوة العاملة بوصفها^(١) من مجموع السكان في الدول العربية المختارة أنها بلغت (٣٨,٤٪) و (٤١٪) و (٣٤,٩٪) و (٣٠,٩٪) في الأردن، وتونس، لبنان، اليمن على التوالي في عام ٢٠٠٢، مقابل معدل البطالة يبلغ (١٥,٣٪) و (١٤,٩٪) و (٨,٤٪) و (١١,٥٪) على التوالي للعام نفسه. وقد مثلت قوة العمل النسوية من مجموع القوى العاملة (الحد الذي يمكن إن

تكون فيه الأثني نشطة في قوة العمل) ما مقداره (٢٤,٥٪) و (٣٢,٥٪) و (٢٩,٩٪) و (٢٨,٢٪) وبحسب الترتيب السابق مقابل معدل بطالة نسوية (١٥,٣٪) و (١٤,٩٪) و (٨,٤٪) و (١١,٥٪) أيضاً بحسب الترتيب وللعام نفسه.

ويعزى ارتفاع نسبة القوى العاملة من السكان إلى تركيبة السكان العمرية في سن العمل، إذ ترتفع نسبة السكان في فئة العمر (١٥-٦٥) وهي المؤهلة للعمل إذ سجلت هذه الفئة عام ٢٠٠١ نحو (٦٥,١٪) و (٦٢,٦٪) و (٥٧,٧٪) و (٥١٪) فسي تونس وليثان والأردن واليمن على التوالي^(٢).

وللوقوف على أحد أسباب زيادة معدلات البطالة نسوق الجدول (٣) الذي يشير إلى النسبة المئوية للقوى العاملة في الدول المختارة للمستويات ١٩٩٥ و ٢٠٠١ موزعه بحسب القطاعات الاقتصادية ويلاحظ تدني نسبة القوى العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة وتساعد الأهمية النسبية إلى قطاع الخدمات في تكوين النواتج المحلية الإجمالية، وينسجم هذا الانحياز العالمي المتمثل بتساعد أهمية القطاع الأخير في الاقتصادات الرئيسة في العالم فعلى سبيل المثال^(٣) يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٩٪ في كندا و ٦٥٪ في الاتحاد الأوروبي و ٦٢٪ في اليابان وذلك في عام ١٩٩٩، في حين إن ما يحصل في الدول العربية المختارة تكمن أسبابه في هجرة السكان الريف إلى المدينة، وبعد ذلك العمل في الكسب اليومي والعمل بالأجر اليومي، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر الوقت نفسه تركت هذه الظاهرة على القطاع الزراعي أثارا سلبية على التنمية الريفية بعد تدني الأنشطة الزراعية، إذ انخفضت القوى العاملة الماهرة في الزراعة، وسبب ارتفاع أجور الأيدي العاملة الزراعية المنخفضة في الريف بسبب

محدوديتها وزيادة الطلب عليها وكذلك زيادة مساهمة النساء في النشاط الزراعي خصوصاً في الأردن إذ تصاعدت هذه النسبة من ١٤,٧٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٥٪ في عام ٢٠٠٢ ومن الأهمية القول أنه لا يمكن التقليل من الآثار الإيجابية.

للهجرة على هذه المجموعة العربية، إذ تشكل تحويلات العاملين نسبة ٢٠٪ بوضعه متوسطاً من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة العربية^(١٠).

الجدول (٣) // النسبة المئوية للقوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

في الدول المختارة للسنوات (١٩٩٥) و (٢٠٠٢)

نسبة مئوية

البيان القطاعات	الأردن		تونس		لبنان		اليمن	
	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٩٥	٢٠٠٢	١٩٩٥	٢٠٠٢
الزراعة	٦,٩	٣,٩	٢٦,٥	٢٣,٩	٥,٣	٣,٢	٥٥,٣	٤٨,٤
الصناعة	٢٥,٤	٢١,٦	٣٠,٢	٢٨	٣٥,٢	٣٠,٨	١١,٤	٨,٧
الخدمات	٦٧,٧	٧٤,٤	٤٣,٣	٤٨,١	٥٩,٦	٦٦	٣٣,٣	٤٢,٩
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٢٦٢.

من الديون الخارجية لاشك إنها تمثل
مخاطر واضحة على اقتصادات هذه المجموعة
العربية ولبيان ذلك نتناول مؤشرات عبء المديونية
وفي العدة نفسها.

ثانياً: أعباء المديونية

تختلف مؤشرات عبء المديونية من دولة
إلى أخرى، فإن هذه المجموعة العربية ذات
المديونية المرتفعة عامة تتحمل آثاراً اجتماعية
نتيجة تصاعد خدمة الدين الخارجي وتحديداً
خلال عشر السنوات الماضية وهو ما انعكس على
زيادة معدلات البطالة وتدهور في الخدمات
والمرافق العامة وتفاقم الفقر في هذه الدول.

ولمّا يأتي المؤشرات المعتمدة عند قياس
عبء المديونية مستخدمين الرموز للدلالة عليها.

١-Cross Domestic product (GNP).

٢-Debt Outstanding Disbursed
(DOD).

٣-Total Debt service (TDS).

٤-Export of Good and services
(XGS).

٥-International and Reserves
(RES).

المبحث الثاني المديونية الخارجية

كما ذكرنا سابقاً نتناول مديونية الدول العربية
المختارة تعد من الدول ذات المديونية المرتفعة
وكما يأتي :-

أولاً: حجم الديون وخدماته

يكون من المفيد الإشارة إلى حجم الديون
العربية الخارجية القائمة حتى عام ٢٠٠٣ بلغ نحو
١٤٧,١ مليار دولار ومقدار خدماتها يبلغ ١٧,٢ مليار
دولار (١١) وقد مثل الحجم لكليهما ارتفاعاً مستمراً
للسهج المتصاعد منذ عام ١٩٩٩ في المديونية
الخارجية العربية أما مديونية الدول المختارة فنقرأها
في الجداول (٤-٧) التي تنصدي للدين الخارجي
القائم وخدمة الدين والمؤشرات عبء المديونية إلى
(الأردن، تونس، لبنان، اليمن) على التوالي خلال
المدة (٨٢-٢٠٠٣). إذ نلاحظ إن حجم الديون
الخارجية لهذه المجموعة في حالة تصاعد خلال
التسعينات من القرن المنصرم وأخذت أكثر سباً في
الارتفاع منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ وسجلت
حجم هذه الديون مجتمعه ما مقداره ٤٣,٥ مليار
دولار وخدماتها الخارجية ٥,٥ مليار سنوياً في العام
الأخير وبالمقارنة في عام ٢٠٠٢ نجد أنها أكثر تصاعداً
إذ بلغت نحو ٨,٣٩ مليار دولار وخدمة دين تبلغ ٤,٤
مليار سنوياً .. إن هذه الحجم المرتفعة.

الجدول (٤) الدين القائم وخدمة الدين مؤشرات عبء المديونية إلى الأردن للسنة (١٩٨٧-٢٠٠٣)

مليون دولار

السنة	الدين القائم	خدمة الدين العام	DOD/GDP	DOD/XGDP	TDS/XGDP	RES/DOD
%	%	%	%	%	%	%
١٩٨٢	١٨٤٦	١٩٤.٥	٥٧	٦	١٩٢	٤١
١٩٨٣	٢٢٣٠	٢٠١.٢	٥٤	٧	٤١٣	٣١
١٩٨٤	٢٤٩١	٢٠٧.٦	٥٨	٨	٣٥٨	١٨
١٩٨٥	٢٧٣٠	٤٧٣.٣	٧١	١٠	٤٠٤	١٢
١٩٨٦	٣٠٧٩	٥٤٠.٣	٧٢	١٠	٤١٤	١٠
١٩٨٧	٦٦٠٥	٧٤٢	٨١	١٢	٧١٨	٩
١٩٨٨	٦٧٢٠	٨٧٦	٩٠	١٥	٦٥٨	٢
١٩٨٩	٧٣٩٥	٤٥٤	١٤٤	١٠	٦٧٣	٧
١٩٩٠	٨٣٢٨	٥١٧	١٧٥	١٤	٩٠٣	١٢
١٩٩١	٨٦٤١	٥٨٣	١٧٨	١٥	٧٤٣	١١
١٩٩٢	٦٦٢٥	٨٦٨	١٣٥	٣	٥١٣	١١
١٩٩٣	٦٠٠٨	٧٠٤	١٢٢	٩	٥٧٧	٩
١٩٩٤	٦١٨٩	٤٩٩	١٠١.٨	٨	٥٣٧	٦
١٩٩٥	٦٣٩٩	٤٦٩	٩٦.٨	٨	٣٥٥	٦
١٩٩٦	٦٦٦١	٥٥٥	١٠٠.٣	١٣	٣٦٦	١٠
١٩٩٧	٦٥٣٣	٥٢٩	٩٢.٦	١١	٣٥٥	٢٤
١٩٩٨	٧٠٥٦	٥٠٩	٩٦.٧	١٠	٣٩١	١٦
١٩٩٩	٧٣٠٥	٤٩٨	٩٨.٣	٧	٣٩٨	٢٦
٢٠٠٠	٦٧٥٤	٦٤٥	٨٠	٨	٣٩١	٤١
٢٠٠١	٦٦٨٠	٦٠١	٧٥	٧	٢٩١	٣٩
٢٠٠٢	٧٢١٦	٥٨١	٧٦	٦	٢٦٠	٤٨
٢٠٠٣	٧٥٩٤	١٠٥٥	٧٦	١١	٢٥٣	٦٢

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الجدول (٥) الدين القائم وخدمة الدين مؤشرات نسبة المديونية إلى لبيتان

للمدة (١٩٨٢-٢٠٠٣) مليون دولار

البيان السنوات	الدين القائم	خدمة الدين العام	DOD/GDI %	IPS/GDI %	DOD/XG %	TDS/XG %	RES/DOE %
١٩٨٢	—	—	٦	٦	—	٩	١٢٢٤
١٩٨٣	—	—	٦	٢	—	١٠	٨٨٧
١٩٨٤	—	٥٤	٧	٢	—	١٣	٣٥٨
١٩٨٥	٩٩٢	٥٤	٨	٢	٢٤٨	١٤	٥٩٤
١٩٨٦	٩٤٠	٢١	٨	١	٢١٨	١٠	٢٢٤
١٩٨٧	١١٠٥	٢٩	٧	١	٢٣٥	٦	١٥٦
١٩٨٨	١١١٤	٣٦	٦	١	١٧٩	٦	٤٣٦
١٩٨٩	١١٨٧	٣٣	٦	١	٢٤٩	٧	٤٠٠
١٩٩٠	١٩٦٥	٨٨	١٣	١	٤٠٥	٩	١٨٤
١٩٩١	١٨٥٨	١٠٤,٧	٨	١	٣٥١	٩	٣٨٠
١٩٩٢	٢٥٨	—	٥	١	٤٧	١١	٤٩٧
١٩٩٣	٤٢٩	٦٤	٥	١	٦٧	١٠	٦١٤
١٩٩٤	٨٧٣	١١٥	١٠	١	١٣٦	٩	٤٩٩
١٩٩٥	١٣٣٣	١٨٦	١٢	٢	١٨٩	١٢	٢٩٢
١٩٩٦	١٨٨٤	١٤١	١٥	٢	١٧٧	٨	٣٠٧
١٩٩٧	٣٤٠٧	٦٠٦	١٦	٤	٨٢	٣٢	٢٥٤
١٩٩٨	٤١٩٦	٢٤٨	٢٥	٢	٢٨١	١٣	١٦٥
١٩٩٩	٥٥٥٨	٤٢٨	٣٣	٤	٧٩٩	١٨	١٤٠
٢٠٠٠	٦٩٩٣	٩٧٥,٤	٤٢	٥	٣٧٠	٣٤	٨٥
٢٠٠١	٩٥٩٥	١٢٧٧,٩	٥٧	٥	٢٩٨	٤٩	٥٢
٢٠٠٢	١٤٤٩٣	٦٠٥١	٨٤	٤	٦٤٩	٦٨	٥٠
٢٠٠٣	١٥٥٢٥	٢٦٥١	٨٦	٤	٤٣٣	٧٤	٨١

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الجدول (٦) الدين القائم وخدمة الدين مؤشرات عبء المديونية إلى اليمن

مليون دينار

للمدة (١٩٨٢-٢٠٠٣)

البيان السنوات	الدين القائم	خدمة الدين العام	DOD/GDP %	DOD/XGDP %	TDS/XGDP %	RES/DOD %
١٩٨٢	١٩٦٨,٣	٨٩,١	٤١	٢	٤٩٣	٣٩
١٩٨٣	٢٤٧٤,٨	١٠٩,٢	٤٥	٢	٨٩٣	٢٥
١٩٨٤	٢٧٦٩,٦	١٣٤,١	٥٠	٢	٨٨٠	٢٠
١٩٨٥	٢٣٦٤,١	١٨٥,٠	٦٢	٣	٧٦٨	١٥
١٩٨٦	٣٩٧٧,٧	١٩٨,٣	٧٥	٤	١٣٠٨	١٥
١٩٨٧	٤٥٨٠	٣٠٩	٧٦	٦	٤٥٨٠	١٦
١٩٨٨	٥٢٤٠	٣٤٤	٦٥	٥	٦٤٢	٨
١٩٨٩	٥٥٩٠	٣٧٠	٥٧	٤	٤٧٣	٧
١٩٩٠	٦٣٢٢	١٠٧	٥٧	١	٤١٥	٨
١٩٩١	٦٤٧١	١١١	٧٧	٢	٥٥٨	١٣
١٩٩٢	٦٥٧١	١٠٣	٧٨	٢	٦٤٠	٦
١٩٩٣	٥٩٢٣	٩٩	٨٩	٢	١٥٨٣	٣
١٩٩٤	٦١٢٥	٨٨	١١٦	٢	٦٥٧	٧
١٩٩٥	٦٢١٧	٩١	١٢٧	٢	٣٢٧	١١
١٩٩٦	٦٣٦٢	٧٩	١١٦	١	٢٥٩	١٨
١٩٩٧	٣٨٥٦	٨٦	٥٨	١	١٠٤	٣٥
١٩٩٨	٤٥٧٦	١١١,٧	٧٦	٢	٢٠٦	٢٧
١٩٩٩	٥١٣٧	١٣٧,٧	٧٦	١	٢٠٧	٦
٢٠٠٠	٤٩٣٥	٢١٧,٧	٥٢	٢	١٢٠	٥٩
٢٠٠١	٤٨٧٠	٢٤٠,٢	٥١	٢	١٣٨٠	٧٧
٢٠٠٢	٥٠٣٥	١٧٥,٦	٤٩	٢	١٢٤	٨٩
٢٠٠٣	٥٣٦٧	١٧٦,٨	٥٠	٢	١٢٥	٩٣

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الجدول (٧) الدين القائم وخدمة الدين مؤشرات عبء المديونية إلى تونس

مليون دولار

للفترة (١٩٨٢-٢٠٠٣)

البان السنوات	الدين القائم	خدمة الدين العام	DOD/GDI	GIPS/GDP	DOD/XG	TDS/XG	RES/DOD
%	%	%	%	%	%	%	%
١٩٨٢	٣٥١٦	١٨٤٧	٤٣	٦	١٧٨	١٦	١٧
١٩٨٣	٣٨٠٠	٥٦٨٦	٤٧	٧	٢١٣	١٩	١٥
١٩٨٤	٣٧٥٧	٦٤٩٦	٤٦	٨	١٧٤	٢٣	١١
١٩٨٥	٤٣٨٢	٦٧٦١	٥٤	٨	٢٥٣	٢٥	٥
١٩٨٦	٥٠٠١	٧٩٣٢	٥٩	٩	٢٨٩	٢٩	٦
١٩٨٧	٦٧٧٩	٩٨١	٦٣	١٠	٣١٧	٢٩	٩
١٩٨٨	٦٧٧١	٩٦٩	٥٩	٩	٢٧٩	٢٣	١٥
١٩٨٩	٦٩٤٠	١٠٤٣	٦٠	١٠	٢٢٨	٢٣	١٦
١٩٩٠	٧٧١٣	١٢٠٧	٥٤	١٠	١٩٥	٢٣	١٢
١٩٩١	٨٢٩٦	١١٣٥	٥٥	٩	٢١٣	٢٢	١١
١٩٩٢	٨٥٤١	١٢١٥	٤٧	٨	٢٠٤	٢٠	١٢
١٩٩٣	٩٦٩٢	١٢١٩	٥١	٨	٣١٤	٢١	١٢
١٩٩٤	٩٦٠٩	١٣٤٦	٦٠,٨	٩	٢٠٦	٢٠	١٨
١٩٩٥	١٠٩١٤	١٣٧٧	٦٠,٥	٨	١٨٨	٢٠	١٨
١٩٩٦	١١٤٦٥	١٥٦٦	٥٨,٣	٧	٢٠٧	١٩	٢١
١٩٩٧	١١٣٢٣	١٤٩٧	٥٩,٦	٧	١٩٦	١٨	٢١
١٩٩٨	١١١١٩	١٥٢٥	٩٦,٧	٦	١٨٩	١٨	١٩
١٩٩٩	١٢٣٩٣	١٥١٨	٩٨,٣	٧	٢١١	١٧	٢٣
٢٠٠٠	١١٦٣٠	١٨٥٥	٨٠	٩	١٩٩	٢٢	٢٢
٢٠٠١	١٢٠٧٨	١٤١٨	٧٥	٧	١٨١	١٥	٢٤
٢٠٠٢	١٢٩٧٩	١٦١٠	٧٦	٦	١٧٣	١٧	٢٤
٢٠٠٣	١٤٩٩٦	١٣٢٩	٧٦	٦	٢٢٤	١٥	٢٤

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

١- مؤشرات القدرة على الدفع:

وتمكس مدى متانة واستقرار الاقتصاد القوميين فضلاً عن قدرته على الاقتراض، وتتضمن المؤشرات الآتية :-

أ- نسبة القروض الخارجية القائمة إلى إجمالي الناتج المحلي DOD / GDP تمثل هذه النسبة ما يقتطعه المقرضون من إجمالي الناتج المحلي ويلاحظ حالة التصاعد في لبنان منذ عام ١٩٩٨ إذ بلغت النسبة ٢٥٪ ثم قفزت إلى ٨٦٪ في عام ٢٠٠٣، والحال نفسه ينطبق على كل من الأردن وتونس حين تجاوزت النسبة ٩٠٪ في بعض السنوات وفي اليمن استقرت بحدود ٥٠٪ خلال المدة ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٣.

ب- نسبة القروض الخارجية القائمة إلى عوائد الصادرات DOD/XGS يعطي هذا المؤشر تعبيراً على إن حصيلة الدولة من صادراتها السليمة والخدمية هي المصدر الرئيس للنقد الأجنبي ويلاحظ من الجداول السابقة تجاوز النسبة أكثر من ٢٠٠٪ في الأردن وتونس وقل من ذلك في اليمن ١٢٥٪ في حين تجاوزت ٤٠٠٪ في لبنان وذلك بحسب بيانات عام ٢٠٠٣.

٢- مؤشرات السيولة

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاية الصادرات والناتج المحلي والاحتياطيات الخارجية للاقتصاد القومي لتغطية التزاماته الخارجية فيما يتعلق بتسديد قيمة الاستيرادات وخدمة القروض الخارجية وتقسّم ما يأتي:-

أ- معدل خدمة القروض الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات TDS/XGS عند ارتفاع هذا المعدل يعني إن ما يتبقى يستخدم لتمويل الاستيرادات الضرورية، ويلاحظ من الجداول إن لبنان في مقدمة هذه الدول التي تعاني

من عبء المديونية بعدها تأتي الأردن ثم تونس فاليمن.

ب- نسبة خدمة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي $TDS/G.D.P$ تشير هذه النسبة إلى زيادة الانقطاعات الحقيقية من مؤشر حقيقي ينعكس في حالة تصاعده سلب على الاقتصاد القومي للدولة، وعندما تصل النسبة إلى ٤٠٪ تدخل المديونية مشكلة الخطر، إذ إن هذه المجموعة لم تصل إلى هذا المعدل عامة.

ج- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى القروض الخارجية القائمة RES/DOD إذ ارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة موقف السيولة الخارجية الدولية ونوتها ومن ثم طاقته على مواجهة الأعباء المترتبة بسبب زيادة سحوباتها من القروض والعكس صحيح ويلاحظ من الجداول السابقة هذه النسبة في تونس والأردن وفي وضع أفضل في اليمن ولبنان.

المبحث الثالث**أبرز متضمنات التنمية البشرية:**

يشير دليل التنمية البشرية إلى تسلسل الدول العربية المختارة كالأتي:- المرتبة (٧٥) و (٩٧) و (٩٩) و (١٤٤) إلى كل من لبنان، تونس، الأردن، اليمن في عام ٢٠٠٢ وعلى التوالي^(٩٢). وجاءت هذه المواقع وفقاً إلى المتضمنات الكثيرة للتنمية البشرية، ولكننا سنتطرق إلى أبرزها وهي :-

أولاً: التعليم

ينظر إلى مؤشر التعليم على أنه نسبة من إجمالي الناتج القومي المخصصة للإنفاق العام ومنه الإنفاق على التعليم زيادة على دعم التعليم الخاص في المراحل الابتدائية والثانوية والتهائية فعلى الصعيد العربي تشير البيانات عن المدة (١٩٩٣-١٩٩٦) إلى تصاعد هذه النسبة إذ سجلت

٥٠ بالمقارنة مع معدل إتفاق يساوي ٣٦٪ في الدول النامية و ٥٠٪ في الدول المتقدمة^(٣٧) وتبعاً لذلك نجد إن التعليم في الدول المختارة خطأ خطوات واسعة في العقود الأخيرة من القرن المنصرم حيث تزايد عدد الطلاب المتلتحقين

بالمدارس، ثم المرحلة الابتدائية وخطم مرحلة

التعميم في الأردن وتونس ولبنان وتقريراً في اليمن، فضلاً عن ملاحظة إن معدل الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي أعلى بكثير من معدلات الالتحاق في المراحل الآتية بعده. وبعد مؤشر الأمية (عدم تعلم القراءة والكتابة) دليلاً على مدى النجاح الذي تحقّقه البرامج التعليمية والربحية الاجتماعية مما اتفق على هذا القطاع، وبشكل تجميعي يبلغ عدد الأميين في الدول العربية نحو ٦٠ مليون نسمة

يمثلون نحو ٣٩,٤٪ من إجمالي السكان البالغين، تشكل النساء الأميات ثلثي هذا العدد ومعظمهن مثن في المناطق الريفية^(١١). ويمثل الأميون

من إجمالي الشباب. وفي الدول المختارة بلغت

نسبة الأمية في الفئة الأولى عام ٢٠٠٢ في
أردن ٩٪ وعونس ٢٧٪ ولبنان ١٣٪ وفي اليمن ٥١٪
ونصيب الإناث من النسبة الإجمالية الأخيرة يبلغ
٢١٪ و ٣٧٪ و ١٨٪ و ٧١٪ على التوالي^(٥). وفي
فئة الثانية سجلت الأمية في العام المذكور نسبة
١٦٪ و ٥٪ و ٣٤٪ نصيب الإناث ١٪ و ١٠٪ و

و ٥٢٥ على التوالي

وتشير البيانات^(١٦) إلى نسب الاتفاق جمالية على التعليم من الناتج القومي الإجمالي الدول المختارة، وتبين إن أكبر نسبة في اليمن ١٠٪ خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠١) وبعدها تونس ٧٪ وهما من المعدلات المرتفعة على صعيد

٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: وهو احتمالية وفاة المولود قبل بلوغه الخامسة إذا توافرت له ظروف المعدلات الحالية وتسجل اليمن أيضاً أعلى معدل إذ يبلغ (١٠٧) طفل عام ٢٠٠١ مقارنة (٣٠٣) طفل في عام ١٩٧٠ وهناك تقارب في هذا المعدل في بقية الأعضاء الآخرين من هذه المجموعة.

من الأردن وتونس وليبنان بحسب إحصائيات عام ٢٠٠١، وهي تقترب من الهدف المستهدف عالمياً بشأن تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع الذي يبلغ أقل من (٧٠) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود عام ٢٠٠٠^(١٨) ولابد من الإشارة إلى إن تقدماً كبيراً حصل في انخفاض هذا المعدل نتيجة اعتماد في المجال الصحي.

الجدول (٨/٧) المؤشرات النوعية لقطاع الصحة للدول المختارة للسنوات (١٩٧٠) و (١٩٨٠) و (٢٠٠١)

المؤشرات	الأردن			تونس			لبنان			اليمن		
	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٧٠	١٩٨٠	٢٠٠١
معدل المواليد العام لكل (١٠٠٠) من السكان	٥١	-	٣٣	٣٩	٣٥	١٨	٣٥	٣٠	١٩	٥٣	٥٣	٥٠
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	٥٤	-	٧٢	٥٤	٦٢	٧٣	٦٤	٦٥	٧١	٤١	٤٩	٥٧
معدل الخصوبة الإجمالي	-	٦٨	٣٠	٦٤	٥٢	٢٠	٥٤	٤	٢٢	٧٧	٧٩	٦٠
معدل الوفيات العام لكل (١٠٠٠) من السكان	١٦	-	٤٠	١٣٠	٩٠	٥٥	١٠٣	٩	٥	٢٣	١٩	٩
معدل وفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي	-	٤١	٢٧	١٢١	٦٩	٢١	٤٩	٤٨	٢٨	١٨٦	١٤١	٧٩
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (١٠٠٠) مولود حي	١٠٧	-	٣٣	٢٠١	١٠٠	٢٧	٥٠	١٢	٣٢	٣٠٣	١٩٨	١٠٧

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٢٥٨.

وفي ظل زيادة معدل الخصوبة (على الأقل طفلين لكل زوجين) وهو ما يقي عدد المواليد مرتفعاً ومن ثم لن يتوقف نمو السكان لعدة عقود وتسمى هذه الظاهرة القوة الدافعة السكانية وتعد أحد أوجه هياكل الأعمار الشابة في سكان الدول النامية، وتحدث هذه الظاهرة نتيجة لوصول أعداد كبيرة من مواليد العام نفسه لسن الإنجاب مما يؤدي

٤- معدل الوفاة والموتاليد: هي عدد حالات الوفاة وحالات الولادة التي تحدث في أثناء العام بين كل (١٠٠٠) شخص في منتصف العام والفارق بين الوفيات والمواليد ومعدلاتهما هو معدل الزيادة الطبيعية ولا تختلف مواقع الدول في هذا المؤشر عن المؤشرات الصحية السابقة.

إن اثر هذين المؤشرين حصول زيادات مطلقة مصحوبة بتغيرات كبيرة في هيكل الأعمار،

لزيادة معدل المواليد أكثر من معدل وفيات كبار السن.

إن مستوى تلك المؤشرات الصحية النوعية ترتبط بالاتفاق على الخدمات الصحية وطبيعة النظام الصحي القائم كذلك نوعيات الخدمات الصحية التي تلزم الدول بالاتفاق عليها وحسب ذلك من خلال الوقوف على نسبة الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي على القطاع الصحي الذي تناولناه من عدة مؤشرات وتشير البيانات المتوافرة عن عام ٢٠٠١ إلى أن لبنان تتفوق ١٢,٢٪ والأردن ٩,٥٪ وتونس ٥,٤٪ وفي المرتبة الأخيرة اليمن ٤,٥٪ وهذه النسب متواضعة نتيجة ندرة رؤوس الأموال المتوافرة وضآلة حجوم اقتصاداتها، وهو ما يمثل تحدياً إلى هذا القطاع الحيوي الذي تحتاجه الفئات الفقيرة من المجتمع، الأمر الذي جعل الحكومات تشجع القطاع الخاص للدخول إلى هذا القطاع، وهذا ما تكشفه البيانات (١٩) المعبرة عن الإنفاق على الصحة بحسب الإنفاق (العام والخاص)، إن القطاع الخاص يبلغ نصيبه (٧١,٩٪) في لبنان، اليمن (٦٥,٩٪) والأردن (٥٣٪) وتونس (٢٤,٣٪).

جملة القول: إن المؤشرات النوعية لهذا القطاع التي تناولناها والمجالات الأخرى ذات العلاقة بالصحة مثل نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي وعلى مياه نقية (بما فيها المياه السطحية المعالجة والمياه غير المعالجة مثل الآبار والعيون) تحتاج كلها إلى مبالغ نقدية كبيرة تعجز إمكاناتها المحلية على توفيرها.

الخلاصة:

إن الحصيلة النهائية لتفاعل استمرارية ضغوط خدمة الدين الخارجي في هذه المجموعة العربية خلق أوضاع اقتصادية واجتماعية مأساوية زاد من عمقها ارتفاع معدلات نمو السكان وضعف

القدرة الإنتاجية وعليه كان من الطبيعي بروز قضايا التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي تتركز على دعامتين أساسيتين:-

الأولى: العمل على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين وضع المدفوعات الخارجية.

الثانية: تطبيق الإصلاحات الهيكلية من أجل التخصيص الأمثل للموارد وترشيد هيكल الحوافز وإزالة التشوهات^(٢٠) لتمهيد السبيل لتفعيل النمو القابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة إن المهم تقدير الآثار الاجتماعية لتلك البرامج ولا سيما على الطبقات الفقيرة من الدول العربية المختارة التي ستضاف إليها الطبقة الجديدة من المجتمع التي قد تتضرر من الإجراءات المتخذة في إطار جهود التصحيح.

لعل سبيل المثال إن من أثار الخصخصة وهي إحدى جوانب هذه الإصلاحات إنها سترك آثاراً سلبية على قطاع الصحة وهو ما سيؤدي حتماً إلى انخفاض في نوعية الخدمات الصحية فضلاً عن إنها تحرم فئات واسعة من المجتمع وتجهلها غير قادرة على تأمين العلاج، أما التأثيرات على قطاع التعليم فأنها ستعمل على تهميش المساواة الاجتماعية وتمهيد الطريق لتهميش نظام تمييز عنصري في المستقبل.

إن القراءة التي تؤكد ما ذهبنا إليه تتلخص في مقارنة ما تقدمه هذه المجموعة العربية إلى داليتها وبين ما يتم يتفق على قطاعات التعليم والصحة إذ نجد الفوارق واضحة لصالح الحالة الأولى ولا يتوقع إن تنعكس هذه المعادلة لصالح الحالة الثانية على الأقل في الأجل المتوسط، بعد

حضر أساليب التوظيف الأسري من خلال نشر

الوعي المكثف بين الطبقات الفقيرة.

- التركيز على المشاريع ذات الكثافة العمالية وفي

مقدمتها الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج

والملابس.

- تمثيل مبادرات العمل العربي المشترك وذلك

لتوسيع الأسواق العربية وبعد ذلك تصريف السلع

المنتجة عربياً بدلاً من فتح هذه الأسواق مجاناً

للسلع الأجنبية.

إن بدأت هذه المجهودات تفادي من الآثار السلبية

التي تسببها الميزان (٢٠) الذي التزم بما بينه وبين

التدليلات ومداخيل الفوائد على السدين) التي

نشأت في الأردن منذ عام ١٩٩٦ وفي تونس قبل

عام ١٩٩٠ وحتى هذه الساعة ويمرر هذه الصورة

استمرار العجزات في موازين تجارتها الخارجية،

والذي يعني عدم إمكانية الاعتماد على حصة

المصادر تلك التي تعد المورد الوطني لتوفير

متطلبات الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة

والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ونأخيراً على ذلك إذا أرادت هذه الدول

الخروج من المواقف الصعبة تجاه مواطنيها عليها

التصلي على الحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص

التوظيف، وأيضاً من إتباع السياسات الكلية:-

المصادر

- (١) إسماعيل عبد المجيد العاني، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية، دراسات استراتيجية، العدد ٧٠، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ١٠-١٧.
- (٢) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ١٢٦.
- (٣) المصدر السابق، ص ٢٤٩.
- (٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، إحصاءات مختلفة.
- (٥) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٢٥١، ص ٣٦٢.
- (٦) المصدر السابق، ص ٣٦٢.
- (٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (٨) المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (٩) U.N. Handbook of Trade and Development statistics, New York And Geneva, ٢٠٠١, pp-٢٠٠-٢٠٢.
- (١٠) صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٠).
- (١١) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٣٦٢.
- (١٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، ص ١٤٩-١٥١.
- (١٣) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ١٦٣.
- (١٤) المصدر السابق، ص ٢٨.
- (١٥) المصدر السابق، ص ٢٥.
- (١٦) المصدر السابق، ص ٢٥٢.
- (١٧) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ١٩٩٩، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، مصر، ص ٩٢-٩٣.
- (١٨) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤، ص ٢٨.

- (١٩) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤، ص ٣٦٠.
- (٢٠) للمزيد حول الآثار الاجتماعية: انظر: صندوق النقد العربي، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سميد النجار، أبو ظبي، ١٩٩٧.
- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، الفصل العاشر.
- (٢٠) صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (١٩٩٠-٢٠٠٠).

هذا وقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادي المقارن للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ والمدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، حيث تمثل المدة الأولى التطبيق البحت لإجراءات الحصار الاقتصادي بينما تمثل المدة الثانية تطبيق صيغة مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة وتخفيف قيود الحصار.

أولاً: الإطار النظري لمؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية

يتضمن هذا الجانب من الدراسة استعراض نظري للمضامين الأساسية لمؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية، وقبلولوج في هذا الجانب تشير الى نقطة مهمة وهي إن استخدام هذه المؤشرات بشكل منفرد يتضمن ضعف وقصور في النتائج المحصل عليها وذلك كون كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتبر مكملاً للآخر وفق الصيغة التالية:

$$TE = \frac{TB}{TC}$$

حيث أن: (TE) مؤشر الجهد الضريبي

(TB) مؤشر العبء الضريبي

(TC) مؤشر الطاقة الضريبية

وسيم إيضاح كل مؤشر من هذه المؤشرات وطريقة قياسه في الفقرات اللاحقة.

١- مؤشر العبء الضريبي (Tax Burden):

يقصد بالعبء الضريبي أو الضغط الضريبي (Tax Pressure) أو النسبة الضريبية الإجمالية (Overall Tax Ratio) على أنها ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يحول إجبارياً من أيدي القطاع الخاص الى أيدي الحكومة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الإيرادات الضريبية إلى أحد مؤشرات الناتج الكلي (وفي مجال الدراسة

٢ - تحديد وتشخيص العوامل الأساسية التي تؤثر

سلباً وإيجاباً على القدرة الاستيعابية الضريبية.

فرضية الدراسة:

في ضوء الفلسفة الاقتصادية السائدة خلال المدة المراد اختبار فرضية الدراسة خلالها، فإن حجم العبء الضريبي للاقتصاد العراقي مقارب نسبياً لحجم طاقته الضريبية.

بهايات الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ وهي الفترة التي شهدت الكثير من التغيرات الاقتصادية وصدور العديد من القرارات فيما يخص السياسة الضريبية كما أنها أقصى مدة زمنية استطاع الباحث الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على تقسيم البحث إلى قسمين يتضمن القسم الأول الإطار النظري للدراسة في ثلاثة أجزاء رئيسة تتناول مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية من ناحية المفهوم وطرق القياس بالنسبة للجزء الأول، وأهم المتغيرات المتفق عليها كمحددات لهذه القدرة بالنسبة للجزء الثاني بينما يتناول الجزء الثالث الدراسات السابقة لموضوع القدرة الاستيعابية الضريبية على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

أما القسم الثاني فيتناول الجانب العملي من الدراسة في ثلاثة أجزاء يتضمن الجزء الأول واقع العبء الضريبي في العراق، بينما يتناول الجزء الثاني النموذج القياسي المستخدم في تحديد العوامل المحددة للعبء الضريبي في العراق وقياس مؤشرات الطاقة والجهد الضريبي، بينما يتناول الجزء الثالث أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

د - اختلاف مؤشرات احتساب الناتج الكلي والهيكل الضريبي من دولة لأخرى فهناك الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي والدخل الشخصي والمتاح... الخ.

كما تختلف الفقرات الداخلة ضمن الهيكل الضريبي من دولة لأخرى.

وعلى الرغم من هذه العيوب ألا أنها لا تقلل من شأن هذا المؤشر كأداة عامة لتقييم الأداء الضريبي

٢ - **مؤشر الطاقة الضريبية (Tax Capacity) :**

تتعدد التعريفات الموضوعة لمؤشر الطاقة الضريبية ألا أنها تقتضي لي مبدأ واحد وهو وجود حد معين لفرض الضريبة إذا ما تم تجاوزه لسان النتيجة المتوخاة من فرض الضريبة ستكون معكوسة لما هو مطلوب، وللتوضيح سنورد مجموعة من التعاريف الموضوعة من قبل المتخصصين في هذا المجال: فطبقاً لـ (R. Desai) تعرف الطاقة الضريبية على أنها ذلك المستوى من الضرائب الذي إذا تجاوزه البلد سوف يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الممكن^(١).

في حين يعرفها معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد الدولي على أنها مستوى الإيراد الضريبي الذي ينتج في حالة فرض ضرائب على الأوعية الضريبية بدرجة متوسطة الكثافة^(٢).

بينما يعرف (W. Bahl) الطاقة الضريبية من زاوية قياسها على أنها نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي، التي تحصل عليها الدولة نتيجة تطبيقها مجموعة من متوسطات الأسعار الضريبية لمختلف الأوعية الضريبية المحتسبة باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي وإيجاد معاملات لتلك الأوعية^(٣).

سيكون الناتج المحلي للقطاع الخاص، وحسب الصيغة الآتية:

$$TB = \frac{TR}{GDP} \times 100$$

حيث أن: (TB) تمثل العبء الضريبي (TR) تمثل الإيرادات الضريبية (Tax Revenues) (GDP) الناتج المحلي الإجمالي (General Domestic Product) ويرى (R - chellah) أن لهذه النسبة مدلولات مهمة تتمثل في^(٤):

أ - توزيع المسؤوليات بين القطاعين العام والخاص.

ب - تحديد درجة سيطرة الحكومة على تصرف المجتمع بالقوة الشرائية في الاقتصاد.

ج - قياس درجة العبء الضريبي الذي تتحمله الوحدات الاقتصادية إجمالاً.

وعلى الرغم من هذه المدلولات المهمة، ألا إن اعتماده كمؤشر منفرد للقدرة الاستيعابية الضريبية أو لتقييم الأداء الضريبي يتطوي على عدد من العيوب هي^(٥):

أ - أنه مؤشر إجمالي، وبالتالي فإنه لا يؤثر توزيع العبء الضريبي بين الفئتين الرئيسيتين وهما أصحاب الأرباح (لأغراض العمليات) وأصحاب الأجور (توظيفات المشتغلين).

ب - لا يعد مؤشر العبء الضريبي مقياساً ميارياً، كونه يقيم الأداء الضريبي للمجتمع على أساس المقارنة مع دول أخرى وليس على أساس الطاقة الضريبية، وبالتالي فإن البلد ذي العبء الضريبي الأقل من المتوسط قد يجد إن هذا العبء ملائم له من منظور حالة اقتصاده.

ج - أنه مؤشر ذو طبيعة سكانية (Static) إذا تم تقييمه لمدة زمنية قصيرة (أقل من عشر سنوات تقريباً).

قائماً، مصححاً للقدرة الاستيعابية الضريبية،

توجد الكثير من المحددات التي تؤثر على حجم القدرة الاستيعابية الضريبية في المجتمع، فطبقاً لـ (Bahl) أنه من الممكن اقتراح قائمة غير محددة من المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر على القدرة الاستيعابية الضريبية^(١)، ولتجنب مشاكل عدم التحديد فقد تم الاتفاق على ثلاثة عوامل أساسية تحدد هذه القدرة هي^(٢):

١ - مستوى التطور والدخل The level of development and income

٢ - مكونات الدخل The composition of income

٣ - درجة انفتاح الاقتصاد The degree of openness the Economy

فبالنسبة لمستوى التطور والدخل يستخدم الاقتصاديين مجموعة من المؤشرات للتعبير عنها، كمؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة التنفيذ في الاقتصاد، ودرجة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي^(٣). وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين المؤشرين الأولين ونسبة الضريبة من الناتج، وعلاقة عكسية بالنسبة للمؤشر الثالث، حيث يتميز القطاع الزراعي في العديد من الدول (وخاصة النامية) بانخفاض مستوى الدخل المتأتي منه وعدم تجاوزه مستوى الكفاف في الغالب، مما يجعله دون الحد الخاص للضريبة، إضافة إلى المشاكل التنظيمية المتعلقة بصعوبة إخضاع المزارعين للضرائب.

أما مكونات الدخل أو ما يعرف بالهيكل الاقتصادي للدولة فيقصد به الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة في تكوين (GDP)، إذ تشير الدراسات لما للقطاع الاستخراجي والتحويلي من أهمية في هذا المجال^(٤). حيث يرتبط بعلاقة طردية مع القدرة الاستيعابية الضريبية،

ومن التعريف أعلاه يستنتج الباحث مجموعة من الخصائص لمؤشر الطاقة الضريبية والتي يمكن صياغتها حسب الأتي:

أ - لا يعكس مؤشر الطاقة الضريبية الجوانب الاجتماعية المتولدة عن تحديد المبرر الضريبي لأنه يهتم بتحديد النسبة القصوى لذلك العبء وليس المثلى، حيث أن تحديد الأخيرة يتطلب إدخال محددات نوعية غير قابلة للقياس.

ب - إن مفهوم الطاقة الضريبية ذو طبيعة ديناميكية، كون معاملات محددات الطاقة الضريبية المستخدمة في قياسها تمثل الميول الحديثة لهذه المحددات.

ج - إن مؤشر الطاقة الضريبية مؤشر اعتمادي يرتبط بمؤشرات أخرى (العبء الضريبي) والتي دونها تكون عملية القياس غير دقيقة.

وفي ضوء الخصائص السابقة يعرف الباحث الطاقة الضريبية على أنها (الحد الأقصى لتعرض المعدلات الضريبية في ظل قيد المقدرة التكلفة القومية، وعند هذا الحد تكون قد تحققت الحصيلة الضريبية القصوى).

٢ - الجهد الضريبي (Tax Effort)^(٥):

يعرف الجهد الضريبي على أنه درجة استغلال المجتمع لطاقت الضريبية، ويقاس من خلال قسمة العبء الضريبي لمجتمع الدراسة إلى طاقته الضريبية، فإذا كان ناتج القسمة أقل من الواحد الصحيح فإن المجتمع بذلك لا يكون قد استغل كامل طاقته الضريبية، وعند تجاوز الجهد الضريبي الواحد الصحيح فإن المجتمع بذلك يكون قد تحمل أعباء ضريبية تفوق طاقته ويقال عندئذ إن المجتمع قد وصل حد الإرهاق أو الإعياء الضريبي.

تسبب قلة قلة عدد الوحدات التي تسد بالإنشاج مما يسهل عملية الحصر والجباية، إضافة إلى كبر حجم الفوائض المالية المتولدة عنها مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل ومن ثم زيادة قدرته على دفع الضرائب، كما تشير ذات الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين تجارة الجملة والمفرد والقدرة الاستيعابية الضريبية خاصة في الدول النامية نتيجة عدم الاحتفاظ بقبود أو حسابات نظامية لعملياتها.

٢- الدراسات على مستوى الوطن العربي:

٢-١: دراسة (MLNagy Altony) (١٢):

قام الدكتور محمد ناجي التوني بدراسة محدّدات الجهد الضريبي في (١٦) قطر عربي للفترة الممتدة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ وقام بتقدير المعادلة أدناه ولق

نموذج (Panel Data) بصيغة (Fixed Effect)

$$\text{Taxit} = A_i + B^1 \text{ypit} + B^2 \text{importit} + B^3 \text{Exportit} + B^4 \text{Minigit} + B^5 \text{manuit} + B^6 \text{Agriit} + B^7 \text{odebtit} + \text{Uit}.$$

حيث (Tax) حصة الضريبة من (GDP)،

(Agri) حصة القطاع الزراعي من

(GDP)، (Minig) حصة الصناعة التعدينية من

(GDP)، (Manu) حصة الصناعة التحويلية

من (GDP)، (yp) حصة الفرد من (GDP)،

(Export and Import) حصة الصادرات

والاستيرادات من (GDP)، (odebt) حصة

الدين الخارجي من الناتج، وقد توصلت الدراسة

إلى أن حصة الفرد وحصة القطاع الزراعي

والصناعة التعدينية أكثر العوامل تحديداً لنسبة

الضريبة إلى الناتج، كما أشارت نتائج مؤشر الجهد

الضريبي على أن الدول العربية التي تواجه عجز

في الميزانية خاصة الدول غير النفطية، عليها أن

تزيد من إيراداتها الضريبية من خلال عمليات

إصلاح أنظمتها الضريبية.

٢-٢: دراسة أحمد ملكاوي وحسن

أبو حمور (١٣):

قام الباحثان بدراسة اثر برامج التصحيح

الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي

في الأردن للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٧) مستخدمين

معادلة الاتحدار ذات الصيغة الدالية التالية :

$$T/y = f(A, N, Manu, f)$$

نتيجة قلة عدد الوحدات التي تسد بالإنشاج مما يسهل عملية الحصر والجباية، إضافة إلى كبر حجم الفوائض المالية المتولدة عنها مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل ومن ثم زيادة قدرته على دفع الضرائب، كما تشير ذات الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين تجارة الجملة والمفرد والقدرة الاستيعابية الضريبية خاصة في الدول النامية نتيجة عدم الاحتفاظ بقبود أو حسابات نظامية لعملياتها.

وأخيراً تبين درجة الانفتاح الاقتصادي

كمحدد للقدرة الاستيعابية الضريبية الأهمية النسبية

للصادرات أو الواردات أو كلاهما إلى النتائج

القومي، وتعد من العوامل المهمة في تحديد هذه

القدرة، إذ تشير الدراسات إلى وجود علاقة مباشرة

وإيجابية بين هذا العامل والقدرة الاستيعابية

الضريبية (١٤). كون النشاط الخارجي نشاط قابل

للحصر إضافة إلى كبر حجم الوحدات التي تقوم

بالتجارة ووفرة حصيلة الصادرات خاصة في الدول

النامية ذات الانعكاس الريعي واتساع حجم

الاستيرادات بالمقابل وسهولة التنظيم الفني

للضرائب في مجال التجارة الخارجية خاصة فيما

يتعلق بمجالات الفرض والجباية وقلة مجالات

التهرب.

ثالثاً: الدراسات السابقة لموضوع

القدرة الاستيعابية الضريبية

١- الدراسات على المستوى المحلي (١٥):

١-١: دراسة الدكتور منيس أسعد

عبد الملك (١٦):

قام الدكتور منيس أسعد عبد الملك بدراسة

مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية في العراق

خلال المدة (١٩٧١ - ١٩٧٤) من خلال مؤشري

العبء الضريبي والطاقة الضريبية، وقد اكتفى

بالإشارة النظرية للمؤشر الأخير دون القياس في

حين أظهرت نتائج مؤشر العبء الضريبي أنه

مستقر ضمن الحدود (٧٪ - ٨٪) ألا أنه منخفض

٢-٢: دراسة [Hinrichs]

قام (Hinrichs) بدراسة العلاقة بين الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج ودرجة التقدم الاقتصادي معثلة بنصيب الفرد من الدخل ودرجة الانفتاح الاقتصادي معثلة بنسبة الاستيرادات من الناتج، وقد أثبتت الدراسة بأن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والمتغير المعتمد.

٢-٢: دراسة [Lotz and Moress]

قام كل من (Lotz and Moress) بدراسة في أواسط السبعينات شملت عينة من ٧٢ دولة نامية، وقد توصلت الدراسة إلى المعادلة التالية كمحدد للعبء الضريبي:

$$T/y = b_0 + b_1 y_p + b_2 (F/y)$$

حيث (T/y) نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(y_p) متوسط دخل الفرد.

(F/y) درجة الانفتاح الاقتصادي.

رابعاً: واقع العبء الضريبي في العراق

للقوف على اتجاهات العبء الضريبي في العراق خلال مدة الدراسة نستعين بمؤشرات الجدول رقم (١) حيث نلاحظ إن متوسط العبء الضريبي لم يتجاوز (٣,٥%) لمتوسط المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ارتفع إلى (٤,٦%) لمتوسط المدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ ليشكل ما نسبته (٤,٠%) لمتوسط مدة الدراسة بالوقت الذي تشير فيه الدراسات الحديثة لـ (IMF) إن متوسط هذه النسبة يصل إلى (٣٨%) في الدول المتقدمة و (١٨%) في الدول النامية (١)، كما إن طبيعة توزيع هذا العبء غير متوازن بين أصحاب الأجور والأرباح (انظر الجدول رقم (٢)) وبمطبي انطباع أولي بأن الضرائب غير المباشرة أصبحت ذات كلفة

حيث (T/y) نسبة الضريبة إلى الناتج، (A) حصة قطاع الزراعة من الناتج، (N) حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج، (Manu) حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج، (f) درجة الانفتاح الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى إن العبء يزداد بزيادة نسبة مساهمة المتغيرات (N, f) ويخف بزيادة الأهمية النسبية لقطاع (Manu, A) في الناتج وأن الجهد الضريبي لم يتجاوز الطاقة الضريبية قبل فترة التصحيح، في حين تجاوز هذا الحد أثناء فترة التصحيح.

٢-٢: دراسة Nader Mrayan

قام الباحث نادر مريان بدراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على درجة مرونة النظام الضريبي في الأردن للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٧) من خلال استخدام متغير صافي الصادرات كمتغير توضيحي وباستخدام طريقة (OLS) وجد الباحث إن النظام الضريبي في الأردن ذو استجابة طردية مهمة للانفتاح الاقتصادي.

٣- الدراسات العالمية:

٢-١: دراسة Chelliah, Baas and Kelly

قام خبراء صندوق النقد الدولي في مستهل السبعينات من القرن الماضي بإجراء العديد من البحوث لتحديد أفضل الصيغ المحددة للطاقة الضريبية ومن ثم قياس الجهد الضريبي، وقد كانت على رأس هذه الدراسات دراسة (Chelliah, Baas and Kelly) لـ (٥٠) دولة نامية، وقد كانت المعادلة التي تم التوصل إليها عبارة عن معادلة انحدار المتغيرات المستقلة فيها تمثل القيمة المضافة في قطاع التعدين وتأثيرها ايجابي على العبء الضريبي والقيمة المضافة في القطاع الزراعي وتأثيرها سلبي على العبء الضريبي.

الضريبي وخاصة عند مقارنتها مع دول أخرى مماثلة تقريباً للنظام الضريبي في العراق (انظر الجدول رقم (٣)) ألا أنه وكما أوضحنا في الجانب النظري أن مؤشر العبء الضريبي قد لا يعطي دلالة واضحة لدرجة الاستغلال الضريبي باستخدام أسلوب المقارنة الدولية ما لم يتم ذلك وفق نموذج الطاقة والجهد الضريبي وهو ما سيتم إيضاحه في الفقرات اللاحقة.

اجتماعية تحملها أصحاب الدخل المحدود وساهمت في تغذية حالة الركود التضخمي (Stagflation) في الاقتصاد العراقي يقابلها انخفاض حصة فائض العمليات من الضرائب المباشرة الأمر الذي ساهم في تعميق حالة عدم التوازن الاجتماعي.

ويلاحظ إن الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد كوسيلة تمويلية والإعفاءات الكثيرة الصادرة خلال حقبة التسعينات تركت آثارها على نسبة العبء

الجدول (١) العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (أسعار جارية)

مليون دينار

السنوات	إجمالي الإيراد الضريبي	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	العبء الضريبي
١٩٩٠	١١٥٧	١٢٦١٦,٤	٩,١
١٩٩١	٦٦٤,٥	١٤٧٤٦,١	٤,٣
١٩٩٢	١٠٤٩	٤٨١٦٦,٨	٢,١
١٩٩٣	٢٧٥٢,٢	١٢٥٣٥٦,٩	٢,١
١٩٩٤	٩٣٤٥	٦٦١٧٧٣,٥	١,٣
١٩٩٥	٥٢٧٠٦,٨	٢١١٥٩٩٤,٧	٢,٤
١٩٩٦	٦١٧٩٦,٨	٢٣٨٠٣٤٠,٢	٢,٥
١٩٩٧	١٢٥٢٠٣,٩	٣٠١٠١١٧,٩	٤,١
١٩٩٨	٢٠٢٤٠٥,٦	٤٢٥٥١٦٤,٩	٤,٧
١٩٩٩	٣٢٧٢٣٨,٣	٥٩١٩٧٤٨	٥,٦
٢٠٠٠	٤٤٣٠٠٨,٦	٦٧٦١٢٨٤,٤	٦,٥
متوسط التنمية ١٩٩٠ - ١٩٩٥			٣,٥%
٢٠٠٠ - ١٩٩٦			٤,٦%
١٩٩٠ - ٢٠٠٠			٤,٠%

المصدر : أعد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى البيانات المتحصل عليها من الهيئة العامة للضرائب - الإحصاء والأبحاث / وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء.

الجدول (٢) متوسط الأهمية النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة من فائض العمليات وتمويلات

المشتغلين في القطاع الخاص

متوسط السنوات	الضرائب المباشرة كنسبة من فائض عمليات القطاع الخاص	الضرائب غير المباشرة كنسبة من تمويلات المشتغلين
١٩٩٥ - ١٩٩٠	١,٣	٥,٢
٢٠٠٠ - ١٩٩٦	١,٧	١١,١
٢٠٠٠ - ١٩٩٠	١,٥	٨,١

المصدر : أعد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى البيانات الواردة في الجدول (٣) من الملحق .

الجدول (٣) - حجم المبداء لينة من الدول العربية خلال المدة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠

الدولة	المبداء الضريبي	الدولة	المبداء الضريبي
العراق	٣,٨	السودان	٦,٢
الجزائر	٣١,٠	موريتانيا	١٧,٦
البحرين	٨,٠	المغرب	٢٧,١
مصر	١٩,١	عمان	٧,٩
الأردن	٢٠,٥	سوريا	١٧,١
الكويت	١,١	تونس	٢٩,١
لبنان	١٣,١		

المصدر : Arab , (The Deter Minants of Tax Effort in Arab countries) , M . Nagy Altony ,
planing institute , Kuwait , ٢٠٠٢ . p٢ .

خامساً: محددات القدرة الاستيعابية الضريبية في العراق

إن النقطة الجوهرية في موضوع قياس القدرة الاستيعابية الضريبية تتمثل في مدى قابلية المتغيرات المتخبة في تحديد هذه القدرة، وضمن هذا الإطار يرى Stam أن المشاكل المتعلقة بالقدرة الاستيعابية الضريبية تتمثل في صعوبة قياسها وإن صحة القياس هذه تعتمد على صحة فهمها وتحليل العوامل المختلفة التي تحكمها^(١).

لذلك فإن الدراسة مستتخب متغيرات (محددات) معينة للنموذج المستخدم في قياس القدرة الاستيعابية الضريبية تتناسب مع ظروف وطبيعة الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، بالوقت الذي تم فيه استثناء مجموعة من المتغيرات من النموذج والتي تعد من وجهة نظر الدراسات المختلفة في هذا المجال عناصر مهمة في تحديد القدرة الاستيعابية الضريبية، ويعود هذا الاستثناء إلى الأسباب التالية :

١ - بالنسبة للقطاع الزراعي كمؤشر للتنمية والدخل فقد تم استبعاده من النموذج كونه معكس من الضريبة طوال مدة الدراسة تقريباً.

٢ - بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية كمؤشر لدرجة الانفتاح الاقتصادي تم استبعاده من النموذج بسبب تركيز التجارة الخارجية خلال عقد الثمانينات بيد الدولة في حين أنه خلال مدة الحصار لم يكن هنالك تبادل تجاري غير تجارة السلع المهربة.

٣ - استبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية من النموذج كونه مسيطر عليه بالكامل من قبل القطاع العام.

أما بالنسبة للمتغيرات التي تم انتخابها كمحددات للقدرة الاستيعابية الضريبية في العراق فقد شملت على الآتي:

١ - بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بهيكل الناتج (مكونات الدخل) تم اختيار تجارة الجملة والمفرد والصناعة التحويلية وذلك في القطاع الخاص والتي سبق أن أوضحنا أهميتها في الجانب النظري من الدراسة.

٢ - بالنسبة للمحددات المتعلقة بمستوى التطور والدخل فقد تم اختيار متوسط دخل الفرد ودرجة التنقيذ في الاقتصاد نتيجة للارتفاع الكبير في عرض النقد أحيان مدة الدراسة.

$$F = 32.94$$

ويلاحظ على النتائج المحصل عليها من معادلتين الانحدار أعلاه إنها مطابقة من حيث الإشارة مع الإطار النظري للدراسة^(*)، حيث جاءت الإشارة سالبة لمتغير تجارة الجملة والمفرد (Int) وموجبة لمتغير الصناعة التحويلية (Manu) ، وتشير الإشارة السالبة إلى العلاقة العكسية بين نسبة الضريبة إلى الناتج وتجارة الجملة والمفرد نتيجة عدم احتفاظ هذا القطاع بقيود وحمايات نظامية، وكثرة مجالات التهريب من دفع الضريبة، وعدم وجود جهاز إداري كفوء بالصورة القادرة على حصر وجباية الضرائب في هذا القطاع، كما تشير الإشارة الموجبة لمعامل الصناعة التحويلية إلى التأثير الإيجابي لهذا القطاع على نسبة الضريبة إلى الناتج، ويعود ذلك إلى الفوائض الضخمة المتحققة في هذا القطاع، إضافة إلى إمكانية حصر وتقدير وجباية الضرائب من وحدات هذا القطاع كونها منظمة ومحدودة نسبياً.

وبعد تعويض البيانات الفعلية للمتغيرات المستقلة^(**) في المعادلتين (٢، ١) تم الحصول على أرقام مؤشر الطاقة الضريبية ومنه تم استخراج النتائج النهائية لمؤشر الجهد الضريبي وكما تعرضها الجداول (٤، ٥) حيث نلاحظ أن النتائج النهائية لمؤشر الجهد الضريبي لم تتغير وفق تقدير المعادلتين إلا تغير طفيف جداً، حيث وصل الجهد لمتوسط المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) وفق المعادلة الأولى إلى (١.٢) في حين وصل إلى (١.١) بالنسبة لتقدير المعادلة الثانية، أما خلال المدة الثانية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) فلم يتغير الجهد وفق تقدير المعادلتين حيث وصل إلى (٠.٩) بينما بلغ لمجمل المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) حوالي (١.٢) وفق تقدير المعادلتين على التوالي.

٣- محددات أخرى يمكن أن تؤثر في القدرة الاستيعابية الضريبية في العراق مثل عجز الموازنة الحكومية ومعدل التضخم والتي كانت ترفع من القيم الاسمية لدخول الأفراد وترتبط بعلاقة طردية مع نسبة الضريبة إلى الناتج، كما تم اختيار هذه المحددات بفترة إبطاء لسنة واحدة لكل محدد كون تأثير مثل هذه المتغيرات لا يظهر في ذات العام.

وبعد إجراء الاختبارات الشخصية للنموذج تم استبعاد متوسط دخل الفرد ومعدل التضخم وعجز الموازنة ودرجة التقييد لعدم اجتيازها هذه الاختبارات، في حين تم الإبقاء على متغيرات الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة كونها اجتازت اختبارات المعنوية^(*)، ولغرض الحصول على نتائج دقيقة قام الباحث بتقدير نموذج القدرة الاستيعابية الضريبية وفق اتجاهين، تمثل الانجاء الأول في تقدير معادلة الطاقة الضريبية متضمنة إيرادات الضرائب الكمركية ضمن متغير العبء الضريبي وكانت النتائج كما توضحها المعادلة (١) والجدول (٤) في حين تضمن الانجاء الثاني تقدير معادلة الطاقة بعد استبعاد إيرادات الضرائب الكمركية من العبء الضريبي وكانت النتائج كما توضحها المعادلة (٢) والجدول (٥)^(**)، كما تم استخدام صيغة المتغير الوهمي (Dummy Variable) وذلك بإعطاء القيمة واحد للسنوات غير الاعتيادية والقيمة صفر للسنوات الاعتيادية لامتناس أثر الحصار الاقتصادي خلال الخمس سنوات بعد السنة الأولى من عقد التسعينات.

$$TB = 1.95 - 0.103 Int + 1.04 Manu - 4.25 D \dots\dots\dots (1)$$

$$t(1.15) (-2.10) (5.72) (-7.55)$$

$$R^2 = 90\% \quad R^2 = 87.0\%$$

$$F = 23.22$$

$$TB = 3.10 - 0.0729 Int + 0.887 Manu - 2.61 D \dots\dots\dots (2)$$

$$t(1.12) (-2.53) (8.29) (-7.93)$$

$$R^2 = 97.4\% \quad R^2 = 90.9\%$$

(بافتراض بقاء نفس الفلسفة الاقتصادية) من شأنها أن تزيد من درجة عدم المطاوعة من قبل المكلف اتجاه دفع الضرائب إضافة إلى تضييق حوافز العمل والإنتاج الأمر الذي ينعكس بتأثير مقياسه للهدف من فرض الضريبة وخاصة على مستوى حجم الإيراد الضريبي بسبب تجاوز العبء الضريبي مقدار الطاقة الضريبية للمجتمع^(١).

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات ١- الاستنتاجات

في ضوء ما تم استعراضه حول مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية وقياسها في العراق يمكن أن تؤثر أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتي تعد كملخص لهذه الدراسة:

- ١- تعد مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تقييم قابلية الأداء الضريبي من جهة ومن جهة أخرى فأنها تقيس قدرة المجتمع على تحمل أي توسع أفقي وعمودي في فرض الضرائب من عدمه.
- ٢- إن استخدام مؤشرات القدرات الاستيعابية الضريبية لتقييم أو تحديد قدرة المجتمع على تحمل الضرائب يعتمد على النتائج النهائية لمؤشر الجهد الضريبي لأن نسبة العبء الضريبي تجاهل الطاقة الضريبية وأن الأخيرة توفر الإرشاد العام لتقييم الجهد الضريبي.

- ٣- يعد قطاع الصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة في القطاع الخاص من أهم العناصر المحددة للعبء الضريبي في العراق فقد فسرت هذه التفسيرات حوالي (٨٧.٠٪) و (١٠.٦٪) من التغيرات في المتغير المعتمد وفق نموذجي الدراسة على التوالي.

- ٤- فيما يتعلق بأداء مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية في الاقتصاد العراقي فقد شهد مؤشر

ومن خلال النتائج والمعرضة لمؤشر الجهد الضريبي نلاحظ إن هذا الجهد مستقر نسبياً عند (١) ولا يوجد اختلاف جوهري بين مدتي الدراسة الأمر الذي يشير إلى تقارب حجم العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي مع طاقته الضريبية وذلك في ضوء طبيعة الاقتصاد العراقي لتلك المدة، وبالتالي فإن محاولة الاتجاه نحو انتاج سياسات ضريبية تزيد من العبء الضريبي الجدول (٤) مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية^٢ وفق معادلة الانحدار (١)

السنوات	TE	TC	TB
١٩٩٠	٠.٩٨٩	٩.٢٩٤	٩.١
١٩٩١	١.١٣٦	٣.٨٣٧	٤.٣
١٩٩٢	١	٣.١٥٥	٢.١
١٩٩٣	٠.٨٧٥	٢.٤٦٤	٢.١
١٩٩٤	١.٤٤٤	٠.٩٤١	١.٣
١٩٩٥	٠.٨٢٧	٢.٩٣٦	٢.٤
١٩٩٦	٠.٦٤٩	٣.٦٧٣	٢.٥
١٩٩٧	٠.٩١١	٤.٥٧٥	٤.١
١٩٩٨	١.٠٤٤	٤.٥٧٥	٤.٧
١٩٩٩	١.٢٤٩	٤.٥٧٥	٥.٦
٢٠٠٠	١.٠١٥	٩.٤٠٨	٩.٥
١٩٩٠-١٩٩٥	١.٢٥٣		
١٩٩٦-٢٠٠٠	٠.٩٨٢		
١٩٩٠-٢٠٠٠	١.١١٧		

المصدر: أعد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى المعادلة (١) والجدول (٢.١) من الملحق.

الجدول (٥) مؤشرات القدرة الاستيعابية الضريبية وفق المعادلة (٢)

السنوات	TE	TC	TB
١٩٩٠	١.٠٧٤	٦.٧	٧.٢
١٩٩١	٠.٩٢٥	٤.٠	٣.٧
١٩٩٢	٠.٩٠٩	٢.٢	٢.٠
١٩٩٣	١.٠٠٠	٢.١	٢.١
١٩٩٤	١.٨٥٢	٠.٧	١.٣
١٩٩٥	١.٠٤٥	٢.٢	٢.٣
١٩٩٦	٠.٧٦٤	٢.٦	٢.٠
١٩٩٧	٠.٨٧٥	٣.٢	٢.٨
١٩٩٨	١.٠٧٦	٢.٨	٣.٠
١٩٩٩	١.٢٣٣	٣.٠	٣.٧
٢٠٠٠	١.٠٠٠	٤.٢	٤.٢
١٩٩٠-١٩٩٥	١.١		
١٩٩٦-٢٠٠٠	٠.٩		
١٩٩٠-٢٠٠٠	١.٠		

المصدر: أعد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى المعادلة (٢) والجدول (٢.١) من الملحق.

٥- التوقعات

١- لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع الجهد الضريبي ينبغي التركيز على الإجراءات التي من شأنها تخفيض حجم المعدلات الضريبية وبالمقابل تفعيل الإدارة الضريبية بالشكل الذي تكون فيه قادرة على توسيع مساحة الشمول الضريبي لادوية خارج نطاق الحصر.

٢- إعادة النظر في استخدام المؤشرات التخمينية للدخل الحقيقي ومقدار الضريبة المتحققة وان توضع تلك المؤشرات على أسس علمية مدروسة، والتأكد من ارتباطها بالواقع الحقيقي للدخل المتحققة لتجنب تجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع حدها الأقصى.

٣- ضرورة تعديل أسلوب التقدير المستخدم في النهاية العامة للضرائب والقائم على أساس الأسلوب التوزيعي (أي تحديد المبلغ المطلوب كضريبة، ثم البحث عن مصادر لتغطية هذا المبلغ)، الأمر الذي قد يعال في تقديرات الدوائر الضريبية لاستحصاء الفائض كحوالز وتنعكس النتيجة النهائية في ارتفاع حجم العبء الضريبي بمقدار يفوق الطاقة الضريبية.

٤- ينبغي أن تتضمن المرحلة المقبلة من إصلاح النظام الضريبي نوع من التدرج والتشاور في إصدار القرارات الضريبية حتى تتجنب الآثار السلبية للتغيرات السريعة في السياسة الضريبية على الأداء الاقتصادي أجمالاً.

العبء الضريبي والطاقة الضريبية تقارب واضح لمعظم سنوات الدراسة الأمر الذي انعكس على النتائج النهائية لمؤشر الجهد الضريبي لشكل ما قيمته (١,٢، ١,٠٩، ١,١) لمتوسط الفترات (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، (١٩٩٠ - ٢٠٠٠). على التوالي وذلك عند تضمين الضرائب الكمركية ضمن مؤشر العبء الضريبي في حين شكل مؤشر الجهد الضريبي ما قيمته بالمتوسط (١,١، ١,٠٩، ١,٠) لمتوسط الفترات السابقة عند عدم تضمين قيمة الضرائب الكمركية ضمن العبء الضريبي.

٥- إن الشعور العام بارتفاع درجة الضغط الضريبي خلال مدة الدراسة يعود من وجهة نظر البحث إلى نواقص في كفاءة الإدارة الضريبية وتعاملها مع المكلفين من جهة وإلى حداثة تعامل المجتمع العراقي مع الإجراءات الضريبية، وعدم نموه الضريبي بالشكل المطلوب من جهة أخرى.

٦- في ضوء التفاوت الكبير في توزيع الدخل في النظر وانخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي والمستوى الإداري للجهاز الضريبي الحالي يتحتم عدم تفعيل الإيراد الضريبي من خلال رفع المعدلات الضريبية لتجنب تجاوز العبء الضريبي للمجتمع حد طاقته الضريبية.

الملحق بالجدول (١) البيانات المستخدمة في احتساب العبء الضريبي في العراق

مليون دينار

السنوات	إجمالي الإيراد الضريبي	الإيراد الضريبي مطروح من الضرائب التكميلية	الناتج المحلي للقطاع الخاص
١٩٩٠	١١٥٧	٩١٥,٩	١٢٦١٦,٤
١٩٩١	٦٦٤,٥	٥٥٢,١	١٤٧٦,١
١٩٩٢	١٠٤٩	٩٩٥,٤	٤٨١٦٦,٨
١٩٩٣	٢٧٥٢,٢	٢٦٩٩,٧	١٣٥٣٥٦,٩
١٩٩٤	٩٣٤٥	٩٢٢٨,٥	٦٦١٧٧٣,٥
١٩٩٥	٥٢٧٠,٦,٨	٥٠٦٩٢,٥	٢١١٥٩٩٩٤,٧
١٩٩٦	٦١٧٩٦,٨	٤٨٤٣٥,٧	٢٣٨٠٣٤٠,٢
١٩٩٧	١٢٥٢٠,٣,٩	٨٥٢٤١,٧	٣٠١٠١١٧,٩
١٩٩٨	٢٠٢٤٠,٥,٦	١٢٨٥٩١,١	٤٢٥٥١٦٤,٩
١٩٩٩	٣٢٧٢٣٨,٣	٢٢٤٢٦٢,٩	٥٩١٩٧٤٨
٢٠٠٠	٤٤٣٠٠,٨,٦	٢٩٠٧٢٦,٣	٦٧٦١٢٨٤,٤

المصدر: الهيئة العامة للضرائب - قسم الإحصاء والأبحاث - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

الجدول (٢) محددات الطاقة الضريبية في الاقتصاد العراقي

مليون دينار

السنوات	تجارة الجملة والتفرد Jot	كثبة من ناتج القطاع الخاص	إحصاءة التوظيف Madda	كثبة من ناتج القطاع الخاص	المتغير D الرععي
١٩٩٠	٢٨٣١,٥	٢٢,٤	٧٥٨,١	٦,٠	٠
١٩٩١	٢٩٦٥,٨	٢٠,١	٨٥٤,١	٥,٧	١
١٩٩٢	١٣٣١,٠	٢٧,٦	٢٠٦٨,٢	٧,٢	١
١٩٩٣	٣٣٩٠,٠,٤	٢٧,٠	٥١٩٤,٤	٤,١	١
١٩٩٤	١٨٩٦٨٠,٧	٢٨,٦	١٧٦٠٩,٢	٢,٦	١
١٩٩٥	١٨٦٢٦٢,٦	٨,٨	٥٧٣٤٨	٢,٧	١
١٩٩٦	١٠٦٥٨٤,٧	٢٥,٤	٤٠١١٩,٥	١,٦	٠
١٩٩٧	٦٤٩٥٢٦,٨	٢١,٥	٥٨٩٥٩,٧	١,٩	٠
١٩٩٨	٩٤٢٦٩٨,١	٢٢,١	٦٤٦٠٣,٤	١,٥	٠
١٩٩٩	١٢٢١٩٩٤,١	٢٠,٧	١٠١٠٧٧,٢	١,٧	٠
٢٠٠٠	١٢٩٢٥٠,٨,٥	١٩,١	١٩٩١٦٤	٢,٩	٠

المصدر: الحقول (٣, ١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحقول (٥, ٤, ٢) أعدت من قبل الباحث

الجدول (٣) الأهمية النسبية للهيكل الضريبي في إجمالي تعويضات المشتغلين ولقائض عمليات القطاع الخاص مليون دينار

السنوات	لقائض عمليات القطاع الخاص	الضرائب المباشرة كنسبة من لقائض العمليات	تعويضات المشتغلين	الضرائب غير المباشرة كنسبة من تعويضات المشتغلين
١٩٩٠	٩٢٨٩,٨	٣,٢	٧٨٥٥,٤	١٠,٨
١٩٩١	١١٣٦٩,١	١,٧	٨٩٨٩,٩	٤,٨
١٩٩٢	٣٦٨٥٣,٦	١,٠	١٨٦٨٣,٣	٣,٢
١٩٩٣	٩٧٩٤٧,٧	١,٠	٣٩٠٠٧,٣	٣,٩
١٩٩٤	٥٠٦٧٩٥,١	٠,٦	١٩١١٤٩,٧	٣,١
١٩٩٥	١٥١١٥٧٢,٧	٠,٧	٧١٦٦٨٧,٥	٥,٦
١٩٩٦	١٨٠٠٤٩٦,٦	٠,٩	٧١٨٤٨٤,١	٦,٢
١٩٩٧	٢٢٨٨١٩٦,٩	١,٤	٩٠١٠٠٣,٤	١٠,٢
١٩٩٨	٣٨٥٤٦١٠	١,٤	١٢٠٦٥٦١,٤	١١,٨
١٩٩٩	٤٥٧٩٨١٨,٤	٢,٣	١٥٣٢٥٩١,٢	١٣,١
٢٠٠٠	٥٢٩٩٨٧٨,٤	٢,٩	١٩٩٩٠٤٣,١	١٤,٥

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث بالامتناء الى بيانات وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً: الكتب

- ١ - عبد المنعم فوزي وآخرون، النظم الضريبية، (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٠).
- ثانياً: الرسائل الجامعية

- ١ - علي صالح مرشد المقال، السياسات الضريبية والتنمية الاقتصادية في اليمن (رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية - ٢٠٠٣).
- ٢ - منذر عبد القادر الشيلخي، دراسة في تقويم الأداء الضريبي الإجمالي في الدول النامية، (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - ١٩٩٧).

ثانياً: النشرات والدوريات

- ١ - أحمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، (أثر برامج التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الأردن) مجلة دراسات العلوم

الإدارية، العدد (١)، المجلد ٢٧، الجامعة الأردنية،

٢٠٠٠

٢ - عبد الله المالكي، (الجهد الضريبي في الأردن،

مجلة البنوك، العدد ٦، الأردن، حزيران ١٩٨٨

٣ - سمير سعيان، (من يدفع الضرائب)، بحث

مناح على شبكة الانترنت، ٢٠٠٤

٤ - م. منيس أسعد عبد الملث، (الضغط الضريبي

والعلاقة الضريبية)، مجلة العالية، العدد (٣) السنة

الرابعة، ١٩٧٧

المصادر باللغة الانكليزية

R. Chelliah, H. Baas and M. Kelly (Tax Ratio and Tax Effort in developing countries), IMF - staff paper vol. ٢٢, washington - march, ١٩٧٥, pp ١٨٧ - ٢٠٥

- عبد الله المالكى، (الجهد الضريبي في الأردن)، مجلة

البنوك، العدد ٦، الأردن حزيران ١٩٨٨، ص ٣٢٦

٣٢٩ -

(١) منذر عبد القادر الشخيلي، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) see

❖ R. Chelliah, (Trends in Taxation in developing countries), opcit p ٢٩٧.

❖ IMF, (fiscal analysis), opcit, p ٣٤.

(٣) أحمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، (المؤشرات

التصحيح الاقتصادي على المبدأ الضريبي والجهد الضريبي

في الأردن)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد (١) -

المجلد ٢٧، الجامعة الأردنية، ل ٢٠٠٠، ص ٥١

(١) منذر عبد القادر الشخيلي، مصدر سابق، ص ٤٠

(٢) see

❖ Nader Mrayan, (Taxation and Economic development in Jordan), Journal of Dirasat vol. ١٦, no ١, Jordan University, ١٩٨٤ p ٩٠.

❖ R. Burges and N. Stern, (Taxation in Economic development), Journal of Economic Literature vol. ٣١, June, ١٩٩٣, p ٧٨٠.

(٣) لم يجد الباحث دراسة عن الاقتصاد العراقي تناولت

بالتفصيل مؤثر الجهد الضريبي (الهدف النهائي لمؤشرات

القدرة الاستيعابية الضريبية) بينما تعرضت أغلب الدراسات

لمؤشر العبء الضريبي.

(١) ه. منيس أحمد عبد المثلث (الضغط الضريبي والطاقة

الضريبية)، مجلة المالية، العدد ٣ السنة الرابعة ١٩٧٧،

ص ٢٧ - ٤٢

(٢) M. Nagy Altony, (The Deter Minants of Tax Effort in Arab countries), Arab planing institute, Kuwait, ٢٠٠٢

(٣) أحمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، مصدر سابق، ص ٥٠

٦٢ -

(١) Nader Mrayan opci.

(٢) R. Chelliah, H. Baas and M. Kelly, op cit pp ١٨٧ - ٢٥٠

(٣) أحمد ملكاوي ومحمد أبو حمور، مصدر سابق، ص ٣.

(٤) علي صالح مرشد المقالح، السياسات الضريبية والتنمية

الاقتصادية في اليمن (رسالة ماجستير، كلية الادارة

والاقتصاد - جامعة القادسية، ٢٠٠٣)، ص ٥٣.

١ - IMF - (fiscal Analysis), washington De - ١٩٩٨

٢ - M. Nagy Altony, (The Deter Minants of Tax Effort in Arab countries), Arab planing institute, Kuwait, ٢٠٠٢

٣ - Nader Mrayan, (Taxation in Economic development in Jordan), Journal of Dirasat vol. ١٦, no ١, Jordan, ١٩٨٤

٤ - R. Chelliah, (Trends in Taxation in developing countries), IMF. institute - staff paper vol. ١٨ washington - July. ١٩٧١

٥ - R. Chelliah, H. Baas and M. Keny (Tax Ratio and Tax Effort in developing countries), IMF - staff paper vol. ٢٢, washington - march. ١٩٧٥.

٦ - R. Burges and N. Stern, (Taxation in Economic development), Journal of Economic Literature vol. ٣١, June, ١٩٩٣

٧ - Vito Tanzi and Hawell zee, (Tax Policy for developing countries) I M F - Publication services, I S B N ١ - S ٨٩٠٦ - ٠٢٢ - ٧, Washington - De - ٢٠٠٠

٨ - W. Roy Bahl, (A Regression approach To Tax Effort and Tax Ratio analysis), IMF staff paper vol. ١٨, ١٩٧١

(١) R. Chelliah, (Trends in Taxation in developing countries), IMF. institute - staff paper vol. ١٨ - July. ١٩٧١, pp ٢٤٥ - ٢٦١.

(٢) انظر في ذلك: IMF - Institute (fiscal

analysis), washington De - ١٩٩٨, p ٣٤.

- منذر عبد القادر الشخيلي، دراسة في تقويم الأداء الضريبي

الإجمالي في الدول النامية، (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة

والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص ٥١)

- سمير حيقان، (من يدفع الضرائب)، بحث متاح على

شبكة الانترنت، ٢٠٠٤، ص ١

(١) منذر عبد القادر الشخيلي، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٢) IMF - (fiscal analysis), opcit, p ٣٤.

(٣) W. Roy Bahl, (Aregression approach To Tax Effort and Tax Ratio analysis), IMF staff paper vol. ١٨, ١٩٧١, pp ٢٧٠ - ٢١٢

(٤) التفاصيل أكثر عن هذا الموضوع انظر:

^(١) Vito Tanzi and Hawell zee , (Tax Policy for developing countries) I M F - Publication services , I S B N ١ - ٥٨٩٠٩ - ٠١٢ - ٧ , Washington - Dc - ٢٠٠٠ , P٢.

^(٢) عبد المنعم فوزي وآخرون، أنظم الضريبية، (المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٠) ص ٥٦ - ٥٧.

^(*) قامت الدراسة بتقدير نموذج القدرة الاستيعابية الضريبية وفق ثلاثة صيغ هي : الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية (Double Log) والصيغة نصف لوغاريتمية (Semi Log) وقد تم اختيار الصيغة الخطية كونها أفضل صيغة من حيث مستوى المعنوية ودقة التقدير قياساً بالصيغ الأخرى.

^(٢٢) إن المحددات (المتغيرات المستقلة) المستخدمة في النموذج تحدد بشكل أساسي ضريبة الدخل وضريبة الإنتاج، حيث إن الفترة المقاسة كما تم إيفادها هي فترة حصار اقتصادي ولم يكن هنالك مرور للسلع باستثناء التجارة الخفية (غير الموثقة)، كما أن الحركة التجارية بعد عام ١٩٩٥ تعود إلى تطبيق صيغة مذكورة التفاعل بين الدولة آنذاك والأمم المتحدة لذلك فإنه من غير الممكن الحصول على أرقام الصادرات والواردات للقطاع الخاص ضمن هذه الفترة.

^(*) وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات Chellish و Bahl لقياس القدرة الاستيعابية الضريبية في الدول النامية

^(٢٣) انظر الجدول (٢) من الملحق فيما يخص بيانات المتغيرات المستقلة .

^(٢٤) يمكن توضيح هذه الحالة من خلال ما يعرف بمنحنى لافر Laver Curve (الأساس النظري لمدرسة جانيب العرض) والفكرة الأساسية لهذا المنحنى هي إن هنالك علاقة قوية بين المعدلات الضريبية الحديثة والإيرادات الضريبية الكلية المحصل من قبل الحكومة. فبعد الوصول إلى معدلات ضريبية عالية مرتفعة يلاحظ أن الأقساء يقللون من جهد عملهم ويقضون الكثير من الوقت بحثاً عن طريق لتخفيض متطلبات الضريبة. كما يتجهون إلى المبادلات غير الموثقة (القطاع غير الرسمي) وبعد مضي فترة زمنية معينة فإن الزيادة في المعدلات الضريبية سوف تخفض الإيرادات الضريبية.

التجارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق

الأستاذ المساعد الدكتور محمد جبار الصانع

والمدرس المساعد علي وزيق العائدي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المقدمة:

تمثل التجارة الإلكترونية (E-Commerce) واحداً من المواضيع المرتبطة بالاقتصاد الرقمي "Digital Economy"، ففي هذا العصر الرقمي الذي يتشرف فيه الإنترنت "Internet" انتشاراً هائلاً، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية التي تتيح العديد من المزايا، وبعيداً عن أساليب التجارة التقليدية وغروهاً عن المؤلف في مجتمعاتنا التي تعتمد على "الورق" في تعاملاتها، فإن التجارة الإلكترونية توفر الوقت والجهد وتمتدز فكرة المجتمع "اللاورقي".

وتشهد التجارة العالمية تغييرات كبيرة نتيجة للتكنولوجيا التي تظهر بين الحين والآخر والتي تساعد في تطوير التبادل التجاري فالشركات التجارية اليوم تنظر إلى المنتج من عدة وجهات نظر من أهمها السرعة في تنفيذ الصفقة التجارية إضافة إلى سهولة الحصول على عليها، فلم يعد لدى هذه الشركات الوقت للتراسل أو الذهاب إلى المنتج لشراء منتجات معروفة، لذلك ونتيجة لشدة المنافسة في المجال التجارية العالمية تعمل المنشآت جاهدة على تلبية رغبات وحاجات العميل. والتجارة الإلكترونية تتضمن إنجاز عمليات شراء وبيع السلع والخدمات عبر مواقع الشبكات الإلكترونية، حيث تقدم في هذا المجال طرقاً جديدة لإدعاء الأعمال بدلاً من أن تكون فقط امتداداً للطرق المستخدمة حالياً، إن مواقع الشبكات الإلكترونية تسمح للشركات بأن تبيع منتجاتها، وشركات أخرى أو أفراد آخرين بالشراء من خلال الإنترنت. ونظراً لكثير الدور الذي تقوم به التجارة الإلكترونية، فإن مواقع الشبكات الإلكترونية تعمل دائماً على تحديث معلوماتها وتطوير أساليبها وتنويع عروضها بما يتماشى مع احتياجات ومتطلبات العملاء.

نظراً لسهولة انتشار التجارة الإلكترونية في كافة أنحاء العالم، فإنه لا سبيل أمام الشركات إلا الدخول على شبكات الإنترنت والتفاعل مع السوق العالمي المفتوح. ومستقبل التجارة الإلكترونية في العالم أصبح واعداً. وذلك لما في التجارة الإلكترونية من مزايا تنعكس على زيادة الكفاءة الإدارية في الشركات فائزاً بخفض التكلفة على المشتري والبائع، وزيادة فرص الاختيار بالنسبة للمشتري وفرص أمام السوق بالنسبة للبائع لا بد أن يتيح فرصاً جديدة أمام

وقد انتشرت التجارة الإلكترونية في معظم دول العالم من الشرق إلى الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوروبا، اليابان، ودول أخرى كثيرة)، وأثبت نجاحها نتيجة لما شهده العالم من التقدم الهائل في ثورة المعلومات والاتصالات وبالتالي في ابتكار أنجح وأفضل الأساليب والطرق في الترويج للمنتجات والخدمات وزيادة حدة المنافسة والترابط بين الأسواق.

العوامل مثلت في ضعف شيوع هذا النمط المستحدث للأنشطة التجارية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تكوين رؤية علمية واغناء معرفي وبلورة إطار متكامل من التصورات النظرية والتطبيقية عن قيام هذا النمط من الأنشطة التجارية وبعيداً عن أساليب التجارة التقليدية، منطلقين من أن التجارة الإلكترونية بمثابة وسيلة فعالة تُتيح عبر الأنترنت دعم المبيعات وخدمة العملاء، وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى تصميم بنية لهذا النمط من الأنشطة التجارية من جوانب تقنية وتكيفية وتحويلها إلى واقع ملموس.

مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية

تسمى العديد من الدول إلى مواكبة التحديات التي يفرضها عصر المعلوماتية والاستفادة من الفرص التي يوفرها خاصة ما يتعلق بنرويج وتسويق فرص الاستثمار في هذه الدول التي تقوم شبكة العنكبوت العالمية -الانترنت- بإيصالها إلى المهتمين في مختلف دول العالم، إلا أن عملية اجتذاب الاستثمار باستخدام تقنيات التجارة الإلكترونية تستند أساساً على توفر بنى تحتية متطورة ونظم جمع معلومات متقدمة ووسائل متكاملة لإيصال المعلومات إلى أكبر عدد من المستفيدين^(١)

وقبل البدء في شرح مفهوم التجارة الإلكترونية لابد أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: ما السمات الواجب توفرها في منظومة العمل التي تعتمد على التجارة الإلكترونية؟ كم هو معروف أنه عند التحول من نظام ما إلى نظام جديد فلا بد من تفهم طبيعة النظام الجديد وخصائصه في التعامل والقبول في هذا النظام من أجل المساهمة في نجاحه. وانطلاقاً من معطيات التعامل مع نظام العمل الذي تعتمد عليه التجارة الإلكترونية والذي يتصف بالسمات الآتية: (٢)

الشركات للاستفادة من التقنيات الحديثة أن توسع في استخدام التجارة الإلكترونية بدلاً على مدى وعي المستخدمين ودرجة مواكبتهم للتطورات التكنولوجية في العالم، وذلك في مسيل الوصول إلى ثقافة إلكترونية تساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

منهجية البحث

أهمية البحث:

إن التغيرات في عالمنا اليوم باتت تطرح لنا الكثير من النتائج والمعطيات التي لها تأثير ملموس إلى واقع كافة الأنظمة من حولنا، بحيث أصبح من الضروري التبادل التجاري والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية ذات النمو السريع، ونتيجة لذلك تتجدد أهمية البحث في محاولة تعرف الباحثين واقع استخدام التجارة الإلكترونية ومدى تفهم الأوساط التجارية لطبيعة التطور الإلكتروني في استخدام التكنولوجيا والاتصالات في خدمة التحول من "المجتمع الورقي" أي استخدام التجارة التقليدية إلى "المجتمع اللاورقي" أي استخدام المداخل الحديثة والتكنولوجية في هذا التعامل. من هنا تبرز أهمية وغاية استخدام التجارة الإلكترونية في هذا البحث.

مشكلة البحث

يتزايد يوماً بعد يوم استخدام التجارة الإلكترونية في كثير من الدول لتفصيل النشاط التجاري لها، والذي يعتبر النمط الرئيسي للاقتصاد الكلي. فالمشكلة الرئيسية للبحث يوجد العديد من المعوقات التي تحول دون استخدام التجارة الإلكترونية وعدم تحقيق ذلك، ومنها لا يوجد وهي كامل بوسائل التجارة الإلكترونية وتحديثاً بوسائل الدفع النقدي وبطاقات الائتمان، وضعف الثقة بالجوانب الأمنية لحماية المعلومات، كل هذه

أما الكلمة الثانية "الإلكترونية" وهي الصفة الملازمة لكلمة التجارة أي توضيح ممارسة النشاط الاقتصادي للتجارة باستخدام الأساليب والوسائط ومن أهمها الانترنت والشبكات العالمية والمحلية.

وعلى الرغم من التطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجارة الإلكترونية إلا أننا يمكن أن نضع العديد من التعاريف التي تم تداولها في الأدبيات وعلى صفحات الويب ومنها نذكر الآتي:-

التجارة الإلكترونية:- هي مجموعة من العمليات التجارية المتكاملة خدمات ومنتجات والتي تتعامل معها كافة الفعاليات مؤسسات وشركات وأفراد وتعتمد هذه العمليات على المعالجة الإلكترونية صوتاً وصورة ونصوصاً، ويتم توفير هذه لعمليات من خلال شبكة الانترنت والتي تعتبر الشريان الأساسي أو البنية التحتية لقاعدة التجارة الإلكترونية.^(١)

التجارة الإلكترونية:- عبارة عن مصطلح يطبق على استخدام الحاسوب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات لدعم المتاجرة بالسلع والخدمات بين المشتري والبائعين.^(٢)

التجارة الإلكترونية:- هي نوع من العمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمتجعين أو بين الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.^(٣)

التجارة الإلكترونية:- هي أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين باستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغرض رفع كفاءة وقابلية الأداء.^(٤)

التجارة الإلكترونية:- هي مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع وأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة والشركات الأخرى والمعملاء كما يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية إلى مجمل الخدمات التجارية

١- الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات سواء بالنسبة للحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها والاتصالات على مختلف أنواعها.

٢- يتطلب إعادة الهيكلة الكاملة في المؤسسات التجارية وإعادة توزيع الوظائف فيها ومع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المهارة والكفاءة المتميزة ومع التركيز الشديد على مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٣- الأتمتة الكاملة لجميع العمليات الإدارية داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وجميع عناصر القيمة المضافة.

٤- الشفافية والوضوح في كافة المعاملات التي تجريها المؤسسة التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استخدام تقنيات المعلومات وإيصالها لكافة المستويات التي نطلبها وتقديمها وتعرينها للغير أثناء عملية البحث.^(٥)

وبناءً على ما تقدم إذا ما هي التجارة الإلكترونية ؟ وكيف نستطيع القيام بعملية التحول للدخول فيها؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تطرح نفسها للإجابة.

هذا المصطلح لم يتبلور صورته بالشكل القطعي فم زال محط جدل بين الباحثين الاقتصاديين إلا أننا نتناوله من حيث التسمية التي نطلق عليه "التجارة الإلكترونية" والتي تتضمن كلمتين: الأولى "التجارة" وهي كما معروف بأنها أي نشاط اقتصادي يقوم به الإنسان في أي مكان في العالم بغرض تحقيق الربح، ويتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الأفراد والمؤسسات والحكومات. وقد يحكم هذا النوع من التجارة أو التعامل الأنظمة والفوانين إضافة إلى العادات والتقاليد أي العرف السائد في المجتمعات.

البعض من جهة وبين الشركات وعملياتها من جهة أخرى. فالتجارة الإلكترونية هي نظام يُتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، كما يُتيح أيضا الحركات الإلكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات، حيث إن التجارة الإلكترونية تُتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتُقدم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يُدفع ثمنها بالنقد الإلكتروني.

ولا تقتصر التجارة الإلكترونية (E-

Commerce) كما يقن البعض - على عمليات بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت، إذ إن التجارة الإلكترونية - منذ انطلاقتها - كانت تتضمن دائما معالجة حركات البيع والشراء وإرسال التحويلات المالية عبر شبكة الإنترنت، ولكن التجارة الإلكترونية في حقيقة الأمر تنطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير، فقد توسعت حتى أصبحت تشمل عمليات بيع وشراء المعلومات نفسها جنبا إلى جنب مع السلع والخدمات، ولا تقتف التجارة الإلكترونية عند هذا الحد، إذ إن الآفاق التي تفتحها التجارة الإلكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تقف عند حد.

فوائد التجارة الإلكترونية

تقدم التجارة الإلكترونية العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركات بشكل كبير، ونذكر منها ما يأتي:-

التي تتعامل بها المؤسسات والشركات والأفراد التي تعتمد على المعالجة الإلكترونية للبيانات.^(٨)

التجارة الإلكترونية: أنها تتضمن وجود سوق عالمي يتمكن من خلاله جميع العاملين في الحلقات الإنتاجية بالتعامل الآلي الفوري مع بعضهم البعض لمصلحتهم المشتركة والمتبادلة وبهذا المعنى فإن التجارة الإلكترونية تخلق بيئة تمكن الزبائن من التحكم بشكل أكثر فعالية في العملية وكذلك في الحصول على المعلومات حسب الطلب، التجارة الإلكترونية تشكل أرضية للإدارة المتكاملة للعلاقات وليس المجردة القيام بحركة واحدة من التعامل التجاري.^(٩)

التجارة الإلكترونية: هي السعي الدائم للوصول إلى الوضع المثالي لنشاطات المؤسسات التجارية المختلفة باستخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية الرقمية.^(١٠)

التجارة الإلكترونية: هي مجموعة متكاملة من عمليات عقد الصفقات وتأسيس الروابط التجارية وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية.^(١١)

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التجارة الإلكترونية على النحو الآتي:-

التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce)

(Electronic) هي تنفيذ أو كل العمليات التجارية في السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي وسيلة سهلة وسريعة لإبرام الصفقات التجارية إلكترونيا سواء كانت في السلع والخدمات أو المعلومات وبرامج الكمبيوتر.

أو هي شكل من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات بعضها

التجارية، وبفضلها تحول العالم إلى سوق مفتوح أمام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع أو المشتري، وإذا كانت اتفاقيات التجارة الدولية (جات، جاتس، تريس) تسعى إلى تحرير التجارة في البضائع والخدمات، فإن التجارة الإلكترونية بطبيعتها تحقق هذا الهدف دون الحاجة إلى جولات توافق ومفاوضات، من هنا قيل إن التجارة الإلكترونية تسدعي جهداً دولياً جماعياً لتنظيمها ابتداءً لأنها بطبيعتها لا تعترف بالحدود والقيود القائمة وتتطلب أن لا تقيد أي قيود.

ومن فوائد التجارة الإلكترونية لكافة الأطراف المتعاملة بها :-

١- زيادة فرص التسويق للشركات البائعة والعارضة.
٢- زيادة مجالات الاختيار أمام المشتريين من أفراد وشركات.

٣- تخفيض التكلفة بالنسبة للبائع بما ينعكس بالتالي على مركز المشتري، فمثلاً سبيل المثال انخفضت تكلفة التحويل المصرفي عبر الانترنت من فرع لآخر بنفس البتلك من ١٠٧ دولار أمريكي إلى ٠٠١ دولار أمريكي حيث أن بنوك الانترنت لا تحتاج إلى بنك ضخمة أو عدد من الموظفين ولا تحتاج لاستخدام الورق في المعاملات والإجراءات كما هو الحال في البنوك التقليدية^(١١).

٤- السرعة في تلبية احتياجات المشتريين وإرسال طلباتهم وهذا يؤدي إلى تقليل المستمر في المخزون.

٥- الدقة العالية في نقل المعلومات والشكل المناسب مما يؤثر بالضرورة على درجة دقة عملية اتخاذ القرار.

٦- إمكانية إجراء المخططة الفورية بالعصوت والصورة.

تتبعه استراتيجيات، وأرباحه احتكر:

إن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أصقاع العالم دون انقطاع -طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة- مما يؤثر لهذه الشركات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.

تخفيض مصاريف الشركات:

تعد عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب. ولا تحتاج الشركات إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو تركيب تجهيزات باعطة الشم تستخدم في خدمة الزبائن. ولا تبدو هناك حاجة في الشركة لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في الشركة وأسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتخصص تاريخ عمليات البيع بدعولة.

تواصل فعال مع الشركاء والعملاء:

تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعبير الحدود، مما يؤثر بطريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء. وتوفر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للشركات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدمة من الشركات الأخرى (أي الموردين)، فيما يدعى التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الشركات (Business-to-Business).^(١٢)

الدخول إلى الأسواق العالمية وتحقيق عائد أعلى من الأنشطة التقليدية^(١٣)

إن الصفة العالمية للتجارة الإلكترونية ألغت الحدود والقيود أمام دخول الأسواق

٢- التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد (Business to Customer) وهي علاقة بين موقع يمارس التجارة الإلكترونية وبين زبون (مشتري أو طالب للخدمة) وعدها ثلية طلبات ورغبات الزبون ومحتواها محصور بما يقدمه الموقع من منتجات معروضة للشراء أو خدمات معروضة لجهة تقديمها للزبان.^(١٤)

٣- التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية (Business to Government) ٤- التجارة بين الأفراد والحكومات (Customer to Government)

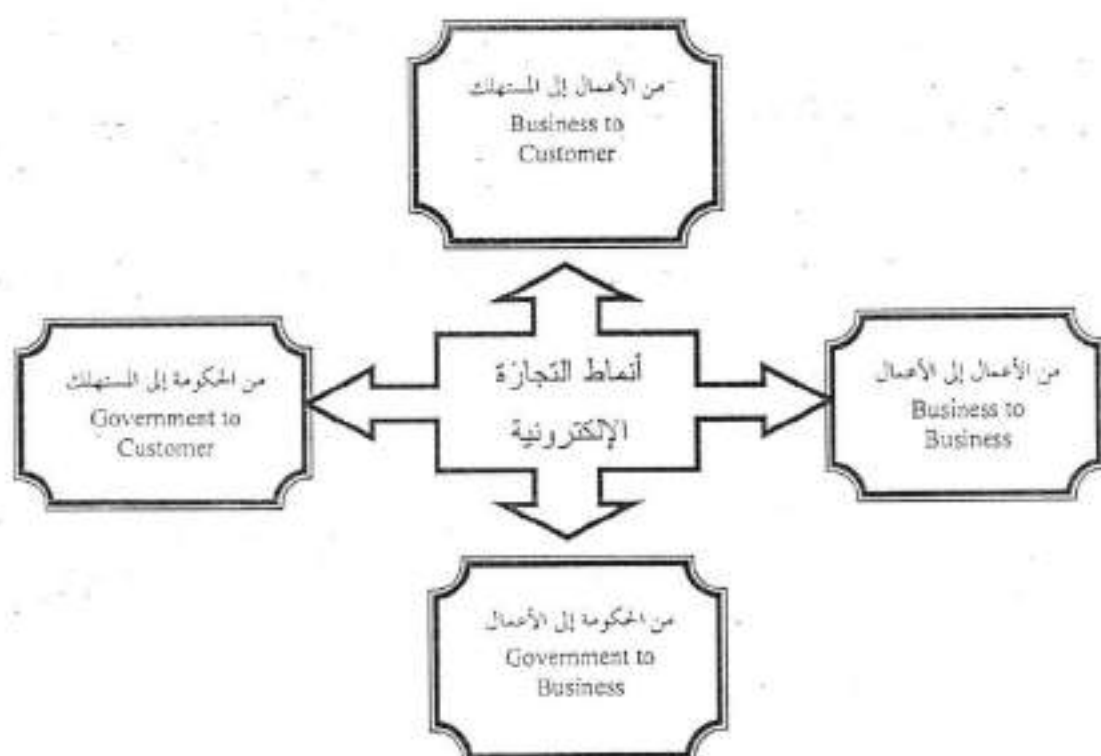
ويعتبر النوع الأول حالياً أكثر الأنواع تعاملاً بالتجارة الإلكترونية إلا أنه ومع الانتشار الواسع والسريع لاستخدام شبكة الانترنت فأن التعامل التجاري إلكترونياً ما بين الأطراف سيزداد في المستقبل.^(١٥)

انواع التجارة الإلكترونية

إن التجارة الإلكترونية تتخذ أنماطاً عديدة، فيندرج في نطاقها العديد من الصور، حيث تشمل العلاقات التجارية بين جهات الأعمال والمستهلك، وبين مؤسسات الأعمال فيما بينها وهما صورتان الأكثر شيوعاً وأهمية في نطاق التجارة الإلكترونية في وقتنا الحاضر، وبين قطاعات حكومية وبين المستهلك وبين قطاعات حكومية وبين مؤسسات الأعمال، طبعاً في إطار علاقات ذات محتوى تجاري ومالي. وسوف يتم التطرق إلى النمطين الأكثر شيوعاً في التجارة الإلكترونية وكما يأتي:-

١- التجارة بين مجموعات قطاعات الأعمال نفسها (Business to Business) يقتصر التعامل في هذا النوع من الأعمال من التجارة على الشركة وعدد مورديها وعملائها الكبار، عن طريق شفرة (ويسمى المعاملات الإلكترونية الموثقة "set" وقد استحدثتها شركتا بطاقات أتمان VISA, Master Card وتتضمن هذه المعاملات خصوصية المعلومات ومنع أي تلاعب) وتبلغ نسبة هذا النوع نحو ٨٥٪ من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية.^(١٦)

والشكل (١) يوضح أنماط التجارة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحثان

نظم الدفع والسداد في التجارة الإلكترونية

يتم عادة استخدام طرق كثيرة ومتنوعة لإبرام الصفقات التجارية وتنفيذ العقود ذات الطابع التجاري على الشبكات الإلكترونية، وسوف نذكر منها الأكثر استخداماً:-

الشبكات الإلكترونية: حاولت وتحاول بعض المؤسسات العالية تطويع كافة وسائل الدفع المعروفة لتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية. وقد جرى تطوير استخدام الشبكات الورقية إلى نظام الشبكات الإلكترونية.

يعتمد تحويل الشبكات الورقية إلى شبكات رقمية على أساس الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي أوضحت أن البرك تستخدم سنوياً أكثر من ٥٠٠ مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات

تشغيلها حوالي ٧٩ سناً لكل شيك وبتزايد أعداد الشبكات بنسبة ٣٪ سنوياً وعندما أجريت دراسة عن إمكانية استخدام الشبكات الإلكترونية أتضح أن تكلفة التشغيل للشيك يمكن أن ينخفض إلى ٢٥ سناً بدلاً من ٧٩ سناً وهو ما يحقق وفراً يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار سنوياً في الولايات المتحدة فقط تعتمد فكرة الشبك الإلكتروني على وجود وسيط يقوم بإجراء عملية التخليص^(٥٧)

البطاقات المصرفية: تشبه من حيث العمل البطاقات المصرفية المعروفة ولكنها تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الائتمان في طريقة السداد حيث يتوجب على العميل تقديم المبالغ بالكامل للشبك خلال الشهر الذي تم فيه السحب. وعلى الرغم من المزايا التي تقدمها البطاقات البلاستيكية

للدادات الإحصائية والتقارير الرسمية وتقارير الجهات الخاصة، فإن نمواً كبيراً ومطرداً قد تحقق في سوق خدمات الانترنت والانجاء نحو التجارة الإلكترونية، ففي الفترة من ٩٨ وحتى ٩٩ ازداد مستخدمو الشبكة العالمية بنسبة ٥٥٪، وازدادت مواقع الخدمة بنسبة ١٢٨٪ وازدادت نسبة عناوين المواقع المسجلة بنسبة ١٣٧٪.

ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة لمعطيات العالمية (Ide) فإن زيادة عدد مزودي خدمات الانترنت (ISP's) في الولايات المتحدة بلغت ٤١٪ ما بين عامي ٩٨ و٩٩ وأن معدل الزيادة السنوي بلغ ٢٨٪ للسنوات حتى ٢٠٠٣. ووفقاً لدراسات مؤسسة (NUA) المتخصصة باستراتيجيات الإنترنت، فقد بلغ عدد الأشخاص الذين دخلوا إلى شبكة الانترنت حتى أيار ١٩٩٩ (١٧١ مليون شخص) أكثر من ٥٠٪ منهم في الولايات المتحدة وكندا، والجدول (١) يوضح أعداد مستخدمي الانترنت كما في حزيران ١٩٩٩ تبعاً للمناطق الجغرافية ونسبة مستخدمي الانترنت في عدد السكان في أكثر الدول استخداماً للانترنت. والجدول (٢) يوضح أعداد مستخدمي الانترنت في عام ١٩٩٩

لحامليها، إلا أنها لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي في الوطن العربي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض المستوى الثقافي أو مستوى الدخل أو كليهما، بالإضافة إلى عدم ثقة مستخدمي الجهات التي تصدرها.

البيئة الصالحة للتجارة الإلكترونية

ثمة حقيقة منطقية لا تجارة إلكترونية بدون وسائل إلكترونية، فإن المعبر عن وسائل التكنولوجيا المدمجة هو نظام الكمبيوتر، فالتجارة الإلكترونية هي كمبيوتر وشبكة وحلول وموقع ومحتوى، كمبيوتر يتيح إدخال البيانات ومعالجتها وتصميم عرضها واسترجاعها، وشبكة تتيح تناقل المعلومات باتجاهين من النظام وإليه، وضمن هذا المفهوم العام لاحتياجات التجارة الإلكترونية تنطوي كافة وسائل ممارسة أنشطتها من أجهزة وبرمجيات وحلول وشبكات اتصال وتبادل للبيانات واشتراكات إلى الشبكة وحلول بشأن أمن المعلومات وتنفيذ عمليات الوقاء بالتمن وتقديم الخدمات على الخط. ولأن الانترنت هي شبكة الشبكات فقد ارتبط نماء التجارة الإلكترونية في وقتنا هذا بشبكة الانترنت.^(١٨)

لقد غير الانترنت وجه عالم التجارة والأعمال، وقد ساهمت شبكات (الانترنت والاكسترانت) في تحقيق الوجود الفعلي للتجارة الإلكترونية، ووفقاً

الجدول (١) مستخدمي الانترنت في عام ١٩٩٩

مستخدمي الانترنت (بالمليون) حسب المناطق الجغرافية			نسبة مستخدمي الانترنت إلى عدد السكان حسب تقديرات عام ١٩٩٩	
النسبة	الدولة	النسبة	العدد	المنطقة
٢٣٧	أمريكا	٥٦,٣٪	٩٧,٠٠	أمريكا وكندا
٢٣٦	كندا	٢٤,٤٪	٤٠,١	أوروبا
٢٣٣	الدول الاسكندنافية	١٥,٨٪	٢٧,٠٠	اليابسيفك
٢٣١	أستراليا	٣٠,١٪	٥,٣	أمريكا اللاتينية
٢١٥	بريطانيا	٢٠,٦٪	١,١	أفريقيا
٢١٠	ألمانيا	٢٠,٥٪	٠,٩	الشرق الأوسط
٢١٠	اليابان			
٢٨	فرنسا	٢١,٠٠٪	١٧١ مليون	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان "بالاعتماد على موقع الشبكة الانترنت W.opendirecorvsite.info"

التجارة الإلكترونية العربية

أجرى موقع (عجيب) الذي يحظى بشعبية واسعة في الأوساط العربية عند مستخدمي الانترنت دراسة بينت أن مستخدمي الانترنت في العالم العربي بلغوا في بداية عام ٢٠٠٢ حوالي ٣,٥٤ مليون مستخدم بعد أن كانوا ١,٥ مليون مستخدم في عام ٢٠٠١^(١٤) وتتوقع هذه الدراسة أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت إلى ١٢ مليون مستخدم في نهاية عام ٢٠٠٢. هذا يعني أن التجارة الإلكترونية العربية هي في تزايد نظراً لأن العرب المستخدمين للإنترنت هم في تزايد. ولهذا السبب ولجملت المعطيات والمتغيرات التي تسود العالم والوطن العربي بشكل خاص، نجد أن مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية اخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار ويعمل على تطويرها وحمايتها.

يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية بمساع حميدة من أجل تأمين الحماية اللازمة للتجارة الإلكترونية العربية بعد تزايد عمليات القرصنة والجرائم المتعلقة بالمعلوماتية في العالم. وذلك من خلال إنشاء أول شركة عربية لتأمين التجارة

الإلكترونية العربية حيث تبين الأرقام الإحصائية إلى نموها المتزايد في الآونة الأخيرة يأتي هذا المشروع العربي الجديد في علس خلفية اتساع مساحة ارتكساب الجرائم ومعدلات اختراق المعلومات داخل شبكة الإنترنت وهذا يعرض المعاملات التجارة الإلكترونية العربية للقرصنة والسرقة. وخاصة نتيجة تفاقم ظاهرة تسرب البيانات والمعلومات، الأمر الذي يؤدي وضع عائق حقيقي أمام التجارة العربية، التي ما زالت في طور الولادة. ويقدر مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية معدل النمو في التجارة الإلكترونية عربياً بنحو ١٥٪ مقابل ٣٠٪ عالمياً، ويبلغ حجم التجارة الإلكترونية العربية حالياً يبلغ نحو ٣ مليارات دولار مقارنة بحوالي ١٣٥ مليار دولار عالمياً، ويتوقع أن يبلغ حجم التجارة الإلكترونية العربية المتوقع مع نهاية العام المقبل ٢٠٠٣ يتجاوز ٥ مليارات دولار مقابل حوالي ٣١ تريليون دولار عالمياً^(١٥)

أكد المجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية على ضرورة إيجاد تشريعات قانونية

التحديات التي تواجه حقل التجارة الإلكترونية

يمكننا أن نجمل جملة من التحديات التي تواجه حقل التجارة الإلكترونية في الوطن العربي وعلى النحو الآتي:-

١. مشكلة اللغة التي تعد عائقاً يقيد نشاط التجارة الإلكترونية العربية أمام نجاح تجارة التسوق الإلكتروني في المنطقة العربية.
٢. العادات والتقاليد الاجتماعية التي يؤمن بها المستهلكين تعتبر عائقاً في وجه مستقبلي التجارة الإلكترونية.
٣. الافتقار إلى مراكز البحث والتطوير من أجل تقديم الاستشارات، ومن ثم بناء الإنسان المعلوماتي.
٤. الافتقار إلى البنى التحتية في حقل الاتصالات والحوسبة في الدول العربية.
٥. تحديات التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية، وهو تحدٍ يتصل بالأعمال أو على نحو أدق بمفهوم تطوير الأعمال Business Development.
٦. الافتقار إلى التشريع القانوني المناسب لضبط عمليات التجارة الإلكترونية فيما بين الدول العربية وحتى على مستوى الدولة العربية الواحدة.

الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية:

أعتمد أجنحة التشريع العربية والبحث لدى إعداد الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية بسلسلة من التشريعات ويمكن إيجازها على النحو الآتي^(١١)

الموقف القانوني من الرسائل الإلكترونية: إن عدم الاعتراف بقانونية هذا النمط من الرسائل يضعف إمكانية الاعتراف والتنظيم الكافي للتجارة الإلكترونية على نحو مكافئ للتنظيم القانوني لوثائق التجارة الورقية التقليدية وهذه المشكلة تتمثل لدى تطوُّر اتصالات التجارة التقليدية في بيئة التجارة الإلكترونية، على نحو يشب في إعاقه تطوُّر التجارة الإلكترونية.

لتنظم التجارة الإلكترونية عربياً من أجل المحافظة على مصالح الدول العربية للحد من عمليات الفُرصة وسرقة للمعلومات، وخاصة أن كثيراً من الدول العربية أصبح يمتلك الفرص في مجال صناعة البرمجيات وتنظيم المعلومات وإبتكار البرامج وتطويرها. ويسمى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإنشاء شركته عربية لتأمين المعلومات والاتصالات برأس مال مبدئي ٥ ملايين دولار بهدف إنتاج وتسويق أجهزة وأنظمة تأمين وحماية المعلومات والاتصالات بأيد عربية.

رغم من كل هذه المصاعب التي مازالت في حيز الدراسات والاجتماعات إلا إنه من الصعوبة بمكان تحديد موقع الدول العربية في التجارة الإلكترونية معلوماً لنا أن دول الخليج العربي ومصر تساهم في مقدمة الدول العربية. حيث تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية من حيث حجم هذا النوع من التجارة حيث بلغت تجارتها ١,٣ مليار دولار آتت مصر بعدها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار فيما توزعت ١,٢ مليون دولار بين بقية الدول العربية الأخرى^(١٢) كما أشارت التوقعات حسب البنك الأهلي المصري انه بالرغم من زيادة حجم التعاملات التجارة الإلكترونية بين مصر والدول العربية رغم عدم وجود حاسر اللغة والمساقة إلا أن هذه التجارة لم تنشط وذلك بسبب عدم اعتياد مؤسسات الأعمال العربية (أي التاجر العربي) على قبول شروط الطرف الآخر في حين هو يقبل الشروط العالمية ذات المصادر الأجنبية.

أن التجارة الإلكترونية العربية تنحصر على الأغلب في الاستيراد للمنتجات والبضائع والسلع والخدمات من المصدرين الدوليين، أي الطرف الفعال والمؤثر في التجارة أن إلكترونية هي الدول غير العربية. بالطبع هذا يجعل تجارة العربية مستهلكة للسلع والمنتجات الأجنبية مما يصعب عملية اجتماعها في التعامل العربي - العربي لعدم وجود ما الأساس الذي تبني عليه في عملية التبادل.

الاعتراف بهذه الوسائل وتحديد مسؤوليات ذوي العلاقة.

المسؤولية القانونية للجهات الوسيطة في أنشطة التجارة الإلكترونية:

مثل مسؤولية مزودي خدمة شبكة الإنترنت، ومسؤولية الجهات القائمة بخدمة التسليم المادي، ومسؤولية جهات الإعلان، ومسؤولية جهات التوثيق وإصدار الشهادات.

البنية التحتية: - وتتعلق بالاستراتيجيات الوطنية وبالتنظيم القانوني لخدمات الاتصال وتزويد خدمة الإنترنت وجهات الإشراف على التجارة الإلكترونية في الدولة المزودة لحلولها وربطها وما يتصل بهذا التنظيم من معايير ومواصفات وقواعد قانونية ومسؤوليات قانونية.

الضرائب والجمارك والتعريفات: - آليات وقواعد السياسة التشريعية الضريبية والجمركية في بيئة التجارة الإلكترونية.

مسائل الخصوصية وأمن المعلومات: اختراق مواقع التجارة الإلكترونية ونظمها ومتطلبات أمن الشبكات وتحديدًا تشفير البيانات، الخصوصية، وتجرم أنماط جرائم الكمبيوتر والشبكات.

التنظيم القانوني والإداري لجهات منح شهادات الموثوقية وما يتصل به من تنظيم مسؤولياتها.

التعامل بالطرق الإلكترونية: - تواجه

التجارة الإلكترونية صعوبات من حيث اعتراف القسرين التقليدية بقانونية إبرام العقود بهذه الوسائل.

الاختصاص والولاية القضائية: - إن التجارة الإلكترونية باعتبارها تجارة بلا حدود تثير مشكلة الاختصاص القضائي بسبب حقيقة إن القوانين الداخلية ذات نطاق إقليمي محدد بحدود الدولة الممتدة.

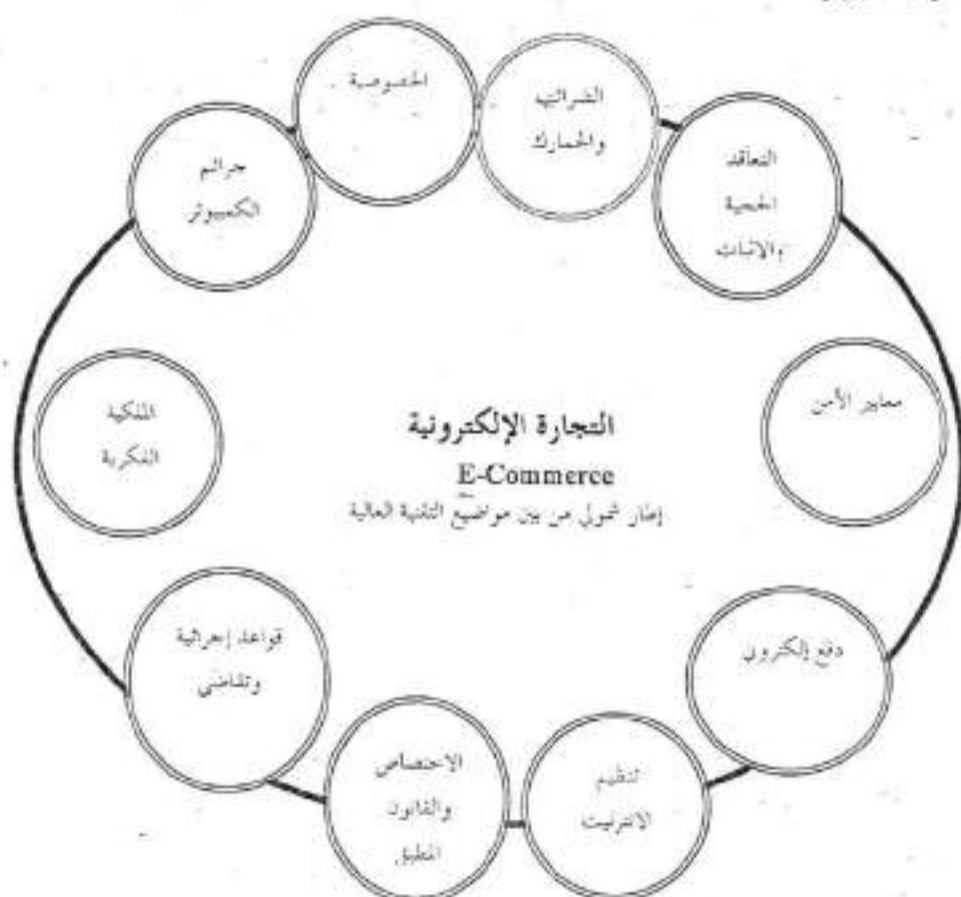
البيئة: - تثير التجارة الإلكترونية تحدي حجية وقانونية الدليل والبيئة بأشكالها الرقمية. وفي إطارها يظهر الموضوع الأهم، التوقيع الرقمية

حماية المستهلك وتنفيذ القانون: - وذلك فيما يتعلق بتصوص التشريعات المتصلة بحقوق وحماية المستهلك أو الجمهور، خاصة إن بعضها قد يتعارض مع قواعد التجارة الإلكترونية من جهة وبمضاه غير كاف للحماية من مخاطر التجارة الإلكترونية من جهة أخرى.

الملكية الفكرية: - تحديات حماية الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية ومحتوى المواقع في بيئة التجارة الإلكترونية.

أنظمة الدفع الإلكتروني: - تثير التجارة الإلكترونية تحديات في حقل الوفاء بالثمن ومقابل الخدمة، وتتصل هذه التحديات بمفهوم النقود الإلكترونية، الحوالات الإلكترونية، وآليات الدفع النقدي الإلكتروني، وما يتصل بذلك من مسائل

ويرشح الشكل (٢) مناطق الاهتمام القانوني المتصلة بتنظيم التجارة الإلكترونية، ويلاحظ إنها لمي الحديثة كقائمة
قروع قانون الكمبيوتر،



الشكل (٢) الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية

المصدر : من إعداد الباحثان

المتعاقدة في القوانين التي لا زالت تركز على
أولية الكتابة والوثائق الخطية في الإثبات.

الخاتمة والتوصيات

وفي الختام لا بد من القول أن الحقيقة
التي بدأت تتضح كواقع ملموس وحتمي في
اقتصاديات بلدان العالم التي دخلت عصر التجارة
الإلكترونية، وهي أن مستقبل التجارة الإلكترونية
سواء في البنوك أو في التبادلات التجارية، أصبح
واقعا يتطلب متسا مناقشة مستلزمات نجاحه
ومقومات ديمومه، وذلك من خلال الاستفادة من

وتجدر الإشارة أن التجارة الإلكترونية تتميز بثلاثة
أحكام قانونية خاصة بها:

إبرام الصفقات بين مورد السلعة أو الخدمة وطالبيها
وهما على مسافة كل واحد من الآخر.
لا تنقيد بالحدود، الأمر الذي يطرح عددا من
المسائل القانونية أهمها القانون الواجب تطبيقه في
حالة النزاع، وحماية العلامات المسجلة واللغة التي
يتعين إبرام الصفقة بها، والأنظمة المصرفية الواجب
التقيد بها أو مراعاتها.

تقوم على تعاقد بدون مستندات أو ممتلكات
مادية، الأمر الذي يثير مسألة التزامات الأطراف

ومكافحة الفرصة التي تقف حائلاً أمام استخدام الإنترنت.

يشما أكد ووبرت كارتر، الرئيس التنفيذي لشركة "سي أي أو" الأمريكية المسؤولة عن الخدمات التجارية، أن المشكلة تكمن في عدم تزويد الشركات والمشاريع التجارية على شبكة الإنترنت ببرامج التقنية المتطورة لرفع قدرتها على مواجهة التحديات المفروضة حالياً، والتي من شأنها أن تعمق أي تطور في القطاع التجاري على مستوى العالم. وبين كارتر أن غياب البحوث التقنية التي تقوم بها الشركات المتخصصة مثل مايكروسوفت لدفع العمليات التجارية على الشبكة، بالإضافة إلى غياب الدعم الحكومي للتجارة الإلكترونية في كثير من البلدان.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر الفرصة من أهم عوامل تراجع الشركات التجارية عن استخدام التقنيات الحديثة وفي هذا الصدد أكد تيد شادلو، الباحث في شركة "فورستير" الأمريكية المتخصصة في بحوث التجارة الإلكترونية، أن السبب الرئيسي في تراجع عدد كبير من الشركات التجارية عن استخدام التقنيات الإلكترونية وشبكة الإنترنت في توسيع قاعدتها التجارية حول العالم هو مخاوفها من القرصنة وسرقة بطاقات الائتمان التي عادة تكبدهم الخائر الجسيمة وعليه مطلوب التفكير في السبل التي قد تنجم عن التجارة الإلكترونية وليس فقط تعظيم إيجابياتها.

وفي هذا الإطار فإننا ندعو إلى إيجاد جيل جديد من القضاة المعلمين بعلوم التقنية الحديثة في حالة الخلافات والنزاعات التجارية الهامة وكيفية حلها والتي تستحق دراستها كي لا تبقى الثغرات قائمة بين النظرية والتطبيق.

التجارب الدول التي دخلت ومعارضات هذا النوع من التجارة بالإضافة إلى التخلص من المعوقات. يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين إنه لا من تصدي للكساد الاقتصادي العالمي، وذلك من دعم المشاريع التقنية عبر الإنترنت، وتشجيع القطاع التكنولوجي من خلال استخدام التقنيات الإلكترونية والبرمجيات المتطورة.

وبغض النظر عما يشهده العالم من التدهور والانهيار وخاصة في قطاع اقتصاديات الإنترنت في السنوات الأخيرة فقد اجمع كثير من المحللين في مجال المال والأعمال على ضرورة الإقدام على خطوات عملية على أرض الواقع، حيث اجتمع بعض من هؤلاء الخبراء في منتدى "نوريستر" بولاية بوسطن للنظر في هذا الموضوع^(٣٢) أكد توماس ستيميرج رئيس المؤسسة إن الدراسات التسويقية على ضرورة استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في العمليات التجارية لأنها متزايد من قنوات التوزيع التجاري، وتحسن فاعلية التشغيل في كافة القطاعات التجارية.

ويرى كينيث تشنولت المدير التنفيذي لشركة السفر والخدمات المالية العالمية أنه أن الأوان لاستخدام التكنولوجيا المتطورة في تحريك الكساد العالمي، وتوليد ميل حديثة ومرونة لتصميم أعمال نموذجية تحرك الأسواق الراكدة، لتخرج العالم من الكساد الذي تعيشه. ويمثل ملامح الدعم المرتقب في الترويج لبيعات الإنترنت وتشجيع البيع التجزئة والجملة على الشبكات التجارية الإلكترونية. وأكد على ضرورة تبني المشاريع التجارية التي تستخدم الإنترنت في أعمالها، وزيادة الدعاية اللازمة للمشاريع التجارية، والتصدي

١٦- لبيب كوتلر، كوتلر يتحدث عن التسويق، كيتلر
تنشر الأسواق وتفوزها وتسيطر عليها، ترجمة قبصل
عبد الله بابكر، مكتبة جريد، ١٩٩٩، ص ٢٣٩

١٧- المهدي، هشام، "التجارة الإلكترونية"، موقع على
البريد الإلكتروني

Hisham Elmahdy@hotmail.com

١٨- WWW.arablow.org

١٩- معروف، إبراهيم، "التجارة الإلكترونية والسلوك
وتوظيفات استخدام الأنترنت المصرية عربياً وعالمياً هل
ارتقت إلى طابعها الاستثماري؟" مجلة النبأ العدد ٦٦

٢٠- موقع الشبكة الاستراتيجية ملفات اقتصادية مختلفة.

٢١- مصطفى، عماد "التجارة الإلكترونية في سورية".

٢٢- فرص ومقومات، المؤتمر الإقليمي الرابع للجان
الوطنية العربية لدى غرفة التجارة الدولية - دمشق - ١٧-١٨
أيلول ٢٠٠٢

٢٣- رضوان، رأفت، "العالم الإلكتروني الجديد
والتنمية"، المؤتمر الإقليمي الرابع للجان الوطنية العربية
لدى غرفة التجارة الدولية - دمشق - ١٧-١٨ أيلول -
٢٠٠٢

٢٤- مقال: هل يتجه الإنترنت في إنشاء الاقتصاد
العالمي...؟ الموقع العربي المصري بآب.
WWW.BAB.COM

مصادر المصباح

١- العايد، علي رزاق، الاستناد من التسويق
الإلكتروني لفرص الاستثمار، جريدة أضواء الجامعة،
العدد ٦ لسنة ٢٠٠٥، ص ٧

٢- النعيمي، فاسم، "التجارة الإلكترونية"، بحث منشور
في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠١، ص ٣

٣- Mahan, J.S., "Electronic Commerce
and the Future of Bankers

Magazing", Mar/Apr, ١٩٩٦, PP. ٢٨٠ -

١٨٢.

٤- Alba, Joseph, John Lynch, Barton
Weitz, Chris Janiszewski, Richard Lutz,
Alan Sawyer and Stacy Wood "Interactive Home Shopping :
Consumer, Retailer, and Manufacturer
Incentives to Participate in Electronic
Marketplaces," Journal of Marketing .

٦١ (July), (١٩٩٧), p ٢٨

٥- Booth, Rupert "E-Performance
Management, E-Ventually

"Management Accounting, ٧٨(١)

(٢٠٠٠), p ٢١

٦- Capon, Noel and Rashi Glazer "Marketing and Technology: A strategic
Co-alignment," Journal of marketing ,
٥١ (July), (١٩٨٧), p ٢٢

٧- الدويجي، عبد الإله، "التجارة الإلكترونية"، اتحاد
المصارف العربية، بيروت ٢٠٠٠، ص ١٥

٨- رضوان، رأفت، "عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة
العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤

٩- Mischellel Davis, "Internet
marketing overview", marketing power
.com, p ٤

١٠- نصر، محمد ظاهر، "التسويق الإلكتروني"، عمان، دار
حامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٤٨

١١- WWW.piperjaffry.com

١٢- Raymond D. Frost and Judy
Strauss, The Internet : A New
Marketing tool (Upper Saddle River,
NJ: Prentice Hall, ١٩٩٧, p ٦٥.

١٣- WWW.Ct arab.com

١٤- WWW.IslamOnline.net

١٥- WWW.opendirecorysite.info

البحوث الإدارية والمحاسبية

Handwritten text, possibly a signature or name, appearing as a series of connected loops and strokes.

Handwritten text, possibly a signature or name, appearing as a series of connected loops and strokes.

استخدام التكامل بين المقايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة

دراسة ميدانية في المصرف المتحد للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢

الأستاذ الدكتور مؤيد محمد الفضل

الأستاذ المساعد الدكتور رضا صاحب أبو حمد

والمدرس المساعد مجيد محسن الغالب

إذا كانت إبعاد الأداء متداخلة ومتبادلة التأثير فما هي المقاييس التي يمكن استخدامها بحيث تعكس هذه العلاقة؟ بمعنى آخر: هل يمكن استخدام مقاييس مترابطة مع بعضها البعض ترابطاً متظافياً بدلاً من انتخاب المقاييس لتقدير الشخصي؟

ثانياً: هدف البحث: - يهدف البحث إلى:- الوصول إلى مجموعة مترابطة من المقاييس المالية التي تقيس المخاطرة والربحية وكفاءة التوظيف لتقييم الأداء المالية لمصرف.

الوصول إلى مجموعة مترابطة من المقاييس غير المالية التي تقيس كفاءة وقابلية النشاط واقتصاديته.

الجمع بين المجموعتين لتحديد مستوى أداء المصرف النهائي.

الوصول إلى رقم نهائي لتقييم الأداء يسمح بالتعرف على مستوى الأداء.

ثالثاً: أهمية البحث:

يمارس النظام المصرفي الخاص دوراً مهماً في توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية إلى جانب تشييطه لحركة الاقتصاد من خلال امتصاص الفائض لدى الجهات التي يتولف فيها وتوجيهه نحو الوحدات التي تحتاجه حيث تسدق النقود إلى تلك الوحدات عن طريق أدوات الاستثمار المصرفية المختلفة بما يضمن الخط الاستثمارية المختلفة لتلك الوحدات فضلاً عما

أولاً: مشكلة البحث:

يمثل الأداء أحد مراحل العملية الرقابية، التي تحقق اعتماداً على عدد من المقاييس إلا إن هذه المقاييس متعددة، بحيث يمكن إن تقيس كل مجموعة منها وظيفة أو نشاط محددة وفقاً لتخصصها، وإن استخدام مجموعة دون أخرى يؤدي إلى تقويم جانب من الأداء دون الجوانب الأخرى، ومن ناحية ثانية فإن المقاييس التي تخص جانباً محدداً من الأداء متعددة مثال ذلك إن الربحية بنسبة إجمالي الدخل ونسبة الدخل التشغيلي ونسبة العائد على الملكية والعائد على الاستثمار والسيولة تقاس بنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة الخ. ولكن ما هي نسبة السيولة التي يمكن تحديدها بصورة منطقية بحيث تتفق تماماً مع نسبة أو أكثر من نسب الربحية مثلاً أو بالعكس؟ لما كان الأداء المصرفي يتسم بالترابط الشديد بين الأنشطة لطبيعة التنظيم المصرفي الذي يتطلب إن يكون لادرا على الاستجابة السريعة لمتطلبات البيئة (زبائن ومناقسين) ولمتغيرات بيئة الداخلية بحيث تكون درجة علاقة الأنشطة مع بعضها بدرجة عالية أي إن طبيعة الأداء المصرفي تتسم بالتداخل وتبادل التأثير بين الجوانب المختلفة وهو الأمر الذي لا يمكن معه فصل جوانب الأداء عن بعضها، فإن المشكلة تكمن في السؤال التالي:-

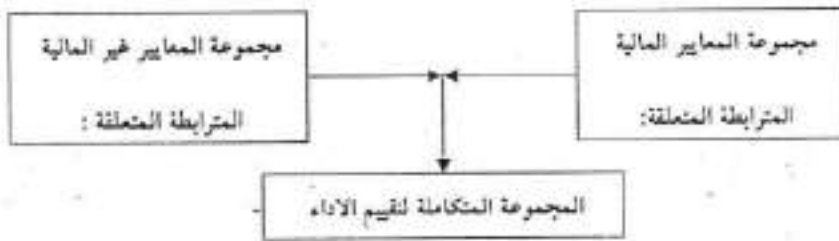
المطلوب تحقيقها ومن هنا تأتي أهمية البحث
بكونه محاولة لإيجاد نظام لتقييم الأداء يمكن أن
يحدد موقع الأداء من الأهداف.

رابعاً: نموذج البحث:

١. تتطلب عملية توضيح إبعاد الفرضية بناء أنموذج
افتراضي محدد يوضح نمط العلاقة بين المتغيرات
ومدى ترابطها مع بعضها البعض بحيث يمكن
استخدامها في تقييم أداء المصرف باعتبارها أداة
قادرة على الوصول إلى نتائج دقيقة ويوضح
الشكل الأنمي الأنموذج الافتراضي للبحث الذي
يدرس العلاقة بين المعايير المالية وغير المالية
لفرض الوصول إلى المجموعة متكاملة نتيج
إمكانية استخدامها لتقييم الأداء .

يتم به من الموازنة بين النشاط الاستهلاكي
والادخاري من خلال أدائه الهادف إلى تحقيق
الموازنة بين الإنشاء بالتزامات المالية وبين
توظيف الأموال في ظل مستوى من المخاطرة
المقبولة وصولاً إلى عائد مناسب، إلى جانب ما
يقوم به النظام المصرفي من مساهمة مهمة في
تحسين وسائل الدفع وخلق الإضافة المناسبة إلى
الكمية الإجمالية المعروضة من النقود عن طريق
الودائع المشقة التي تكون بشكل نقود لم تكن
موجودة أصلاً.

إذن لابد من توفر الأدوات الرقابية
القادرة على تعقب نتائج الأداء المصرفي بحيث
تضمن تحديد موقع هذا الأداء من الأهداف



الأنموذج الافتراضي للبحث

خامساً: فرضية البحث: تحدد فرضية

البحث بالآتي :

الفرضية الرئيسية :- يمكن الوصول إلى مجموعة
متكاملة من المعايير المالية وغير المالية وفقاً
لارتباطات الأخيرة مع المعايير المالية لتقييم الأداء
الكلي وذلك اعتماداً على النسب المالية المترابطة
فيما بينها ترابطاً منطقياً، وعلى النسب غير المالية
المترابطة فيما بينها ترابطاً منطقياً.

ويتفرع من هذه الفرضية :

الفرضية الفرعية الأولى :- يمكن
استخدام عدد كبير من النسب المالية لفرض
الوصول إلى مجموعة من المعايير المالية المترابطة

فيما بينها ترابطاً منطقياً، التي تتعلق بكل من الربحية
والمخاطرة وكفاءة التوظيف في المنشأة .

الفرضية الفرعية الثانية :- يمكن استخدام

عدد كبير من النسب غير المالية لفرض الوصول
إلى مجموعة من المعايير غير المترابطة فيما بينها
ترابطاً منطقياً، التي تتعلق بكفاءة وفاعلية
واقتصادات الأنشطة غير المالية في المنشأة.

سادساً: متغيرات البحث :-

تم تحديد متغيرات البحث كما يلي :-

١- المقاييس المالية (X)	٢- المقاييس غير المالية (Y)
(X1) نسبة الرصيد التقدي	(Y1) أهمية التدريب
(X2) نسبة المسؤولية القفونية	(Y2) إنتاجية العاملين
(X3) نسبة العائد على الاستثمار	(Y3) فرصة تطوير العاملين
(X4) نسبة العائد على حقوق الملكية	(Y4) دوران العمل
(X5) نسبة (المثلية : الأصول)	(Y5) ثقافة العاملين
(X6) نسبة (المثلية : الودائع)	(Y6) إنتاجية الأجر
(X7) نسبة توظيف الودائع	(Y7) تطور القيمة المضافة
(X8) نسبة توظيف الموارد المتاحة	(Y8) الحصص السوقية *
(X9) نسبة توظيف الموارد التقفونية	(Y9) كفاءة الإعلان والترويج
(X10) نسبة مخاطر الففدة	

يهدف المصرف إلى المساعدة في التنمية الاقتصادية وتنشيط لعاليتها بممارسة أعمال الصيرفة التجارية ثم الصيرفة الشاملة لاحقاً الذي أقرته الهيئة العامة عن طريق ممارسة أعمال الصيرفة التجارية والتخصصية إضافة إلى أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط الزراعي والصناعي والتجارية والسياحية والإنشائية والخدمية بأشراف البنك المركزي العراقي، ويمكن متابعة تطور النسب المالية والنسب المالية من خلال الجدول الآتي.

سابعاً: هيئة البحتة:

تم اختيار المصرف المتحد - أحد مصارف القطاع الخاص المختلط مجالاً لبحث بحكم كونه قطاع مختلط مما يجعل منه مجالاً لتفاعل خيرات القطاع الخاص والحكومي.

حيث يمثل هذا رافداً حيوياً من روافد التنمية في الوقت الذي تتعالى فيه الدعوات إلى تخصيص القطاع الحكومي مما يجعل من تجسده القطاع نموذجاً قابلاً للتطوير ولذلك لا بد من مراجعة أدائه باعتباره خطوة أساسية بهذا الانجاء وقد اهتمت الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ أساساً لملاحظة العلاقة بين المقاييس وقد اختار مجموعة ملائمة منها وتطبيق ما يتم التوصل إليه من مجموعة مترابطة على سنة ٢٠٠٣.

ثامناً: نبذة عن المصرف المتحد:

تأسس المصرف المتحد عام ١٩٩٤ وبرأس مال قدره مليون دينار بعد إجازته وفقاً لإحكام المادة (٢١) من قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وهو واحد من المصارف المختلطة العاملة في القطر، ويشمل (٦) فروع.

النسبة	الرصيد	السوية	المائد على الاستثمار	المائد على الملكية	حقوق الملكية الأصول	حقوق الملكية الواجب	التوظيف	التوظيف المسوارة المتاحة	توظيف المسوارة التقليدية	مخاطر الفائدة
١٩٩٦	٢٢٥	٢١٠٠	٢٦	٢١٤	٢٤٢	٢١٠٠	٢٤٥	٢٧٤	٢٨٠	١,٢٧
١٩٩٧	٢١٥	٢١٠٠	٢٤	٢١٦	٢٣١	٢٧٠	٢٦٥	٢٨٠	٢١٠٠	١,١٧
١٩٩٨	٢١٤	٢١٠٠	٢٤	٢١٩	٢٢٧	٢٤١	٢١٨	٢٨٠	٢٨٨	١,٨
١٩٩٩	٢٢٩	٢٩٤	٢٤	٢١٩	٢٢١	٢٢٩	٢٢١	٢٦٩	٢٣٦	٠,٨٨
٢٠٠٠	٢٢٦	٢٧١	٢٥	٢١٩	٢٢٣	٢٣٥	٢٤٠	٢٧٣	٢٨١	٠,٩٦
٢٠٠١	٢٣٦	٢٨١	٢٣	٢٢٣	٢١١	٢١٣	٢٦٤	٢٦٢	٢٢٧	٠,٦٩
٢٠٠٢	٢٢٤	٢٩١	٢٣	٢١٤	٢١١	٢١٣	٢١٧	٢٧٢	٢٧٤	٠,٨١

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف

المبحث الأول

مفهوم وأهمية الأداء وتقييمه وإبعاده

الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها (et.al, Wright 1998) (المحجوب، 1999 : 14) فهو مفهوم واسع يشمل في مضامينه على العديد من المقاييم المتعلقة بالنجاح والفشل والكفاءة والفاعلية، المخطط والفعلي، الكمي والنوعي وغيرها من العوامل المتعلقة به لذلك فإن الأداء يمثل النشاط الشمولي المشعر الذي يعكس نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية وفقا لمتطلبات نشاطها، وعلى ضوء الأهداف طويلة الأمد (الحيني، 2000 : 231).

ويعرفه (حلاوي، 64 : 2000) بأنه المجلس الحقيقي الذي يعطي صورة عن سير أعمال الوحدة الاقتصادية ويؤكد في الإجابة عن رجوب إعادة النظر في الرسالة إلى آخر حلقة من السياسات والبرامج والموازنات وكل ما يتعلق بالعملية التخطيطية ويحقق للوحدة الاقتصادية الموقف الإستراتيجي ليس على مستوى البيئة الداخلية وبيئة المهمة وإنما على صعيد البيئة الخارجية.

نتج مما تقدم إن الأداء مفهوم واسع يميز عن أسلوب الوحدة الاقتصادية في استثمار مواردها

أول مفهوم الأداء وأهميته

يمر الأداء عن البعد التطبيقي لمجمل نشاط المنظمة إلا إن هناك جهات نظر عدة تناولت مفهوم الأداء فقد ذكر (الحيني، ٢٠٠٠ : ٢٣١) : إن الأداء يعبر عن الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها مع بيئتها فهو يمثل انعكاسا لقدرة الوحدة الاقتصادية على تبنى خيارها وتطبيقه لذلك فهو الجوهر الذي توجه صوبه عملية الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء (Vankatraman 1986)، ويبرز الاختلاف في تحديد مفهوم للأداء من خلال المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة في دراسته وقياسه من قبل الباحثين (Hofer 1983) ومن الباحثين من يرى إن الأداء هو العكاس لكيفية استخدام الوحدة الاقتصادية لموارد البشرية والمادية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (Miller& Bromiely 1990).

كما يعرف بأنه دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة إضافة إلى خيارات قادة المنظمة (Weiner and mohoney 1981:456) (الحيني والدوري، 2000 : 221)، وهناك من يرى إن الأداء يمثل النتائج المرغوبة التي تسعى

المخطط والبرامج والتلميحات الصادرة والمبادئ المعتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة عن الانحرافات والاختناقات مع تخصيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية والعملية لمعالجتها ومن ثم تلخيصها (كنعان، 2002: 65) أي أنه (أداة تستخدم للتعرف على نشاط الوحدة الاقتصادية مستهدفة النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا بغية التعرف على الانحرافات وتشخيص أسبابها مع اتخاذ الخطوات لتجاوز تلك المسببات) (عبد الكريم وكداوي، 1999: 206)، وأن الغرض الأساس من هذه العملية تقييم المرحلة السابقة أولاً واعتماد إستراتيجيات تحسين الأداء ثانياً. (حلاوي، 2000: 65).

إن تقييم الأداء يشمل بالسمي للتعرف على مستوى تنفيذ النشاطات المختلفة سواء كانت مادية أو بشرية وصولاً إلى الخطوات المطلوبة والفعالة لإزالة الاختناقات ورفع كفاءة استخدام تلك الموارد من خلال تقليص الهدر والضياع وتحسين الأهداف بدرجة أكبر من الفاعلية ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات والإسراف في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصاد أكثر (ألعبيدي، 1997: 7)، وأن ذلك يتحقق من خلال الربط بين نتائج نشاطات البرامج والغايات والأهداف التي من المفترض أن يحققها البرامج (كراهام ومايز، 1996: 332).

لذلك نجد إن تقييم الأداء خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية وتتصل بجوهر عملية تقييم الأداء صليبة مقارنة الأداء الفعلي بالمؤشرات المحددة مقدماً (سليم، 1988: 82).

إن نشوء المنظمات هو استجابة لاحتياجات بيئة قد تكون اقتصادية أو جماعية أو سياسية (حسن والشماح، 1989: 246) وكما هو معروف في

المناخ وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها.

إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه مثلاً للمدى الذي تستطيع فيه إن تنجز مهمة بنجاح أو تحقق هدفاً بتفوق، ويتميز آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها لهذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وأن أي خلل في أي منها لابد أن يؤثره الأداء (نعمه، 2000: 50).

ثانياً مفهوم تقييم الأداء

يشمل الأداء محتوى جوهرياً لعلّة الوجود الإنساني (فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران له وإن له كتاباً) (الأنبياء، الآية 94)، وهو ينطوي على القصدية المستندة إلى الوعي الذي يعطي معنى للسلوكيات سواء كانت صادرة من أفراد أم جماعات (منظمات).

ومن جهة أخرى فإن الأداء يمثل استجابة لحاجة قائمة ومن ثم وبحكم القصدية الواعية يتجه نحو غايات محددة، وعليه فإن تقييم أداء الوحدة الاقتصادية يتمثل في (الوقوف على درجة وتسرع أداء الوحدة الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها باستخدام الموارد المتاحة بالكفاءة المطلوبة) (الكرخي، 2001: 44) باستخدام مجموعة من الإجراءات والمؤشرات والمعايير في تحديد قيمة ومدى تحقيق الأهداف (فليح، 1980: 44) وهذا ما يجعل من تقييم الأداء (وسيلة لتحقيق من إن العمليات التي تم إنجازها في نهاية مدة معينة - سنة عادة - مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق

استخدام الموارد فحسب بل إن الموارد لا تعدو عن كونها وسيلة ينبغي إحكامها لبلوغ الهدف المنشود لذلك لابد من معرفة مدى ما خلقه كل نشاط في سياق أداء الأنشطة لخلق القيمة المضافة على صعيد السعي لتحقيق الأهداف أي مدى فاعلية تلك الأنشطة.

نتيجة مما تقدم إن تقييم الأداء عبارة عن عملية إدارية تنصرف إلى تحقيق من مدى مساهمة الأنشطة المختلفة في الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً وبمستوى معين من الكفاءة في ظل مستوى معين من التكامل بين موارد الوحدة الاقتصادية المختلفة معتمدة على أدوات القياس التي تعكس هذا التكامل لمقارنة نتائج القياس مع المعايير التي تعبر عن الأهداف بما يؤمن صياغة أو تعديل استراتيجيات لاحقة إذا ما كان ذلك مطلوباً.

ثالثاً: أهمية تقييم الأداء

١. يعد تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للوحدات الاقتصادية لكونه ينحدر إلى حسنة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجها وتبرز أهمية تقويم الأداء في الجوانب التالية:

٢. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لإغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة (الحسيني، 2000: 234).

٣. يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والتمويل والإفراد وغير

منظمات الأعمال، فإن رسالتها من المؤكد إن تكون معبرة عن تلك الحاجات من خلال الأهداف وبطبيعة الحال إن الوحدة الاقتصادية تعمل في بيئة تتصف بالتغير وهذا يتطلب التكيف من خلال منحى معين من الأداء يجسد التكيف اعتماداً على مجموعة أنشطة الوحدة الاقتصادية التي لا تؤدي أي نتائج مفيدة ما لم تتضافر متكاملة مع بعضها ذلك لأن (التكامل الاستراتيجي في توجيهات الإدارة إنما يعتبر شرطاً جوهرياً للكفاءة والفاعلية وتعبيراً عن حالات التشتت والتناثر وعدم التنسيق بين السياسات والقرارات فإذا كانت الإدارة الإستراتيجية تمثل منظومة العمليات المتكاملة المتعلقة بالتحليل البيئي وصياغة الاستراتيجيات وتطبيقها وتقييمها فإن متابعة وتقييم الأداء يتحقق من خلال النظر للوحدة الاقتصادية كنظام متكامل يتكون من بنية متفاعلة من الأنظمة الوظيفية ومتابعة سلسلة القيمة المضافة ذات الأثر المباشر في إلحاق فرص البقاء والنمو أو التطور في الصناعة (ياسين، 1998: 15-17) ولما كانت الوحدة الاقتصادية تعتمد على مقادير من الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية والتي تتصف بالندرة النسبية مما يتطلب السعي لتأمين هذه الموارد باعتبارها متطلبات لا يتحقق الأداء بدونها لذلك لابد من توجيه الرشد في الاستخدام من خلال تحقيق أقصى استفادة من الموارد وبأقل تكلفة مع مراعاة متطلبات الجودة وظروف الأداء وفي هذا السياق يأتي دور تقييم الأداء للتحقق من ذلك بمعنى آخر إن كفاءة الوحدة الاقتصادية تعد واحدة من توجهات تقويم الأداء.

إن الانصرار على التحقق من كفاءة الأداء يجعل عملية التقويم محدودة في إطار استخدام الموارد في حين إن هدف الوحدة الاقتصادية لا يتجه صوب

لقوة المنشأة (مئة اقتصاديتها) (السراري والسندي 2000:32).

٧. وعلى المستوى المالي فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر بالإضافة إلى مقسوم الإرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة باعتبار أن أهداف الإدارة المالية (زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية)) (كراجة وآخرون 2000:26).

رابعاً: إبعاد الأداء:

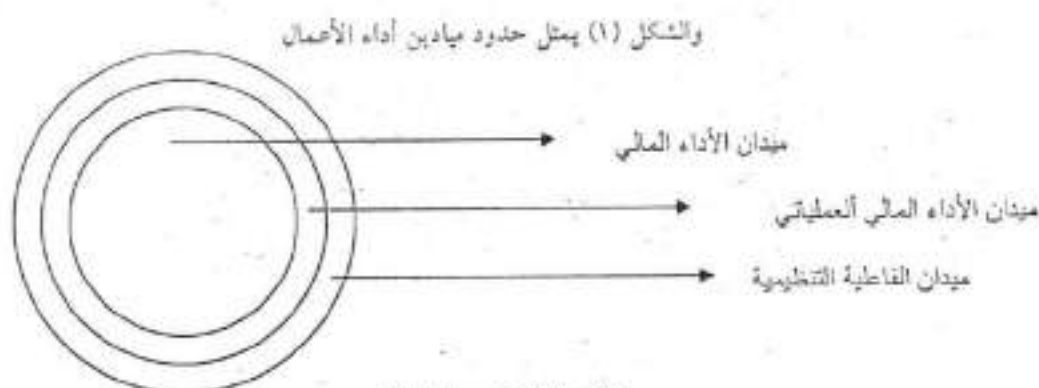
لقد حدد (Vankatraman&Ramajan 1986) (لحميني ٢٠٠٠:٢٣٥) مجالات أداء الأعمال في ميادين تتمثل في ميدان الأداء المالي والعملياتي وميدان الفاعلية التنظيمية.

ذلك لتحقيق الوقورات الاقتصادية وتلافي الخسائر والضاياع الاقتصادي والإمرا ف المالي.

٤. على مستوى العمليات يؤدي تقييم الأداء إلى (إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية والوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على إدارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل وأثرها على كفاءة الإنتاج بعوامل الإنتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيدا للوصول إلى الإجراءات العلاجية اللازمة لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل) (قليح 1980: 251).

٥. على مستوى الأفراد فإن تقييم الأداء يؤدي إلى (خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للخدمة وتحديد تكاليف العمل الإنساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودعمهم باتجاه تطوير أنفسهم وتميز حالة الشعور بالمسؤولية من خلال توليد الفئات الكاملة من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف المنظمة مستغل تحت عملية التقييم) (السالم وصالح، 1991: 125 - 126).

٦. وعلى مستوى التوازن فإن تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مرجح ومستوى لاحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصولهم مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري، فذلك لأن (الكفاءة التسويقية بشطريها التشغيلي والسعري هي مقياس



الشكل (١) تحديد ميادين الأداء

Source: Venkatraman and V. Ramanujam "Measurement of Business performance in strategy research no.4, Vol.11: A comparison of approaches" Academy of Management Review

وهذا ما يظهر للإدارة الصورة الحقيقية للأداء الذي لا

تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنه

(Venkatraman & Ramajan: 1986: 804) (خلاوي 2000: 67).

٣. ميدان الفاعلية : Organizational effectiveness

يشير مفهوم الفاعلية إلى قدرة وقابلية الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها من خلال التنبؤ بالمشاكل الداخلية والخارجية التي ستواجهها في المستقبل والتكيف معها ووضع الحلول المناسبة لها (المعموري 2002: 4) وتعتبر الفاعلية التنظيمية المعيار الذي يعكس درجة نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها والتي تسمى لتحقيقها وتدرتها على التكيف مع البيئة الخارجية (Nortecraft & Neal) (نصة 2000: 50).

ويرى (Naryanan & Nath، 1993: 157) إن الفاعلية التنظيمية تشير إلى الحكم الإنساني عما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تمارس عملها بشكل مرضٍ وأن هذا الحكم يصبح قاعدة للتغيير التنظيمي الجوهرية فعندما تكون الفاعلية غير مرضية يصبح التغيير أمراً ضرورياً.

يتفق المختصون على أن الفاعلية التنظيمية وسيلة تقويمية لقياس أداء الوحدات الاقتصادية في جوانب مهمة لتحديد نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة إلا إن معظم هؤلاء المختصين يختلفون في وجهات نظرهم حول الجوانب التنظيمية أو البيئة التي يجب أن تخضع للتقويم وهو الأمر الذي اثبتت منه عدد من المداخل

(عبد الرزاق، 2002: 231) وكما يلي :

وفيما يلي توضيح لكل من هذه الميادين :-

١. ميدان الأداء المالي : Financial performance

وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي وهو وصف لوضع الوحدة الاقتصادية الآن لتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات (الحسبي والدوري 2000: 234) وتستخدم لقياسه النسب والمؤشرات المالية كالسيولة والربحية وغيرها من النسب التي تسجّل للوحدة الاقتصادية معرفة نقاط قوتها وضعفها فضلاً عن معرفة موقعها السوقي مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة (Venkatraman & Ramajan 1986: 804) (خلاوي 2000: 67).

٢. ميدان الأداء المالي التشغيلي : financial operational performance

وهو المفهوم الذي يجمع بين الأداء المالي والتشغيلي اللذان يمثلان جانب الكفاءة التي تقوم أساساً على التوجه نحو تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة وفي المجالات التي تعطي أكبر المردودات (النزري 1990: 149) (نصة 2000: 50).

إن هذا الميدان يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات ومقاييس عملياته كالحصة السوقية وتقديم المنتجات الجديدة وتنوع المنتج وفعالية عمليات التوريد وغيرها المقاييس التي تربط بمستوى أداء عمليات الوحدة الاقتصادية كافة

مدخل النظام (The system approach)

يتضح من مدخل الأهداف بأنه يركز على الأهداف فقط ميدانيا لقياس الفاعلية ولكن الحكم على فاعلية الوحدة الاقتصادية من خلال الهدف لا يقدم لنا سوى أجزاء من الصورة الكلية للوحدة الاقتصادية لأنه يركز على المخرجات فقط إن الوحدة الاقتصادية يجب أن تقوم من حيث مدى قدرتها على الحصول على المدخلات وتحويل هذه المدخلات من خلال العمليات إلى مخرجات وتوزيعها إلى جانب قدرتها في المحافظة على التوازن والاستقرار (السالم، 2000: 44).

مدخل تعدد المتفاعلين، العناصر الاستراتيجية (The Strategic constituencies)

برز هذا المدخل بديلا عن المدخل السابقة وقد سعى مؤيدو هذا المدخل إلى احتواء المدخل السابقة وذلك لأن تلك المدخل لفاعلية الوحدة يقدم كل منها بعض الجوانب ولا يعتمد على كل الوحدة، فالوحدة الاقتصادية يمكن أن تكون جيدة في الحصول على الموارد ولكنها تدهوا في تحقيق أهدافها وإثبات ذات علاقات عمل داخلية ممتازة ولكنها تخفق في البقاء لعدم رغبة المستهلكين بمتجانتها وبناءا على ذلك فإن مدخل المتفاعلين الاستراتيجيين وجه الأنظار نحو علاقة الوحدة الاقتصادية بالبيئة الأوسع. (آل ياسين 1998: 130).

نتيجة مما تقدم إن ميدان الأداء المالي العملياني أوسع من الميدان المالي وإن تقييمه يعني التحقق وبصورة واسعة من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وإن ميدان الفاعلية التنظيمية هو الميدان الأوسع بالرغم من إن لكل مدخل من مدخلها كما لاحظنا رؤية محددة إزاء التقييم الذي يتحقق من الفاعلية بسبب اختلاف تخصص المنظمات كما إن أنه لا يمكن التعامل مع مفهوم الفاعلية التنظيمية إلا نسبة لأن ما يصلح لهذا التنظيم قد لا يصلح لغيره وما قد يكون مناسباً اليوم قد لا يكون مناسباً غداً فكما تتم المنظمة كذلك تنمو

١- مدخل الموارد (resources approach)**٢- مدخل العمليات (operational approach)****٣- مدخل الأهداف (The goals - attainment approach)****٤- مدخل النظام (The system approach)****٥- مدخل تعدد المتفاعلين (العناصر الاستراتيجية The Strategic constituencies)**

فيما يلي توضيح لكل مدخل من المدخل في أعلاه :

مدخل الموارد [resources approach]

في هذا المدخل يكون ميدان الأداء الذي تسعى الوحدة الاقتصادية لتقييمه يمثل بالقدرة على الحصول على الموارد النادرة ذات القيمة من البيئة (rayanan & Nath 1993: 163). إن هذا يقابل الأهداف باعتباره يؤكد على المدخلات بلا من المخرجات التي يؤكد عليها مدخل الهدف (المعموري، 2002: 5).

مدخل العمليات [operational approach]

وفقا لهذا المدخل فإن ميدان الأداء الذي يمكن تحري فاعلية الوحدة الاقتصادية يتمثل في قدرتها على تسير عملياتها بصورة جيدة (has well-oiled internal process) مثال ذلك الروح المعنوية واهتمام المشرقيين وجودة عمليات اتخاذ القرار (rayanan & Nath N 1993: 164).

إن هذا المدخل لا يلاحظ البيئة الخارجية على الميكانيكيات الداخلية للوحدة الاقتصادية وفعاليتها في استخدام مواردها الذي ينعكس في مظاهر الصحة والكفاية (Daft، 1989: 100) (آل ياسين 1998: 129).

مدخل الأهداف [The goals - attainment approach]

ينطلق هذا المدخل لقياس الفاعلية من افتراضية رئيس الأول لكل وحدة اقتصادية غاية نهائية تسعى إلى تحقيقها والثاني بالإمكان تحديد الغاية النهائية ومن ثم قياس مدى النجاح في تحقيقها (أركايي 1999: 198).

أهدافها إذ أنها تندرج من القدرة على البقاء من خلال
تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات إلى النجاح الذي

المبحث الثاني

اختبار وتحليل العلاقة بين المتغيرات للوصول إلى المجموعة المتكاملة لتقييم الأداء

أولاً: اختبار علاقات بين النسب العالية:
اعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها في الجداول
(١) وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعرفة
العلاقات بين النسب فقد تم التوصل إلى ما يلي :-
**١. العلاقة بين الرصيد النقدي والعائد
على الأموال المتاحة:**
أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة
معنوية بين الرصيد النقدي والعائد على الأموال
المتاحة إذ كانت قيمة معامل الارتباط (0.275)

الجدول (٢) بين الرصيد النقدي والعائد على الاستثمار

المؤشر الإحصائي	الارتباط $\chi^2 \times X1$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجات الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة الرصيد النقدي مع العائد على الاستثمار	-0.276	0.451	2.571	5	HO

**٢. العلاقة بين الرصيد النقدي
والعائد على حقوق الملكية:**
أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة
معنوية بين الرصيد النقدي والعائد على حقوق
الملكية حيث كانت معامل الارتباط (٠,٤٧٥) وقيمة
t المحسوبة ١,٢٠٦ في حين كانت الجدولية
بمستوى معنوية ٠,٩٥ هي ٢,٥٧١ لذا تقبل فرضية
العدم HO التي تنول بعدم وجود علاقة بين الرصيد
النقدي والعائد على حقوق الملكية.

٣. العلاقة بين الرصيد النقدي ونسبة التوظيف:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة
المعنوية بين الرصيد النقدي ونسبة التوظيف ضعيفة

الجدول (٣) العلاقة بين الرصيد ونسبة التوظيف

المؤشر العلاقة	الارتباط $\chi^2 \times X1$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
الرصيد النقدي مع التوظيف	0.170	0.385	2.571	5	HO

مقامها قد غير من طبيعة العلاقة فقد أصبحت أكثر وضوحاً من العلاقة السابقة لزيادة التوظيف في القروض والاستثمارات بتعكس أصلاً على تركيبة الأصول المتداولة التي تكون فيها النقدية المتمم الحسابي لمجموعها بعد كل من الاستثمارات والتسهيلات المصرفية فتستخفض النقدية بسبب زيادتهما مما يجعل نسبة الرصيد النقدي اقل ونسبة التوظيف أكثر والجدول الآتي يوضح العلاقة.

٤. **العلاقة بين الرصيد النقدي ونسبة توظيف الموارد المتاحة:**
تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين الرصيد ونسبة توظيف الموارد المتاحة عالية إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.979 وقيمة t المحسوبة 10.741 في حين كانت الجدولة بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية البديلة H1 .

إن العلاقة السالبة تعود إلى تعاكس النسبتين إذ أنه كلما زادت نسبة التوظيف كلما انخفضت نسبة الرصيد النقدي، ولعل هناك تساؤلاً عن عدم سالبية العلاقة السابقة، حيث أنها نسبة توظيف أيضاً وللإجابة عن ذلك أولاً هناك من يعتبر النسبة السابقة نسبة سيولة. وثانياً إن دخول الاستثمارات في بسط نسبة الموارد المتاحة وحقوق الملكية في

الجدول (٤) العلاقة بين الرصيد النقدي ونسبة توظيف الموارد المتاحة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط x8-rx1	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
الرصيد النقدي مع الموارد المتاحة		-0.979	10.741	2.571	5	H1

1.336 - حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO، وإن العلاقة السالبة تعود إلى طبيعة التناقض بين السيولة والربحية.

٥. **العلاقة بين السيولة القانونية والمائد على الملكية:**
تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية والمائد على الملكية كانت ضعيفة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.513 وقيمة t المحسوبة

الجدول (٥) العلاقة بين السيولة القانونية والمائد على الملكية

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط x4-rx2	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة مع المائد على الملكية		0.513	-1.336	2.571	5	HO

الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية HO .

٦. **العلاقة بين السيولة القانونية وحقوق الملكية على الأصول:**
أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية وحقوق الملكية إلى الأصول كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.531 وقيمة t المحسوبة 0.401 في حين كانت

الجدول (٦): العلاقة بين السيولة القانونية وحقوق الملكية إلى الأصول

المؤشر الإحصائي العلاقة	الارتباط $x5 \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة القانونية مع حقوق الملكية للودائع	0.531	1.401	2.571	5	HO

٧. العلاقة بين السيولة القانونية وملاءمة رأس المال [حقوق الملكية: الودائع]

العلاقة السابقة تفرياً فقد جاءت قيمة t المحسوبة 1.442 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO .

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية وملاءمة رأس المال (حقوق الملكية: الودائع) كانت متوسطة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.552 وهي لا تختلف عن

الجدول (٧): العلاقة بين السيولة القانونية وملاءمة رأس المال (حقوق الملكية: الودائع)

المؤشر الإحصائي العلاقة	الارتباط $x5 \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة مع ملاءمة رأس المال	0.552	1.442	2.571	5	HO

٨. العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة التوظيف

تظهر لكون الزيادة في التوظيف تنعكس على السيولة خصوصاً إن مكونات البسط للسيولة تتمثل في النقد والاستثمارات، في حين إن مكونات البسط للتوظيف تتمثل بالالتزام النقدي، وهذا ما يبرر سالبية العلاقة فالزيادة في الالتزام النقدي تنعكس على النقد والاستثمارات في حالة بقاء الأثبات الأخرى على حالها والعكس صحيح.

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة التوظيف كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.430 وقيمة t المحسوبة -1.064 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO، إن العلاقة السالبة

الجدول (٨): العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة التوظيف

المؤشر الإحصائي العلاقة	الارتباط $x7 \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة القانونية مع للتوظيف	-0.430	-1.064	2.571	5	HO

٩. العلاقة بين السيولة القانونية والموارد المتاحة:

1.480 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO. وتفسر بنفس تفسير العلاقة السابقة (14)

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية والموارد المتاحة كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.552 وقيمة t المحسوبة

الجدول (٩): العلاقة بين نسبة السيولة القانونية وتوظيف الموارد المتاحة

المؤشر الإحصائي العلاقة	الارتباط $x8 \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة القانونية مع توظيف الموارد المتاحة	0.552	1.480	2.571	5	HO

وهي لم تكن سالبة لوجود الاستثمارات في بسط النسبتين.

١٠. العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة توظيف الموارد التقليدية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة توظيف الموارد التقليدية كانت متوسطة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.586 وقيمة t المحسوبة 1.617 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم H_0

الجدول (١٠) العلاقة بين السيولة القانونية ونسبة توظيف الموارد التقليدية

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x_9 \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة القانونية مع توظيف الموارد التقليدية		0.586	1.617	2.571	5	H_0

مخاطر الفائدة مع السيولة القانونية موجبة فمكونات نسبة الرصيد النقدي هي النقد: الودائع وما في حكمها، ومكونات نسبة السيولة القانونية هي النقد: بطل الاستثمارات: بطل الأوراق التجارية: الودائع وما في حكمها إذا المتغير الذي أدى إلى العلاقة الموجبة هي الاستثمارات والأوراق التجارية فكلما زادت الاستثمارات والأوراق التجارية زادت لمخاطر وهذا ما يؤكد صحة النتائج.

١١. العلاقة بين السيولة القانونية مع مخاطر سعر الفائدة:

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين السيولة القانونية ومخاطر الفائدة كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.452 وإن قيمة t المحسوبة 1.133 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم H_0 . إن عدم سالبه العلاقة كما هو الحال في علاقة الرصيد النقدي مع مخاطر الفائدة تعود إلى مايلي:-

إذا ما راجعنا علاقة الرصيد النقدي مع مخاطر الفائدة نجدها كانت سالبة في حين إن العلاقة

الجدول (١١) العلاقة بين السيولة القانونية ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x_{10} \cdot r_{x2}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
السيولة القانونية مع مخاطر الفائدة		0.452	1.133	2.571	5	H_0

معامل الارتباط 0.913 وقيمة t المحسوبة 5.004 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية البديلة H_1

١٢. العلاقة بين العائد على الاستثمار وملاءمة رأس المال [حقوق الملكية: الأصول]:

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الأموال المتاحة وملاءمة رأس المال (حقوق الملكية: الأصول) كانت عالية جدا، إذ كانت قيمة

الجدول (١٢) العلاقة بين العائد على الاستثمار وملاءمة رأس المال

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x5 \times x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع الملائمة		0.913	5.004	2.571	5	H1

الارتباط 0.871 وقيمة t المحسوبة 3.964 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية البديلة H1 .

١٢. العلاقة بين العائد على الاستثمار وملاءمة رأس المال [حقوق الملكية :الودائع]

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الاستثمار وملاءمة رأس المال (حقوق الملكية :الودائع) كانت بدرجة عالية، إذ كانت قيمة معامل

الجدول (١٣) العلاقة بين العائد على الاستثمار وملاءمة رأس المال

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط r $x6 \times x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع ملائمة رأس المال		0.871	3.964	2.571	5	H1

الفردية تعود إلى إن المقام في كلا النسبتين يتضمن الودائع التي تحتل قيمة كبيرة وليس إلى إن الائتمان النقدي كان مربحا كما متلاحظ في علاقة التوظيف بالعائد على حقوق الملكية لذا تقبل فرضية العدم HO .

١٤. العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة التوظيف

تبين نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة التوظيف كانت عالية إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.740 إلا إن قيمة t المحسوبة 2.381 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 وهذه العلاقة

الجدول (١٤) العلاقة بين نسبة العائد على الاستثمار ونسبة التوظيف

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x7 \times x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع التوظيف		0.729	2.381	2.571	5	HO

١٥. العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد المتاحة

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد المتاحة كانت منخفضة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.437 وقيمة t المحسوبة 1.086 وكانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO .

الجدول (١٥) العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد المتاحة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x8 \cdot r \cdot x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع توظيف الموارد المتاحة		0.437	1.086	2.571	5	HO

المحسوبة 2.229 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO .

١٦. العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد التقليدية:
تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد التقليدية كانت عالية، إذ قيمة معامل الارتباط 0.706 وقيمة t

الجدول (١٦) العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة توظيف الموارد التقليدية

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x9 \cdot r \cdot x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع توظيف الموارد المتاحة		0.706	0.229	2.571	5	HO

المحسوبة 3.686 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية البديلة H1 إن العلاقة الموجبة يعود تفسيرها إلى إن الزيادة في المخاطرة تعني الزيادة في العائد.

١٧. العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة المخاطرة الفائدة:
تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة مخاطر الفائدة كانت قوية إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.855 وقيمة t

الجدول (١٧) العلاقة بين العائد على الاستثمار ونسبة مخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x10 \cdot r \cdot x3$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الاستثمار مع المخاطر		0.855	3.686	2.571	5	H1

الملكية للأصول عالية كلما كان دليلاً على كبر حجم حقوق الملكية مما يجعل العائد عليها قليلاً لكبر حجمها.

١٨. العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية للأصول:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية للأصول كانت ضعيفة إذ كانت قيمة معامل الارتباط -0.468 وقيمة t المحسوبة 1.184 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية البديلة HO العلاقة السالبة تعود إلى مكونات النسبتين إذ كلما كانت تغطية حقوق

الجدول (١٨) العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية للأصول

المؤشر الإحصائي	الارتباط x5-x4	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة					
العائد على الملكية من الملائمة	-0.468	1.184	2.571	5	HO

المحسوبة 1.445 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا نقبل فرضية البديلة HO وأن ساليه العلاقة تعود إلى الأسباب نفسها في العلاقة السابقة.

١٩. العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية إلى الودائع:

نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية إلى الودائع ضعيفة إذ كانت قيمة معامل الارتباط -0.543 وقيمة t

الجدول (١٩) العلاقة بين العائد على الملكية وحقوق الملكية إلى الودائع

المؤشر الإحصائي	الارتباط x6-x4	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة					
العائد على الملكية مع حقوق الملكية للودائع	-0.543	1.445	2.571	5	HO

وإن ساليه العلاقة تعني إن الاستثمار في الائتمان لم يكن يحقق عائد بل إن الزيادة في الائتمان أدت إلى تراجع العائد كما ستلاحظ في سياق البحث إذ إن نصف الديون تقريباً تعرضت لمخاطر عدم السداد.

٢٠. العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة التوظيف:

نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة التوظيف كانت ضعيفة إذ كانت قيمة معامل الارتباط -0.123 وقيمة t المحسوبة 0.277 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا نقبل فرضية العدم HO

الجدول (٢٠) العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة التوظيف

المؤشر الإحصائي	الارتباط x7-x4	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة					
العائد على الملكية مع التوظيف	-0.123	0.277	2.571	5	HO

سالية العلاقة السابقة فيما يتعلق بالتسهيلات إذ إن نسبة توظيف الموارد المتاحة تتمثل في بسطها بالفروض والاستثمارات وهذا يؤكد ما تطرقنا إليه فيما يتعلق بتأثير الفروض على العائد على حقوق الملكية، والجدول التالي يوضح العلاقة :

٢١. العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد المتاحة:

نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد المتاحة كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.541 وقيمة t المحسوبة 1.439 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا نقبل فرضية العدم HO كما لاحظنا في تقرير

الجدول (٢١) العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد المتاحة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x_8:r_{x4}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الملكية مع توظيف الموارد المتاحة		-0.541	1.438	2.571	5	HO

وقيمة t المحسوبة 1.329 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO وأن العلاقة السالبة تعود إلى تأثير القروض المملوكة كما سبق إن ذكرنا.

٢٢. العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد المتاحة:
نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد التقليدية كانت مترسطة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط -0.511

الجدول (٢٢) العلاقة بين العائد على الملكية ونسبة توظيف الموارد التقليدية

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x_8:r_{x4}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الملكية مع توظيف الموارد التقليدية		-0.511	1.329	2.571	5	HO

بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO والعلاقة السالبة تفسر إن الزيادة في المخاطر تعني زيادة في العائد للتناقص بين الاثنين.

٢٢. العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر الفائدة:
نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر الفائدة كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط -0.578 وقيمة t المحسوبة 1.579 في حين كانت الجدولية

الجدول (٢٣) العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $x_{10}:r_{x4}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العائد على الملكية ومخاطر الفائدة		-0.578	1.579	2.571	5	HO

٢٤. علاقة بين نسبة حقوق الملكية للأصول ونسبة التوظيف:
نفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين نسبة حقوق الملكية للأصول ونسبة التوظيف كانت متوسطة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.511 وقيمة t المحسوبة 1.329 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية العدم HO.

الجدول (٢٤) العلاقة بين نسبة حقوق الملكية للأصول ونسبة التوظيف

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط x7٠rx5	المحسوبة t	الجدولية t	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
حقوق الملكية للأصول مع التوظيف	0.511	1.239	2.571	5	HO	

0.615 وقيمة t المحسوبة 1.743 في حين

كانت الجدولة بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571

لذا تقبل الفرضية العدم HO .

٢٥. العلاقة بين حقوق الملكية للأصول ونسبة توظيف الموارد المتاحة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين حقوق

الملكية للأصول ونسبة توظيف الموارد المتاحة

كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط

الجدول (٢٥) العلاقة بين حقوق الملكية للأصول ونسبة توظيف الموارد المتاحة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط x8٠rx5	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
حقوق الملكية للأصول مع توظيف الموارد المتاحة	0.615	1.743	2.571	5	HO	

0.820 وقيمة t المحسوبة 3.205 في حين كانت

الجدولية بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا

تقبل فرضية البديلة H1 .

٢٦. العلاقة بين حقوق الملكية للأصول ونسبة توظيف الموارد التقليدية:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة

بين حقوق الملكية للأصول وتوظيف الموارد

التقليدية كانت عالية إذ كانت قيمة معامل الارتباط

الجدول (٢٦) العلاقة بين حقوق الملكية للأصول وتوظيف الموارد التقليدية

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط r9٠rx5	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة مع توظيف الموارد التقليدية	0.820	3.205	2.571	5	H1	

المحسوبة 5.249 في حين كانت الجدولة بمستوى

معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية البديلة

H1 .

٢٧. العلاقة بين حقوق الملكية للأصول ونسبة مخاطر الفائدة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين حقوق

الملكية للأصول ونسبة مخاطر الفائدة كانت قوية

إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.920 وقيمة t

الجدول (٢٧) العلاقة بين حقوق الملكية للأصول ونسبة مخاطر الفائدة

المؤشر الإحصائي	الارتباط x10 ^٠ rx5	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة الملائمة مع مخاطر الفائدة	0.920	5.429	2.571	5	H1

٢٨. العلاقة بين حقوق الملكية للودائع مع نسبة التوظيف:
- تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين حقوق الملكية للودائع مع نسبة التوظيف كانت متوسطة، إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.504 وقيمة t المحسوبة 1.304 في حين كانت الجدولية
- بمستوى منوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم H_0 .

الجدول (٢٨) العلاقة بين حقوق الملكية للودائع مع نسبة التوظيف

المؤشر الإحصائي	الارتباط $r_{7 \times 6}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	0.504	1.304	2.571	5	H_0

٢٩. العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال وتوظيف الموارد المتاحة:
- تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال وتوظيف الموارد المتاحة كانت متوسطة إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.542
- وقيمة t المحسوبة 1.442 في حين كانت الجدولية بمستوى منوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم H_0 .

الجدول (٢٩) العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال وتوظيف الموارد المتاحة

المؤشر الإحصائي	الارتباط $r_{8 \times 6}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	0.542	1.442	2.571	5	H_0

٣٠. العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال [حقوق الملكية للودائع] ونسبة توظيف الموارد المتاحة:
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال (حقوق الملكية للودائع) ونسبة توظيف الموارد التقليدية كانت عالية إذ
- كانت قيمة معامل الارتباط 0.805 وقيمة t المحسوبة 3.034 في حين كانت الجدولية بمستوى منوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل فرضية العدم H_0 .

الجدول (٣٠) العلاقة بين نسبة ملازمة رأس المال (حقوق الملكية للودائع) ونسبة توظيف الموارد التقليدية

المؤشر الإحصائي	الارتباط $r_{9 \times 6}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	0.805	3.034	2.571	5	H_0

٢١. العلاقة بين نسبة ملكية رأس المال

المال [حقوق الملكية]

للمدافع ومخاطر الفائدة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين نسبة

ملاءمة رأس المال (حقوق الملكية)

للمدافع ومخاطر الفائدة كانت قوية إذ كانت قيمة

الجدول (٣١) العلاقة بين نسبة ملائمة رأس المال ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $\times 10^{-6}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
حقوق الملكية للمدافع مع مخاطر الفائدة		0.963	7.990	2.571	5	H1

٢٢. العلاقة بين نسبتي

التوظيف ومخاطر الفائدة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة

بين نسبتي التوظيف ومخاطر الفائدة كانت متوسطة

إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.528 وقيمة t

الجدول (٣٢) العلاقة بين نسبتي التوظيف ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $\times 10^{-7}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
التوظيف مع المخاطر		0.528	1.390	2.571	5	HO

٢٢. العلاقة بين توظيف الموارد

المتاحة ومخاطر الفائدة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين

توظيف الموارد المتاحة ومخاطر الفائدة كانت

عالية إذ كانت قيمة معامل الارتباط 0.632 وقيمة

الجدول (٣٣) العلاقة بين توظيف الموارد المتاحة ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $\times 10^{-8}$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
الموارد المتاحة ومخاطر الفائدة		0.632	1.823	2.571	5	HO

٢٤. العلاقة بين نسبة الموارد التقليدية

ومخاطر الفائدة:

تفيد نتائج التحليل الإحصائي إن العلاقة بين نسبة

الموارد التقليدية ومخاطر الفائدة كانت قوية إذ

كانت قيمة معامل الارتباط 0.882 وقيمة t

معامل الارتباط 0.963 وقيمة t المحسوبة

7.990 في حين كانت الجدولية بمستوى معنوية

0.95 هي 2.571 لذا تقبل الفرضية البديلة H1.

المحسوبة كانت 1.390 وكانت الجدولية

بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل

الفرضية العدم HO.

t المحسوبة 1.823 بمستوى معنوية 0.95 هي

2.571 لذا تقبل فرضية العدم HO.

المحسوبة 4.201 في حين كانت الجدولية

بمستوى معنوية 0.95 هي 2.571 لذا تقبل

فرضية البديلة H1.

الجدول (٣٤) العلاقة بين نسبة الموارد التقليدية ومخاطر الفائدة

العلاقة	المؤشر الإحصائي	الارتباط $r_{9,10}$	المحسوبة t	الجدولية t	d.f درجة الحرية	الفرضية المالوية
توظيف الموارد التقليدية مع مخاطر الفائدة		0.882	4.201	2.571	5	H1

واستناداً على نتائج التحليل الإحصائي السالفة الذكر فإن من الممكن الوصول إلى مجموعة مترابطة من المعايير كما في الجدول الآتي :

الجدول (٣٥) المجموعة مترابطة من المعايير المالية

المجموعة	المخاطر	الربحية	التوظيف
المقاييس	١. السيولة الرصيد النقدي ٢. الملائمة ملكية للأصول و ملكية للودائع ٣. مخاطر الفائدة	١. العائد على الاستثمار	١. الموارد التقليدية ٢. الموارد المتاحة

ثانياً : استخراج النسب غير المالية :

تم تقسيم المتغيرات غير المالية إلى ثلاثة أقسام وفقاً للمقاييس التالية :

المقاييس المتعلقة باقتصاديات المصرف .

مقاييس الكفاءة.

مقاييس الفاعلية.

وقد تم تبويبها كما في الجدول الآتي :

ولتلافي وجود أكثر من معيار لكل حالة لذا تهمل نسبة الملائمة (حقوق الملكية: الودائع) لأنها أقل علاقات معنوية من نسبة حقوق الملكية الأصول ولأنها أكثر دلالة من نسبة حقوق الملكية: الودائع كما تهمل نسبة توظيف الموارد المتاحة لأنها أقل علاقات من نسبة توظيف الموارد التقليدية. وهذا هو إثبات الفرضية الفرعية الأولى.

الجدول (٣٦) المتغيرات غير المالية مصنفة على أساس النوع والنشاط

النشاط	المقاييس	المقاييس المتعلقة باقتصاديات المصرف	مقاييس الكفاءة	مقاييس الفاعلية
الأفراد	أهمية التدريب ، دوران العمل	إنتاجية العاملين	فرصة العامل لتطوير	
العمليات	كثافة القوى العاملة	إنتاجية الأجر	تطور القيمة المضافة	
التسويق	المضروقات الإدارية والمبيعات	كفاءة الإعلان بالمبيعات	الحصة السوقية	

حالة عدم تحقق ارتباطه لذا فقد روعي إن تكون حصيلة المؤشرات المتبقية قادرة على تغطية جوانب الأداء غير المالي في إطار الكفاءة والفاعلية واقتصادية المصرف فمثلاً إن تطوير العاملين يتطلب إنفاقاً على التدريب لرفع المعنويات وزيادة الإنتاجية فإذا أتضح إن مؤشر إنتاجية العاملين لا يرتبط بمؤشر أهمية التدريب أو

يستند اختيار المقاييس أعلاه إلى ما يلي :

اختيار عدد كبير من المؤشرات للوصول إلى أفضل توليف مترابطة منها لفرض استخدامها في تقويم الأداء لكلّي علماً انه تم استبعاد إنتاجية الأموال المستثمرة لأنه أقرب إلى المقاييس المالية. إن المؤشرات أعلاه سوف تخضع إلى ما يشبه (الغربلة) إذ سوف يستبعد البعض منها في

إجمالي ودائع المصارف العاملة، إلا إن تصدّر الحصول على الحصة السوقية لمعوم المصارف العاملة في القطر بسبب الظروف السائدة وما تعرضت إليه هذه المنظمات خلال فترة الحرب وفقدان معظم وثائقها وموجوداتها فقد اعتمدت أقدم سنة مصارف أهلية في القطر للمقارنة، واعتبرت كمية ممثلة لمعوم المصارف البالغة 14 مصرفاً أهلياً، وتشكل هذه المصارف حوالي 43% من المصارف الأهلية و 30% من مجموع المصارف الشاملة البالغة 20 مصرفاً.

واعتماداً على البيانات المستقاة من المصرف المتحد لفترة البحث فقد تم التوصل إلى نتائج المقاييس غير المالية كما في الجدول التالي:

التطوير فإن إنتاجية الأجر سوف تكون البديل المناسب لتحقيق من الإنتاجية أو إن العلاقة بين إنتاجية الأجر وبين معدل العمل (كثافة العاملين) سوف تكون بديل عن علاقة دوران العمل مع الإنتاجية وهكذا يمكن الوصول إلى مجموعة نقيس الكفاءة والقابلية واقتصادية المصرف.

إن المؤشرات أعلاه تغطي الأنشطة غير المالية المختلفة ومن خلال دراسة علاقات ارتباطاتها يمكن استيضاح نواحي القوة والضعف في الأداء غير المالي.

إن المقاييس التسويقية المتعلقة باقتصاديات المصرف تطلب تحري موقف المبيعات في فروع المصرف، ولعدم توفر البيانات فقد اعتمدت نسبة المصاريف الإدارية إلى المبيعات إلا إن هذه النسبة لا تعتبر بدقة عن اقتصادية الأداء التسويقي بسبب احتواء المصاريف الإدارية على الكثير من الفقرات التي لا علاقة لها بنشاط التسويق كالرواتب والأجور والإقادات... الخ ولذلك استبعدت هذه النسبة إما الحصة السوقية فعلى الرغم من أنها تستخرج بنسبة ودائع المصرف إلى

الجدول (٣٧) نتائج المقاييس غير المالية للمصرف المتحد للفترة من 1996-2002

المقاييس السنة	أعباء التدريب %	فرص التدريب %	إنتاجية العمل %	دوران العمل %	إنتاجية الأجر %	كثافة العاملين %	كثافة الإعلان والترويج %	الحصة السوقية %	تطور القيمة المضافة
١٩٩٦	٢٠	٢٠	1581	-	8.59	11	0.4	11	من 1
١٩٩٧	0.5	88	548	2	2.37	40	0.4	9	-0.63
١٩٩٨	0.2	31	748	8	1.97	50	0.4	10	0.17
١٩٩٩	0.3	29	199	9	- 0.33	-3	0.1	10	-1.2
٢٠٠٠	0.4	32	1096	1	2.43	40	0.3	7	-9.71
٢٠٠١	0.2	29	784	22	1.36	70	0.7	9	0.29
٢٠٠٢	0.1	18	1776	2	1.36	80	0.3	13	1.11

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف

حرة لان عام ١٩٩٦ م سنة أساس لتطور قيمة الإنتاج وقد تم التوصل إلى ما يأتي :

١- المقاييس المتعلقة باقتصاديات الأفراد ومقاييس الكفاءة والغايلية:

١. العلاقة بين أهمية التدريب وإنتاجية العاملين:- بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين - 0.469 وان t المحسوبة 1.062 وان قيمة t الجدولية بمستوى معنوية 0.90 تساوي 2.132 لذا تقبل الفرضية المدم H_0 أي إن الاتفاق على التدريب لم يؤثر على الإنتاجية خلال المدة لانخفاض درجة الارتباط بينهما كما إن سالب العلاقة يمكن تفسيرها إلى تراجع الاتفاق على التدريب والجدول الأتي يوضح ذلك

الجدول (٣٨) العلاقة بين أهمية التدريب وإنتاجية العاملين

المؤشر الإحصائي	الارتباط y_2, r_{y1}	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة					
أهمية التدريب مع إنتاجية العاملين	-0.469	1.062	2.132	4	H_0

وباللفة 2.775 بمستوى معنوية 0.95 لذا تقبل الفرضية البديلة H_1 والجدول الأتي يوضح ذلك.

٢. العلاقة بين أهمية التدريب وفرص التطوير:

بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين 0.812 وان قيمة t المحسوبة 2.782 وهي اكبر من t الجدولية

الجدول (٣٩) العلاقة بين أهمية التدريب وفرص التطوير

المؤشر الإحصائي	الارتباط y_3, r_{y1}	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة					
أهمية التدريب وفرص التطوير	0.812	2.782	2.776	4	H_1

تناسب مع هذا التوسع والجدول الأتي يوضح ذلك.

٢. العلاقة بين أهمية التدريب ودوران العمل:

بلغت درجة الارتباط بين متغيرين - 0.371 وان قيمة t المحسوبة 1.720 وهي اقل من t الجدولية وباللفة 2.775 بمستوى معنوية 0.95 لذا تقبل فرضية المدم H_0 ، إن السالبة العلاقة تشير إلى إن التوسع في توظيف العاملين (لاحظنا إن دوران العمل اعتمد على رقم المعين بصورة اكبر) يجعل المبالغ المنفقة على التدريب لا

الجدول (٤٠) العلاقة بين أهمية التدريب ودوران العمل

المؤشر الإحصائي	العلاقة	الارتباط y4:ry1	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
أهمية التدريب مع دوران العمل		-0.371	1.720	2.776	4	HO

بسبب فرص التدريب نتيجة الزيادة في العاملين كما إن انخفاض متوية العلاقة يعني إن التطوير في المصرف المتحد لم يؤثر على الإنتاجية والجدول الأتي يوضح ذلك .

٤. العلاقة بين إنتاجية العمل وفرص التطوير:

بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين -0.330 وان قيمة t المحسوبة 1.398 وهي اقل من t الجدولية البالغة 2.775 بمستوى معنوية 0.95 لذا تقبل فرضية العدم HO وتفسر سلبية العلاقة

الجدول (٤١) العلاقة بين الإنتاجية وفرص التطوير

المؤشر الإحصائي	العلاقة	الارتباط y3:ry2	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
إنتاجية العمل وفرص التطوير		-0.330	1.398	2.775	4	HO

أيضا بسبب انخفاض دوران العمل في هذه السنة وفي سنة 2001 ازدادت قيمة الإنتاج بمقدار 24% بينما انخفضت الإنتاجية بمقدار 20% بسبب ارتفاع دوران العمل إسا عام 2002 فقد ازدادت قيمة الإنتاج بمقدار 110% وازدادت الإنتاجية بمقدار 100% بسبب انخفاض دوران العمل أخف إلى ذلك لاحظنا في العلاقة السابقة هناك انخفاضا في علاقة التطوير بالإنتاجية وهو مما يدعم هذه النتائج والجدول الأتي يوضح ذلك :

٥. العلاقة بين إنتاجية العاملين ودوران العمل:

بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين -0.250 إن قيمة t المحسوبة 0.516 وهي اقل من t الجدولية البالغة 2.775 بمستوى معنوية 0.95 لذا تقبل فرضية العدم HO وان السلبية العلاقة وان كانت ذات معنوية منخفضة إلا أنها تشير إلى إن التأثير في القوى العاملة قد اثر سلبا على الإنتاجية في المصرف المتحد ففي عام 1999 ازدادت قيمة الإنتاج بمقدار 119% بينما انخفضت الإنتاجية بمقدار كبير بسبب دوران العمل وفي عام 2000 ازدادت قيمة الإنتاج بمقدار كبير وكذلك الإنتاجية

الجدول (٤٢) العلاقة بين إنتاجية العاملين ودوران العمل

المؤشر الإحصائي	العلاقة	الارتباط y4:ry2	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
إنتاجية العاملين ودوران العمل		-0.250	0.516	2.776	4	HO

٦. العلاقة بين فرض التدرية
[التدرية] ودوران العمل:
بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين -0.275
وان قيمة t المحسوبة 0.572 وهي اقل من t
الجدولية البالغة 2.775 بمستوى معنوية 0.95 لذا تقبل

الجدول (٤٣) العلاقة بين الفرض التدرية (التطوير) ودوران العمل

المؤشر الإحصائي	الارتباط y_4, ry_3	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	-0.275	0.571	2.776	4	HO

٧. المقاييس المتعلقة باقتصاديات
العمليات ومقاييس الكفاءة
والفاعلية:

١. العلاقة بين كثافة العاملين
وانتاجية الأجر:

بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين 0.763 وان
قيمة t المحسوبة 2.360 هي اكبر من t الجدولية

الجدول (٤٤) العلاقة بين كثافة العاملين وانتاجية الأجر

المؤشر الإحصائي	الارتباط y_6, ry_5	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	0.763	2.360	2.015	4	H1

٢. العلاقة بين كثافة العاملين وتطور
القيمة المضافة:
بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين 0.078 وان قيمة
 t المحسوبة 0.1564 وهي اقل من t الجدولية البالغة

الجدول (٤٥) العلاقة بين كثافة العاملين وتطور القيمة المضافة

المؤشر الإحصائي	الارتباط y_7, ry_5	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
العلاقة	0.078	0.1564	2.571	4	HO

٣. العلاقة بين إنتاجية الأجر وتطور
القيمة المضافة:
بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين
0.232 وان قيمة t المحسوبة بلغت 0.4770

الجدول (١٦) العلاقة بين إنتاجية القيمة المضافة

المؤشر الإحصائي	العلاقة	الارتباط $y7 \cdot ry6$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
إنتاجية الأجر وتطور القيمة المضافة		0.0232	0.477	2.571	5	HO

ج- **مقاييس الكفاءة والفاعلية المتعلقة بالتسويق** علم يعتمد البحث على المقاييس المتعلقة بانتصديات التسويق للأسباب التي سبق الإشارة إليها في ثانيا من هذا البحث.

١. العلاقة بين الحصة السوقية والإعلان:

بلغت درجة الارتباط بين المتغيرين -0.027- إن قيمة t المحسوبة 0.208 وهي أقل من t الجدولية البالغة

الجدول (١٧) العلاقة بين الحصة السوقية والإعلان

المؤشر الإحصائي	العلاقة	الارتباط $y9 \cdot ry8$	t المحسوبة	t الجدولية	d.f درجة الحرية	الفرضية المقبولة
الحصة السوقية		-0.027	0.208	2.571	5	HO

واعتماد على نتائج التحليل الإحصائي السابقة فإن من الممكن تلخيص المعايير غير المالية المترابطة في الجدول الآتي:

الجدول (١٨) المجموعة المترابطة من المعايير غير المالية

النشاط	المقاييس الاقتصادية	الرمز	مقاييس الكفاءة	الرمز	مقاييس الفاعلية	الرمز
الإفراد	أهمية التدريب	Y1			فرصة التطوير	Y3
المبيعات	مخافة القوى العاملة	Y5	إنتاجية الأجر	Y6	الحصة السوقية	Y8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة

رابعاً : اختبار العلاقة بين النسبة المالية والعشوائيات غير المالية للوصول إلى المجموعة المتكاملة من المعايير:

قبل الوصول إلى درجة النهائية يجب:

أولاً: تحري علاقات الارتباط بين المجموعة المالية وغير المالية باستخدام الارتباط المعتمد.

ثانياً: اعتماد المعايير غير المالية التي ترتبط مع المعايير المالية واستبعاد التي لا ترتبط معها ذلك لأن الأهمية النسبية للمعايير المالية التي يعتمد عليها البحث بحسب دراسة لمركز اللجنة الاقتصادية (ديوان الرقابة المالية 1997) تساوي 75% إما

يلاحظ إن الحصة السوقية قد تم إدخالها إلى الجداول وذلك:

إن عدد المقاييس التسويقية لا تتعدى الإعلان والحصة السوقية ولذلك عدم ارتباطهما يعني استبعاد النشاط التسويقي يكامله ولذلك نجأ البحث إلى تحري علاقتهما مع المقاييس الأخرى وأنصح إن الحصة السوقية ترتبط بأهمية التدريب ارتباطاً موجباً قدره 0.712 وبمستوى معنوية 90% تقريباً وفي حدود 6 درجات حرية. وهذا هو إثبات الفرضية الفرعية الثانية.

الأهمية النسبية للمعايير غير المالية فتساوي 25% التالي :

ولقد جاءت نتائج الارتباط المتعدد كما في الجدول

الجدول (٤٩) العلاقة بين المعايير المالية وغير المالية باستخدام الارتباط المتعدد

المعايير غير المالية	حالاتها مع	الارتباط
فرص التطوير	السيولة والملائمة	0.737
	مخاطر الفائدة والتوظيف	0.85
	العائد والكثافة	0.94
أهمية التدريب	السيولة والملائمة	0.85
	المخاطر والتوظيف	0.96
	العائد وكثافة العاملين	0.9
إنتاجية الأجر	السيولة والملائمة	0.98
	المخاطر والتوظيف	0.45
	العائد كثافة العاملين	0.68
كثافة العاملين	السيولة والملائمة	0.8
	المخاطر والتوظيف	0.8
الحصة السوقية	السيولة والملائمة	0.9
	المخاطر والتوظيف	0.9
	العائد والكثافة	0.9

خاتمة: استخدام المعايير المتكاملة في تقييم الأداء للعام 2003

لفرض الوصول إلى الدرجة النهائية اعتمد البحث على المقارنة بين مقاييس السنة الحالية 2003 والمباينة 2002 لتحديد رتب مقاييس الأداء العام للعام 2003 حيث إن القيمة التي تزيد على أداء العام السابق = 1 (هذا أهمية التدريب وكثافة العمل إذ تملأن بالمكس) والقيمة التي تساوي أداء العام السابق = 0.5 والقيمة التي تقل عن أداء العام السابق = صفر، كما حدد البحث الوزن النسبي اعتماداً على دراسة فريق اللجنة الاقتصادية المقاييس المالية = 75%

المقاييس غير المالية = 25% وفيما يلي

النتائج:-

يتضح إن هناك علاقة بين كل المتغيرات إذن

المعايير غير المالية التي ترتبط بالمعايير المالية :

المعايير المتعلقة بالاقتصاديات: أهمية التدريب وكثافة

العمل المعايير المتعلقة بالكفاءة: إنتاجية الأجر

المعايير المتعلقة بالفاعلية: فرص التطوير والحصة

السوقية وبهذا نحصل على المجموعة المتكاملة من

المعايير المالية وغير المالية وهذا هو إثبات الشطر

الأول من الفرضية الرئيسية التي تنص على:-

((يمكن الوصول إلى مجموعة متكاملة من المعايير

المالية وغير المالية وفقاً لارتباطات الأخيرة مع

المعايير المالية)).

١- درجة الأداء المالي

عند البحث إلى :

درجة الأداء المالي = الوسط الحسابي $\times$ الوزن

النسبي. كلما إن مخاطر الفائدة كلما اقتربت من

الوحدة الصحيح تكون أفضل كما في الجدول التالي :

الجدول (٥٠) رتب المقاييس المالية للمصرف المتحد لعام 2003 مقارنة بأداء عام 2002

ت	المقياس	أداء عام 2002	أداء عام 2003	الرتبة
1	الرصيد التقدي	0.24	0.31	1
2	توظيف الموارد التقليدية	0.74	0.52	0
3	العائد على الاستثمار	0.02	0.01	0
4	ملائمة رأس المال الملكية الأصول	0.11	0.18	1
5		0.81	0.58	0
2	المجموع			

ومن الجدول السابق فإن الأداء المالي كما يلي:

الأداء المالي للمصرف = $0.4 \times 75\% - 30\%$.

٢- درجة الأداء غير المالي:-

اعتمد البحث على الخطوات السابقة نفسها

لاستخراج رتب المقاييس المتعلقة باقتصاديات

المصرف وكفاءة وفاعلته - هذا نفقات التدريب

الجدول (٥١) رتب المقاييس المتعلقة باقتصاديات المصرف المتحد وكفاءته وفاعليته لعام 2003 مقارنة بأداء عام 2002

ت	المقياس	أداء عام 2002	أداء عام 2003	الرتبة
1	أهمية التدريب	0.1%	0	1
2	فرص التطوير	0.18	0	0
3	كثافة العاملين	0.80	0.48	1
4	إنتاجية الأجر	1	2	1
5	الحصة السوقية	13%	10%	0
3	المجموع			

القيمة الموزونة للأداء غير المالي: مصفا هذه الدرجة

بحسب التصنيف التالي :

33 ناقص لاشل، 46 ناقص أداء ضعيف، 65 ناقص أداء

مقبول، 76 ناقص أداء جيد، 92- أداء جيد جداً.

الأداء غير المالي = $0.6 \times 25\% - 15\%$

الأداء الكلي للمصرف للعام 2003:

لفرض الحصول على درجة الأداء الكلي عند

البحث إلى جمع القيمة الموزونة للأداء المالي مع

الأداء الكلي للمصرف = الأداء المالي - الأداء غير المالي
 $30\% + 15\% = 45\%$ وهو أداء ضعيف

وهذا إثبات الشطر الثاني من الفرضية الرئيسية والتي تنص على "تقويم الأداء الكلي وذلك اعتمادا على النسب المالية المترابطة فيما بينها ترابطا منطقيا بمقاييس وعلى النسب غير المالية المترابطة فيما بينها ترابطا منطقيا"

سادسا: تحليل نتائج البحتة في ضوء تكامل المعايير:

1- الأداء المالي:

سيولة المصرف: يلاحظ إن نسبة سيولة المصرف قد تحسنت قياسا بعام 2002 وإذا راجعنا الودائع تفصيليا باعتبارها مصدرا مهما للتمويل نجد إن الودائع الجارية انخفضت بمقدار 36% وخصوصا الودائع الجارية بالعملة الأجنبية إذ بلغت صفرا، كما إن الودائع الثابتة للقطاع الخاص بلغت صفرا، ورغم الزيادة في حسابات التوفير بمقدار 14% والحسابات الجارية الحكومية بمقدار 110% إلا إن إجمالي الودائع انخفض بمعدل 43.5% عن العام السابق في حين إن رصيد نقد ازداد بمستوى 29% فمن أين جاءت هذه الزيادة في السيولة إذا علمنا إن الودائع مصدرا مهما للسيولة؟ أضف إلى ذلك إن المصرف فقد 6.2% من مجموع موجوداته وقد كانت جميعها سائلة إذ بلغت الفروقات النقدية الناجمة عن عمليات السطو 6% وبلغت المبالغ المزورة 0.2% وإن الديون المتأخرة الشدید بلغت بمقدار الضعف تقريبا عما هي عليه عام 2002.

لقد ازدادت حقوق الملكية في نهاية العام الماضي نتيجة لزيادة الاحتياطات بمقدار 190% نتيجة لبيع عمارة تابعة للمصرف وقد سجل الفرق بين سعر البيع والكلفة في حينها بحساب احتياطي رأسمالي كما

بلغت الزيادة في حقوق الملكية لعام 2003 5.9% عن العام السابق وقد بلغت الزيادة في صافي التدفق النقدي لحساب الدائنين 60.5% عن العام الماضي وإن ظروف الحرب التي تعرض لها القطر دفعت بالمصرف إلى الانكماش في عملية التوظيف في الاستثمارات المضمونة التي تمتص قدرا كبيرا من سيولته إذ تشكل 21% من مجموع المرجوعات 28% من مجموع الودائع مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة إن نسبة الرصيد النقدي بوصفها تعبرا عن مقدار المصرف في تأدية التزاماته المالية في مواعيدها الشفق عليها فإنها أيضا تعبرا عن كفاءة المصرف في إدارة سيولته باعتبارها قيدا على الربحية وإن هذه الكفاءة من المؤكد إن تستند إلى سياسة محددة لتزايد نسبة السيولة مع تناقص الودائع إلى السؤال هل كان ذلك على حساب ربحية؟

١. **ملاءمة رأس المال:** إن نتائج قياس ملائمة رأس المال تبين أنها أعلى من نسبة العام السابق بمقدار 18% وهذه الزيادة تعود لسبب الأول يتعلق بالزيادة بحقوق الملكية والثاني يتعلق برصيد الموجودات الذي انخفض لهذا العام نتيجة لانخفاض رصيد الموجودات الثابتة بفعل الاندثار السنوي وفي كلا النسبتين نجدان مستوى العلامة جيد مقارنة بما حدده البنك المركزي بأن تكون النسبة 15% كما إن النسبة الحالية تعد مقبولة قياسا بمقررات لجنة بازل.

٢. **مخاطر الفائدة:** إن مقاييس مخاطر الفائدة كما لاحظنا يشير إلى نسبة حساسة الموجودات إلى حساسة المطلوبات وقد يتنامى هذا المؤشر في المصرف المتحد في السنوات الأخيرة باتجاه الواحد الصحيح إذ يجعل المخاطر ادني ما يمكن إلا إن نسبة 2003 تراجعت عن هذا الاتجاه وكما معروف فإن الاقتراب من الواحد الصحيح يجعل المصرف يبتأى عن تأثيرات التغيرات في سعر الفائدة لأنه

هو واقع الحال فعلا إذ انخفضت الإيراج بمعدل تغيير قدره (50%-) فما هي لأسباب ؟

تشكل الظروف التي مر بها القطاع أهم مسببات المخاطر النظامية فقد أدت هذه الحرب إلى توقف سوق بشداد للأوراق المالية وتوقف عمليات الاستثمار وتداول لأوراق المالية كما إن ظروف النهب والسلب زادت من عبء الدخل فتحمل بأعباء إضافية أضف إلى ذلك زيادة نسب الاحتياطات فقد ارتفع مخصص احتياطي الديون المشكوك في تحصيلها عن العام السابق بمقدار 1% كما تم اخذ مخصص تقليات أسعار الصرف للعمليات الأجنبية بنسبة 5% من الفائض القابل للتوزيع.

إن انخفاض العائد على الاستثمار بنسبة 1% للعام 2003 لا إننا لاحظنا إن هناك انجاسا عاما بدأ منذ عام 1997 ولذلك لابد من إن تعرج على السياسة الاستثمارية للمصرف للعام السابق وعدم الاكتفاء بطرف الحرب كمبرر ففي العام السابق انخفض العائد بسبب انخفاض القيمة السوقية لبعض استثمارات المصرف بنسبة 0.4% من مجموع القيمة السوقية لاستثماراته طويلة الأجل وبمستوى 0.5% من قيمتها الدفترية، أضف إلى ذلك إن سعر الفائدة على القروض الممتوحة قد انخفض من 20% إلى 14% حسب توجيهات البنك المركزي لنفس العام وقد ينت نتائج أعمال الفروع إن المعجز حدث في خمسة فروع من أصل سبعة فروع ومكتب وساطة وإن كان يؤثر كفاءته أداء القروض الأخرى بدرجة عالية إلا إن حوالي نصف فروع المصرف امتد إليها المعجز بمعنى آخر إن هناك مشكلة مزمنة في الأداء لا يمكن إلقتها على ظرف الحرب فحسب وهذا ما يلاحظ من سعي المصرف لضغط مصروفاته بمقدار 3% عن العام السابق (مصروفات العام السابق ازدادت عن العام الأميق يتجاوز الضعف).

يحق التوازن بين حساسية الموجودات وحساسية المطلوبات، إلا إن حساسية الموجودات لعام 2003 بلغت 48% في حين إن حساسية المطلوبات بلغت 74% مما أدى إلى تراجع نسبة مخاطر الفائدة عن الواحد الصحيح (58%) وهذا يعني تراجع استثمارات المصرف بشكل كبير.

3. **الربحية:** بلغ العائد على الاستثمار 1% وهي أقل نسبة منذ عام 1996 والملاحظ إن العائد بدأ بالانخفاض عام 1997 من 6% إلى 5% ثم إلى 4% وقد ارتفع قليلا عام 2000 إلى 5% ثم انخفض عام 2001 إلى 3% ثم 2% عام 2002 أي إن اتجاه العائد أخذ بالانخفاض.

إن هذا الانخفاض إما يكون عائد لأسباب تتعلق بسياسات المصرف (مخاطر غير نظامية) ولأسباب خارج عن قدر المصرف (مخاطر نظامية) أو كلاهما وقد لاحظنا في العرض السابق إن المصرف قد نحت سيوكة وملامة إلا إن مخاطر الاستثمارات قد تزايدت هذا في حدود المخاطر غير النظامية إما في حدود المخاطر النظامية نلاحظ إن عام 2003 هو عام الحرب التي رافقتها أعمال السطو والنهب ولابد من الوقوف على أسباب انخفاض الإيراج تفصيليا فمن الناحية الفنية إما إن يكون العائد على الاستثمار منخفض بفعل النمو في الموجودات مما يجعل رقم الإيراج قليلا بالنسبة إلى مجموع الموجودات أو إن الإيراج الصافية هي أصلا قليلة بحيث تشكل نسبة ضئيلة من الموجودات وفي كلا الحالتين كما هو معروف يشير العائد إلى مقدرة الموجودات على توليد الربح وقد لاحظنا في العرض السابق إن الموجودات قد انخفضت بتأثير الاندثار وعمليات السطو مما يسقط دعوى نمو الموجودات خلال هذا العام أي إن الإيراج هي أصلا قليلة وهذا

الأخرى إذ يتحقق الإشباع منه مستوى معين إذ كلما ازدادت الإنتاجية قلت الحاجة إلى التدريب.

لقد أتضح ذلك من خلال علاقة أهمية التدريب مع حصة العامل من التطوير إذ كانت العلاقة بمرتبة عالية وموجبة وهو ما يشير إلى أن الإنفاق على التدريب كان كافياً ويتناسب مع برامج التطوير في حدود حصة العامل الحالي من التطوير ولكن لابد من المراجعة الشاملة لعلاقة الإنفاق التدريبي بالمتغيرات الأخرى.

توضح سلبية علاقة هذا المتغير مع الإنتاجية إلى أنه كان لا يستجيب إلى التغيرات الإنتاجية الأجر أي أنه كان غير مبرمج بحيث يغطي الزيادة في العاملين خلال المدة التي يغطيها البحث لعلاقة دوران العامل مع أهمية التدريب كانت سلبية وضعيفة بمعنى إن إضافة عاملين جدد تجعل برنامج الإنفاق التدريبي لا يستجيب إلى هذا التوسع مما يجعل الكادر الجديد لا يحظى بحصة كافية مما يتفق على التدريب خصوصاً إن دوران العمل اعتمد على معدل الانضمام أكثر من معدل الانفصال.

وإذا كان توقف التدريب يؤدي إلى التخلّص من فقرة من فقرات المصروفات في سياق توجهات المصرف إلى ضبط التكاليف التي يعتمد عليها المصرف حالياً عن التطوير؟

ب- **تطوير العاملين** : نتيجة لتوقف الإنفاق على التدريب فقد توقفت عملية التطوير التي كان يعتمد عليها المصرف وإذا استعرضنا العلاقات بين المتغيرات نجد إن العلاقة بين الإنفاق على التدريب وفرص تطوير العاملين كانت موجبة كما إن العلاقة بين التطوير والإنتاجية كانت سلبية و أنها كانت بمرتبة منخفضة، وهذا يعني إن فرص تطوير العاملين لم تؤدي إلى زيادة الإنتاجية على مدى مدة طويلة أضف إلى ذلك أنه رغم برامج

لقد اعتمد المصرف في إرباحه لهذا العام على إيرادات العمليات المصرفية بنسبة 60% وفي نفس الوقت تزايدت نسبة مصروفات العملية المصرفية بالنسبة إلى هيكل المصروفات بمقدار 6% من العام الماضي بسبب زيادة حسابات التمويل والودائع الجاري الحكومية وارتفع الائتمان في هيكل التكاليف بمقدار 0.6% من العام الماضي.

4. **التوظيف** : لقد انخفضت نسبة توظيف الموارد التقليدية أي إن المصرف تراجع في التوظيف بمقدار 30% من العام الماضي (انخفضت نسبة توظيف الموارد المتاحة بمقدار 33% أيضاً) ففي مجال الأسهم وحوالات الخزينة انخفض الاستثمار بمقدار 74% وذلك لتوقف نشاط سوق بغداد للأوراق المالية إضافة إلى عدم قيام المصرف بسحب القروض التي يمر بها القطر بشراء حوالات الخزينة التي تشكل 21% من مجموع الموجودات إما محافظة الائتمان التقدي فلم تزداد إلا بشكل محدود 1.4% تشكل الحسابات الجارية المدينة 67% منها وفي مجال الاستثمارات الطويلة الأجل بقي المصرف على ما هو عليه في حين انخفضت استثماراته القصيرة الأجل غير الحكومية إلى الصفر قياساً بالعام الماضي وانخفضت أيضاً الحوالات الداخلية المتباعدة إلى النصف تقريباً إما القروض قصيرة الأجل فقد ازدادت بمقدار 36% من العام السابق علماً إن أهميتها النسبية بالنسبة إلى مجموع الموجودات تشكل 24% .

5. **الحد من المصاريف :**

أ- **الإنفاق على التدريب** : توقف الإنفاق على التدريب عما هو عليه في العام السابق. وقد كانت علاقة الإنفاق على التدريب مع الإنتاجية خلال المدة التي يغطيها البحث بمرتبة منخفضة كما أنها كانت سلبية والتدريب لا يختلف عن الحاجات

ج- **الحصة السوقية** : انخفضت الحصة السوقية للمصرف بمقدار 3٪ وهذا ناجم عن تراجع حجم الودائع لدى المصرف ، وان الحصة السوقية كما لاحظنا لا ترتبط إلا بأهمية التدريب في حين إن الإتفاق على التدريب قد توقف لعام 2003 مما يعني إن هناك ضرورة للإتفاق على التدريب لغرض تطوير الأفراد مما سينمكس على الحاجة السوقية .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. من البديهي انه لا توجد مقاييس تصلح لكل وحدة اقتصادية ولكن لا يمكن انتقاء المقاييس دون التأكد من علاقتها مع عضها، كما لا يمنع النظام المقترح من إدخال معايير جديدة إضافية في سنوات لاحقة إذ قد تكون بعض لمعايير غير صالحة للتطبيق حالياً وصالحة لاحقاً أي إن لكل فترة زمنية معاييرها كما إن لكل وحدة اقتصادية معاييرها ولذلك لا يستبعد البحث وجود معايير التسويق ضمن المجموعة المتكاملة إذا ما تبيّن الأداء التسويقي وأرتبط بمستوى معنوية مقبول مع المعايير المالية.
٢. بالرغم من ظروف الحرب التي تسببت في انخفاض الإيراج إلا إن هذا الانخفاض لا يُلغى بكامله على تلك الظروف فهناك سببين مهمين لا بد من مراجعتهما :

الأول : هو السياسة الاستثمارية للمصرف .

والثاني : هو النظام الرقابي

ففي مجال السبب الأول تعرض المصرف إلى خسارة بعض استثمارات وتوقف بعضها الآخر نتيجة لعدم قدرة نشاط التخطيط على التنبؤ بحجم الأزمة من جهة واعتماد البدائل المناسبة من جهة أخرى وفي المجال الثاني تعرض المصرف لإخطار الإدارة بدرجة كبيرة وتعرض فرعان من فروعها إلى التزوير واختلاس الأموال من قبل مديري الفرعين.

التطوير المتواصلة إلا إننا نلاحظ تراجع العائد لنفس المدة وبصورة مستمرة، أي إن هناك تدهور في الحصة السوقية على أساس الإيراج، ولما كانت الحصة السوقية على أساس الودائع لا ترتب بأي من المؤشرات وغير المالية (عدا أهمية التدريب) فهذا يعني إن جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الزبون تقتصر على توفير الأمان وإن برامج التطوير لم تكن تقدم أي شيء يذكر في مجال جودة الخدمة المصرفية لذلك فإن المصرف بحاجة إلى تطوير هذه البرامج وليس إيقافها لأنها كانت أقل من إن تحقق أهدافها.

ت- **إنتاجية الأجر** : إن سياسات التعيين - التي أدت إلى تزايد إعداده العاملين - وإن كانت محدودة التأثير على الإنتاجية إلا إن هذا التأثير قد جاء سلباً كما لاحظنا في علاقة الإنتاجية مع دوران العمل.

لقد تراجعت إنتاجية العاملين عن العام السابق ولعل ظروف الحرب كانت أحد المسببات هذا التراجع إلا إن الاتجاه العام للإنتاجية هو انخفاض المستمر وقد توصلت إلى أدنى مستوياتها عام 1999 ثم تحسنت عام 2000 (ارتفع العائد في هذا العام) ثم بدأت مسيرة التراجع حتى وصلت إلى عام 2003 على الرغم من ثبات عدد العاملين لهذا العام وهي نتيجة مؤكدة في ظل تراجع قيمة الإنتاج بسعر المنتج التي وصلت فيها معدل التغير عن السنة السابقة إلى 31% لأسباب تم ذكرها في تفويم الأداء المالي.

ث- **كثافة العمل** : انخفضت كثافة العمل عن العام السابق بسبب انخفاض وعيد الأجور لعام 2003 وهذا ناجم عن توجه المصرف إلى ضغط النفقات.

خصوصا إن هناك زيادة في عدد العاملين في المصرف خلال فترة البحث.

٨. نستنتج من العلاقة بين التدريب وإنتاجية العمل إن التدريب لم يكن قاعلا بالمستوى المطلوب بحيث أنه لا يتعدى الممارسة الروتينية وهذا الأمر يسحب على تطوير العاملين الجدد بدليل إن علاقته بمعدل الانضمام كانت ضعيفة.

٩. نستنتج إن سياسات التعيين كانت ترسم بممزل عن المتطلبات الحقيقية لحاجة المصرف من القوى العاملة، وهذا له أثره على الإنتاجية بدليل عن العلاقة دوران العمل كانت علاقته بالإنتاجية ضعيفة جدا وسالبة أي إن سياسة التعيين إذا ما كان لها اثر فان أثرها سلبيا على الإنتاجية.

١٠. لا يوجد توجه استراتيجي للمصرف وهو ما يشير إلى الاكتفاء بنتائج الأداء العالي فدرجة التصنيع (من خلال كثافة العاملين) وتفسير حجم العاملين (من خلال دوران العمل) كلها لا تنصب في الحصة السوقية للمصرف.

١١. تأمينا على النقطة السابقة نستنتج إن جودة الخدمة المصرفية اقتضت على الأمان بالدرجة الأولى فالزيادة في الحصة السوقية عكست طبيعة الظروف السائدة خلال الحرب فعند مراجعة كشف الودائع للمصرف المتحد تبين إن الزيادة قد حدثت في حسابات الادخار وفي الحسابات الجارية الحكومية وهذا ينمكس رخاء اقتصاديا لكي يزداد الادخار بهذا المستوى وإنما يعكس طرفا سياسيا غير مستقر.

ثانياً: التوصيات:

١٢. إن الاستراتيجية الإدارية لا غنى عنها وهو مما يتطلب اعتمادها في المصرف خصوصا إن هناك متغيرات هامة في البيئة المصرفية تتطلب هذا

٣. إن السياسة الاستثمارية للمصرف ظلت محافظة بدليل أنها اعتمدت على الاستثمارات شبه النقدية، ولم تحرر من قيد الاستثمارات شبه النقدية مما أوقع المصرف في مأزق ظروف الحرب فتوقفت استثماراته بنسبة كبيرة في حين إن الاستثمار في العقارات يمثل أفضل استجابة لظروف معقدة كهذه (على مستوى الاستثمارات المحلية) كما إن بيئة التأكد قد أثرت في هيكل رأس المال فقد اعتمد المصرف في توظيف استثماراته على الاستثمارات ذات السيولة العالية بصورة كبيرة.

٤. إن السياسة الاقراضية للمصرف تفتقر إلى الدقة في توصيف جودة المدينين بما يؤدي إلى توفير مستوى من الضمانات التي تسمح للمصرف بتعويض فشل المدين في تسديد ما يذمته وهذا مما يشكل عبئا كبيرا على دخل المصرف فقد لاحظنا إن نسبة عالية من الديون قد تعرض إلى عدم السداد.

٥. إن المصرف يتمتع بعلامة جيدة مما يوفر قدرة عالية على تخطي الخسائر التشغيلية بدليل إن المصرف استطاع إن يمتص خسائره التشغيلية رغم الظروف الحالية مما وفر الحماية إلى الودائع ولعل ذلك يتضح من خلال نتائج ملائمة رأس المال المصرف التي هي أعلى من تحديدات البنك المركزي.

٦. يلاحظ إن تقويم الأداء الكلي يكون في نهاية الدورة المحاسبية وتناط بمراقب الحسابات الذي يعتمد على مجموعة من نسب المالية دون الاهتمام بالمؤشرات غير المالية وما تعكسه من تفاصيل مهمة متعلقة بكفاءة وفاعلية النشاط واقتصاديته.

٧. نستنتج من العلاقة بين الإنتاجية والتطوير إن هناك تلكؤ حماية التطوير في المصرف وهذا ما يشير إلى عدم وجود رؤية واضحة لتطوير العاملين الجدد

المتطورة تقنيا لتعزيز الحصة السوقية وتطوير النشاط التسويقي للمصرف وتحديد إبعاد الخدمة المصرفية الملائمة التي ينبغي أن يعبر عنها الإعلان بما يتفق وقناعات المستهلك والتي تمثل مدخلا مهما للأداء وإجراء الاستبيان الدوري لاستشراف متطلبات الزبون وتحقيق مشاركته من خلال تبني مقترحاته.

١٨. التوسع في سياسة لاستثمار في المقاربات التي تؤدي وظيفة مزدوجة سواء في مجال الوفر الضريبي بسبب الاندثار أو الربحية نتيجة لنمو أسعارها فهي بمثابة أرصدة متنامية يحكم الطبيعة المتنامية لأسعارها فضلا عن كونها أعطية يمكن اللجوء إليها لامتصاص الخسائر التشغيلية إذا وقعت.

١٩. إعادة النظر بالسياسة الاقراضية للمصرف وعدم التوسع في رصيد المدينين إلا بعد التأكد من المركز المالي للمقرض وتقدير سيولته وربحيته والحصول على الضمانات الكافية.

٢٠. تؤمن السيولة الحالية للمصرف موقفا جيدا للاستفادة من الصيرفة الشاملة خصوصا في مجال تطوير السياسات الاستثمارية للمصرف وجمعها أكثر فاعلية وذلك من خلال توجه إستراتيجي قائم على أساس التحليل للمقرض والمخاطر الاستثمارية والاستفادة من الصيرفة الشاملة واتهاج سياسة موازنة في توظيف الأموال.

٢١. إعادة النظر بسياسات التيسين وريضة هذه السياسات بوتائر نمو المصرف أي وفقا للحاجة الفعلية، وعدم التوسع في الكادر لضغط علاقة معدل الانضمام (دوران العمل) بإنتاجية العاملين.

المستوى من التخطيط مثل الصيرفة الشاملة واتفاقية التجارة الحرة وغيرها.

١٣. لقد أثبتت ظروف الحرب إن الاستثمارات عالية السيولة وخصوصا اذونات الخزينة ليست العصا السحرية التي تؤمن استقرار المصرف كحد أدنى بل أنها ارتباطها بالسياسة النقدية التي هي جزء من حيثيات النظام السياسي يجعل منها أداة استثمارية عاطلة في أوقات التغيرات السياسية الحادة ولذلك على المصرف إن يلجأ إلى تنوع أدواته الاستثمارية إقليميا على الأقل كوسيلة لتنوع المناخ الاستثماري بدلا من الاقتصار على المناخ المحدود.

١٤. لابد من تطوير المهارات المصرفية وهو مما يجعل من التدريب متغير مهم في العملية المصرفية خصوصا في التسوين الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بخطط التدريب والاستفادة من نظم التدريب في المصارف الرائدة في الوطن العربي.

١٥. إن النظام الرقابي الحالي لا يتناسب وتوجهات عصر المعلوماتية ولعل أكثر مثالب هذا النظام هو البطء الذي يترتب عليه اكتشاف الحدث بعد وقوعه في الوقت الذي تكون السرعة والتنبؤ بالحدث قبل وقوعه أهم سمات النظم الرقابية الفاعل مما يعزز الرقابة المتزامنة وأهم مقومات ذلك وجود نظام معلومات للأفراد والتسويق والعمليات.

١٦. لابد من اعتماد التكامل بين المؤشرات المالية وعي المالية ومراجعة القدرة التنافسية للفروع الكفوء باستمرار وعدم الاقتصار على المؤشرات المالية وهو ما يجعل عملية التقييم جزئية وليس كلية.

١٧. إدخال النظم الحديثة في الخدمة مثل خدمة (ONE LINE) بوال (SOFT) واستخدام الوسائل

القرآن الكريم

٢٢. أكرام كوك بليس وهاي، الأمين مستيقن، إدارة المنشآت العامة، ترجمة اللواء محمد عبد الكريم، الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٩٦.

٣٥. حمود، خضير كاظم وإدارة الجودة الشاملة، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ٢٠٠٠م.
٣٦. حنفي، عبد الغفار ورياض، تنمية أسواق المال، الدار الجامعية مصر ٢٠٠٠م.
٣٧. دهمش، نعيم حسني، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، المكتب الاستشاري عمان ١٩٩٦.
٣٨. رمضان، زياد، إدارة الأعمال المصرفية ط ٦، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٧م.
٣٩. زيني، عبد الحسين، الإحصاء الاقتصادي ج ١، مطابع دار الحكمة بغداد ١٩٩٠م.
٤٠. عبد الكريم وكداوي، عبد العزيز وتقييم مشاريع الاقتصادية، الموصل ١٩٩٩م.
٤١. فليح، سن جهاد، تقويم الأداء في الأنشطة الإنتاجية، دار الرسالة بغداد ١٩٨٠م.
- الاطاريح:-
 ١. كراجة، عبد الحميد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٠م.
 ٢. هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط ٣ المكتب العربي الحديث الإسكندرية ٢٠٠٠م.
 ٣. ياسين، سعد غالب، الإدارة الاستراتيجية، ط ١ دار البازوري العلمية للطباعة والنشر عمان ١٩٩٨م.
 ٤. آل ياسين، محمد محمد حسن، إدراك عدم التأكد البيني واستراتيجية التمايز المتكامل التنظيمي وقاعدية المنظمة العلاقة والأداء، دراسة ميدانية في هيئة من شركات القطاع العام الصناعي المختلط العراقي، أطروحة دكتوراه، فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد بغداد ١٩٩٨، غير منشورة.
 ٥. الركابي، كاظم نزار عطية، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح المنظمات العراقية، دراسة ميدانية على هيئة من صديري المنشآت الصناعية العراقية، أطروحة
٢٣. الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن إدارة البنوك، دار وائل الأردن ٢٠٠٠م.
٢٤. الحسيني، فلاح حسن عداي، الإدارة الاستراتيجية مفاهيمها مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٠.
٢٥. الحسيني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، دار مجد لاوي للنشر، عمان ١٩٩٨م.
٢٦. الراوي، خالد والسند، حمود، مباديء التسويق الحديث، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٠م.
٢٧. السالم، مؤيد سعيد والصالح، عادل حرموش، إدارة الموارد البشرية، مطبعة الاقتصاد ١٩٩١م.
٢٨. العامري، الحاج محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية، دار الكتب للطباعة والنشر بغداد ٢٠٠١م.
٢٩. العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، الأردن ١٩٩٨م.
٣٠. الممار، وليد، الإدارة المالية مدخل قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المسيرة عمان ١٩٩٧م.
٣١. الكرخي، مجيد عبد جعفر، تقويم الأداء في الوحدة الاقتصادية، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠١م.
٣٢. جاكسون، جون هـ زمورسان بيريل ب. باليلو، جوزيف ج. ب. نظرية التنظيم منظور كلي للإدارة ترجمة خالد حسن سرزوق، إدارة البحوث، الرياض ١٩٨٨م.
٣٣. جمعة، سعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المربخ السعودية ٢٠٠٠م.
٣٤. حسن، محمد حريبي، والشماخ، خليل محمد حسن، علم المنظمة، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٨٩.

١٢. نعمه، نهم حسين، اثر استثمار رأس المال الفكري على الاداء المنظمي، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد غير منشورة ٢٠٠٢م.
١٣. المحجوب، فائزة عمر محمد، المخاطر الاستراتيجية وأثرها في تطبيق الاداء المالي، دراسة تطبيقية لمئة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد - المستنصرية غير منشورة ١٩٩٩م.
١٤. جبار، سيد محمد علي، تصميم نظام لتقويم الاداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد - المستنصرية غير منشورة ٢٠٠٢م.
١٥. شعبان، احمد صادق عفر، المحددات الاستراتيجية وأثارها على تقويم الاداء، دراسة تحليلية تطبيقية في شركة الخطوط الجوية العراقية، رسالة ماجستير إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد - المستنصرية غير منشورة ١٩٩٤م.
١٦. الفغل، مؤيد محمد علي، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق، دراسة مقارنة، مجلة أفاق اقتصادية العدد ٨٤ لسنة ٢٠٠٠م.
١٧. دهران الرقابة المالية بالعراق، نظام تقويم أداء المصارف التجارية ١٩٩٧م.
١٨. ألبادي، سدير عزيز، تقويم كفاءة الاداء على مستوى الوحدة الاقتصادية في المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي العدد ١٠ لسنة ١٩٨٩م.
١٩. كنعان، عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية الراشد، العدد ٧ لسنة ٢٠٠٢م.
٢٠. المصرف المتحد، التقرير السنوي والحسابات الختامية والبيانات الإحصائية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣
- دكتوراه فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية غير منشورة ١٩٩٩م.
٦. السعدي، هادي صالح، تقويم الاداء لشركة خطوط الأنابيب النفطية للفترة ١٩٨٧-١٩٩٩م رسالة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة المستنصرية غير منشورة ٢٠٠١م.
٧. المقدي، إبراهيم جهاد، تحليل واقع وإبعاد إستراتيجية العمليات وأثرها في الاداء، دراسة تطبيقية في معامل المنشأة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة بالتركيز على معاملي بغداد والنجف، أطروحة دكتوراه، فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد غير منشور ١٩٩٧م.
٨. الفضل، مؤيد محمد علي، أنموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة وفق متطلبات تقويم الاداء الاستراتيجي للنشاط المصرفي، دراسة ميدانية في هيئة من المصارف الأهلية في العراق أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة غير منشور ٢٠٠٤م.
٩. المعموري، أمل غالب راشد، فاعلية تقويم أداء الموارد البشرية وتأثيرها في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، دراسة تطبيقية في شركة صناعات الإصباغ الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد المستنصرية غير منشورة ٢٠٠٢م.
١٠. حلوي، محمد مصطفى، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الاداء المالي، دراسة تطبيقية في هيئة من المصارف العربية، أطروحة دكتوراه فلسفة إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد - المستنصرية، غير منشور ٢٠٠٠م.
١١. سليم ولؤي ووبرت، تقويم الأداء الصناعي لشركة الصناعات الخفيفة للفترة ١٩٧٨-١٩٨٦م رسالة ماجستير إدارة أعمال كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد غير منشور ١٩٨٨م.

الأجنبية

3. Larson .Kermit D.& William W .Pyle "Fincacial according "3rd ed USA .Richard D.Irwin inc .1986.
4. Macmillan -hugh & Tampe Mahen "strategic management process content

1. Breal Richard A.& Myers Stewart "Principles of corporate finance "5th ed .USA .the Mc Grew - Hill co .inc .1996.
2. Managerial analysis "London Mac Millan press ltd "2000.

١٨. الهادي، سمير عزيز، تقويم كفاءة الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية في الموجهين الرأسمالي والاقتصادي العدد ١٠ لسنة ١٩٨٩ م.
١٩. كتمان، عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية المرافق، العدد ٧ لسنة ٢٠٠٢ م.
٢٠. المصرف المتحد، التقرير السنوي والحسابات الختامية والبيانات الإحصائية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣

٧. Globerson Shlomo, "issues in developing performance criteria system for an organization" International Journal of production research volum ٢٣ No. ٤ July/Oug. ١٩٨٥.
٨. Katraman ven N. & Ramanujan V. "Measuement of Business performance in strategy reseach :A comparison of Apperoaches" Academy of management Review (vol. ١١, No. ٤, ١٩٨٦).
٩. Shaw .A. "A guide to performance measurement and non financial" ١٩٩٩. <http://www.fpm.com>
١٠. Suter Mark .p. & Barnes .Marissa. "Bankings top ٥٠ performers" ١٩٩٧. <http://www.Banking.com/aba>

- إعمال، كلية الإدارة والاقتصاد -الستتيرية غير منشورة ١٩٩٤ م.
١٦. الفضل، مريد محمد علي، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق، دراسة مقارنة، مجلة أفاق اقتصادية العدد ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ م.
١٧. ديوان الرقابة المالية بالعراق، نظام تقويم أداء المصارف التجارية ١٩٩٧ م.

الأجنبية

١. Breaty Richard A. & Myers .Stewart "Principles of corporate finance" ٥th ed .USA .the Mc Grew - Hill co. inc. ١٩٩٦.
٢. Managerial analysis "London .Mac Millan press ltd ٢٠٠٠.
٣. Larson .Kermil D. & William W. Pyle "Fincacial according" ٢rd ed USA .Richard D. Irwin inc. ١٩٨٦.
٤. Macmillan .hugh & Tampe Mahen "strategic management process content and implementation" UK .Oxford university press ٢٠٠٠.
٥. Narayanan .V.K (Veeky) and Nath .Raghu "organization theory strategic approach" .USA .Irwin co. ١٩٩٣.
٦. Rose Peter S. "Commercial Bank management" ٤th ed .USA the Mc Grew-Hill. ١٩٩٦.

* بحث مستقل عن رسالة الطبق، مهدي محمد حسن أنجليي الموسومة (استخدام المتكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة دراسة ميدانية في المصرف المتحد للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣) (إشراف أ. مريد محمد علي الفضل أ. د. رضا صليب أبو حمد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة).

الهندسة المالية بالتركيز على الخيارات زده سوق مالي / محمد هاشم فوزي العيادي

المدرس المساعد هاشم فوزي العيادي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص:

أدى التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تتمتع بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد. وتضم الهندسة المالية مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية الجديدة ومن بينها الخيارات المالية التي تعد أدوات مالية جوهرية يتوجب على مديري المحافظ الاستثمارية في العديد من الأسواق المالية العربية والدولية فهمها.

وتوفر عقود الخيارات للمتعاملين مزايا متعددة أهمها المضاربة وذلك من خلال استخدام أسواق قليلة للمتاجرة في السوق المالية. هذا فضلاً عن استعمالها كأداة للتحوط من مخاطر انخفاض أسعار موجودات المحافظ الاستثمارية، كما يمكن استخدام إستراتيجية الاستثمار من ضمنها.

المقدمة:

تعد الهندسة المالية عملية تطويرية إنطلاقاً من الدور الذي تؤديه في تنشيط البورصات المالية العالمية، وكذا بوصفها ابتكارات جديدة في المؤسسات الاستثمارية بصورة عامة. فضلاً عن الأثر الذي أحدثه في التفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز المالية العالمية.

وتعد الخيارات إحدى أهم أنواع أدوات الهندسة المالية والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال استبدال موجود معين بموجود آخر بسعر محدد وفي موعد أو قبل موعد محدد في المستقبل، حيث تساهم في تيسير عمليات التداول في الأوراق المالية المتنوعة (أسهم، سندات، أسعار الصرف، وغيرها) لفرض الاستثمار، المضاربة والتحوط من تقلبات السوق.

وتعتبر السوق المالية الإسلامية فرصة هامة جداً لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل

خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، وذلك من خلال تنوع محفظته المالية، واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحاً ومشروعية. كما تمثل السوق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وغسل الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للمساهمة في إلقاء المزيد من الضوء والاهتمام بالخيارات والتعرف على جميع مفرداتها.

أولاً- مشكلة الدراسة:

لقد اترح كثير من الباحثين أدوات مالية إسلامية جديدة، يمكن تداولها في السوق المالي، أما أدوات الهندسة المالية والمتمثلة بعقود الخيار في دراستنا هذه، فلا زالت بعيدة عن مجال البحث، رغم ما تمثله هذه العقود من أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة. حيث يعتبرها البعض من أفضل ما أبدعه وابتكره العقل البشري.

من الاختلافات حول ما سيطرح في هذه الدراسة من منتجات فقط الهدف استثارة الأفكار في هذا الجانب لتوضيح معالم وقصر الهندسة المالية الإسلامية.

كما تهدف أيضاً إلى بحث إمكانية إيجاد سوق مالية إسلامية للخيارات على مستوى المجتمع الإسلامي المحلي والدولي، عليه تنشد الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- توضيح المفاهيم المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية وأحد أهم مكوناتها الخيارات من خلال تحليل فلسفتها النظرية والفكرية. ومن ثم التوضيح لطبيعة هذه الأداة واستخداماتها المختلفة في مجالات الاستثمار والمضاربة والتحوط وطبيعة المخاطر المصاحبة لاستخدامها والإجراءات الكفيلة بالإدارة السليمة لاستخدام هذه الأداة.
- ٢- معرفة آليات العمل بالخيارات في السوق المالية في الاقتصادات المعاصرة، بغية تقييمها وتطويرها بما يتفق والشرعة الإسلامية.

المبحث الأول

مفهوم الهندسة المالية لإسلامية وأبعادها

أولاً - مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

ظهر في السنوات الماضية مفهوم في عالم المال بشقيه العلمي والأكاديمي وهو ما يطلق عليه الهندسة المالية (Financial Engineering)، والذي يتيح إمكانية استعمال أكثر من عائد من الصفقات اليومية للأدوات المالية. فمثلاً أن تقسيم العقود الآجلة التي تشتري أو تباع في يوم واحد وتنويعها إلى صفقات متعددة يؤدي إلى توزيع المخاطر وزيادة العائد.

وتنشأ الحاجة للهندسة المالية إما استجابة لفرص استثمارية ولقسا لتطلعات

وقد حاولت هذه الدراسة إضافة هذه العقود إلى الأدوات التي يمكن تداولها في السوق المالية الإسلامية، وذلك بعد تطويرها في ظل العقود والضوابط الشرعية. ولا شك أن عقود الخيارات التي يجري التعامل بها في أسواق الأوراق المالية تطوي على الكثير من المخالفات الشرعية، وهذا يتطلب البحث في محاولة إزالة هذه المخالفات الشرعية بتطوير هذه العقود لكي تتفق مع الشريعة الإسلامية، ومع ذلك فقد وجدت محاولات لإدراج عقود الخيارات ضمن العقود الشرعية، فهل تنجح العقود الإسلامية المماثلة لهذه العقود؟

ثانياً - أهمية الدراسة:

أن المؤسسات المالية لديها فرصة الاستفادة من المزايا الهائلة التي يوفرها السوق المالي. والجدير بالذكر أن هندسة هذه الأدوات تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مجال تطبيق إلى آخر، وبسبب المستجدات المختلفة والمتغيرة فإن الفقهاء الماليين ورجالات الهندسة المالية الإسلامية في تحد مستمر لمواكبة المستجدات وإرضاءاً لتطلعات المستثمرين الماليين، وبإلحاق دون الإخلال بالموجهات الشرعية.

لذلك تجسدت أهمية الدراسة بمحاولة إيجاد سوق مالي إسلامي لا يخلط عليه العشوائية في التعامل مع وجود ضوابط وآليات وقواعد العمل المالي ضمن الشرع بالشكل الذي يخفف من مخاطرة الاستثمار وزيادة البدائل الاستثمارية المتاحة مما يترتب عليه إبراز الحاجة إلى توظيف الأموال الأمثل.

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية للهندسة المالية الإسلامية بشكلها العام والخيارات على وجه الخصوص، دون الدخول في تفاصيل تقنية متعمقة، مع التنويه بوجود الكثير

١ - تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقة الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود تحوط مبتكرة.

٢ - تطوير الأدوات المالية، أي تلبية هذه الأدوات المبتكرة لحاجات تمويلية جديدة، أو التغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والمائد.

٣ - تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية.

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي (ص) حيث قال (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا يتقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا يتقص من أوزارهم شيئاً) (السوالم، ٢٠٠: ٣).

والهندسة المالية بذلك تعتبر منهجاً لتنظيم التمويل المعاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية والتي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة.

قائماً - أهمية الهندسة المالية الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لتغيرات البيئة الاقتصادية. وقد بينت الممارسة المصرفية التقليدية أن الاعتماد على منتج وحيد (مثل الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة) يعتبر غير كافي لتأقلم مع تقلبات العوائد

المستثمرين والمؤسسات معاً، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية، ودرء للمخاطر واللايقن المحيط بالأنشطة الاستثمارية، وهي في ذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي Financial Hedging. وتتحدد مقاصد الهندسة المالية وفقاً للحالة التي تواجه المؤسسة المعنية (Elbasher: ٢٠٠٢: ٣) لذا فالهندسة المالية تمتلك القدرة على تخفيض كلف النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها، وتجعل من الممكن تطوير منتجات وخدمات وأسواق جديدة (Tufano: ٢٣٦، ١٩٩٨).

وقدم العديد من منظري الهندسة المالية أمثال

(Party: ١٠٤، ١٩٨٧)، (Tufano: ١٧، ١٩٩٦)

وغيرهم، عدة مفاهيم يثبت أن أساس الهندسة المالية هو أيجاد الأدوات المالية الجديدة لأغراض التحوط والمضاربة والاستثمار، التي تدور جميعها حول إدارة المخاطر. فـ

عرفها (Eales: ٥، ١٩٩٥) (إيجاد الأبدية الأولى

للمنتج المالي لتوصيله بسريع مالي معين إلى المستعمل النهائي في وقت معين، أو على شكل مجاميع من الأرباح الزمنية على مدى فترات متعاقبة من الزمن)، كما عرفها (Fabozzi: ٣، ١٩٩٦)

(أنها التحول النهائي للمنتج المالي (الموجود)

لتحسين إيراداته أو تقليل مخاطره مما يجعل له

دوراً في تغير أوضاع السوق المالي). في حين

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية (مجموعة الأنشطة

التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ

لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة،

بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل

التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع

الحثيف) (صالح، ٢٠٠٢: ١). ومن التعريف السابق،

يتضح لدى الباحث بأن الهندسة المالية تشتمل

على ثلاثة أنشطة هي:

حاجه للهندسة المالية، ويزيد في أهمية الهندسة المالية بالنسبة للبنوك الإسلامية في أنها تتعامل ضمن الضوابط والقيود الشرعية التي تنظم آلية أعمالها التمويلية والاستثمارية، ولهذا يتوجب على المهندس المالي في البنوك الإسلامية مراعاة هذه الضوابط وعدم اللجوء إلى الحيل، لأن الأحكام والضوابط الشرعية جاءت لتحقيق مصلحة للفرد والمجتمع معاً.

ثالثاً - أبعاد الهندسة المالية للتمويل الإسلامي:

أن ظهور الهندسة المالية أعطى وسوف يعطي مجالات ابتكار متعددة ومتطورة في المستقبل المنظور والبعيد، وهذا الانجاء أخرج من يحتاج له علماء المالية أو التمويل الإسلامي في معيهم الحثيث للتخلص من الأوراق المالية الربوية واستبدالها بأخرى توافق الشرع الإسلامي من حيث المنشأ والاستمرارية والانتهاه وكذلك استلزام المستجندات الأخرى التي قد يفرزها العصر. وكما أصبح معروفاً ومشاعراً بين الناس فإن هناك صيداً إسلامية كثيرة متاحة للتمويل، وخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبياً. أما دور الهندسة المالية كما أشرنا إليها هو ابتكار وسائل تمويل جديدة في مستوى التمويل طويل الأجل وخاصة بالنسبة للحكومات الإسلامية أو حكومات الدول التي ربما ترى أن تمويل مشروعاتها يتوجب أن يكون من خلال الإطار الإسلامي. فمثلاً يمكن لصيغ التمويل الإسلامية مثلاً المشاركة والمضاربة والمراحة... الخ من أن تتمكن لدى الحاجة للتمويل قصير المدى إذا ما وجهت الوجهة الصحيحة ووضعت لها الضوابط الشرعية ونظم المتابعة والرقابة (الجلبي، 2005: 2). وفي الغالب فإن الحكومات لا تلتزم بالإطار الإسلامي للتمويل أي تلجأ للبدائل التقليدية لدى

المتنامية، حيث ظلت المؤسسات المالية ولنشرة طويلة حبيسة أدوات محدودة تستلزم معها بالضرورة أن تتطور لملائمة المستجدات. (صالح، 2002: 3)

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية. وفي هذه الفترة بالذات والتي شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطاً تنافسية حادة تكون غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية. ويستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تضمن للمؤسسات قدراً من المرونة وتصبياً سوقياً والفرأ يساعدها على الاستمرار بفعالية.

وتكمن أهمية الهندسة المالية وخصوصاً في حالتنا المعاصرة اليوم بأنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست باليسيرة حيث تحتاج إلى تضامير جهود على شكل تنظيمي بين الشرعيين والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فعالة (نصار، 2005: 2).

إن هذا التصور لأهمية الهندسة المالية لهو أخرج للبنوك الإسلامية من البنوك الربوية، لأن البنوك الإسلامية تتعامل بالمعبد من العقود الحاسمة في إجراءاتها، وتتعامل أيضاً في ظل نظام مصرفي غير ملائم لطبيعتها وهو ما يجعلها أشد

وقد رأى كثير من الفقهاء عدم جواز هذا النوع من الهدايا معتمدين على بعض الأحاديث النبوية الشريفة (وليس هنا مجال للتوسع في هذا الاختلاف) (عويس، 1998:129-136).

أما في المدى المتوسط والطويل فيقدم مفهوم الهندسة المالية طرفاً للحكومات تمكنها من الاستدانة من غير الإخلال بقواعد التمويل الإسلامية. والمركز لهذه الطرق، ربما جميعها، هو مقاسمة الأرباح والخسائر الناتجة. فمثلاً إذا كانت هنالك حكومة تريد أن تمويل مشروعاً معيناً أو أنها تتوقع إيرادات معينة من الضرائب فيمكن للحكومة في هذه الحالة استدانة أقل مبلغ ممكن، وعند تاريخ الاستحقاق يمكن دفع أصل الدين مع علاوة متغيرة أو عائدة (Variable Bonus). فهذا مثال لأداة مالية مبتكرة مبنية على مبدأ المشاركة في الأرباح وغير ذلك يمكن للحكومة استعمال أدوات الدين ذات المخاطر (Risky Debt) مثل سندات الدخل (In Came Bonds) أو الدين شبه المشارك في الملكية (Quasi Equity Participating Debt) وقد نشأت سندات الدخل أول ما نشأت من إجراءات الإفلاس إذ عن طريقها تتمكن المنشأة أو الجهة المصدرة من تجنب مخاطر الإفلاس حتى تجد دخلاً كافياً لمقابلة التزاماتها. (Eljelly، 1994:96) أما أوراق الدين شبه المشارك في الملكية (Quasi-Equity Debt Instrument) فهي تقوم على مبدأ المشاركة في التدفقات النقدية، إذ يقاسم المقرض في الدخل ويستفيد المقترض من أنه يحافظ على ملكية منشأته ويستفيد من عزايا القروض كوسيلة من وسائل التمويل (Ebrahim، 2003:105) وهذه الابتكارات في وسائل التمويل مبنية على المبادئ

حاجاتها من الأموال ومقابلة العجز في موازنتها عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة أو بإصدار وبيع أدوات اقتراض ربوية (Ribawi Debt Instruments) هذا وقد أصبح من المسلم به الآن جنوح الخيارات لخلق عدم الاستقرار النقدي وزيادة حدة التضخم (Ebrahim، 1994:27).

ولسي المقابل يجد الباحث أن ما هو متاح للحكومات التي تريد أن تتخذ من القواعد الإسلامية موجهاً خياران في الأهم الأغلب هما :-

١- القروض ذات المخاطر (Risky Debts).

٢- الأدوات والأوراق المالية ذات الخصائص من الربح والخسارة (Sharing Instrument Profit).

ومن هذه القواعد تبين القسوق الواضح بين الموجهات الأساسية في الاقتصاديات الربوية والاقتصادية الإسلامية فأهم ما تنطوي عليه موجهات الاقتصاديات الربوية تقليل تكلفة المعاملات وتقليل أو إبعاد المخاطر لجهات أو أطراف أخرى في المعاملة. أما الموجه الأساسي في الاقتصاد الإسلامي لأوراق وأدوات الدين فهو مبدأ المشاركة في المخاطر (Risk Sharing) وليس بالضرورة إبعادها لجهة أو طرف آخر.

ففي تمويل المدى القصير يمكن للحكومة المراقبة لقواعد الشرع من استعمال مبدأ الهدية (Gifting) الذي أقره الكثيرون كمبدأ أصيل في الإسلام لحديث صاحب رسول الله (ص) جابر الأنصاري رضي الله عنه قال فيه: "كان لي على النبي (ص) دين فقتلني وزادني" (مشكاة المصابيح: كتاب البيوع: 2925). رواء أبو داود وتصنيف الألباني: الجزء الثاني).

وعملية تجعل من الممكن استعمال أدوات الهندسة المالية قابلة للتطبيق في البلدان الإسلامية وفقاً لشرائعها السماوية، بالتالي لم تكن ذات حكر على الدول الغربية.

أن هذا القول لا يلقى جزافاً بل أن كثيراً من الدراسات التجريبية المنشورة قد برهنت على أن هذه الأدوات والأوراق المالية المبنية على هذه المبادئ المتماشية مع روح التمويل الإسلامي لا تقل كفاءة ولا فعالية عن رديفها الربوية، بل أنها قد فاقتها في كثير من الأحيان. وقد أصبح معروفاً لدى الكثير من كتاب الاقتصاد الغربي ما يعرف بـ (Equity Premium Puzzle) وهي ظاهرة أن شهادات الملكية أو القائمة على المشاركة في العوائد لها علاوة غير مبررة أو غير ظاهرة مقارنة بالأوراق الربوية.

رابعاً - نهضة الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن الإشارة هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام أسلوب الهندسة المالية ومنها:

١ - نموذج المراهقة (السويلم، ٢٠٠٠: ٢٥): يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المراهقة للأسر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

أ- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى البنك الإسلامي كحصة في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة.

ب- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكالة الأمور المالية.

المالية الإسلامية في تقاسم الأرباح وتقاسم المخاطر.

وقد استعملت هذه الأدوات والأوراق المالية في كثير من البلدان الإسلامية فمثلاً استعملت الحكومة الماليزية أدوات خريبية مبنية على الضرائب المشاركة (Treasury Tax - Anticipated) لتمويل مشاريع طويلة الأجل. وكذلك استعملت وزارة الأوقاف الأردنية مستندات الدخل (Income Bonds) لتمويل المشاريع طويلة الأجل. أما قطاع المؤسسات في باكستان فقد استعمل شهادات مشاركة (Participating Term Certificate) (Qureshi:117, 1990). تؤهل حاملها للمشاركة في عوائد المشاريع. ولم يقتصر استعمال هذه الأدوات على الأنظار الإسلامية فقد استعملت بعض هذه الأدوات من قبل مشاريع بناء السكك الحديدية حيث استعملت مستندات الدخل. أما حديثاً فقد استحدث مصرف سيتي (Citi Bank) ورقة مالية هي شهادة مؤشر الأسهم (Stock index Certificate) وهي تنقل أداة من أدوات تقاسم الأرباح لتحرك تبعاً لتحرك أحد مؤشرات سوق الأسهم. وأيضاً استحدثت في النمسا أوراق أطلق عليها اسم أدوات أنماء مؤشر الأسهم النمساوي (Index Growth Notes Austrian Stock) (SINGS)، وهي مرتبطة بمؤشر الأسهم النمساوي هبوطاً وعلواً (الجلبي، 2005: 3).

يتضح مما تقدم أن كل هذه الأدوات الجديدة ما هي إلا ابتكارات ووسائل جديدة تصب في خانة ما يعرف بالهندسة المالية، وعلاوة على ذلك، وهو الأهم فإنها تشير إلى أن مبادئ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح والمخاطر قابلة للتطبيق باستنباط وسائل علمية

وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً، ويمثل السند حصة لماعية واحدة، ولحاصل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمتفعة، إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية، كما أوضحناه آنفاً.

يتضح مما تقدم أن الهندسة المالية قادرة على إيجاد حلول وبدائل جادة وكفؤة تخدم جميع أطراف العلاقة في المعاملات المالية الإسلامية، وهذا ما نأمل الاهتمام به في الوقت الراهن من قبل المصارف الإسلامية.

خاتمة - المهارات الخاصة التي تتطلبها الهندسة المالية:

يتطلب من المهندس المالي أن يكون شخصاً واسع الإطلاع والمرنة وأن يتميز بالمهارات الآتية (Eales، 2000:11):

١- معرفة واسعة وواضحة بالأدوات وتطبيقاتها وفوائدها ومساوئها ودورها في التقليل من المخاطرة وزيادة العوائد.

٢- فهم جيد للنظرية المالية: خلفية واسعة في علم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد والطريقة التي من خلالها اعتماد هذه العلوم في موضوعات مالية متقدمة مثل بناء المحفظة والأمثلية وتسمير الخيارات ومقاييس التحوط وغيرها.

٣- معرفة واسعة بالقانون الدولي والمحلي فيما يرتبط بالآليات المالية والأسواق.

ج- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تنجم عنها عمليات المرافحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يعتمد على الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون أيضاً مكماً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

٢ - نموذج الوكالة بأجر (عطية، ٢٠٠١: ٧٥-٧٦):
ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفيه الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي ودعة بعينها، ويقترح عطية أن تكون علاقة البنك بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلاً من المضاربة، حيث يعتبر البنك وكلاً عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الودعة ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل البنك مستقلاً عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

٣ - نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة (لفح، ١٩٩٠: ١٦٦): سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي تجمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً بحيث يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة

وتلعب دوراً رئيسياً في عالم المالية الحديث
(Fabozzi, 1996:91):

$$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^K x_i^2 \sigma_i^2 + 2 \sum_{i < j} x_i x_j \sigma_{ij} \quad \text{المعادلة (١).....}$$

حيث أن:

$\sigma^2 p$ = تمثل خطورة المحفظة لموجودات k
المقاسة بالمتغير.

$\sigma^2 i$ = تمثل الخطورة المرتبطة بالموجودات
النموذجية i المقاسة بالمتغير.

σ_{ij} = تمثل معامل المتغير لموجودات i و j في
المحفظة.

X_i, X_j = الأوزان لموجودات i وموجودات j
في المحفظة.

* أن جمع الأوزان ضرورية حيث أنه ناتج من
تقليل تركيبة خطورة المحفظة.

ويفترض أن يتمتع المشاركون في الأسواق
المالية بشيء من العقلانية وتجنب المخاطر. وفي
مثل هذا النظام (المخاطرة والعائد)، هناك طريقة
واحدة لتجنب المستمر للمخاطرة وهي كلفة العائد
القليلة حيث في المعلوم إذا كان العائد كبير كانت
المخاطرة كبيرة أيضاً وعلى العكس من ذلك فلو
كان العائد قليلاً فالمخاطرة منخفضة. فمثلاً لو أن
شخصاً اشترى أمس سهماً بسعر 500 واليوم يساع
بسعر 510 فالفرق بين هذين السعرين هو 10
سنتات الذي يمثل الربح الحقيقي. إلا أنه لا ينتظر
إلى هذا الربح كاستثمار كبير. ألا أنه إذا تم
احتساب العائد وفق النسبة المئوية ولتقل (2%)
فإنها تعد إستراتيجية جيدة وكما موضحة في
المعادلة الآتية (Fabozzi, 1996:92):

٤- عقلانية قوية في معرفة قانون الضريبة العالمي
والمحلي.

٥- معرفة واسعة ببرامجيات الحاسوب والبيانات
المختصة بتطوير تقنيات جديدة في علم
المالية.

٦- عقل مدرك واعتماد بحل الإرباك الذي قد
يحصل.

وتقع على عاتق المهندس المالي مسؤوليات
جسيمة من بينها (النجار، 1999:226-227):

١- التحليل المالي والتخطيط المالي (تنظيم
 وإعادة هيكلة المنظومة المالية وفق التغيرات
 البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية والزيادة
 في رأس المال).

٢- إدارة هيكل الأصول (التقديم - محفظة
 الأوراق المالية سريعة التداول وأوراق القبض
 والمخزون والآلات والأصول الثابتة الأخرى).

٣- إدارة هيكل التمويل (قرارات تمويل الأصول
 عن طريق القروض قصيرة الأجل والطويلة
 الأجل ونسب رأس المال للإفراض).

٤- إدارة المنتجات المالية الجديدة ومشتقاتها.

ومن أجل حل المسائل الرياضية المتعلقة
 بالهندسة المالية فلا بد من توظيف بعض المقاييس
 المالية والإحصائية التي تستعمل في خلق وإعادة
 التركيب للعائد الأعلى لذا فمن الضروري جداً أن
 نفهم كيفية التوصل إلى المقاييس ومحدداتها.

أن من أهم المحفزات والقوى التي تؤثر
 على المالية الحديثة هو إعادة تجميع خطورة الآلية
 المستمدة مع العائد. وتؤكد نظرية المحفظة الحديثة
 على اختبار الترابط بين هذين المتغيرين وتحديد
 مجموعة الأدوات التي تدخل في عملية التركيب

لتقليل خطورة المحفظة. وتوضح المعادلة (١).....
 البيئية التي تحسب خطورة المحفظة (كمقياس)

$$R = \frac{(P_t - P_{t-1})}{P_{t-1}} * 100$$

عليه يمكن أن يعرف الباحث الخيارات بأنها عبارة عن (اتفاقيات تعاقدية خاصة تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع الموجودات في سعر محدد وفي أي وقت قبل أو في التاريخ المعطى).

ويتفق معظم الباحثون في قضايا المال والاستثمار، ويدرك المتعاملون والمتخصصون، أن الخيارات تعد من أفضل ما استطاع الفكر الاستثماري إتجازه حتى الآن. وقد باتت، بما تنطوي عليه من تنوع وآليات، قادرة تماماً على أي تصور أو سيناريو تكون عليه أسواق المال والاستثمار، أو يريد المتعاملون مواجهته، ولكن بشرط هو أن يكون المتعامل مدركاً لما هو بصدد، مدركاً لما تمنحه هذه الخيارات، ومدركاً للكيفية التي يستطيع بها تحقيق أهدافه في أسواق الخيارات، وبدون ذلك فإن حجم المخاطر يكون كبير، وأحياناً أكبر مما يمكن للمتعامل أن يتحملة. ولهذا نجد أن القوانين النافذة في شأن التعامل بالخيارات تلزم الوسطاء والممارسة بشرح وتوضيح ما تتضمنه هذه السوق من فرص ومخاطر لكامل من يتقدم لها بطلب للتعامل فيها (أسعد، 1994: 125).

والخيارات أدوات مالية جوهرية إذ يتوجب على مديري المحافظ الاستثمارية فهمها ومعرفة كيفية التعامل بها، ويتم تداولها على نطاق واسع في العديد من الأسواق المالية العربية والدولية (جرنس، 2000: 103)، وتشتمل عقود الخيارات الأسهم العادية والسندات ومؤشرات الأسهم والعملات الأجنبية والسلع الزراعية والمعادن النفيسة ومعدلات الفائدة في المستقبل (Bodie، 1999: 608)، et al.

وقد تعامل الناس بعقود الخيارات منذ قرون عديدة، وذلك من خلال مكاتب التجار وبيوت السماسرة، ومن خلال أسواق غير منظمة.

ويذكر (Huang & Randall 1987: 629)

أنه قبل إنشاء السوق المنظمة كانت السوق تشتمل

حيث أن :

R_t = تمثل النسبة المئوية للعائد.

P_t = تمثل سعر السهم في الفترة الزمنية الحالية.

$P_t - 1$ = تمثل سعر السهم في الفترة الزمنية السابقة.

المبحث الثاني

عقود الخيارات من منظور إسلامي

أولاً - مفهوم عقود الخيارات المالية: الخيارات في اللغة جمع خيار، والخيار اسم مشتق من الاختيار، والاختيار هو الاصطفاء واختير بين الشيئين أي فوض إليه الخيار (الرازي، 1981: 194-195) وجاء في لسان العرب عن ابن الأعرابي قوله "وأنت بالخيار وبالمختار سواء، أي أختار ما شئت" (الخطاط، 1994: 155) فالخيار في اللغة يتلأم كثيراً مع ما تناولته الأدبيات المالية، إذ يتفق معظم الباحثين على أن الخيار هو عقد Contract يعطي حامله حقاً لشراء أو بيع موجود معين Asset بسعر معين يطلق عليه سعر التنفيذ وذلك في أو قبل تاريخ محدد (Samuels، 1995: et al)، ويعرف آخرون بأنه (اتفاق للمتاجرة على زمن مستقبل متفق عليه وبسعر محدد، ولكن إذا رغب المشتري في ذلك only if the buyer wishes to do so) وهو بمثابة خيار المشتري للمتاجرة (الراوي، 1999: 309).

ويشير الباحث إلى إمكانية اعتبار الخيارات على أنها نوع فريد من التعاقد المالي لأنها تعطي المشتري الحق ولكن ليس بصورة الإلزام في عمل شيء ما، ويستخدم المشتري مدى الخيار إذا كان نافعاً لعمله أما إذا كان هذا الخيار ضاراً لسوف لا يستخدمه المشتري.

مجموعة من الأوراق المالية بسعر متفق عليه مقدماً، حيث أنه بالإمكان تنفيذ هذا العقد في أي لحظة منذ شرائه. وحتى قبل التاريخ المحدد لتنفيذه. أو هو بمثابة اتفاق يعطي لأحد الطرفين الحق في بيع أو شراء عدد من الأسهم والسندات أو العملات الأجنبية من الطرف الآخر بسعر متفق عليه مقدماً حيث يتم تنفيذه خلال الفترة التي تمتد بين إبرام الاتفاق حتى التاريخ المحدد لانتهائه (الراوي، 1999: 309).

علماً أن هذه التسمية لا ترتبط بالبلد الذي يتم التعامل فيه بهذه العقود أي أن هناك خيارات أوروبية يتعامل بها في أمريكا. وإذا كان عقد الخيار نص بأنه قد أنشأ بموجب الأسلوب الأمريكي (حبش، 1998: 180)، فهذا يعني بأن مشتري حق الخيار له الخيار في ممارسة تنفيذ الحق في أي وقت يشاء خلال عمر الحق (خلال مدة استحقاقه). وإن هذه الميزة لهذا الخيار تؤدي إلى زيادة العلاوة المدفوعة من قبل مشتري الحق بموجب الخيار الأمريكي نسبة إلى الخيار الأوروبي.

ب - عقد الخيار الأوروبي: وهو يشبه عقد الخيار الأمريكي ما عدا موعد التنفيذ فإنه غير مسموح به إلا في التاريخ المحدد سلفاً (غريش وأخرون، 1996: 675) مما يعني استطاعة مشتري حق الخيار أن يمارس حقه في التنفيذ فقط في اليوم الأخير من استحقاق العقد. ولا يعني هذا الخيار بأنه مستعمل في أوروبا فقط فهو يمكن استعماله في أي بورصة مالية.

نستنتج مما تقدم بأن الخيار الأمريكي يمكن ممارسته في أي وقت قبل موعد تنفيذ التاريخ، أما الخيار الأوروبي فيختلف عن الخيار الأمريكي من حيث أنه يمكن ممارسته فقط في تاريخ التنفيذ.

ومن جهة أخرى يمكن تقسيم الخيارات وفقاً لطبيعة وشروط العقد إلى نوعين رئيسيين هما (المبادي، ٢٠٠٥: ٧٤):

النوع الأول: خيار الشراء (Call Option): تعد خيارات الشراء أكثر أنواع الخيارات شيوعاً.

على عدد محدود من التجار والسامسة يتمون اتحاد تجار خيار البيع والشراء Put and call dealers association، وكان التجار أو السامسة يعلنون عبر الصحف المتخصصة عن استعدادهم لإبرام الصفقات ومساعدة الأطراف المختلفة على التفاوض والوصول إلى اتفاقات بشأن تاريخ التنفيذ وسعر التنفيذ ومقدار العمولة، وقد استمر هذا الوضع على حاله إلى أن ظهرت أول سوق منظمة لعقود الخيارات عام ١٩٧٣ في مدينة شيكاغو، أطلق عليها سوق بورصة شيكاغو Chicago Board Options Exchange (CBOE) حيث عملت هذه السوق على إدخال تعديلات جوهرية على أسس التعامل في السوق غير المنظمة، بحيث أصبح التعامل بالخيارات أكثر سهولة وسرعة، مما يعني تحسين سيولة الخيار (هندي، ١٩٩٤: ٦٣١).

وكانت بورصة شيكاغو قد بدأت بخيارات الأسهم لخمس وعشرين شركة فقط، ثم ما لبثت أن ازدادت إلى أكثر من خمسمائة شركة، ولتستعمل على أسواق الأسهم والأوراق المالية والعملات والمعادن الثمينة وبقية السلع الرئيسية.

وفي الوقت الذي ينظر فيه كثير من الباحثين في قضايا المال والاستثمار إلى الخيارات كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري إنجازه حتى الآن، يرى بعض المستثمرين أن الخيارات هي من أكثر الأدوات أو الأفكار الاستثمارية غموضاً، وبالتالي يتأون بأنفسهم عن التعامل بها (أسعد، ٢٠٠١، ٧١-٧٣).

ثانياً - أنواع عقود الخيارات المالية:

تقسم الخيارات إلى نوعين وفقاً لموعد التنفيذ وهما (Francis، 1991: 88):

أ) عقد الخيار الأمريكي: هذا النوع من الخيارات يعطي لحامله (المستثمر) الحق في شراء أو بيع

ويعد سعر التنفيذ ومدة العقد من العوامل الرئيسة في العقد وتتمنى بالنسبة لمشتري حق الشراء بأن سعر السوق سوف يرتفع أكثر من سعر التنفيذ خلال فترة العقد لكي تتحقق الأرباح المتوقعة.

يتضح من خلال ذلك بأن أقصى ما يخسره مشتري الحق هو قيمة العلاوة Premium وهذا يعني أن خسائر ومخاطر مشتري الحق في حالة عدم تنفيذ حق الخيار هي محدودة ولا تتجاوز قيمة العلاوة في أي حال من الأحوال. وبسبب حصر مخاطر شراء الحقوق في العلاوة فإنه ينصح عادة أن يبدأ المتعاملون الجدد بالتعامل بأدوات الخيار في عمليات الشراء وليست عمليات البيع.

ومما ينبغي الإشارة إليه، بأن مشتري الخيارات يظل يراقب أسعار الموجودات المنشأة معينة فإذا ما ارتفعت إلى المستوى الذي يلائمه وهو مستوى عادة يفوق السعر المتفق عليه، يتخذ العقد بالسعر المتفق عليه شريطة أن يتم التنفيذ قبل أو في التاريخ المحدد إذا كان العقد أمريكياً، أو في التاريخ المحدد إذا كان العقد أوروبياً (رمضان، 1998: 93).

وبعد أن تعرفنا على خيار الشراء لاهد لنا من أن نتطرق إلى ماهية قيمة عقد خيار الشراء في بورصة عامة في تاريخ الانتهاء؟ وأن الإجابة على هذا السؤال تعتمد على قيمة الأسهم الأساسية في تاريخ الانتهاء. ولتوضيح ذلك افترض الباحث أن سعر السهم الواحد هو \$130 في وقت التنفيذ، لذا فإن مشتري الخيار سوف يكون له الحق في شراء أي شيء بقيمة \$100 حتى وإذا كان قيمة هذا الشيء \$130 وهو أمر جيد. أن قيمة هذا الحق هو \$30 (\$130 - 100) في يوم التنفيذ. ويمكن أن

حيث يعطي خيار الشراء لماسكه الحق في شراء أي موجود وفي سعر محدد وخلال فترة معينة من الزمن (Ross)، (2002: 613) ولا يوجد هنالك أي تقييد على النوع الموجود ولكن أغلب الخيارات العامة تعامل على أنها تبادلات مرتبطة بالأسهم والسندات والصكوك. وفي خيار الشراء يوجد طرفان: مشتري الخيار Buyer Option وهو الطرف الذي يملك الحق في شراء عدد من أسهم منشأة ما من طرف آخر، في خلال فترة تنتهي في تاريخ معين، ويسمى محدد عند التعاقد. أما الطرف الآخر فهو محرر الخيار Option Writer الذي يبيع له هذا الحق. ولا يفر خيار الشراء أي شيء ملموس لحاملة، طالما لم يتم تنفيذه، فليس لحاملة أي حق مباشر في أرباح المنشأة، بل وليس له أية علاقة بالمنشأة بالمرّة (هندي، 2002: 557).

ولابد من الإشارة إلى أن مشتري حق الخيار (Buyer or Holder) الحق في أن يشتري من الطرف الآخر أصلاً معيناً بسعر محدد (سعر التنفيذ) وخلال فترة محددة وله مطلق الحرية في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته، وهو غير ملتزم بالتنفيذ وللمن هذا الحق الذي يحدده سعر السوق هو ما يسمى بالعلاوة والتي يدفعها المشتري إلى الطرف الآخر (البائع) (جيش، 1998: 181). كما أن مشتري حق الشراء هو شخص متفائل دائماً في الأسواق المالية ويتوقع ارتفاع الأسعار، ولكي يستفيد من هذا التوقع فهو يشتري حق خيار بعد أن يحدد الشروط التي يراها مناسبة لتوقعاته وتحقق له الأرباح وهذه الشروط هي: (العبادي، 2005: 74).

• سعر التنفيذ للأصل.

• مدة العقد.

• قيمة العقد.

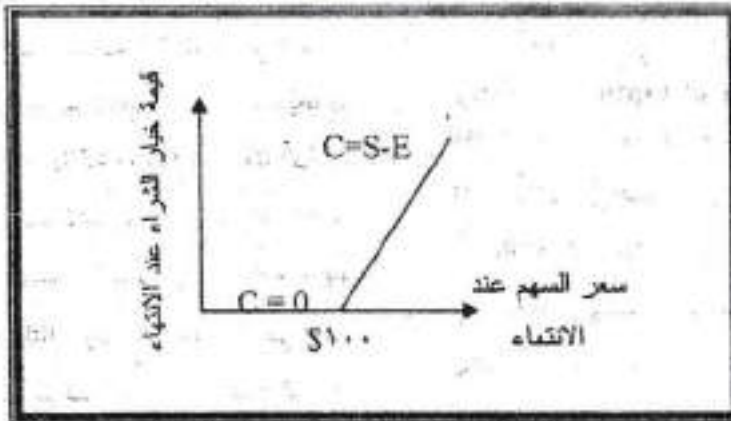
• أسلوب العقد (أوربي أو أمريكي).

والشكل (١) يعكس قيمة الجدول لسي تاريخ الانتهاء ضد قيمة بورصة IBM ويشار إليها باسم مخطط العصا الهوكي لقيم خيار الشراء (Hockey - Stick Diagram of Option Values) فإذا كان سعر السهم أقل من \$100 فإن خيار الشراء لا يساوي شيئاً. إما إذا كان سعر السهم أكبر من \$100، فإن خيار الشراء يولد مردوداً جيداً وأن قيمته تزداد بزيادة سعر السهم. ومن الممكن ملاحظة أن خيار الشراء لا يمكن أن يكون ذا قيمة سالبة. وهو ما يعرف بأنه الاعتمادية المحدودة (Limited - Liability Instrument) مما يعني أن المالك يمكن أن يخسر كل ما دفعه من مبلغ أولي لشراء السهم.

يكون حق الشراء ذا قيمة حتى وإذا كان سعر السهم الواحد أعلى في يوم التنفيذ. مثلاً إذا كانت بورصة IBM تباع السهم الواحد \$150 في تاريخ التنفيذ فإن الشراء سيصبح ذا قيمة بحوالي \$50 (\$100-\$150) في ذلك الوقت. وفي الحقيقة إن قيمة الشراء تزداد دولار واحد لكل دولار زيادة في سعر السهم (Ross, 2002: 613). وإذا كان سعر السهم أعلى من سعر الممارسة سوف نقول أن عملية الشراء ذات منفعة وبالطبع من الممكن أيضاً أن قيمة السهم العام سوف تكون أقل من سعر الممارسة. وفي هذه الحالة سنقول بأن عملية الشراء غير مربحة. وسوف لن يمارس المالك في هذه الحالة. فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر السهم الواحد في تاريخ التنفيذ هو \$90 فليس هناك مستثمر رشيد سيقبل أن يمارس عملية الشراء. فمن يرفع \$100 لشراء سهم يساوي \$90 ؟ ولأن صاحب الخيار ليس ملزماً بممارسة هذا الشراء لذا فإنه يستطيع أن يتخلى عنه. وكتيجة لذلك إذا كان سعر سهم IBM أقل من \$100 في تاريخ التنفيذ فإن قيمة خيار الشراء ستكون صفر (Zero). وفي هذه الحالة فإن قيمة خيار الشراء ليس الفرق بين سعر سهم IBM و\$100 لأن ذلك سيلزم المالك بممارسة عملية الشراء. ويمكن توضيح عملية الدفع في تاريخ التنفيذ بالتالي :

الدفع في تاريخ التنفيذ

إذا سعر السهم أقل من \$100	إذا سعر السهم أكثر من \$100
0	\$100 - سعر السهم



الشكل (١) قيمة خيار الشراء في تاريخ التنفيذ

Source: Ross, and Others "Corporate Finance" McGraw-Hill, Irwin, 2002, P: 614

١- أغراض المضاربة Speculative: حيث

يحقق المضارب ربحاً نتيجة شراء حق الشراء إذا ما تحققت توقعاته وهي ارتفاع سعر الأصل في السوق بأكثر من سعر التنفيذ.

٢- أغراض التحوط Hedging: وهنا يكون

المتعامل (Dealer) صاحب مركز مكشوف من العملة المنوي حق شرائها أو ملتزم بدفعات مستقبلية من هذه العملات مع خشية من ارتفاع الأسعار والتي قد ترتفع كثيراً هذا مع حقه في الاستفادة من فرصة انخفاض الأسعار في حالة حدوثها.

٣- أغراض استثمارية Investment: يعد شراء

حق الشراء أداة استثمارية بديلة عن حيازة الأصل بشكل مؤقت وذلك بانتظار توقع ارتفاع السعر في وقت استحقاق عقد الخيار وإمكانية الشراء والاستثمار بالسعر الأقل وهو سعر التنفيذ، لهذا فإن المتعامل المستثمر يمتلك السهولة اللازمة لتنفيذ شراء الأصل الفعلي، وسوف يكون تركيز الدراسة الحالية على الأغراض الاستثمارية أكثر من غيرها.

ويمكن الوقوف على تنفيذ أو عدم تنفيذ الخيار (خيار الشراء) من خلال اعتماد المخطط لبي الشكل السابق :-

١- إذا كان سعر السهم عند الانتهاء (S) أكبر من سعر التنفيذ (E) للخيار فإن المستثمر يعتمد على تنفيذ الخيار والحصول على أرباح للسهم تساوي الفرق بين (S-E) (سعر السهم - سعر التنفيذ) ناقص الملاوة المدفوعة. وهنا يجب أن تتساوى قيمة الخيار مع الأرباح المتحققة وذلك عند سعر الانتهاء $C = (S - E)$ (قيمة الخيار - سعر السهم - سعر التنفيذ).

٢- أما إذا كان سعر السهم (S) يساوي أو أقل من سعر التنفيذ، فإن الخيار لا يحقق أية ميزة ويكون خيار الشراء مساوياً للصفر $C = 0$.

أما عند المزج بين الاحتمالين السابقين فإن قيمة خيار الشراء عند الانتهاء تكون $C = \max(0, S - E)$ أي أنها إما أن تكون مساوية للصفر أو أنها تحقق أرباحاً معينة.

ويستعمل خيار الشراء للأغراض الآتية

(حبش، 1998: 182) :-

أكثر قيمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (٢) الآتي والذي يبين العلاقة بين سعر خيار الشراء وسعر البورصة قبل وقت التنفيذ. ويشير المنحني إلى أن سعر خيار الشراء يزداد كلما ازداد سعر البورصة.

ويوضح الشكل كذلك العلاقة مثبلة بمنحني متعرج وليس بخط مستقيم. وهذا يعني بأن الزيادة في سعر خيار الشراء لأي تغير حاصل في سعر البورصة يكون أكبر عندما يرتفع سعر البورصة كثيراً.

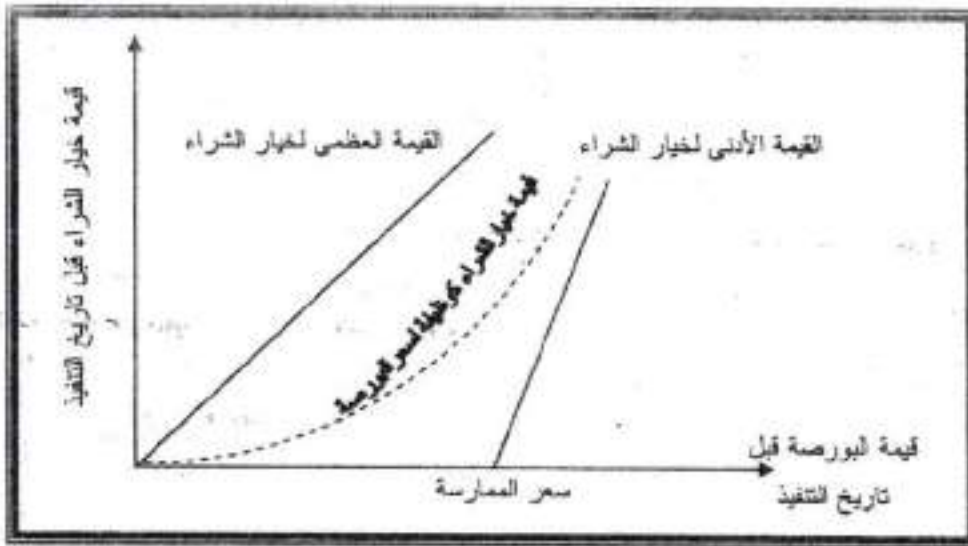
ومن الجدير بالذكر، بأن هناك عوامل تحدد قيم خيار الشراء والتي بالإمكان تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تحتوي المجموعة الأولى: على خصائص عقد الخيار. وأن أهم خصائص العقد هي سعر الممارسة وتاريخ الانتهاء. أما المجموعة الثانية: فتشمل العوامل المؤثرة على سعر خيار الشراء فيما يخص بخصائص البورصة والسوق.

المجموعة الأولى: خصائص العقد (Ross, 2002:622)

١- **سعر الممارسة Exercise Price**: أن أي زيادة في سعر الممارسة تقلل من قيم خيار الشراء. فمثلاً لو كان هناك خياران للشراء ببيعان بسعر \$40 بالنسبة لخيار الشراء الأول وبسعر \$50 بالنسبة لخيار الثاني والذي لديه سعر ممارسة هو \$60 فسوف يقع الاختيار على الخيار ذو سعر ممارسة \$40 لأن هذا الخيار هو \$20 (\$60-\$40) وبمعنى آخر، أن خيار الشراء ذو سعر الممارسة \$40 يجب أن يباع بأكثر من خيار شراء مماثل ذي سعر ممارسة \$50.

٢- **تاريخ الممارسة Expiration Date**: يتوجب أن تكون قيم خيار الشراء الأمريكي مشابهة لقيمة أي خيار آخر خلال وقت قصير إلى تاريخ الانتهاء. فإذا أخذنا خياران من النوع الأمريكي، الأول ينتهي بعد تسعة أشهر والثاني خلال ستة أشهر، فمن الواضح أن يتمتع خيار التسعة أشهر بنفس الحقوق التي يتمتع بها خيار الستة أشهر، ولديه ثلاثة أشهر إضافية يمكن خلالها ممارسة هذه الحقوق ويكون الخيار المفضل.

٣- **سعر السهم Stock Price**: كلما كان سعر السهم مرتفعاً كلما كانت قيمة خيار الشراء مرتفعة فإذا كان سعر السهم \$40 فإن خيار الشراء ذو سعر الممارسة \$40 لا يستحق أكثر من ذلك. أما إذا بلغ سعر السهم \$40 فإن خيار البيع سيصبح



الشكل (٢) قيمة خيار الشراء الأمريكي كوظيفة لسعر البورصة

Source: Ross, and Others "Corporate Finance" McGraw-Hill, Irwin, 2002, P:623

الشراء لأي تغيير حاصل في سعر البورصة يكون كبيراً عندما يرتفع سعر البورصة. بالإضافة إلى ما ذكر فإنه توجد أربع علاقات لخيارات الشراء الأمريكية وهي (Ross)، (2002: 625) :-

- لا يمكن أن يكون سعر خيار الشراء أكبر من سعر السهم (الحد الأعلى).
- لا يمكن أن يكون سعر خيار الشراء أقل من الصفر أو الاختلاف ما بين سعر السهم وسعر الممارسة (الحد الأدنى).
- يمكن أن يكون خيار الشراء صفراً إذا كان سعر البورصة يساوي صفراً.

عندما يكون سعر البورصة أكبر من سعر الممارسة، يعبر سعر خيار الشراء إلى الاختلاف ما بين سعر السهم والقيمة الحالية لسعر الممارسة.

ت- النوع الثاني: خيار البيع (Put Option): وهو عقد أو اتفاقية يبيع لحامله (مشتري حق الخيار) يبيع عدد من الموجودات أو الأوراق المالية بسعر محدد يتفق عليه بين مشتري خيار البيع ومحرره، أما في تاريخ أو يوم محدد عادة آخر يوم (الخيار الأوروبي)، أو

يتضح من الشكل السابق بأن هناك نقطتين مهمتين في المنحنى الموجود هما:

- احتمالية أن يكون سعر البورصة غير ذي فائدة (قيمة): يجب أن يكون خيار الشراء ذا قيمة فإذا كان سعر البورصة الضمني ليس له قيمة فإن الحق سوف لن يمارس. وهذا يعني، إذا كان سعر البورصة غير ذي قيمة، فإنه لا يستحق أن تدفع سعر الممارسة لكي تحصل على سعر البورصة.
 - سعر البورصة مرتفع جداً ومرتبطة بسعر الممارسة: ففي هذه الحالة، يعرف مالك خيار الشراء بأنه سيصل في النهاية إلى ممارسة خيار الشراء. ويرى نفسه الآن بأنه صاحب السهم باختلاف واحد وهو أنه يتوجب عليه دفع سعر الممارسة في تاريخ التنفيذ.
- وهكذا، فإن قيمة موقفه، أي قيمة خيار الشراء :-

$$\text{المعادلة (٣) ...} \quad \text{قيمة خيار الشراء} = \text{سعر البورصة} - \text{القيمة الحالية لسعر الممارسة}$$

حيث يرتبط سعر خيار الشراء بصورة إيجابية بسعر البورصة. وكذلك فإن التغير في سعر خيار

المحدد في عقد الخيار فإن حامل العقد يسارس حقه في البيع لمصدر الخيار بسعر التنفيذ المتفق عليه وعلى مصدر العقد أن يشتريه بذلك السعر. أما إذا ارتفعت أسعار الموجودات إلى أعلى من السعر المحدد فإن حامل العقد لن يسارس حقه وتكون خسارته عبارة عن ثمن شراء العقد فقط. وبالمقابل تكون ربح مصدر العقد مساوية للمبلغ نفسه الذي يحققه حامل العقد وهو مكسب له، وأن تلك الخسارة التي يتحملها حامل العقد تتمثل بالعلوة المحققة مسبقاً أي أنه في عقد الخيارات دائماً ما يكون طرف رابح وآخر خاسر والأرباح تكون مساوية للخسائر سواء في حالة تنفيذ أو عدم التنفيذ (هندي، ١٩٩٤: ١٩١-١٩٤) ويتم حساب المكاسب التي يمكن أن يحققها حامل العقد في حالة تنفيذه من خلال الصيغة الآتية (رمضان، ١٩٩٨: ٩٤):

في أو قبل انقضاء تاريخ محدد في المستقبل (الخيار الأمريكي)، ولمشتري خيار البيع الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، لكن على محرر العقد التنفيذ إذا رغب مشتري خيار البيع ذلك واتفاق خيار البيع قابل للتداول في سوق الأوراق المالية (جركنس، ٢٠٠١: ١٠٤).

ث- وتجدر الإشارة إلى أن مشتري خيار الشراء يحقق أرباحاً عندما يرتفع سعر الموجود في السوق عند تنفيذ العقد، بينما يخسر فقط قيمة التمويل عند انخفاض سعر ذلك الموجود لأنه لن ينفذ العقد. أما المشتري لخيار البيع فيحقق أرباحاً عندما ينخفض سعر الموجود في السوق عند تنفيذ العقد، ويخسر فقط قيمة التمويل أو المكافأة عند ارتفاع السعر لأنه ليس من مصلحته تنفيذ العقد وليس مجبراً على التنفيذ.

ج- ولابد من التنويه إلى أنه في حالة انخفاض أسعار الموجودات الخاصة بالعقد في أي منشأة ما في السوق إلى مستوى أقل من السعر

المكاسب (الخسائر) = عدد الأسهم في العقد * [سعر السهم - سعر التنفيذ] - ثمن شراء العقد

المعادلة (٤)....

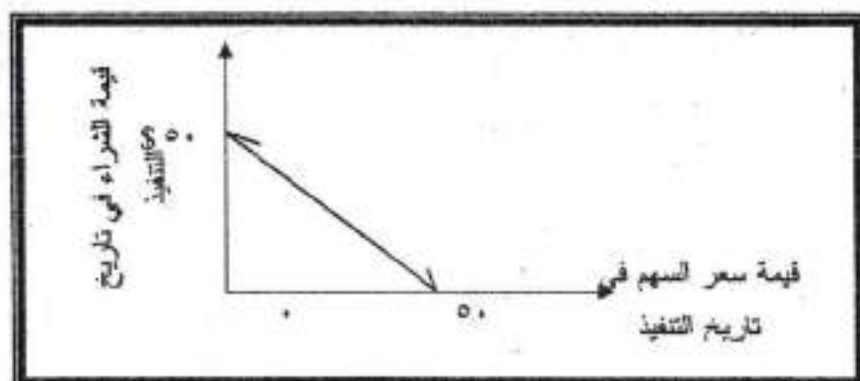
تنفيذه أو عدم تنفيذه (Shastr&Tandon)، (١٩٨٦: ٣٧٨). ويشير الباحث إلى إمكانية النظر إلى خيار البيع كعملية معاكسة لخيار الشراء، فكما يعطي خيار الشراء للمالك الحق في شراء السهم في سعر ثابت، فإن خيار البيع يعطي المالك الخيار نفسه لبيع السهم في سعر ممارسة ثابت.

وكما هو الشأن بالنسبة لخيار الشراء فإنه للمنتفعين على خيار البيع لابد من دفع ثمن مناسب يفتح الطرف الآخر يبيع مثل هذا الحق أو الخيار. ومن الطبيعي أن نفترض أن الطرف الآخر سيقبل

وكما هو الحال في بقية أدوات الهندسة المالية فإن مشتري الخيار يتخذ مركزاً طويلاً ومحرر الخيار يتخذ مركزاً قصيراً، ويقوم مشتري الخيار بدفع علاوة أو قسط لمحرر الخيار مقابل الحصول على حق البيع أو الشراء تتراوح بين ١٠-١٥٪ من قيمة الموجود محل التعاقد، أو من قيمة التدفقات النقدية الناتجة عن التعاقد، وما أن تتم عملية التعاقد فإنه ستكون هناك ثلاثة احتمالات أمام ماسك الخيار فهو إما أن يقوم ببيع في السوق الثانوية أو يقوم بتنفيذه إذا ما تمكن من تحقيق الأرباح أو ينتظر حتى موعد استحقاقه الأخير ليقوم

لخيار البيع هو \$٥٠ وأن سعر البورصة في وقت التنفيذ هو \$٤٠ فإن حامل هذا الخيار (أي خيار البيع) سيكون له الحق في بيع السهم بأكثر مما يستحق من قيمة، وهو نوع مربح نوعاً ما (Ross)، (٢٠٠٢:٦١٤) كما موضح في الشكل (٤) الآتي:-

عند صفقة في هذا الشأن إذا اعتقد بأن سعر السهم لن ينخفض عن ذلك السعر المحدد (أسعد، ١٩٩٤:١٣٦).
ومن الجدير بالذكر، بأن الظروف التي تحدد قيمة خيار البيع هي معاكسة لتلك الظروف المتعلقة بخيار الشراء، لأن خيار البيع يعطي المالك الحق في بيع الأسهم، فإذا افترضنا أن سعر الممارسة



الشكل (٤) قيمة خيار البيع في تاريخ التنفيذ (الانتهاء)

Source: Ross, and Others "Corporate Finance" McGraw-Hill, Irwin, ٢٠٠٢, P: ٦١٥.

ولا بد من الإشارة إلى مشتري حق البيع هو شخص متشائم بالنسبة لأسعار السوق ويتوقع انخفاضها بعكس مشتري حق الشراء المذكور سابقاً (حبش، ١٩٩٨:١٨٧) حيث يتشابه شراء حق البيع ببوليصة تأمين يضمن بموجبه المشتري بأنه سوف يبيع موجوداته من الأصول المالية بسعر معين (سعر التنفيذ) وليس بسعر السوق المتوقع انخفاضه. وتستعمل عقود خيار البيع لأغراض المضاربة أو لأغراض التحوط وكما يأتي (حبش، ١٩٩٨:١٨٧):-

مما يعني إمكانية شراء السهم بسعر السوق (\$٤٠) وفوراً يبيعه بسعر ممارسة (\$٥٠) ويربح \$١٠ (\$٥٠-\$٤٠) وهكذا فإن كل دولار ينقص من سعر البورصة في تاريخ التنفيذ يرفع من قيمة خيار البيع بدولار واحد أيضاً، ولكن لنفترض أن سعر السهم في تاريخ التنفيذ يباع بـ \$٦٠ أو أي سعر أعلى من سعر الممارسة \$٥٠ لذلك سوف لن يمارس المالك حقه في خيار البيع هذا، لأنها خسارة كبيرة أن نبيع سعر السهم بـ \$٥٠ بينما يباع في سوق مفتوح بسعر \$٦٠ وبدلاً من ذلك يتخلى مالك خيار البيع عنه وهذا يعني أنه سوف يلغي الخيار.

١- **أغراض المضاربة Speculative:** حيث يحقق المضارب ربحاً نتيجة شراء حق البيع إذا ما تحققت توقعاته وانخفضت الأسعار في السوق بأعلى من سعر التنفيذ. وبالمقابل في هذه

استحقاق الدفع في تاريخ الانتهاء	
إذا كان سعر السهم لكل من \$٥٠	إذا كان سعر السهم أكبر من \$٥٠
قيمة خيار البيع = (سعر السهم - \$٥٠)	

عالمك خيار البيع مرونة أكثر كما هو الحال في خيار الشراء.

(٥) إن تقلب سعر السهم الضمني يزيد من قيمة خيار البيع.

ومن الجدير بالذكر أن بائع خيار البيع يفكر بطريقة معاكسة لمشتري هذا الخيار الذي يتوقع أن تنخفض الأسعار وبهذا يضمن البيع بسعر محدد. حيث يتوقع بائع خيار البيع أن ترتفع الأسعار ولهذا فإن حق الخيار لن يمارس وسوف يستفيد من قيمة الملاوة، وتفكير هذا المتعامل يتطابق مع تفكير مشتري خيار الشراء. ولهذا يمكن القول (جيش، ١٩٩٨: ١٩٧):

• بائع خيار البيع يملك مشتري خيار الشراء: يتوقعوا ارتفاع الأسعار (كلاهما مشتري محتمل).

• بائع خيار الشراء يملك مشتري خيار البيع: يتوقعوا انخفاض الأسعار (كلاهما بائع محتمل).

ومن أهم الاستعمالات الرئيسة لباع خيار البيع هو أن البائع ينوي فعلاً الشراء للأصل ويحدد سعر الشراء (سعر التنفيذ) وهو على استعداد لعملية الشراء للأصل إذا ما اتجهت الأسعار إلى الانخفاض بعكس ما توقع، وفي هذه الحالة فهو يخسر فرصة الشراء بأسعار السوق المنخفضة حيث يكون سعر التنفيذ أعلى من سعر السوق.

ويلتزم بائع خيار البيع بشراء السهم الأساسي عندما يقرر حامل الخيار تنفيذه، ويستلم مقابل هذا الالتزام علاوة تمثل مكافأة عن تحمله مخاطر الخسارة من انخفاض سعر السهم.

وعادة لا يتوقع بائع خيار البيع انخفاض سعر السهم، فإذا كانت توقعاته صحيحة فإنه يكسب مبلغ الملاوة مما يعزز من عائده (Gueravd & Vaught)، (٢٩٠: ١٩٨٩).

الحالة لا يملك الأصول المالية التي سوف تباع إذا مارس حقه في البيع، وإنما هو يضارب على ارتفاع سعر حق الخيار أو الاستفادة من فرق سعر التنفيذ مع سعر السوق إذا ما تحققت توقعاته.

٢- **اضراض التحوط Hedging:** يستعمل المتعامل هذه الأداة لضمان بيع موجوداته بسعر محدد (سعر التنفيذ) ولهذا فهو بموجب حق البيع يضمن بيع هذه الموجودات بسعر لا يقل عن سعر التنفيذ خاصة إذا ما انخفضت الأسعار بأقل من هذا السعر في الأسواق المالية.

وكما هو الحال في خيارات الشراء، فإن هناك ثمة عوامل مؤثرة أيضاً في خيارات البيع والتي تتحدد بثلاثة عوامل يمكن الإشارة إليها كالآتي (Ross)، (٢٠٠٢: ٦٢٤):

(١) تنخفض القيمة السوقية لخيار البيع كلما ازداد سعر السهم. لأن خيارات البيع ذات قيمة مالية عندما يكون سعر شراء الأسهم في البورصة أقل من سعر الممارسة.

(٢) تكون قيمة خيار البيع ذا سعر الممارسة المرتفع نسبياً أكبر من قيمة خيار البيع ذي سعر ممارسة منخفض لنفس السبب الموضح سلفاً.

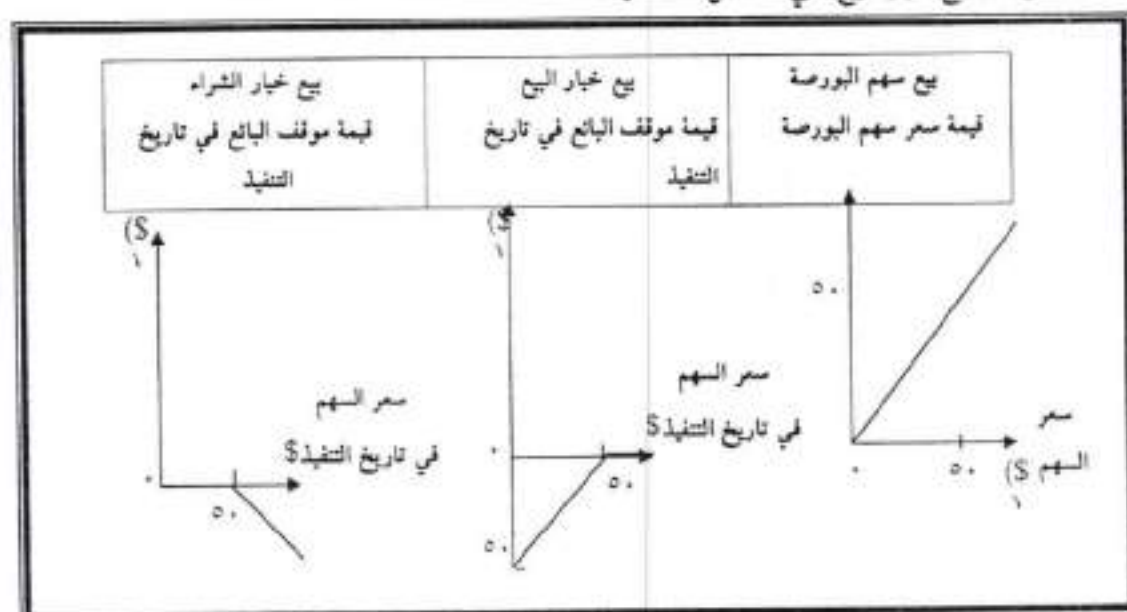
(٣) يؤثر معدل الفائدة المرتفع بوضوح على قيمة خيار البيع. فالقدرة على بيع السهم بسعر ممارسة ثابت في المستقبل في بعض الأحيان يساوي أقل من قيمته الحالية لسعر الممارسة إذا طرح من معدل الفائدة المرتفع. أما تأثير العاملين الآخرين على خيارات البيع فهي مشابهة للعوامل المؤثرة على خيارات الشراء:

(٤) تكون قيمة خيار البيع الأمريكي لأي تاريخ تنفيذ أكبر من خيار بيع مماثل ذي فترة تنفيذ مبكرة. مما يعني أن طول مدة الانتهاء تعطي

يبين الجانب الأيسر من الشكل بأن بائع خيار الشراء لا يخسر عندما ينخفض سعر السهم في تاريخ التنفيذ تحت \$50. ولكن سيخسر البائع دولاراً عن كل دولار عندما يرتفع سعر السهم فوق \$50. أما المخطط الذي يقع في منتصف الشكل ليوضح بأن بائع خيار البيع لا يخسر شيئاً عندما يرتفع سعر السهم في تاريخ التنفيذ فوق \$50. ولكن سيخسر البائع دولاراً عن كل دولار عندما ينخفض سعر السهم دون \$50.

ولابد من الإشارة هنا، إلى حقيقتين يجب معرفتهما وعدم تجاهلهما فالأولى: أن المستثمر الذي يمتلك أسهماً ثم يقرر شراء خيار بيع أو بيع خيار شراء هو مستثمر محافظ. ذلك أنه يستهدف من الخيار في الأساس الحد من الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها، لو أن تغيرات غير مؤاتية قد طرأت على القيمة السوقية للسهم. أما الحقيقة الثانية فهي: أن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الذاتية للخيار، هي علاقة طردية في حالة خيار الشراء، وعكسية في حالة خيار البيع.

ويمكن توضيح مواقف قيم (بيع خيار الشراء) و(بيع خيار البيع) في الشكل (5)، حيث



الشكل (5) مدلولات بائع خيارات البيع والشراء ومشتري الأسهم

Source: Ross, and Others "Corporate Finance" McGraw-Hill, Irwin, ٢٠٠٢, P: ٦١٧.

ثالثاً - آراء العلماء في عقود الخيارات:

من الواضح أن هناك فروقاً جوهرية بين الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي وعقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية، من أبرز هذه الفروق أن الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وأحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار

كما يوضح الشكل (5) قيمة التنفيذ للشراء البسيط في سعر السهم. حيث يمكن ملاحظة أن شراء السهم هو مشابه لخيار الشراء في بورصة ذات سعر سارسة مساوياً للصفر. وهذا غير مقابلي، فإذا كان سعر الممارسة هو صفر فإن مالك الشراء يستطيع أن يبيع السهم بدون أي مقابل.

للمتداول بأن يختار في موعد التصفية وضع البائع أو وضع المشتري بكمية محدودة من السلع وبسعر محدد مسبقاً.

٤- العمليات المركبة من العمليات السابقة.

ومن أبرز الأدلة التي يستشهدون بها على التحريم ما يلي (محيي الدين، ١٩٨٦: ٢٦٨-٢٧٨)، (رضوان، ١٩٩٦: ٤٧٠-٤٨٩)، (كمال، ١٩٩٦: ٢١٩-٢٢٢)، (هارون، ١٩٩٩: ٢٧١-٢٧٧)، (مجلة مجتمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٠: ١٢٧٣-١٢٢١) :

١- تعارض عقود الخيار الشرطية مع قصد الشارع لتحقيق العدل:

فالخيار لم يشرع لكي يرى المستفيد منه هل تطور الأسعار يكون لصالحه فينفذ الصفقة أم لا. يكون كذلك فيختار فسخ العقد... إن خيار الشرط لم يبح من أجل أن يقرر المستفيد منه هل هو بائع أم مشتري، أو أن يطلب المشتري المزيد من السلعة المشتراة أو البائع المزيد من السلعة المباعة (في حالة البيوع المضاعفة).

فعدم العدل في هذه العقود يكمن في إعطاء أحد العاقدين فرصة واسعة لأن يحقق أرباحاً على حساب المتعاقدين الآخرين...

٢- اعتبار الشروط المرافقة لعقود الخيارات من الشروط الفاسدة:

فالشروط الفاسدة تضم كل شرط لا يقتضيه العقد أو يكون فيه منفعة لأحد العاقدين لا يوجبها العقد... في شروط ليست من مقتضى العقد، أو تنافي مقتضى العقد، أو تشتعل على غرض يسوئ التنازع.

٣- انطواء البيوع الآجلة الشرطية على بيع الإنسان ما ليس عنده:

فالذي يشتري حق خيار شراء الأسهم لن يكون

المالي فهو عقد مستقل ناجز فيه عاقدان وصيغة ومحل العقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان. ومع ذلك فإن للعلماء في عقود الخيارات رأيان: (حطاب، ٢٠٠٢: ٥-٧)

الرأي الأول: المحرمون:

يرى معظم العلماء المعاصرين تحريم هذه العقود، فقد ذهب مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة في مدينة جدة عام ١٩٩٢ إلى عدم جواز عقود الخيارات، حيث جاء في القرار رقم (٧/٦٥) "بعد الإطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الخيارات وبعد الاستماع إلى المناقشات التي دارت حوله، تقرر: أن المقصود بعقود الاختيارات الالتزام ببيع شيء محدد موصوف أو شرائه بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة أو في وقت معين إما مباشرة أو من خلال هيئة ضامنة لحقوق الطرفين وحكمه الشرعي أن عقود الاختيارات - كما تجري اليوم في الأسواق المالية - هي عقود مستحقة لا تنطوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة وبما أن المعقود عليه ليس مالاً ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه غير جائز شرعاً وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداولها" (www.fatawa.al-islam.com)

وقد بحث (محيي الدين، ١٩٨٦: ٢٦٦) هذا الموضوع تحت عنوان "رأي الفقه في البيوع الشرطية الآجلة" وقسمها إلى أربعة أشكال اعتبرها جميعاً محرمة وهي:

- ١- البيع بشرط التوحيش: وذلك بأن يعطى الخيار للبائع أو المشتري بأن ينفذ العقد أو يفسخه مقابل دفع تعويض متفق عليه مسبقاً.
- ٢- البيع بشرط الزيادة: ويعطى فيها الخيار للمشتري بأن يستزيد من الشراء في موعد التصفية.
- ٣- البيع بشرط الانتقاء: ويعطى فيها الخيار

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾
(المائدة: ١)

- قوله (ص): "والمسلمون على شروطهم إلا
شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً" (مسند أبي
داود، ٨٣٠، وقال الألباني في إرواء الغليل
"صحيح" ١٤٢/٥)

- تحقق مصلحة أكبر من المفسدة.

- ضرورة وجود سوق مالية إسلامية.

ومن خلال تأمل أدلة الفريقين، يظهر بوضوح
ضعف الأدلة التي استدل بها الموسوعة العلمية
والعملية للبثوث الإسلامية، وذلك لأنها أدلة عامة
لا تفيد وجه الاستدلال الذي ذهبت إليه الموسوعة.

المبحث الثاني

تكييف عقود الخيارات

المقدمة

من خلال الاستقراء والتأمل يمكن أن يتدرج عقد
الخيار الذي تتعامل به الأسواق المالية في الوقت
الحاضر - بعد إضافة الضوابط الشرعية وتغيير
العقود المنتظمة لهذه العقود - تحت عدد من العقود
والتكليفات الفقهية التالي: (حطاب، ٢٠١٢: ٧)

أولاً - عقد الخيار والحقوق المعنوية: سبقت الإشارة
إلى أن عقد الخيار هو حق معنوي، فما هو حكم
الشرعة الإسلامية في الحقوق المعنوية، وهل كافة
الحقوق المعنوية معتبرة شرعاً ويمكن الاحتياض
عنها أو مبادلتها بمال؟

ويقسم الفقهاء الحقوق إلى قسمين (العثماني،
١٩٨٨، ٢٣٥٨):

أ - الحقوق الشرعية: وهي التي ثبتت من قبل
الناسخ، ولا تدخل في ثبوتها للقياس، مثل حق
الشفعة، وحق الولاية، وحق الوراثة، وحق النسب،
وحق القصاص، وحق التمتع بالزوجة، وحق
الطلاق، وحق الحضنة والولاية... الخ.

بحاجة إلى امتلاك الأسهم، وكل ما يحتاجه هو أن
يكون له رصيد معين في حسابه لدى السماسر.

٤- صورة أغلب البيوع الخيارية الشرطية:

أغلب البيوع الشرطية صورية ولا يجري تنفيذها ولا
يترتب عليها بالتالي تمليك ولا تملك فلا المشتري
يملك المبيع، ولا البائع يملك الثمن، ولما كانت
عقود البيع إنما وضعت شرعاً لإقامة التمليك، ولما
كانت عقود الخيار غير مؤدية لهذا الغرض كانت غير
محققة لهذا المقترض، وما خالف مقتضى العقد فهو
باطل.

٥- الفرع في عقود الخيارات:

لهذه العقود تترافق مع طرر كبير يمثل في الجهالة
والترقب وانتظار تقلبات الأسواق وما تأتي به من
ارتفاع أو انخفاض في أسعار السلع أو الأوراق
المالية، وما ينتج عن كل ذلك من خسائر للبعض
ومكاسب لآخرين.

الرابع الثاني: العجيزون

ذهبت الموسوعة العلمية والعملية للبثوث
الإسلامية (١٩٨٢، ٢٢٤/٥) إلى جواز عقود الخيارات
الشرطية، وإلى أن المال الذي يأخذه البائع من
المشتري هو حق له فلا يرد إلى دافعه... ولما كان
للطرف الآخر نفس الحق في الخيار فإنه يجوز أن
يبيعه حقه هذا، يدفعه من يشتري حق الخيار إلى من
باع له هذا الحق من مال مقابل تحويله حق نسخ
العقد خلال مدة الخيار هو حق للبائع لا يرد إلى
دافعه، وتضيف الموسوعة "وكما جازنا العمليات
الشرطية البسيطة، فإننا نرى جواز العمليات الشرطية
المرجحة لنفس الأسباب" وكذلك أجازها
(الزحيلي، ١٩٩٠: ١٣٣١-١٣٣٢).

وقد استدلوا بعدد من الحجج والأدلة
منها (حطاب، ٢٠١٢: ٥٧):

الفرر أو الربا، وفي حالة عقد الخيار محل بحثنا هنا ليس هناك أدنى شك أنه متى توافقت عقد الخيار مع الربا أو الفرر الفاحش أو القمار فإنه يصبح عقداً باطلاً لا يصح التعامل به، ولذلك لا بد من إزالة الربا أو الفرر أو القمار في حالة وجوده حتى يكون هذا العقد مشروعاً.

ثانياً- عقد الخيار وبيع العيوب: يرى (القري، ١٩٩٣: ٢٢) أن خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العيوب، وبيع العيوب جائز عند الحنابلة على خلاف الجمهور. ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار، فيدفع من ثمنها جزءاً (عشرة دنانير مثلاً)، ويقول للبائع إذا لم أشتري منك خذاً فالدينار العشرة لك، وبعد هذا العقد ملزماً في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذ، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها.

وفيما يلي آراء الفقهاء في بيع العيوب والرأي الراجح (الصنعاني، ١٩٦٠: ١٧)، (أبو رغبة، ١٩٨٦: ١١-٢٦):

• ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز بيع العيوب، بينما ذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى جوازه (ابن قدامة، ١٩٧٢: ٢٥٧/٤) ومن أبرز ما استدل به الحنابلة ما يلي:

١- ما رواه سفيان بن عيينة عن... نافع بن الحارث عامل عمر على مكة أنه اشترى من صفوان ابن أمية داراً لعمر بن الخطاب (رض) بأربعة آلاف درهم واشترط عليه نافع إن رضي عمر، فالبيع له، وإن لم يرض للصفوان أربع مائة درهم (ابن القيم، ١٩٧٣: ٣٨٩/٣).

٢- ما روي عن ابن سيرين أنه قال من بيع العيوب لا بأس به، وقال سعيد بن المسيب وابن سيرين لا بأس إذا كره السلعة أن يردّها ويرد معها شيئاً، وقال أحمد هذا في معناه (أي في معنى بيع

ب- الحقوق العرفية: وهي التي ثبتت لأصحابها بحكم العرف والمادة، مثل حق المرور في الطريق، وحق الشرب، وحق الثعلبي، وحق التسييل، وحق وضع الخشب على الجدار.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو النوع الثاني من الحقوق، فهل يجوز الاعتراض عن هذه الحقوق، وبمعنى آخر هل يجوز بيعها؟

اختلف الفقهاء في ذلك، وأصل الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة هو اختلافهم في معنى المال، فمن قال بأن هذه الحقوق أموالاً أجاز بيعها، ومن قال بأن المال يشمل الأعيان فقط منع بيع هذه الحقوق لأنها ليست أعياناً، وهذا هو رأي معظم فقهاء الحنفية، أما جمهور الفقهاء فهم مع الرأي الأول الذي يعتبر هذه الحقوق أموالاً، وبالتالي يجوز بيعها.

ويمكن ملاحظة أن معظم الأدلة التي يستدل بها لجواز بيع الحقوق العرفية هي أدلة عقلية، تستند إلى قاعدة المصالح المرسلة وتنسجم مع المقاصد الشرعية العامة التي تدعو إلى جلب المصالح ودرء المفاسد بشكل عام (خطاب، ٢٠٠٢: ٨).

ومن أبرز هذه الأدلة (شير، ١٩٩٦: ٦٥):

١- إن هذه الحقوق تمثل منافع دائمة لأصحابها، وبالتالي يمكنهم بيع بعض هذه المنافع.

٢- إن هذه الحقوق يمكن أن تكون ثمرة جهود ذهنية وعمل متواصل وبالتالي فإن أصحابها هم أحق بهذه الثمرة أو الغلة، ويمكن لهم بيع بعضها متى شاءوا ذلك.

٣- إن هذه الحقوق ثابتة لأصحابها، ويحملون وحدهم تكاليفها ومسئولياتها في حالة الضرر، وفي المقابل فإن غلتها وثمرتها يجب أن تعود إليهم.

ويمكن ملاحظة إن من أهم الأسباب التي يستند إليها الفقهاء في تحريم بيع الحقوق المعنوية

العربون).

العربون تضيق على الناس ومضالهم، وسماح بإيقاع الضرر، والمتمثل في تفويت الفرص على البائع أو المؤجر، أو تعريض الأعيان والخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن مضاعفة مقدار العربون ضرر وحرج ومشقة فيه، ولذلك ينبغي أن يلتزم العاقدان بما اتفقا عليه وهو مقدار العربون فقط. (أبو رعية، ١٩٨٦: ٢٧-٢٨)

وقياساً على حكم بيع العربون، يمكن القول بجواز عقود خيار الشراء، إذا سلمت من المخالفات الشرعية الأخرى، أما عقود خيار البيع، فيمكن الحكم عليها من خلال معرفة حكم الالتزام أو الضمان أو الكفالة، أو حكم التأمين التجاري، وهو ما سيبحث في الفقرتين التاليتين.

ثالثاً- عقد الخيار هو التزام أو ضمان أو كفالة؛ وهذا يعني هل الالتزام أو الضمان يصلح لأن يكون ماء لعقود المعاوضات؟ وللإجابة على هذا السؤال للفقهاء في ذلك عدة آراء أشهرها قولان:

القول الأول: إن محض الالتزام فيه منفعة مقصودة ومصلحة مشروعة مشابهة للمنافع التي تبذل في الوديعة والعارية والوكالة، ولذلك يصح أن يكون محلاً للعقد في الضمان والوديعة، كما جاز مبادئته بالمال في كثير من الفروع والمسائل والتطبيقات عند الفقهاء (حماد، ١٩٩٧: ١٠٣) ومن هذه التطبيقات:

- ١- جواز أخذ الأجر على محض الالتزام بالحفظ في الوديعة، ولو لم يكن إلى جانبه عمل.
- ٢- جواز أخذ الموضع المالي على بعض الالتزامات الجائزة شرعاً، مثل أن تدفع المرأة لزوجها مقابل التزامه بعدم الزواج عليها، أو يدفع الرجل لزوجته مبلغاً مقابل التزامها بعدم الزواج

٣- ما أخرجه البخاري في باب ما يجوز من الاشتراط "قال الرجل لكرمه أدخل ركبائك (جهاز الدابة) فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فللك مائة درهم فلم يخرج فقال شريح: من شرط على نفسه طائعاً غير مكروه فهو عليه" (ابن حجر، ١٣٧٩هـ/ ٣٥٤/٥).

واستدل الجمهور بالأدلة التالية (خطاب، ٢٠٠٢: ٨):

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَكَّم بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء: ٩٢).

٢- نهى النبي (ص) عن بيع الغرر. (مسلم بشرح النووي، ١٣٤٩هـ/ ١٥٦/٣) وبيع العربون من بيع الغرر.

٣- عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله (ص) نهى عن بيع العربون. قال الألباني في إرواء الغليل: ضعيف (١٩٧٩، ٦٣/٥).

مناقشة أدلة المحرمين (خطاب، ٢٠٠٢: ٨):

١- استدلالهم بالآية استدلال عام.

موضوع الغرر في بيع العربون ليس مؤكداً.

حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا يصلح للاحتجاج به.

مناقشة أدلة المجيزين (خطاب، ٢٠٠٢: ٩):

١- واقعة شراء دار صفوان بن أمية لعمر رضي الله عنه تشبه بيع العربون، والاستدلال بهذه الحادثة استدلال سليم.

٢- ما أجازته ابن القيم وابن سيرين وسعيد بن المسيب بتشابه مع بيع العربون.

ومن خلال استعراض الأدلة السابقة ومناقشتها تبين أن أدلة المجيزين هي الأقوى خاصة أن هذا الرأي هو الذي يتسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرج والمشقة، وفي تحريم

بعد وفاته.

٣- جواز دفع مبلغ من المال من الدائن للمدين إذا أحضر المدين ضماناً أو كفيلًا يكلفه في سداد دينه، فالالتزام في عقد الكفالة مما يصح بذكر المال في مقابلته. (حماد، ١٩٩٧: ١٠٥).

ومن الأدلة أيضاً: (حطاب: ٢٠٠٢: ٩)

جواز اشتراط الأجر على الرقية بالقرآن، وجواز أخذ الأجر على الطاعات كتعليم القرآن والأذان والإمامة وغيرها (حماد، ١٩٩٧: ١٠٩) فهذه قرب وطاعات، فإذا كان الضمان أو الكفالة قرية وطاعة، فلا يمنع أخذ الأجرة عليها.

القول الثاني: يرى بعض الفقهاء أن الحقوق أو الالتزامات أو الضمان أو الكفالة وكل ما ليس له صفة مادية محسوسة لا يجوز بيعه أو شراؤه لأنه ليس بمال فهو شبه بحق الشفعة وحق الحضانة والولاية، فتلك حقوق معنوية لم يجز الشرع بيعها أو التنازل عنها بعوض.

وأدلتهم على هذا المنع: أن أخذ مقابل بعض هذه الحقوق مثل الكفالة، معناه أخذ الرشوة (السرخسي، ١٩٩٦: ٢٠-٣٢)، والدخول في القمار والغرر، لأن المكشوف قد يدفع وقد لا يدفع، فإذا دفع لكافله أصل المبلغ مع الجعل يكون رابحاً، وإلا سوف يكون خاسراً.

والأرجح فيما تقدم من آراء الفقهاء جواز أخذ الأجرة على الالتزام أو الضمان أو الكفالة، لقوة الأدلة خاصة مع وجود معاملات مالية تبتمد بالكفالة عن عقود التبرعات، ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة، وبما لا يخالف المقاصد الشرعية. وقياساً على هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار العرض أو الدفع إذا خلا من المخالفات الشرعية الأخرى لمالك الأوراق المالية الذي يدفع

العمولة مقابل أن يكون له حق البيع في الفترة المتفق عليها يقوم بحماية ممتلكاته (من الأوراق المالية) بشراء التزام من الطرف الآخر بضمان هذه الأوراق بشرائها إذا رغب الطرف الأول.

رابعاً- عقد الخيار هو شكل من أشكال التأمين التجاري: وذلك أن مشتري الخيار في (خيار العرض أو الدفع) يؤمن نفسه ضد التقلبات التي قد تحصل في أسعار الأسهم التي يمتلكها مقابل عمولة أو ثمن الخيار الذي يدفعه، وهذه العمولة تكون مبلغاً منخفضاً مقارنة بالقيمة الكاملة للأسهم أو الأوراق المالية التي يمتلكها.

فكأنه عقد حراسة لممتلكاته، أو ما يدفعه لأمان خطر الطريق، أو هو نوع من التضامن لدفع الضرر الذي قد يصيبه، وهذه الحجج هي نفس الحجج التي يوردها المجيزون لعقد التأمين التجاري.

أما القمار في هذا العقد والذي يتحقق بخسارة العمولة إذا لم تنخفض قيمة الأسهم، فيمكن الرد عليه بأن ما يدفعه مشتري الخيار هو ثمن الأمان أو أجرة الحراسة وليس خسارة، ولو أنه لم يدفع هذا المبلغ فربما فقدت أسهمه قيمتها بالكامل، أما الطرف الآخر الملزم بالشراء إذا ما قرر الطرف الأول البيع، فيبني أن يكون على شكل مؤسسة تأمين، تعمل وفقاً لأسس علمية اقتصادية، من أجل تلافي أشكال الضرر التي يمكن أن تلحق حملة الأسهم والأوراق المالية الأخرى.

أما الغرر في هذا العقد والذي يحدث نتيجة الجهالة في مقدار التقلبات في قيمة الأسهم، فقد ترتفع قيمتها وقد تنخفض، فيرد عليه كما في الرد الأول، وذلك أن ما يدفعه مشتري الخيار هو أشبه بأجرة الحراسة أو ثمن الأمان من التقلبات، فعندما يدفع مشتري الخيار مبلغاً محدداً يحفظ

وتتكون السوق المالية من عدة أسواق

متداخلة مع بعضها البعض وهي:

١- سوق النقد: وهي السوق التي تتعامل بأدوات الائتمان قصيرة الأجل (لا تزيد عن سنة) مثل النقود المتداولة والشيكات الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية المقبولة الدفع.

٢- سوق المال: وهي السوق التي تتعامل بأدوات الائتمان متوسطة أو طويلة الأجل وتتداول فيها الأسهم والسندات، وغيرها من القروض التي تتراوح آجالها من (٥-٣ سنة).

٣- سوق الصرف: ويتم التعامل فيها بطريقتين عاجلة وأجلة، أما سوق الصرف العاجلة فيتم التعامل فيها عن طريق التحويلات البرقية والبريدية والحوالات العاجلة إضافة إلى الشراء النقدي. بينما يتم التعامل في سوق الصرف الأجل بالحوالات الآجلة والنقود المؤجلة.

ولا توجد حدود فاصلة بين أسواق النقد وأسواق رأس المال وأسواق الصرف. ويستدل على هذه الأسواق بتوعية الأوراق والنقود المتداولة، فالافتراض أو الإبداع لدى مصرف لمدة أشهر معددة يعتبر تعاملًا مع سوق النقد لأنه تعامل قصير الأجل، وإذا باع المصرف أسهماً لشركة ما كان بمثابة سوق لرأس المال لأنه تعامل طويل الأجل، وإذا كانت الأسهم لشركة أجنبية في الخارج، وقام المصرف بتحويل عملات المساهمين إلى العملة الأجنبية التي تقبلها الشركة في الخارج كان بمثابة سوق الصرف (عيسى، ١٩٨٤، ١٢-١٤).

ثانياً - وظائف الأسواق المالية الإسلامية:

من خلال التعريف السابق للسوق المالية، يظهر لنا أنها تمثل البيئة أو الأوعية التي يتم من خلالها

مشتكاته من الأوراق المالية من التدهور فإنه في هذه الحالة يجنب نفسه الغرر الكبير الذي كان سيحدث لو أن قيمة ما يمتلكه من أوراق مالية قد فقدت قيمتها. وهذا الكلام يتطلب وجود أوراق مالية فعلاً بيد مشتري الخيار، وإلا فإن العملية يدخلها الغرر والجهالة، وتتحول إلى مقامرة.

المبحث الرابع

مفهوم سوق مالية إسلامية

أولاً - مفهوم السوق المالية الإسلامية:

يطلق مصطلح السوق المالية بمعنى الضيق على سوق أو بورصة الأوراق المالية، كما يطلق بمعنى الواسع على مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين أفراد ومؤسسات وقطاعات، وفي ضوء هذا المعنى الواسع فإن السوق المالية لا تنحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات محددة، ومن هنا فإن مصطلح السوق المالية الإسلامية، يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنظمة بالضوابط الشرعية. (الطراذ، ١٩٨٧: ٤٣)

ومن المعلوم أن تحقق المعنى الضيق يرتبط بتحقيق المعنى الواسع، فلن توجد أسواق أوراق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها، وتلك المؤسسات الإسلامية، أو جهات مركزية إسلامية بمنح ترخيصاً بإصدارها. وهكذا يمكن القول أن السوق المالية تشتمل على البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي والمؤسسات المالية وبورصات الأوراق المالية وكافة المؤسسات التي تتعامل مع التدفقات المالية، ولكي تكون السوق المالية إسلامية فينبغي أن تخضع هذه المؤسسات والبنوك للضوابط الشرعية.

٢- تساعد على سرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة أسعارها وتحويلها إلى نقد سائل.

٣- التعرف على المراكز المالية للشركات من خلال إدراج الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية.

إن عدد مؤسسات الأسهم المتخصصة، والمؤسسات التي تقوم بتقديم أسهم رأسمالية من خلال البورصة قليل جداً في الدول الإسلامية، وتوجه كثير من المؤسسات المالية في الدول الإسلامية جزءاً كبيراً من مواردها إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية... ونظراً لأهمية رأس المال في المدى الطويل لتحقيق النمو الاقتصادي فإن إنشاء مؤسسات توفر أسهمها (رأسمالية) يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح التمويل الإسلامي. إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التطورات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية. ففي جميع أرجاء العالم بهجر آلاف المدخرين حسابات البنوك التقليدية والسندات الحكومية ذات العائد المنخفض، ونتيجة لذلك تشهد أسواق الأسهم معدلات مرتفعة من النمو. إن التحدي الذي تمثله هذه التطورات للبنوك الإسلامية يقتضيها إعداد نفسها بسرعة للدخول في أسواق الأسهم التي يتزايد نشاطها وينمو بسرعة (إقبال، ٢٠٠١: ٤٤-٤٧).

ويقترح (خطاب، ٢٠٠٢: ١٦) وظائف السوق المالية الإسلامية المقترحة وهي:

١- تقوم هذه السوق بإصدار عقود الخيارات وتنظيمها، على شكل عقود نمطية، كأن يمثل كل عقد مائة سهم مثلاً بسعر محدد يسلم خلال فترة محددة (٩٠ يوم مثلاً).

٢- تقوم بدور بيوت التوبة أو المقاصة في بورصات العقود المعاصرة.

انسياب التدفقات المالية في المجتمع، فهي بمثابة الشرايين التي تغذي عروق الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لاستمرارية عمله بشكل سليم، وكلما كانت هذه الشرايين واسعة سليمة، كان الاقتصاد الوطني بعيداً عن الجلطات أو الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق به، وتعميقه عن التقدم، بل إن السوق المالية المنتظمة والمنضبطة تزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في سلامة الوضع الاقتصادي، مما يزيد من جذب المدخرات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة معدلات الأداء والنمو الاقتصادي، بما يزيد من تقدم البلد ورفاهية مواطنيه (خطاب، ٢٠٠٢: ٢).

وتؤدي سوق الأوراق المالية (البورصة) بشكل خاص وظائف هامة على مستوى الاقتصاد القومي والمؤسسات والأفراد، فبالنسبة للاقتصاد القومي تحقق سوق الأوراق المالية المزايا التالية (محيي الدين، ١٩٨٦: ١٤٧)، (حفص، ١٩٩٠: ١٦٧٠):

١- تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة.

٢- توزيع رأس المال على مختلف الأنشطة الاستثمارية.

٣- تمثل سوق الأوراق المالية حلقة اتصال بين جميع القطاعات الاقتصادية.

٤- تمهيد الطريق أمام السلطات النقدية للمزج بين السياستين المالية والنقدية.

٥- تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

٦- تعتبر مؤشراً هاماً على حقيقة الوضع الاقتصادي وأنجاهات الأسعار ومعدلات الادخار والاستثمار.

أما أهمية سوق الأوراق المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات فهي كما يأتي (محيي الدين، ١٩٨٦: ١٥٠)، (القري، ١٩٩٠: ١٥٨٢):

١- تسهيل عمليات الاستثمار للأجل القصيرة.

طالب الشراء بالخيار، فإذا ارتفع سعر الأسهم لمن مصلحته أن يقوم بالشراء، لأنه سيدفع السعر المتفق عليه منذ البداية والذي هو أقل من السعر الحالي، أما إذا انخفض سعر الأسهم وليس من مصلحة طالب الشراء تنفيذ طلبه، وفي هذه الحالة تنحصر خسارته في العمولة فقط.

ب- أما بالنسبة للمؤسسة: فإنها سوف تلتزم بالبيع في حالة ارتفاع سعر الأسهم مهما بلغ الارتفاع، أو أنها متلزم عملاً كان قد التزم بنفسه بالبيع، وفي هذه الحالة فإن هذا العميل سوف تلحق به الخسارة، لأنه سوف يبيع بأقل من السعر الحقيقي، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن هذا العميل كان قد اشترى هذه الأسهم بسعر أقل من السعر الحالي غالباً، وبالتالي فليس هناك خسارة. أما إذا كانت المؤسسة هي التي التزمت بالبيع، فإنها ستقوم بتعويض الخسارة من العمولات التي تتقاضها خيارات الشراء والدفع وغيرها. ويمكن أن يأخذ هذا البيع صفة بيع العربون (كما أوضحنا سابقاً) فإذا رأى المستثمر أن من مصلحته أن يشتري الأسهم في وقت محدد أمضى العقد بالشراء، وإذا رأى العكس تنازل عما دفعه ثمناً لمقد الخيار (العربون).

٢- عقود خيار البيع (الدفع): يكون لمالك الأسهم الحق ببيع إذا شاء، مقابل عمولة يدفعها للمؤسسة، وتكون المؤسسة ملزمة بالشراء إذا رغب البائع خلال الفترة المتفق عليها مهما بلغ سعر الأسهم. وتكون المؤسسة ملتزمة بالشراء بنفسها أو بإيجاد مشترين مقابل أجر أو عمولة، فهي تتلقى طلبات الشراء وتقوم بمقابلتها بطلبات البيع، فإذا تقابلت في الأنواع والأسعار فلا مشكلة، وإذا لم تقابل فلا بد أن تقوم المؤسسة بنفسها بالشراء أو البيع، وهي إما أن تكسب أو تخسر، لذا كسبت

٣- تقوم بإصدار عقود آجلة نمطية تمثل عدداً من السلع الهامة والأساسية.

٤- تقوم بإصدار عقود مستقبلية صناعية تمثل أغلب السلع التي يتم الاتفاق على تصنيعها في الاقتصادات المعاصرة. وقد تبدأ من الأثاث والمفروشات وتصل إلى عقود تصنيع الطائرات.

٥- تقوم بتلقي طلبات الشراء وبيع عقود الخيارات والعقود الآجلة بأنواعها المختلفة، كما تقوم بمقابلة هذه الطلبات مع بعضها، أو تقوم بنفسها بتنفيذ الشراء أو البيع.

٦- تقوم بتقديم استشارات فنية للمستثمرين.

٧- تمثل ملتقى للبائعين والمشتريين للعقود المؤجلة والمستقبلات والخيارات بحيث يسهل الاتصال والتفاوض بما يؤدي إلى تحديد أسعار أكثر عدالة.

ثالثاً - آلية عمل السوق: Market of Trading Mechanisms

تعبر هذه السوق أشبه بشركة تأمين إسلامية للأسهم والأوراق المالية والخيارات والعقود الآجلة والمستقبلات، ويتم تداول هذه العقود في إطار الضوابط الشرعية التي تحكم عقود السلم والاستصناع، وذلك كما يلي: (خطاب، ٢٠٠٢: ١٥-١٦)

١- عقود خيار الشراء: تتلقى طلبات شراء عقود آجلة ومستقبلية وعقود خيار شراء أسهم بتواريخ معينة وأسعار محددة، فتحصل على عمولات من طالبي الشراء أو الراغبين في شراء عقود خيار شراء الأسهم، ويكون الأمر كالتالي:

أ- بالنسبة لطالب الشراء: فإنه يحجز عدداً من الأسهم لدى المؤسسة خلال فترة معينة، بحيث يتمكن من شراء هذه الأسهم في الوقت الذي ينتشاه من هذه الفترة بالسعر المحدد في بداية العقد، مقابل العمولة التي يدفعها، فتكون المؤسسة ملزمة بالبيع بالسعر المتفق عليه مهما بلغ السعر وقت التنفيذ، ويكون

الاستنتاجات والتوصيات أولاً - الاستنتاجات :

١- يمكن تداول عقود الخيارات المالية في الأسواق المالية الإسلامية، وذلك بعد تطويرها

في ظل العقود والضوابط الشرعية.

٢- عقود الخيارات يمكن تطويرها إسلامياً في ظل الأحكام الشرعية لبيع العربون والتأمين والالتزام والكفالة والحقوق المعنوية.

٣- إن السوق المالية الإسلامية بما تشتمل عليه من أدوات مالية إسلامية لا زالت بحاجة إلى الابتكار والإبداع من أجل أن تقوم بالدر الاقتصادي المزمّل منها. والذي يمكن أن يسهم في تخفيف التبعيّة الاقتصادية للأسواق المالية في الدول الغربية.

٤- تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكّنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

٥- تعد الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

٦- توصلت الدراسة إلى أنه من الممكن قيام سوق مالية إسلامية لعقود الخيارات المالية في ظل العمل بضوابط شرعية خاصة، كما أن وجود هذه السوق، سوف يزيد في كفاءة استخدام الموارد وعدالة توزيعها.

فلا مشكلة، أما إذا خسرت فإنها تعرض لخسائرهما من عدة طرق:

١- العمليات الربحية.

٢- العمولات.

٣- يمكن أن تتقاضى رسوم إصدار لعقود خيار الشراء ذات التمتع المحدد.

٤- يمكن أن تتقاضى نسبة للتأمين التكافلي، للصفقات الكبيرة، من المشتريين والبائعين

غير أن عدد الطالين لشراء العقود يمكن أن يزيد عن عدد الطالين للبيع، أو العكس وفي هذه الحالات فإن المؤسسة يمكن أن تحقق أرباحاً كبيرة، أو خسائر كبيرة، وبالتالي فهي بحاجة دائماً إلى مصادر تمويلية إضافية، مثل رسوم إصدار أو رسوم تأمين تكافلي، وتلغى الخسائر الكبيرة يمكن للمؤسسة أن تضع بنداً في العقود، يعنها من تحمل الخسارة إذا زادت عن حد معين.

وأبداً - ضوابط احترازية :

اقترح (القرني، ١٩٩٣: ٢٤) بعض الضوابط الاحترازية لتفادي عنصر المقامرة في عقود الخيارات بشكل خاص مثل:

١- أن تتعامل هذه المؤسسة مع مالكي الأسهم الحقيقيين، وأن تودع الأسهم لدى المؤسسة عند بداية العقد أو ما يشبه وجودها وملكيته.

٢- أن يمارس أسلوب الخيار الأوروبي فقط، أي ينفذ الخيار في آخر يوم من مدته، وذلك لتقليل فرص الاستفادة من التقلبات اليومية.

٣- أن تنتهي مدة الخيار مع بداية أول ساعة في آخر يوم من أيام العقد، وذلك لتلافي الارتفاع بسبب تزايد الطلبات.

تأثيرات - التقييمات:

والرفاهية.

١- تكرار المساهمة من قبل الباحثين على إجراء دراسات ميدانية في حقل الخيارات المالية أو الفرص الاستثمارية وكيفية المبادلة بينهما من خلال بدائلها المتوافرة، والعمل على استعمال نماذج كمية ورياضية ذات استعمال واسع في مجال الأسواق المالية الكفوءة ومحاولة كيفية تطبيقها في الجانب المحلي لما يفيد أغراض المعرفة النظرية والميدانية.

٥- توصي الدراسة بإنشاء استثمارات محلية تعمل على تجميع رؤوس الأموال الفائضة عن الحاجة والعمل على استثمارها الاستثمار الأفضل من خلال تقييم خيارات والعمل على تحويرها ضد المخاطر المالية المختلفة.

٦- المطلوب الآن من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، البحث عن الحلول والبدائل التي تحقق السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية والملاءمة العملية.

١- ضرورة الاهتمام بالهندسة المالية لأن هذا المنهج هدته إعادة صياغة عقود التمويل الحالية بطرق مختلفة لتحقيق التوازن بين المقاصد الشرعية والظروف الواقعية للعمل المصرفي والكفاءة الاقتصادية، بشكل يرضي كل الأطراف، أي العميل والبنك وسياسة الدولة بهذا الخصوص، لأن إهمال أي طرف من الأطراف سوف يؤدي إلى فشل المشروعات المالية التي تتجهها الهندسة المالية.

٢- الاستفادة من المفاهيم النظرية المتدرجة في الدراسة الحالية وما توصلت إليه من استنتاجات لتطبيقها في الأسواق المالية وغيرها عند أجازة التعامل بالمشتقات من قبل الجهات التشريعية.

٣- إن وجود سوق المال الإسلامي بما يمكن أن تتضمنه من أدوات إسلامية متقدمة مثل عقود الخيارات وغيرها من أدوات الهندسة المالية مثل (المستقبلات والعقود الآجلة الخ) بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، سوف تسهم في تطوير نوعية العمل المصرفي الإسلامي، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات النمو

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

القران الكريم .

- ١- الرازي، محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، (بيروت: طبعة دار الكتاب العربي)، ١٩٨١.
- المباي، هاشم فوزي دباس، "استعمال إستراتيجيات الخيارات المالية لتحديد القرص الاستثمارية - دراسة تطبيقية على عينة من النطاق المصري العراقي الخاص" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٥.
- ٢- أبو داود، تصنيف الألباني، "مشكاة المصابيح"، كتاب البيوع، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- ٣- أسعد، رياض، "الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٨ / ١٩٩٩.
- ٤- أسعد، رياض، "الهندسة المالية"، (عمان: الأكاديمية العربية للمعلوم المالية والمصرفية)، ٢٠٠١.
- ٥- شيش، محمد محمود، "الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة"، تطبيقات عملية الطبعة الأولى، (الأردن: بنك الأردن المحدود)، ١٩٩٨.
- ٦- غريوش، حسين علي، ورشد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ أحمد، والعتبي، محمود حسن، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
- ٧- الخياط، عبد العزيز، "نظرية العقد والخيارات في الفقه الإسلامي"، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ١٩٩٤.
- ٨- الراوي، خالد وهيب، "الاستثمار: مفاهيم، تحليل، إستراتيجية"، (عمان: دار المبصرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩).
- ٩- رمضان، زياد، "الاستثمارات المالية والحقيقية"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).
- ١٠- عويس، عبد الحليم، "مشكلات الاقتصاد الإسلامي"، (عمان: دار الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
- ١١- النجار، فريد، "اليورصات والهندسة المالية" (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ١٩٩٩/١٩٩٨.
- ١٢- الهندي، عدنان "الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية" بيروت، ١٩٩٤.
- ١٣- هندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، (الإسكندرية: منشأة المعارف للتوزيع والنشر)، ٢٠٠٢.
- ١٤- عيسى، سيد: أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، (القاهرة: انتشارا للطباعة والنشر، ١٩٨٤).
- ١٥- كمال، يوسف: المصرفية الإسلامية الأزمنة والمخرج، (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٦).
- ١٦- الألباني، ناصر الدين: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٩.
- ١٧- شير، محمد: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الفانس، عمان، ١٩٩٦.
- ١٨- أبو رغبة، ماجد: حكم العربون في الإسلام، مكتبة الأقصى، عمان ١٩٨٦.
- ١٩- الصنعاني، محمد بن إسماعيل: سبل السلام، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٦٠.

- ٢٠- ابن القيم: محمد بن أبي بكر: إعلام السالكين، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣.
- ٢١- ابن حجر، أحمد بن علي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ٢٢- ابن قدامة: المغني ويليهِ الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٢.
- ٢٣- مسلم بشرح النووي، ١٣٤٩هـ - ١٥٦٣.
- ٢٤- الزحيلي، وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- ٢٥- سنن أبي داود، ٨٣٠.
- ٢٦- السرخسي، شمس الدين: المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦.
- ٢٧- الطراد، إسماعيل: التشريعات المالية والمصرفية في الأردن: دار وائل، عمان، ١٩٩٩.
- ٢٨- جركس، إبراهيم أحمد، استخدام نموذج ثنائي الحدين في تسعير الخيارات وبناء محفظة التحوط - دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للمعلوم الإدارية)، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، تشرين الأول / ٢٠٠٩.
- ٢٩- إقبال، منور وآخرون: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠١ ط٢.
- ٣٠- القرني، محمد علي: "الأسواق المالية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية البنك الإسلامي للتنمية، المجلد (١)، العدد (١)، ١٩٩٣.
- ٣١- القرني، محمد علي: الأسواق المالية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، جدة، ١٩٩٠.
- ٣٢- الهندي، عدنان: "أسواق المال ودعم جهود التخصص"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد (١٤)، العدد (١٦٣)، بيروت، ١٩٩٤.
- ٣٣- الهندي، عدنان: "المشتقات بين المزايا والمحاذير"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد (١٥)، العدد (١٧٣)، بيروت، ١٩٩٥.
- ٣٤- هندي، منير إبراهيم، "الأسواق الحاضرة والمستقبلية: أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية"، (البحرين: المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية)، ١٩٩٤.
- ٣٥- قحط، منذر: تعقيب على بحوث الأسواق المالية، مجلة المجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، الجزء الثاني، جدة، ١٩٩٠.
- ٣٦- محيي الدين، أحمد: عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، بنك البركة الإسلامي، البحرين، ١٩٨٦.
- ٣٧- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٢٧٣، ١٩٠٠ -
- ٣٨- رضوان، سمير: أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٣٩- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، جدة، ١٩٨٢.
- ٤٠- حماد، نزيه: مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٧.
- ٤١- المشعاني، تقي الدين: بيع الحقوق المجردة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ١٩٨٨، العدد الخامس، الجزء الثالث.
- ٤٢- السويلم، محمد، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنتج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية، ٢٠٠٠.
- ٤٣- صالح، فتح الرحمن علي محمد، إدارة التطوير وتنمية الأعمال، بنك الاستثمار المالي أدوات سوق

11. Levy, Haim and Sarant, Marshall: "Principles of Financial Management", N.J.: Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1988.
12. Guerard, John and Vaught, H. T. "The Handbook of Financial Modeling", Chicago, Probus Publishing Company, 1989.
- 13-Elielly, Abuzar. "Debt Financial in Islam", the American Journal of Islamic Finance (July/August 1994).
- 14-Tufano, Peter, "How Financial Engineering Can Advantage Corporate Strategy", Harvard Business Review, (Jan - Feb, 1996)
- 15-Tufano, Peter, "the Determinants of the Stock Price Exposure: Financial Engineering and the gold Mining Industry", the Journal of Finance, Vol. 53, No. 3, June, 1998. Adam, Nigel, "Capital Markets: Riding the Crest of The wave", The Banker, July, 1988.
- 16-party, S. Reny, (Swaps: A good Tools for Risk Management), Corporate Finance, 1996.
- 17-Major, Ian, (Job for the Engineers), Global Investment Management, Financial Analysis Journal, Vol. 1038, No. 3, Winter, 1989.
- 18- D. M. Qureshi, "the Role of Sharia Based Financial Instrument in a Muslim Country", (Islamic Development Bank, Sudi Arabia) 1990.
- 19-Mohamed S. Ebrahim: "Theory of Participating Term Certificates in Role of Rivate & Public Sector in Economics Development in an Islamic Perspective", (July, 1995).
- 20-Mohammed, Elbashir, The Islamic Bond Market: Possibilities & Challenges, International Journal of Islamic financial services
- 21-Shastr, Kuldeep and Tandon Kishore, "Valuation of Foreign Currency Option : Some Empirical Tests", Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 21, No. 2, Jun. 1986.

النقد الإسلامية: مدخل للهندسة المالية الإسلامية

٢٠٠٠

٤٤ - نصار، أحمد محمد محمود (الهندسة

المالية وتطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي)

22/7/2005

٤٥ - الجلي، أبو ذر محمد أحمد، "الهندسة المالية

الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي"، مجلة

المقصد، العدد السابع عشر، ربيع الآخر، ٢٠٠٥.

WWW.eljelly.f2s.Com

Krishnan, Shanker, "International Finance Corporation"

أدوات وخدمات إدارة المخاطر .htm

(www.fatawa. al-islam. /IFC.Org.

Com.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Eales, Brian A., "Financial Engineering" McGraw-Hall, 2000/ 1st. ed., Macmillan press Lt.: d2000.
2. Eales, Brian A., "Financial Risk Management", McGraw-Hall, 1995
3. Elbashir, Mohamed, Ali "Towards and Islamic Stock Market", Islam Economic Studies, Vol. (1), No. (1) Des, 2002.
4. Fabozzi, F.J., "Bond Markets: Analysis and strategies", 3rd end, Prentice - Hall International, 1996
5. Samuels, J. M., Wikes, F.M. and Bray Shaw, R. E., "Management of Company Finance", 6th. Ed., International Thomson Business, 1995.
6. Bodie, Z. et Al., "Investment", Us: Irwin McGraw-Hill, 1999.
7. Huang, S. and Randall, M., "Investment Analysis & Management", (2nd ed.), Boston: Allyn & Bacon, 1987.
8. Francis J.C., "Investment Analysis and Management", 5ed, McGraw - Hill, Inc, 1991.
9. Ross, Stephen A, "Corporate Finance", Irwin, McGraw-Hill, 2002.
10. Siegle, Joel and Shim, Jack, "Investments. A Self-Teaching Guide", N.J.: John Wiley & Sons, Inc., 1986.

أثر المعرفة في التغيير التنظيمي بحث ميداني في الشركة العامة للصناعات النسيجية في بابل

الدكتور أكرم محسن الياسري

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

والمدرس المساعد آمال غالب راشد

هيئة التعليم التقني / المعهد التقني كربلاء

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) في التغيير التنظيمي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم التعبير عن المعرفة الصريحة بأبعاد المعرفة حول (الاتصالات، التقنية، التغيير، الجمهور، وبراءات الاختراع)، وعن المعرفة الضمنية بأبعاد (الحديث، الخبرة، التفكير، المهارة)، بينما تم التعبير عن التغيير التنظيمي بأبعاد كفاءة عملية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، وتطوير الموارد البشرية). واستخدمت استمارة استبانة للحصول على المعلومات الميدانية اللازمة للبحث وذلك من خلال إجابات (٣٨) مديراً يمثلون القيادات الإدارية في الشركة، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها:

• تحقق الفرضية الرئيسة الأولى نسبة (٨٦,٩٪) والتي تنص على وجود علاقات ارتباط معنوية بين متغيرات البحث.

• تحقق الفرضية الرئيسة الثانية نسبة (٨٣,٣٪) والتي تنص على تأثير المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) في التغيير التنظيمي.

وختم البحث بعدد من التوصيات منها:

- السعي إلى إشاعة مفهوم المشاركة بالمعرفة التنظيمية من خلال متغيري المعرفة (الصريحة والضمنية) من أجل إحداث التغيير التنظيمي في الشركة عينة البحث.
- الدعوة إلى دراسة متغيرات أخرى تؤثر في التغيير التنظيمي ولم تدخل في نطاق البحث مثل الثقافة، الهيكل والاستراتيجية، المنتجات والخدمات، والتكنولوجيا..... وغيرها.
- اختبار أنموذج البحث في منظمات أخرى مثل شركات التأمين، المصارف، الجامعات أو في منظمات تجارية أو تربية أو صحية أخرى.

المقدمة

يعرف التغيير التنظيمي بأنه العملية التي

يتم من خلالها إدخال تحسين أو تطوير مستمر لنشاطات المنظمة من أجل زيادة فاعليتها و/ أو تحقيق ميزتها التنافسية، وقد أشارت

الدراسات النظرية إلى إن هناك اثر للمعرفة التنظيمية في إحداث التغيير التنظيمي، وانطلاقاً من ذلك فأن البحث الحالي هو محاولة

الإدارية في الشركة، وتركز البحث للإجابة عن تساؤلات الآتية:-

- ١- هل ترتبط المعرفة التنظيمية والتغيير التنظيمي بعلاقات ذات دلالة معنوية؟
 - ٢- ماهو أثر المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) بشكل منفرد ومجتمع في التغيير التنظيمي في الشركة عينة البحث؟
- ولفرض الإجابة عن هذه التساؤلات، لابد من تقديم مراجعة نظرية للاستفادة من الأدبيات في هذا المجال، وكذلك اختبار طبيعة العلاقة والتأثير ميدانياً، وصولاً إلى تقديم الاستنتاجات والتوصيات.

لاختبار علاقات الارتباط والتأثير بين هذين المتغيرين.

ومن أجل تحقيق ذلك تم تصنيف المعرفة إلى صنفين هما: المعرفة الصريحة والضمنية استناداً إلى (Daft, ٢٠٠١) وتم قياسها وفقاً للأبعاد الفرعية الواضحة من خلال نموذج البحث، بينما تم التمييز عن التغيير التنظيمي بأبعاد كفاءة عملية التخطيط، التنظيم، التوجيه، وتطوير الموارد البشرية) واستخدمت استمارة استبانة للحصول على المعلومات الميدانية اللازمة وذلك من خلال إجابات (٣٨) مديراً يمثلون القيادات

المبحث الأول: الأسس النظرية

توليد المعرفة من تفاعل نوعين هما، المعرفة الصريحة (Explicit Knowledge) والمعرفة الضمنية وميز (Daft, ٢٠٠١: ٢٥٩) بين هذين النوعين وأعطى لكل منهما مفهومًا مختلفًا، فعرف المعرفة الصريحة على أنها المعرفة الرسمية والمنظمة والتي يمكن ترميزها وكتابتها ونقلها إلى الآخرين بواسطة الوثائق والإرشادات العامة. وعرف المعرفة الضمنية على أنها المعرفة التي تعتمد على الخبرة الشخصية والقواعد الاستدلالية

والحدس والحكم الشخصي وعادة ما يصعب وضعها في رموز أو كلمات وتشير إلى ماله صلة بمعرفة- كيف. وأشار (نجم، ٢٠٠٤: ٢٥) إلى المعرفة الصريحة بوصفها بيانات أو معلومات تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تطبق في المشكلة أو النشاط الحالي. أما الضمنية فهي المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات التي تقدم إطاراً لتقييم وتعزيز الخبرات والمعلومات الجديدة.

١.١. المعرفة التنظيمية

١- مفهوم المعرفة

تعرض مفهوم المعرفة إلى عدة تعريفات، فقد عرّف (Davenport & Prusak, ١٩٩٨: ٢٠) المعرفة على أنها رأس مال فكري وقيمة مضافة ولا تعد كذلك إلا إذا اكتشفت واستثمرت من قبل المنظمة ويتم تحويلها إلى قيمة لخلق الثروة من خلال التطبيق.

وأوضح (Clark, ١٩٩٦: ٣٥) مفهوم المعرفة بأنها القوة في منظمات الأعمال اليوم وهي المفتاح لحل مشاكل الأعمال الغامضة.

وأشار (Howell, ١٩٩٨: ٤٠) إلى مفهوم المعرفة من زاوية التفوق المعرفي الذي عبه الطريق الوحيد للتميز من خلال الموجودات الفكرية. (الجرمود، ٢٠٠١: ١٤٥)

وتناول آخرون، المعرفة من منظور ثنائي، وهو الأرجح عند الباحثان على المفهوم العام للمعرفة، فـ_____ تناول (Nonaka & Takeuchi, ١٩٩٥: ٥٩) عملية

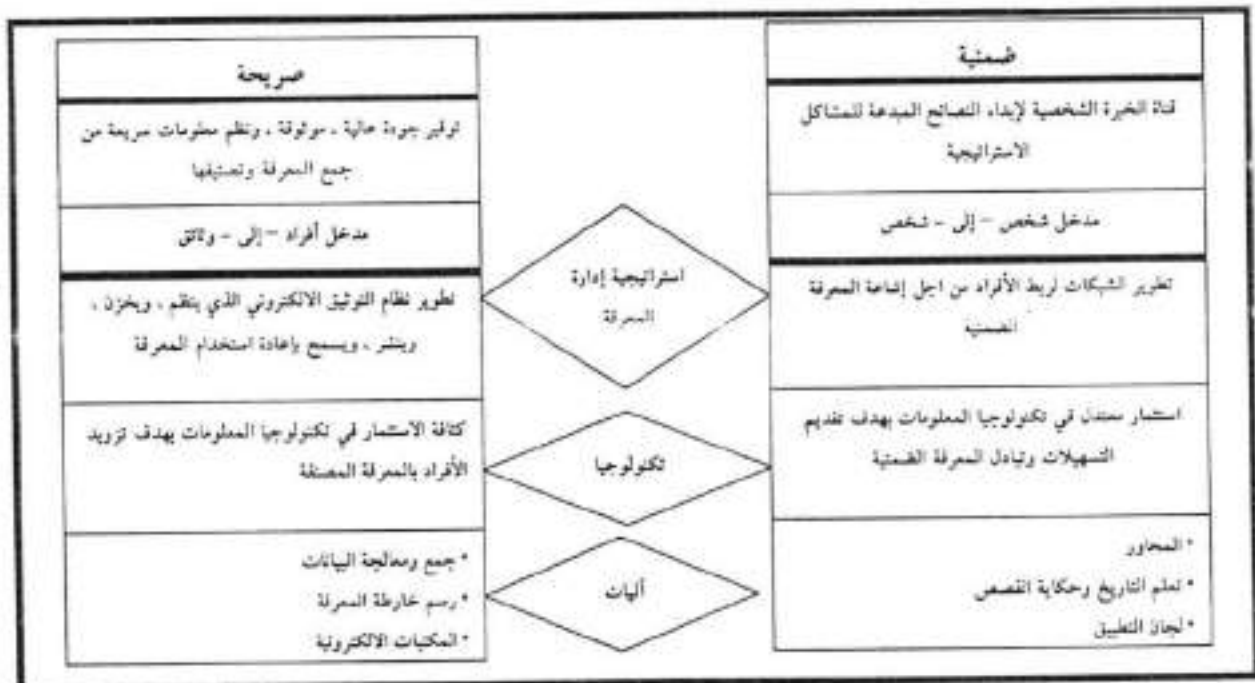
مدخلين لدراسة المعرفة هما، المعرفة الصريحة، والمعرفة الضمنية، ويبين الشكل (١) هذين المدخلين، والنقطة المهمة لكلا المدخلين هي الثقافة الذهنية التي تشجع التعاون ومشاركة المعرفة، وعندما تعطي المعرفة القوة للأفراد داخل المنظمة فإن ذلك سيولد لديهم دافعا قويا للمشاركة فيها، وبهذا يمكن القول إن المعرفة غالبا ما تتطلب تغييرا رئيسيا في الثقافة.

ومما تقدم يمكن وصف المعرفة بأنها مزيج من الخبرات والمفاهيم والأفكار التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية لأنشطتها الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم، والتخطيط الاستراتيجي.

ب- مداخل المعرفة

كما تم توضيحه في الفقرة السابقة فإن المنظمة تتعامل وفقا لـ رأي Nonaka & Takeuchi, Grant (١٩٩٦:١٠٩)، الذي اعتمدته (Daft, ٢٠٠١:٢٥٨) مع

شكل (١) يوضح مداخل المعرفة كما يراها Daft



Source: Daft, ٢٠٠١:٢٦٠

يشتمل جمعها وإعدادها كقاعدة بيانات ويمكن استخدامها بسهولة من قبل الآخرين، ويدعى هذا المدخل بمدخل الأفراد - إلى - الوثائق (Peopl-to-documents approach) ويستخدم من قبل الشركات الامتشارية (Daft, ٢٠٠١:٢٥٩).

يتضمن المدخل الأول، المعرفة الصريحة، مجموعة من الخصائص الفكرية مثل براءات الاختراع، والمعلومات المتعلقة بالزيائن، المجهزين، المنافسين، الاتصالات، إضافة إلى بيانات المقارنة المرجعية، وعندما تستخدم المنظمة هذا المدخل فإن تركيزها سيكون على المعرفة التي

وكما نرى فإن هذه التطبيقات رغم تنوعها الظاهر فإنها تدور في إطار نمطي المعرفة الصريحة والضمنية. وقد بين (DuBrin، ٢٠٠٣: ٣١٦) من خلال الشكل (٢) جبل الجليد المعرفي الذي يوضح إن المنظمة عندما تعمل بالمعرفة الصريحة التي تمتلكها فقط، فإنها لا تعمل إلا بالجزء الأصغر من معرفتها الكلية التي تشمل المعرفة الصريحة والضمنية، وعندما تعمل المنظمة من أجل خلق القيمة لزياتها في السوق وتحقق الميزة التنافسية على منافسيها فإنها تعمل بمعرفة أكبر من ذلك، ولكن تقبل مرة أخرى تعمل بشكل أقل من معرفتها الكلية، حيث إن المعرفة الصريحة التي تتمثل في مجموعة إجراءات وقواعد وأنظمة المنظمة هي أقل بكثير مما هو متاح من المعرفة المتوافرة لدى الأفراد ولفرق العمل والذاكرة التنظيمية. وهذا ما يمكن تمثيله بجبل جليد المعرفة الذي يختفي فيه (المعرفة الضمنية والكامنة) أكبر بكثير مما يظهر منه وهو المعرفة الصريحة كما هو واضح في الشكل.

المتصلة بجمع ومعالجة البيانات ورسم خارطة المعرفة، والمكتبات الإلكترونية.

يركز المدخل الثاني، المعرفة الضمنية، على تفعيل التجارب الشخصية والتفكير ومعرفة - كيف (Know-how) عن طريق ربط الأفراد وجهاً - إلى - وجه (Face-to-Face) وتتضمن المعرفة الضمنية كذلك قوة البصيرة، والابتكارات، والخبرات الشخصية التي تربط الأفراد مع بعضهم، ويدعى هذا المدخل بمدخل شخص - إلى - شخص (Person-to-Person approach) ويوضح الشكل كذلك آليات المعرفة الضمنية المتمثلة بالمحاور، وتعلم التاريخ وحكايات القصص، ولجان التطبيق. وقدم (Backman، ٢٠٠١: ٤٤) أربع مداخل لدراسة المعرفة هي:

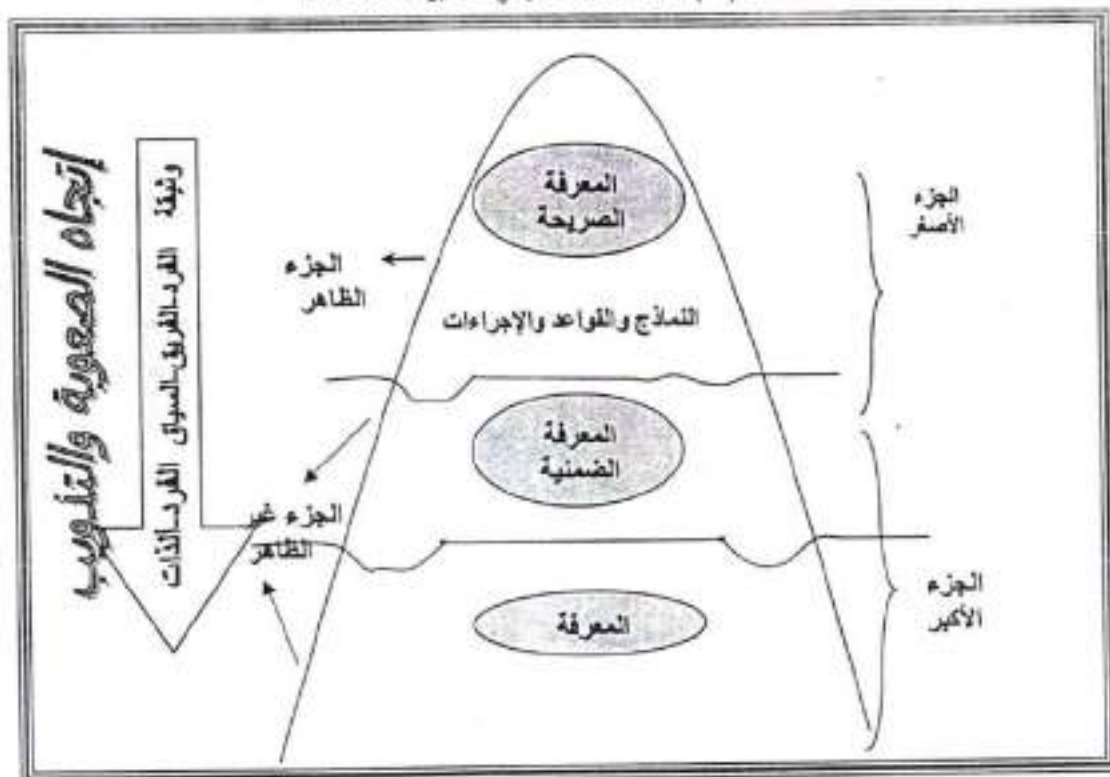
*** المعرفة الصريحة (Explicit Knowledge)**
(وثيقة، حاسوب): معرفة جاهزة وقابلة للوصول، موثقة في مصادر المعرفة الرسمية التي عادة ما تكون جيدة التنظيم.

المعرفة الضمنية (Implicit Knowledge)
(العقل الإنساني، المتعلمة أو التنظيم) قابلة للوصول من خلال الاستعلام والمناقشة ولكنها معرفة غير رسمية يجب أن توضع وبعدها تنقل وتبلغ.

*** المعرفة الكامنة (Tacit Knowledge)**
(العقل الإنساني، التنظيم) قابلة للتوصيل بشكل غير مباشر فقط ويتم ذلك بصعوبة من خلال أساليب الاستنباط المعرفي وملاحظة السلوك.

*** المعرفة المجهولة (Unknown Knowledge)**
(العقل الإنساني، التنظيم) المبتكرة أو المكتشفة من خلال النشاط، المناقشة، البحث، والتجريب.

الشكل (٢) جبل الجليد المعرفي كما يراها DuBrin



Source : DuBrin ، ٢٠٠٣: ٣١٦

نوع سلمي، أي من النعمة إلى النعمة وهذا ما دلّت عليه الآية الأولى، ونوع إيجابي أي من النعمة إلى النعمة وهذا ما دلّت عليه الآية الثانية كذلك نستدل من الآيتين الكريميتين إنها تخاطب سلوك القوم أو المجتمع، وإن المنظمات جزء من هذا المجتمع.

ولسي مجال الأدب الإداري، يؤكد الكتاب والباحث: بأن بقاء المنظمات واستمرارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تغييرها بشكل مستمر لتتجيب للظروف البيئية والداخلية (Daft&Noc، ٢٠٠١: ١٤٤) ويعرف التغيير بأنه عملية إدخال تحسين أو تطوير مستمر للنشاطات بشكل يختلف عن وضعها القائم من أجل تحقيق الأهداف بشكل أفضل ويتناول هذا التغيير هيكلاً ومبانيات وسياسات وإجراءات وعمليات المنظمة والجوانب السلوكية الخاصة بها

(اللاهي، ١٩٩٩: ٣٤١)

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول بإمكانية اعتماد خصائص المعرفة الصريحة والضمنية كأبعاد رئيسية لتغير المعرفة لأغراض هذا البحث وذلك لما تتمتع به من الوضوح والانسجام مع طبيعة وأهداف البحث.

ثانياً: التغيير التنظيمي

Organizational Chang

١- مفهوم التغيير التنظيمي

(Organizational Change Concept)

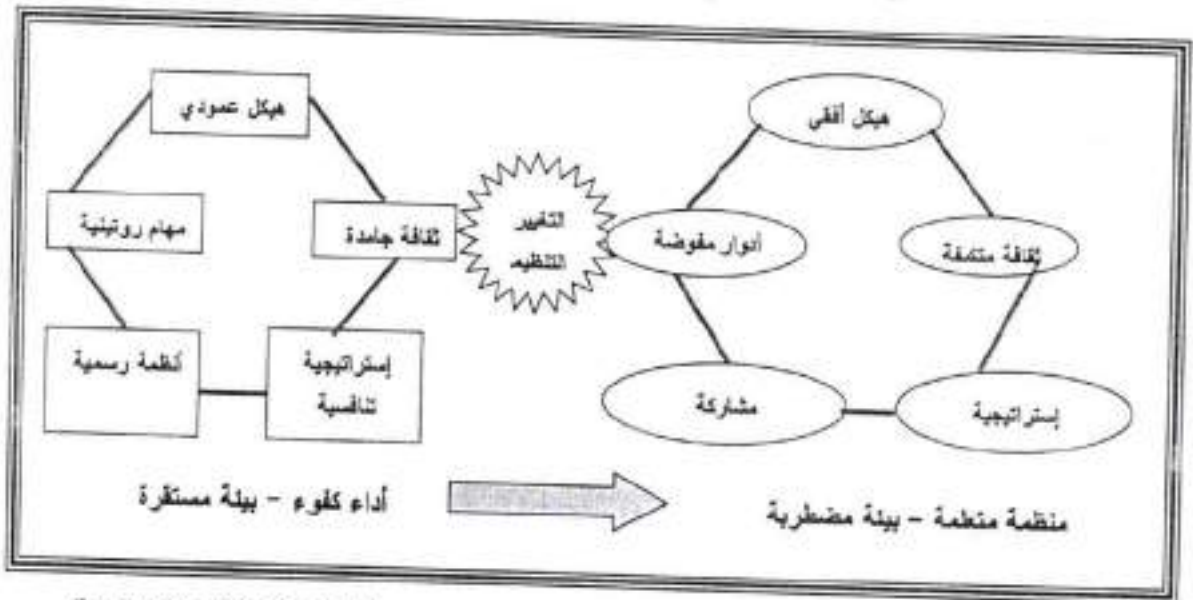
ذكر القرآن الكريم مفهوم التغيير في مواضع متعددة للدلالة على أهميته كمفهوم اجتماعي منها قوله تعالى " ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمته أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإن الله سميع عليم " (الأنفال: ٥٣) ومنها قوله سبحانه: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " (الرعد: ١١) ومن ظاهر الآيتين نستدل على أن التغيير نوعان:

يبين الشكل (٣) دور التغيير في المنظمات المعاصرة، وما هي العوامل التي يشملها التأثير من أجل تحويلها إلى منظمات متعلمة (Learning Organizations) تستطيع مواجهة البيئة المضطربة (Turbulent Environment) حيث يتم تحويل الهياكل العمودية إلى هياكل أفقية، والمهام الروتينية إلى أدوار مفوضة، وأنظمة الرقابة الرسمية إلى المشاركة في المعلومات، والاستراتيجية التنافسية إلى استراتيجية تعاونية، والثقافة الجامدة إلى ثقافة متكيفة كما هو واضح في الشكل.

وعرف (Jones, 1999: 11) التغيير بالعملية التي تقوم من خلالها المنظمات بالانتقال من حالتها الحالية إلى حالة مستقبلية مرغوبة وذلك من أجل زيادة فاعليتها، أما (Hill & Jones, 2001: 486) فعرفا التغيير بأنه حركة المنظمة بعيداً عن حالتها الحالية نحو حالة مستقبلية مرغوبة لزيادة ميزتها التنافسية. وقد ميز (Daft, 2001: 353) بين نوعين من التغيير هما:

التغيير التدريجي Incremental Change ويمثل سلسلة من التطورات أو التحسينات المستمرة التي تحافظ على التوازن العام للمنظمة ويؤثر عادة على أحد أجزاءها، والتغيير الجذري Radical Change وهو تغيير سريع وشامل وفيه يتم تحويل المنظمة بالكامل.

الشكل (٣) دور التغيير في المنظمات المتعلمة كما يراها (Daft & Noe)



Source: Daft & Noe 2001: 643

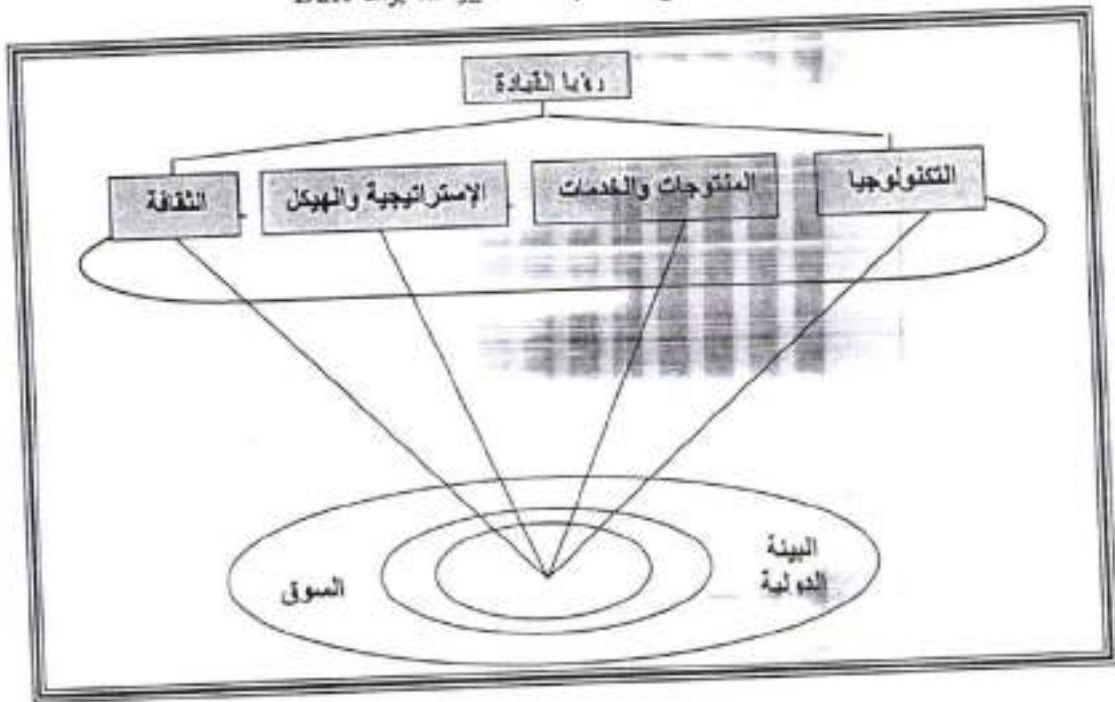
نجد أن هناك نقاط اختلاف أيضاً، فقد حدد (Hodge & Anthony, 1991: 574) مجالات التأثير بأربعة هي: تغيير (الهيكل، التكنولوجيا،

١٥- **مجالات التغيير** Chang Fields
تباينت آراء الكتاب والباحثين في تحديد مجالات التأثير داخل المنظمة، ففي الوقت الذي توجد فيه نقاط التقاء مشتركة بينهم،

وحده (Daft & Noe, ٢٠٠١: ٦٢٥) مجالات التغيير بثلاثة مجالات هي: تغيير عمليات وبيئة العمل، تغيير الاستراتيجية والهيكل، وتغيير الثقافة. بينما حده (Daft, ٢٠٠١: ٣٥٦) مجالات: تغيير التكنولوجيا، تغيير المنتجات والخدمات، تغيير الاستراتيجية والهيكل، وتغيير الثقافة وبين الشكل (٤) هذه المجالات.

المهمة، والأفراد، وحده (Jones, ١٩٩٥: ٤٨١) مجالات التغيير: تغيير الموارد البشرية، تغيير المصادر الوظيفية، تغيير الامكانيات التكنولوجية، وتغيير الامكانيات التنظيمية. وأهم Robbins, ٢٠٠٠: ٥٤٣) بمجالات تغيير الهيكل، تغيير التكنولوجيا، تغيير الأفراد، وتغيير التسهيلات المادية. وحده (Macmillan & Tampoe, ٢٠٠٠: ١٩٠) مجالات التغيير بالثقافة، الهيكل، والعمليّة.

الشكل (٤) مجالات التغيير كما يراها Daft



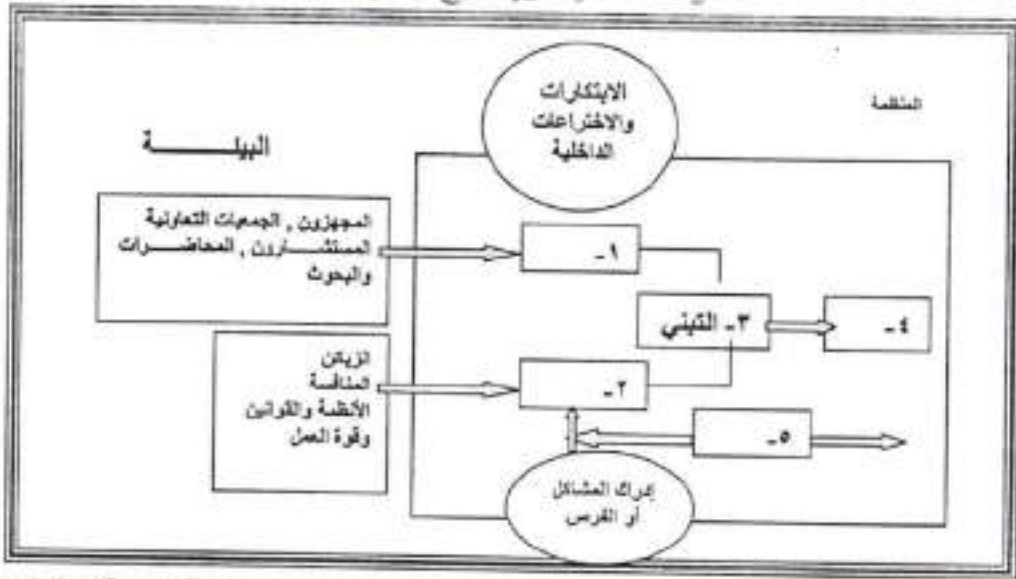
Source :Daft + ٢٠٠١ :٣٥٦

يتضح مما تقدم، إن مجالات التغيير الواردة ضمن أنموذج (Daft, ٢٠٠١) تمثل التقاسم المشترك في اهتمام هؤلاء الكتاب والباحثين، ما يبرز هذا الأنموذج في هذا المجال.

٥- عناصر التغيير الناجح Successful Change Elements

حده (Daft, ٢٠٠١: ٣٥٨) حدد من العناصر الواجب توافرها لضمان نجاح التغيير، يوضحها الشكل (٥) وهي :-

الشكل (٥) عناصر التغيير الناجح كما يراها Daft



Source: Daft, ٢٠٠١: ٣٥٨

الحاجة في هذه المرحلة إلى الموارد والمعدات والعاملين.

٥- الموارد Resources: ويعني الموارد المادية والبشرية الواجب توفرها لعوامل التغيير الأخرى ويبين الشكل (٥) أيضا تأثير البيئة الداخلية والخارجية على عوامل التغيير، تمثل تأثير البيئة الخارجية على الأفكار: بالمجهزين، والجمعيات المهنية، والمستشارين، والمحاضرات، ويشمل تأثير البيئة الخارجية على الحاجات: بالزيتان، والمنافسة، والأنظمة والقوانين، وقوة العمل.

أما تأثير البيئة الداخلية على الأفكار فيتمثل: بالابتكارات والاختراعات الداخلية، ويشمل تأثير البيئة الداخلية على الحاجات: بإدراك المشاكل أو الفرص. وعلى العموم، يتفق الباحثان مع دراسة (الحمدي، ٢٠٠) التي ترى أن كفاءة عمليات المنظمة في مجال (التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة، وتطوير الموارد البشرية) بوصفها عمليات شاملة لكل الأنشطة والفعاليات التنظيمية،

١- الأفكار Ideas: إن الأفكار الجديدة هي الأساس في تنافس المنظمة ونموها، وأن الفكرة هي طريق جديد لعمل الأشياء وربما تكون متوجاً جديداً أو خدمة جديدة بمفهوم إداري حديث.

٢- الحاجات Needs: تعد الحاجة هي الأساس في توليد الأفكار الجديدة نحو التغيير، وعندما يلاحظ المدراء ظهور الفجوة (Gap) بين الأداء الفعلي والأداء المطلوب فإن الحاجة للتغيير تصبح واجبة التحقق ويمكن تلخيص هذه النقطة بعبارة إن الحاجة أم الاختراع.

٣- التبني Adoption: يحدث التبني عند اختيار المدير للفكرة الجديدة وهنا تحتاج المنظمة إلى اتفاق جميع العاملين لإستاد التبني كعامل مهم من عوامل نجاح التغيير.

٤- التنفيذ Implementation: ويعني تطبيق الفكرة أو التقنية أو السلوك الجديد، وبعد التنفيذ من أصعب مراحل عملية التغيير وبدونه تصبح عوامل التغيير الأخرى عديمة الأهمية، وتتم

منها دراسة (الكيسي، ٢٠٠٢) كون هذا المقياس يتلاءم مع طبيعة وأهداف هذا البحث، هذين البعدين هما:

١- المعرفة الصريحة: وتتمثل في مجموعة إجراءات وقواعد وأنظمة العمل، تم قياس هذا البعد من خلال خمسة أبعاد فرعية تم التعبير عنها بالفقرات (١-١٣) في استمارة الاستبانة وهي: المعرفة حول الاتصالات (١-٣)، المعرفة حول التقنية (٤-٦)، والمعرفة حول التغيير (٧-٨)، والمعرفة حول الجمهور (٩-١٠)، وبسراوات الاختراع (١١-١٣).

٢- المعرفة الضمنية: وتتمثل في الحدس والخبرة والمهارة والتفكير والتي توجد في أذهان وعقول الأشخاص، تم قياس هذا البعد من خلال أربعة أبعاد فرعية تم التعبير عنها بالفقرات (١٤-٢٥) في استمارة الاستبانة وهي: الحدس (١٤-١٦)، والخبرة (١٧-١٩)، والتفكير (٢٠-٢٢)، والمهارة (٢٣-٢٥).

٢- التغيير التنظيمي

وبعد عن إدخال تحسين أو تطوير مستمر لعمليات المنظمة المختلفة، وتم الاعتماد على دراسة (الحمد، ٢٠٠٠) في قياس هذا المتغير الذي يتكون من أربعة أبعاد فرعية تم التعبير عنها بالفقرات (٢٦-٣٧) في استمارة الاستبانة وهي: كفاءة عملية التخطيط (٢٦-٢٨)، كفاءة عملية التنظيم (٢٩-٣١)، كفاءة عملية التوجيه والقيادة (٣٢-٣٤)، وكفاءة عملية تطوير الموارد البشرية (٣٥-٣٧).

وقد استخدم مقياس Likert الخماسي لقياس شدة الإجابة لكافة متغيرات البحث، وتم التأكد من صدق الاستبانة (validity) وثباتها (Reliability) بمفهومي الاستقرار والاتساق، حيث تم احتساب معامل الاستقرار بموجب طريقة

تمد أساساً مناسباً في قياس التأثير التنظيمي، وقد تم اعتمادها لإغراض الجانب الميداني في البحث.

المبحث الثاني

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: يمكن حصر مشكلة

البحث بالأسئلة الآتية:

- ١- هل توجد علاقة بين المعرفة الصريحة والتغيير التنظيمي في الشركة عين البحث؟
- ٢- هل توجد علاقة بين المعرفة الضمنية والتغيير التنظيمي، معادلة في الشركة عين البحث؟
- ٣- هل تؤثر المعرفة الصريحة في التغيير التنظيمي في الشركة عين البحث؟
- ٤- هل تؤثر المعرفة الضمنية في التغيير التنظيمي في الشركة عين البحث؟
- ٥- هل تؤثر المعرفة التنظيمية (الضمنية والصريحة) بشكل مجتمعي في التغيير التنظيمي في الشركة عين البحث؟

ثانياً: أهداف البحث: تحدد أهداف البحث بالآتي:

- ١- تحديد العلاقة بين المعرفة التنظيمية (الضمنية والصريحة) والتغيير التنظيمي في الشركة عين البحث.
 - ٢- تحديد أثر المعرفة الصريحة في التغيير التنظيمي في الشركة عين البحث.
 - ٣- تحديد أثر المعرفة الضمنية في التغيير التنظيمي في الشركة عين البحث.
 - ٤- تحديد أثر المعرفة التنظيمية الصريحة والضمنية بشكل مجتمعي في التغيير التنظيمي.
- ثالثاً- متغيرات البحث وطرائق قياسها: اعتمد البحث على متغيرين أساسيين هما:

١- المعرفة التنظيمية: وتم قياسها من خلال بعدين رئيسيين بالاعتماد على مقياس (Daft، ٢٠٠١) الذي استخدمته دراسات عديدة

الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest Method) باستخدام معامل ارتباط (Spearman)، فيما تم اعتماد معامل الفأكرونباخ (Cronbach-Alpha) للتحقق من الثبات بمفهوم الاتساق، وقد كانت جميع النتائج أعلى من الحد الأدنى المقبول في الدراسات الإدارية والسلوكية وهو (0.70).

رابعاً- فرضيات البحث

وصولاً إلى أهداف البحث، تم صياغة الفرضيات الآتية:-

الفرضية الرئيسية الأولى: ترتبط المعرفة

التنظيمية والتغيير التنظيمي في الشركة عينة البحث بعلاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية، وتنشئ عنها فرضيتين فرعيتين:

• الفرضية الفرعية الأولى: ترتبط المعرفة الصريحة بعلاقة معنوية مع التغيير التنظيمي.

• الفرضية الفرعية الثانية: ترتبط المعرفة الضمنية بعلاقة معنوية مع التغيير التنظيمي.

الفرضية الرئيسية الثانية: تؤثر المعرفة

التنظيمية في التغيير التنظيمي في الشركة عينة البحث، وتنشئ عنها ثلاثة فرضيات فرعية.

• الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر المعرفة الصريحة معنوياً في التغيير التنظيمي.

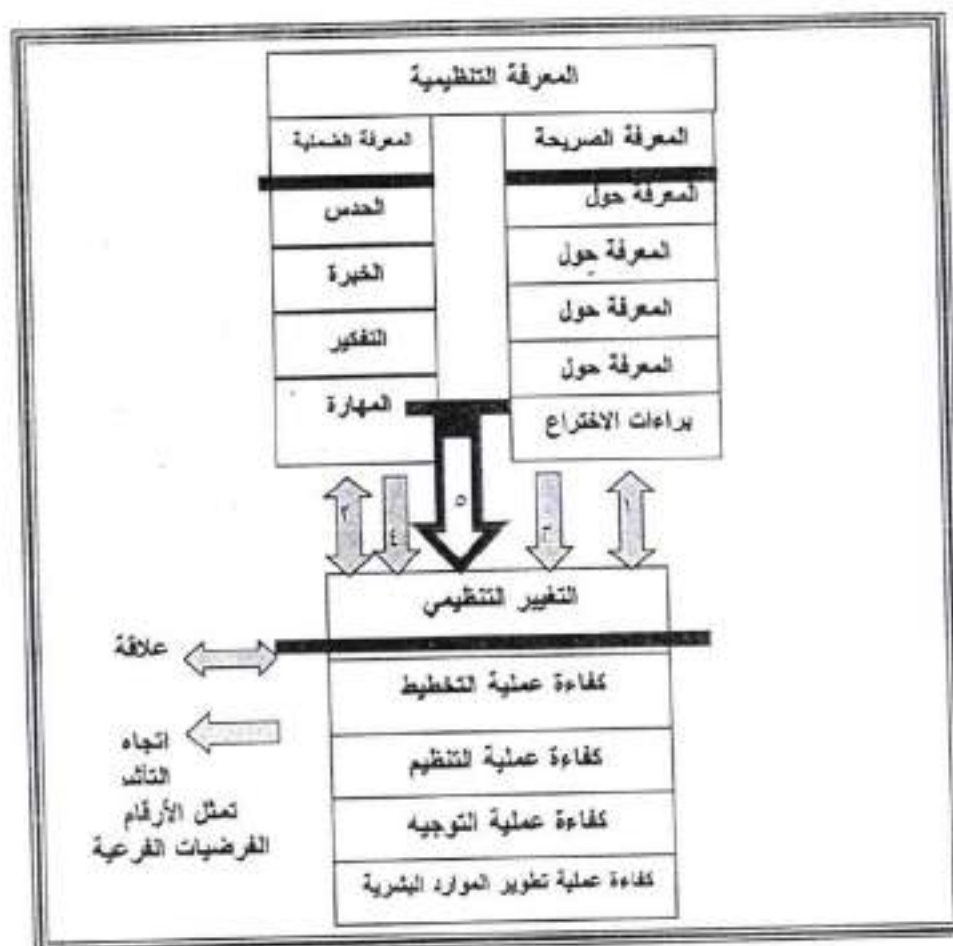
• الفرضية الفرعية الرابعة: تؤثر المعرفة الضمنية معنوياً في التغيير التنظيمي.

• الفرضية الفرعية الخامسة: تؤثر المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) بشكل مجتمعة معنوياً في التغيير التنظيمي

خامساً: نموذج البحث

من أجل توضيح مشكلة البحث وفرضياته، تم وضع نموذج يمثل شكلاً مبسطاً للعلاقة بين متغيرات البحث، وكما مبين أدناه:

الشكل (٦) نموذج البحث



سادساً: حدود البحث وعينته

يحتل القطاع الصناعي مكانة متميزة في الاقتصاد العراقي ويعتبر ميداناً ملائماً لاختبار نموذج البحث، لذلك تم اختيار الشركة العامة للصناعات النسيجية في بابل وشملت العينة القيادات الإدارية المتمثلة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام ومديري الأقسام الإنتاجية والخدمية والأقسام الساندة ومسؤولي الوحدات الأخرى، وشملت عينة البحث (٤٢) مديراً، وبلغ عدد الاستمارات المصدرة (٣٨)، أي إن نسبة الاسترداد (٩٠,٥٪) وقد استغرقت عملية التوزيع والاسترداد فترة شهرين هما كانون الأول ٢٠٠٥ وكانون الثاني ٢٠٠٦.

سابعاً: الأساليب الإحصائية

لغرض وصف وتحليل البيانات تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية:

- ١- الوسط الحسابي، لتحديد مستوى استجابة المديرين لمتغيرات البحث ومقاييسه.
- ٢- الانحراف المعياري، لحساب مقدار تشتت قيم الإجابات عن الوسط الحسابي.
- ٣- معامل ارتباط (spearman) لقياس نوع ودرجة العلاقة بين متغيرات البحث.
- ٤- معامل الفايكروباخ (m) لقياس صدق وثبات فقرات الاستبانة.
- ٥- اختبار (t) لاختبار معنوية معامل الارتباط البسيط.

قيمة (t) المحسوبة > قيمة (t) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥). وبناءً على ما تقدم سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال فترتين، تخصص كل فترة لاختبار فرضية فرعية، وكما يأتي:

١- العلاقة بين المعرفة الصريحة والتغيير التنظيمي/ اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يظهر الجدول (١) أن أغلب أبعاد المعرفة الصريحة ترتبط بعلاقة معنوية مع أبعاد التغيير التنظيمي باستثناء العلاقة بين كل من المعرفة حول الاتصالات، والمعرفة حول الجمهور مع بعدي كفاءة عملية التنظيم، وكفاءة عملية التوجيه (٠,٢١٠) (٠,٢٥٠) (٠,١٩٨) (٠,١٤٨)، وانجهت قيم معاملات الارتباط إلى الارتفاع بين المعرفة حول التقنية وكل من كفاءة عملية التخطيط وكفاءة عملية تطوير المواد البشرية (٠,٧٩٨) (٠,٨١٢) مقارنة بباقي القسم الذي تراوحت بين حائلي انخفاض ومتوسط العلاقة، فضلاً عن تمييز العلاقة المعنوية بكونها إيجابية.

٦ - اختبار (F) لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط والمتمدد لمعرفة تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة (المعرفة الصريحة، المعرفة الضمنية كل على أفراد وبشكل مجتمع) في المتغير التابع (y) التغيير التنظيمي.

٧ - R^2 معامل التغيير (التحديد) لتوضيح ما يفسره المتغير أو المتغيرات المستقلة من متغيرات تطرأ على المتغير التابع.

المبحث الثالث اختبار فرضيات البحث

أولاً: اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

تهدف هذه الفقرة إلى اختبار علاقات الارتباط الخطية بين متغيرات البحث والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات المشتقة عنها باستعمال معامل ارتباط Spearman واستخدام اختبار (t) لقياس معنوية هذه العلاقات، إذ توجد العلاقة المعنوية إذا كانت قيمة (t) المحسوبة $\leq$ قيمة (t) الجدولية، ولا توجد هذه العلاقة إذا كانت

الجدول (١) معاملات ارتباط Spearman للعلاقة بين أبعاد المعرفة الصريحة والتغيير التنظيمي $N=38$

أبعاد المعرفة الصريحة	أبعاد التغيير التنظيمي	التخطيط	التنظيم	التوجيه	تطوير الموارد البشرية
الاتصالات	*	٠,٣٥٥	٠,١٤٨	٠,٢١٠	* ٠,٣٤٨
التقنية	*	٠,٧٩٨	٠,٦١٢	* ٠,٦٥٠	* ٠,٨١٢
القائمين	*	٠,٣٣٣	٠,٤٢١	* ٠,٥٢٥	* ٠,٤٥٥
الجمهور	*	٠,٣١٢	٠,٢٥٠	٠,١٩٨	* ٠,٣٢٥
براءات الاختراع	*	٠,٤٩٢	٠,٥٠٢	* ٠,٤٩٨	* ٠,٥١٢

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ قيمة (t) الجدولية بدرجة ثقة ٠,٩٥ = ١,٦٨٤

يظهر الجدول (٢) أن أغلب أبعاد

المعرفة الضمنية ترتبط بعلاقة معنوية مع أبعاد التغيير التنظيمي باستثناء العلاقة بين بعد الحدس مع بعد كفاءة عملية تطوير الموارد البشرية (٠,١٩٨) واتجهت قيم معاملات الارتباط إلى الارتفاع بين بعد الخبرة وجميع أبعاد التغيير التنظيمي التخطيط، التنظيم، التوجيه، تطوير الموارد البشرية

(٠,٨٠١) (٠,٧٥٥) (٠,٧٨٢) (٠,٨٠٥) وبين بعد المهارة وأبعاد التخطيط والتنظيم والتوجيه (٠,٧٩١) (٠,٦٩٩) (٠,٧٠١) على التوالي مقارنة بباقي القيم التي تراوحت بين حالي انخفاض ومتوسط العلاقة، فضلاً عن تميز العلاقات المعنوية بكونها إيجابية.

وهذه النتائج التي يمكن القول:

- إن المعرفة حول الاتصالات تؤدي إلى إحداث التغيير التنظيمي من خلال عمدي (التخطيط وتطوير الموارد البشرية) ونسبة (٥٠ %).
- إن المعرفة حول التقنية والتغيير تؤدي إلى إحداث التغيير التنظيمي بجميع أبعاده أي نسبة (١٠٠ %).
- إن المعرفة حول الجمهور تؤدي إلى إحداث التغيير التنظيمي من خلال بندي (التخطيط وتطوير الموارد البشرية) ونسبة (٥٠ %).
- إن المعرفة حول براءات الاختراع تؤدي إلى إحداث التغيير التنظيمي بجميع أبعاده، أي نسبة (١٠٠ %).
- تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى نسبة تحقق مقدارها (٨٠ %).

٢- الصلافة بين المعرفة الضمنية والتغيير التنظيمي/ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (٢) معاملات ارتباط Spearman للعلاقة بين أبعاد المعرفة الضمنية والتغيير التنظيمي $N = 38$

أبعاد التغيير التنظيمي	التخطيط	التنظيم	التوجيه	تطوير الموارد البشرية
أبعاد المعرفة الضمنية				
الحدس	٠,٣١٣ *	٠,٣٢٤ *	٠,٣٠٢ *	٠,١٩٨ *
الخبرة	٠,٨٠١ *	٠,٧٥٥ *	٠,٧٨٢ *	٠,٨٠٥ *
التفكير	٠,٤١٢ *	٠,٤٤٥ *	٠,٤٠٣ *	٠,٤٨٥ *
المهارة	٠,٧٩١ *	٠,٦٩٩ *	٠,٧٠١ *	٠,٥٣٢ *

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ قيمة (t) الجدولية بدرجة ثقة ٠,٩٥ $1,684 = 0,95$

والفرضيات المشتقة عنها وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد

Multiple Regression Analysis واستخدام اختبار (F) Fisher لتحديد معنوية معادلة الانحدار (التأثير) حيث يوجد تأثير معنوي إذا كانت قيمة (F) المحسوبة $\leq$ قيمة (F) الجدولية ولا يوجد هذا التأثير إذا كانت قيمة (F) المحسوبة $>$ قيمة (F) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥).

وبناءً على ما تقدم سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة فقرات تخصص كل فقرة لاختبار فرضية فرعية وكما يأتي:-

١- تأثير المعرفة الصريحة في التغيير التنظيمي/ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: يوضح الجدول (٣) ما يأتي:-

الجدول (٣) قيم F المحسوبة و R^2 لقياس تأثير المعرفة الصريحة في التغيير التنظيمي $N = 38$

أبعاد التأثير التنظيمي	التخطيط	التنظيم	التوجيه	تطوير الموارد البشرية
	F المحسوبة	R ²	F المحسوبة	R ²
المعرفة الصريحة	٣,٩٥٦	٠,٣٨٢	١,١١١	٠,١١٨
		٢,٩٤٣		٠,٣٩٢

معنوي عند مستوى ٠,٠٥ قيمة (F) الجدولية وفق الصيغة (٥) $٠,٠٥)٣٢٤٢,٤٤٩ =$

ما يفسر تأثير المعرفة الصريحة من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد التغيير التنظيمي من خلال هذه الأبعاد.

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لبعد التوجيه (١,١١١) $>$ قيمة (F) الجدولية (٢,٤٤٩) وبلغت قيمة (R²) (٠,١١٨).

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول:
• تؤدي المعرفة بالحدس إلى إحداث التغيير التنظيمي من خلال إبعاد (التخطيط والتنظيم والتوجيه) ونسبة (٧٥٪).

• تؤدي المعرفة الضمنية من خلال أبعاد (الخبرة، التفكير، والمهارة) إلى إحداث التغيير التنظيمي بجميع أبعاده أي نسبة (١٠٠٪).

• تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الفرعية الثانية نسبة تحقق مقدارها (٩٢,٨٪).

• تؤكد نتائج تحقق الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية، تحقق الفرضية الرئيسة الأولى بنسبة (٩٦,٩٪).

ثانياً: اختبار اتجاهات التأثير بين متغيرات البحث:

تهدف هذه الفقرة إلى تحديد تأثير المتغير المستقل، المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) بشكل منفرد ومجتمع في إحداث التغيير التنظيمي (المتغير المعتمد) باختبار الفرضية الرئيسة الثانية

أ- بلغت قيم (F) المحسوبة التي تمثل تأثير المتغير المستقل المعرفة الصريحة في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط) (التنظيم) (تطوير الموارد البشرية) (٣,٩٥٦) (٢,٩٤٣) (٤,١٢٦) على التوالي $<$ قيمة (F) الجدولية (٢,٤٤٩)، عند مستوى ٠,٠٥ وبلغت قيم معامل التحديد (R²) (٠,٣٨٢) (٠,٣١٥) (٠,٣٩٢) وهي تمثل مقدار

ويمكن أن نستخلص من النتائج العشرة
في أعلاه ما يأتي:

* وجود تأثير معنوي للمعرفة الصريحة في الأبعاد
الفرعية للتغيير التنظيمي (التخطيط، والتنظيم،
وتطوير الموارد البشرية) بنسب تفسير (٣٩,٢%)
(٣٨,٢%) (٣١,٥%).

* عدم وجود تأثير معنوي للمعرفة الضمنية في
بعد التغيير التنظيمي (التوجيه) يؤكد انخفاض نسبة
التفسير التي بلغت (١٤,٨%).

* تؤكد هذه النتائج صحة تحقق الفرضية الفرعية
الثالثة بنسبة (٧٥%).

الجدول (٤) قيم F المحسوبة و R^٢ لقياس تأثير المعرفة الضمنية في التغيير التنظيمي N = ٣٨

المعرفة الضمنية	التخطيط		التنظيم		التوجيه		تطوير الموارد البشرية	
	F المحسوبة	R ^٢	F المحسوبة	R ^٢	F المحسوبة	R ^٢	F المحسوبة	R ^٢
	٤,٢١٢	*	٣,٥٠٢	*	٢,٧٥٠	*	٢,٧٤١	*
	٠,٣٣٨		٠,٢٩٨		٠,٢٥٠		٠,٣١٠	

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ قيمة (F) الجدولية وفق الصيغة: $(٠,٠٥), ٣٣,٢, ٦٠,٦ =$

* تؤكد هذه النتائج صحة تحقق الفرضية الفرعية
الرابعة بنسبة (١٠٠%).

٣- تأثير المعرفة التنظيمية [الصريحة
والضمنية] بشكل مجتمعة في التغيير
التنظيمي/ اختبار الفرضية الفرعية
الخامسة:

يوضح الجدول (٥) ما يأتي:

في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط، التنظيم،
التوجيه، وتطوير الموارد البشرية) قد بلغت
(٤,٢١٢) (٣,٥٠٢) (٢,٧٥٠) (٢,٧٤١) على
التوالي < قيمة (F) الجدولية (٢,٦٠٦) عند
مستوى (٠,٠٥) وبلغت قيم معامل التحديد
(R^٢) (٠,٣٣٨) (٠,٢٩٨) (٠,٢٥٠) (٠,٣١٠)
وهي تمثل مقدار ما يفسره المتغير المستقل من
التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد من خلال
هذه الأبعاد.

ويمكن أن نستخلص من النتائج العشرة
في أعلاه ما يأتي:

* وجود تأثير معنوي للمعرفة الضمنية في أحداث
التغيير التنظيمي من خلال أبعاده الأربعة وبنسب
تفسير (٣٣,٨%) (٢٩,٨%) (٢٥%) (٣١%).

الجدول (٥) قيم F المحسوبة و R^2 لقياس تأثير المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) في التغيير التنظيمي N

= ٣٨

أبعاد التغيير التنظيمي		التخطيط		التنظيم		التوجيه		تطوير الموارد البشرية	
المعرفة التنظيمية (الصريحة و الضمنية)		R^2	F المحسوبة	R^2	F المحسوبة	R^2	F المحسوبة	R^2	F المحسوبة
		٠,٤٥٢	٢,٥٦٥	٠,٤٤٨	٢,٥٢٤	٠,٣٤٨	١,٦٥٩	٠,٤٣٥	٢,٣٩٤

* معنوي عند مستوى ٠,٠٥ قيمة (F) الجدولية وفق الصيغة (٩) = ٢٨,٢,٢٣٦ (٠,٠٥).

• عدم وجود تأثير معنوي للمعرفة التنظيمية

(الصريحة والضمنية) في بعد التغيير التنظيمي (التوجيه) يؤكد الانخفاض النسبي لنسبة التغيير التي بلغت (٣٤,٨%).

* تؤكد هذه النتائج صحة تحقق الفرضية الفرعية الخامسة بنسبة (٧٥%).

* تؤكد نتائج تحقق الفرضيات الفرعية (الثالثة والرابعة والخامسة) تحقق الفرضية الرئيسية الثانية بنسبة (٨٣,٣٣%).

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

١- بلغ عدد معاملات الارتباط ذات الدلالة المعنوية بين أبعاد المعرفة الصريحة والتغيير التنظيمي (١٦) من مجموع (٢٠)، وتؤكد هذه النتيجة تحقق الفرضية الفرعية الأولى بنسبة (٨٠%).

٢- بلغ عدد معاملات الارتباط ذات الدلالة المعنوية بين أبعاد المعرفة الضمنية والتغيير التنظيمي (١٥) من مجموع (١٦)، وتؤكد هذه النتيجة تحقق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة (٨٣,٩٣%).

٣- تؤكد الاستنتاجات الواردة في الفقرات (١) و(٢) أعلاه، تحقق الفرضية الرئيسية الأولى بنسبة (١٨,٩%).

أ- بلغت قيم (F) المحسوبة التي تمثل تأثير متغيري المعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) بشكل مجتمع في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط) (التنظيم) (تطوير الموارد البشرية) (٢,٥٦٥) (٢,٥٢٤) (٢,٣٩٤) < قيمة (F) الجدولية (٢,٢٣٦)، عند مستوى ٠,٠٥، وبلغت قيم معامل التحديد (R^2) (٠,٤٣٥) (٠,٤٤٨) (٠,٤٥٢) وهي تمثل مقدار ما يفسره متغير المعرفة التنظيمية من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد التغيير التنظيمي من خلال هذه الأبعاد.

ب- بلغت قيمة (F) المحسوبة لبعد التوجيه كبعد من أبعاد التغيير التنظيمي (١,٦٥٩) > قيمة (F) الجدولية (٢,٢٣٦) وبلغت قيمة (R^2) (٠,٣٤٨). ويمكن إن نستخلص من النتائج المؤشرة في أعلاه ما يأتي:

* وجود تأثير معنوي للمعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط، والتنظيم، وتطوير الموارد البشرية) ونسب تفسير (٤٤,٨%) (٤٣,٥%) (٤٥,٢%) على التوالي، أما النسب المكملة فتعود إلى تأثير متغيرات أخرى تقع خارج نطاق البحث..

- التعامل مع البعد الإنساني في مجال التغيير التنظيمي داخل الشركة.
- الاهتمام برغبات وأذواق زبائن الشركة، وما هي التغييرات الثقافية التي تؤثر على ذلك.
- الاستثمار الصحيح براءات الاختراع الداخلية والخارجية، وإنزالها إلى حيز التنفيذ لتحقيق الميزة التنافسية.
- ٢- الاهتمام بأبعاد المعرفة الضمنية باعتبارها عاملاً مؤثراً في إحداث التغيير التنظيمي في الشركة العامة للصناعات النسيجية في بابل من خلال:
 - تنمية الشعور بالحدس للتغيرات التي تحصل داخل الشركة وخارجها، وفي مجال اختيار وتدريب العاملين.
 - استثمار الخبرات الفنية والإدارية للأفراد العاملين في المساهمة في تحديد الآفاق المستقبلية للشركة.
 - الإيمان بالتفكير المنطقي والسليم في عملية تنظيم العمل داخل الشركة.
 - استخدام المهارات والقدرات الفردية في تشخيص مشاكل ومعوقات العمل، وتعزيز حالة الشعور بالمسؤولية لدى العاملين.
- ٣- الاهتمام بالتغيير التنظيمي من أجل بقاء الشركة ونموها وذلك من خلال الاستجابة للظروف البيئية الداخلية والخارجية، عن طريق:
 - كفاءة عملية تخطيط المعلومات وكيفية استخدامها داخل الشركة.
 - تحديد مهام العاملين بما يتسجم مع تخصصاتهم وقابلياتهم ورغباتهم.
 - السعي لإيجاد طرائق جديدة في عمليات التوجيه والقيادة داخل الشركة.
 - الاهتمام بوضع البرامج التدريبية والتطويرية لتنمية مهارات العاملين بما يتسجم مع عملية التغيير.

- ٤- هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمعرفة الصريحة في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط، التنظيم، وتطوير الموارد البشرية) وينسب تفسير (R^2) (38.2%) (31.5%) (39.2%) ويثبت هذا الاستنتاج صحة تحقق الفرضية الفرعية الثالثة نسبة (75%).
- ٥- هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمعرفة الضمنية في جميع أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط، والتنظيم، التوجيه والقيادة، وتطوير الموارد البشرية) وينسب تفسير (R^2) (وينسب تفسير (R^2) (33.2%) (29.8%) (25%) (31%)). ويثبت هذا الاستنتاج صحة تحقق الفرضية الفرعية الرابعة نسبة (100%).
- ٦- هناك تأثير ذو دلالة معنوية للمعرفة التنظيمية (الصريحة والضمنية) بشكل مجتمع في أبعاد التغيير التنظيمي (التخطيط، التنظيم، وتطوير الموارد البشرية) وينسب تفسير (R^2) (45.2%) (44.8%) (43.5%) ويثبت الاستنتاج صحة تحقق الفرضية الفرعية الخامسة نسبة (75%).
- ٧- تؤكد الاستنتاجات الواردة ضمن الفقرات (٤) و(٥) و(٦) أعلاه، تحقق الفرضية الرئيسية الثانية نسبة (83.23%).

ثانياً: التوصيات

- ١- الاهتمام بأبعاد المعرفة الصريحة لدورها الكبير في إحداث التغيير التنظيمي في الشركة العامة للصناعات النسيجية في بابل من خلال:
 - تأمين الاتصال الوظيفي بين أقسام ووحدات الشركة، والاتصال مع الجهات الخارجية، وامتلاك المعرفة حول تقنية الاتصالات.
 - التأكيد على امتلاك المعرفة في تكنولوجيا الإنتاج، ومواكبة تطورات المعرفة التقنية الخارجية في هذا المجال.

المصادر المصادر العربية

القرآن الكريم

١ - نجم، نجم، عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم الاستراتيجية والعمليات، مؤسسة الوراق، ط ١، عمان، ٢٠٠٥.

٢ - الحمدي، غواد محمد حسين، "وضوح وصعوبة الأهداف وعلاقتها بأداء رؤساء الأقسام العلمية في جامعة صنعاء، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠

٣ - اللامي، غسان قاسم داود، "التغيير التكنولوجي وانعكاساته على تحسين أداء العمليات: حالة دراسة في صناعة السمك المرافية"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩

٤ - الجرمود، باحثه عبد الفتاح، المعرفة إلى أين مداها ... ؟ مقالته مترجمة منشورة في مجله بحوث مستقبلية، عدد (٣)، جامعة الحدياء، الموصل، ٢٠٠١

٥ - الكبيسي، صلاح الدين عواد كريم، "إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي - دراسة استطلاعية مقارنة لعينة من شركات القطاع الصناعي المختلط"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢

• انظر الملحق (١)

٤ - السعي إلى إشاعة مفهوم المشاركة بالمعرفة التنظيمية من خلال متغيري المعرفة (الصريحة والضمنية) من اجل إحداث التغيير التنظيمي في الشركة عينة البحث وبأمني دور وزارة الصناعة والمعادن كبيراً في المساعدة على تحقيق هذا السعي.

٥ - ليست المعرفة التنظيمية بمعديها (الصريحة والضمنية) فقط هما المتغيران اللذين يؤثران في إحداث التغيير التنظيمي وهذا ما أكدته نسب التفسير التي لم تصل في أحسن الأحوال إلى أكثر من (٤٥,٢٪)، ما يدعو بالتوصية إلى دراسة متغيرات أخرى تؤثر في التغيير التنظيمي ولم تدخل في نطاق البحث مثل الثقافة، والقيم الأخلاقية، والهيكل والامراتاجية، المتجسات والخدمات، والتكنولوجيا... وغيرها.

٦ - أهمية اختيار أنموذج البحث في منظمات أخرى مثل شركات التأمين أو المصارف أو الجامعات أو في منظمات تجارية أو تربوية أو صحية أخرى.

الصناعي المختلط"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢

• انظر الملحق (١)

- C.Barquinet al.(Ed):knowledge Management Concept ,Vienna, Virginia, 2001.
- 2- Daft, R.;" Organization Theory and Design" , 7 th ed,USA Dps Associates , Inc, 2001
- 3- Daft, R., Noe, R.;" Organizational Behavior", Harcourt college publisher, Inc, 2001.
- 4-DuBrin,A.J.;"Fundamentals of Organizational Behavior",South-Western, Austration, 2003.
- 5-Hodge, B., Anthony, w.;" organizational Theory Astrategic Approach";4thed Allynand Bacon, 1991.
- 6-Hill,G.,Jones,G.;" Strategic Management Theory , Houghten Mifflin company, 2001 .
- 7- Jones ,G.;" Organization Theory - Text and cases", wiesley pub. co., Inc., 1995 .
- 8- Robbins, S.;" Organizational Behavior", 9 th ed , prentic -Hall, India , 2000 .
- 9-Nonaka,L;Takeuchi,H.;"TheKnowledge CreatingCompany",NewYork,Oxford University press,1995.
- 10- Macmillan , H.;Tampoe, M., "Strategic Management process content and Implementation",Oxford University press, 2000 .
- 11-Clark,S.;"Complete Knowledge is Key to Solving Business Mysteries", HBJ,December,Vol26,Issue,29,1996
- 12-Davenport,T.H.;prusak;"Working Knowledge-How Organization Manage Whate the Know",Harvard Business School press,Bosten, MA,1998.
- 13-Grant,R;"Toward sknowledge-Based Theory of the firm".Strategic Management Journal,17,1996

تطبيق أبعاد جودة الخدمة في المكتبات الجامعية دراسة تطبيقية على عينة من الجامعات العراقية

المدرس فراس عدنان عباس

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمة:

تعد المكتبات الجامعية بأنها قلب المجتمع الجامعي فهي المكان المناسب الذي من الممكن أن تجري فيه الدراسات والأبحاث وزيادة المعرفة. ويقوم الموظفون بالمكتبة بتقديم خدمات كثيرة للمستفيدين بما يلبي احتياجاتهم واهتماماتهم المتباينة.

ولكون العصر الذي نعيش فيه عصر ثورة المعلومات أو تقنية المعلومات ولتحقيق هذا المفهوم وتطبيقه على دول العالم فإنه يحتاج إلى إدارة جيدة لتطويع هذه التقنية فيما يطلق عليه الإدارة الرشيدة أو الجودة الشاملة والتي تعد إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجيدة الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية.

وترتكز إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات أساساً على تقويمها بنقص تطويرها باعتبار هذا الأسلوب أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في تقويم أداء المكتبات ومراكز المعلومات ووضع رؤية جديدة لأهداف المكتبات والعاملين فيها واتجاهاتهم نحو المهنة مما يعود بالنفع والإفادة للمستفيدين من مجتمع المكتبات ومراكز المعلومات.

فقد أصبح لزاماً على مؤسساتنا ومنها مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي الأخذ بنظم إدارية حديثة تؤدي إلى إحداث التغيير المناسب في أنماط وسلوكيات وإجراءات العمل داخل تلك المؤسسات ومرافقها، ومنها المكتبات الجامعية لمواجهة التغيير في الظروف المحلية والعالمية، والاستفادة بما توفره من فرص مع الاستعداد لمواجهة ما تفرضه من تهديدات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة أولاً - مشكلة الدراسة

تعد إدارة الجودة الشاملة من المواضيع التي حازت ولاقت رواجاً كبيراً في جميع الأوساط البحثية وخاصة مجال الخدمات لذا جاءت دراستنا هذه لأجل تحديد المشكلة التي تواجهها المكتبات العراقية عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة لذا تكمن مشكلتنا في الآتي:

- ١- هل عند تطبيق أبعاد الجودة الشاملة بالخدمة في المكتبات ستحقق التميز وإشباع رغبات الزائرين.
- ٢- هل هنالك إمكانية لتطبيق هذه الأبعاد على المكتبات العراقية.
- ٣- هل يتمتع أمناء المكتبات بثقافة الجودة.
- ٤- هل ستحقق المكتبات تقدماً في الأداء عند تطبيق أبعاد جودة الخدمة.

وأخيراً - حدود الدراسة
لدراستنا هذه عدة حدود وهي:

١- الحدود المكانية:

تم اختيار عينة من الجامعات العراقية والمثلة
بالاتي (جامعة القادسية، جامعة الكوفة،
جامعة بابل، جامعة بغداد، جامعة البصرة).

٢- الحدود الزمانية:

امتدت الدراسات من ١ / ٥ / ٢٠٠٥ ولغاية

١٠ / ١ / ٢٠٠٥

٣- الحدود البشرية:

تمثلت الحدود البشرية بالمستفيدين* (الزائرين)
لمكتبات الجامعات العراقية حيث بلغ عدد الذين شملتهم
استمارة الاستبانة (٤٠) زائر.

ثانياً - أهمية الدراسة

أصبح موضوع الجودة الشاملة يأخذ حيزاً واسعاً
في التطبيق لذا يمكن تحديد أهمية الدراسة بالاتي:

١- الأهمية من حيث الزائر:

- ١-١ تقديم خدمات مكتبية للزائرين تفوق تصوراتهم.
- ٢-١ العمل على إشباع حاجات الزائر وبالجودة
الملائمة.
- ٣-١ تزايد عدد الذين يرتادون المكتبات عند تطبيق
إدارة الجودة.

٢- الأهمية من حيث المكتبة:

- ٤-١ ٢-١ المحافظة قدر الإمكان على الزائر
لدى هذه المكتبات.
- ٥-١ ٢-٢ عدم تحمل تكاليف إضافية عند فشل
تقديم الخدمة للزائر الذي يرتاد المكتبة.
- ٦-١ ٣-٢ تهيئة الكادر المتخصص والملائم
الذي لديه القدرة على إقناع الزائر وتطبيق
مبادئ الجودة وأبعادها الأساسية.

ثالثاً - أهداف الدراسة:

لدراستنا هذه مجموعة من
الأهداف الأساسية ومنها:

- ١- إشباع رغبة الزائر من الخدمات المكتبية المقدمة إليه.
- ٢- تطبيق أبعاد جودة الخدمة في عمل المكتبات وتحديد
الانحرافات إن وجدت بين
المطبق وواقع الحال.
- ٣- الاعتماد على الاتجاهات الصحيحة والمستمرة في
عمل المكتبات من خلال الجودة.
- ٤- زيادة كفاءة أداء المكتبة داخلياً وخارجياً.

عنة جيد ومنبول على الأخص من قبل الجهة التي تستخدم هذا الشيء وكذلك الجهة التي تتعامل به، وعليه فإن الجودة ترتبط بتقديم الأشياء الملموسة وغيرا للملموسة بشكل مقبول بحيث تكون إيجابياتها الوصفية والضمنية أكثر من سلبياتها، أو كون هذه الأشياء قد حازت على مواصفات إيجابية بمستوى معين من المستويات المختلفة للقبول أو الرفض .

ورغم أن مفهوم الجودة شائك ومعقد، إلا إن طرح مفهوم الجودة كمصطلح يرتبط بسلعة أو خدمة معينة، فإن أول ما يتبادر إلى ذهن الفرد هو تلك المستويات التي بموجبها

تدرج نوعية السلعة أو الخدمة وهو ما يشير إلى جودتها، وهذه المستويات متعددة، إلا إن هناك اتفاق عام على تجزئة وتقسيم هذه المستويات التي بموجبها يتحدد القبول أو الرفض لنوعية السلعة أو الخدمة على النحو التالي: رديء الجودة، متوسط الجودة، جيد، جيد جداً، ممتاز وهكذا. إن الجودة كمفهوم يمكن أن يتدرج بين هذه المستويات صعوداً ونزولاً بحيث تعرض ما هو عليه الحال من مواصفات مطلوبة من السلع والخدمات التي ترتبط بحياة الإنسان، الذي بدوره يتمتع بدرجة من الوعي والدراسة يسمى للحصول على الأفضل والأجود باعتبار إن لذلك دوافع ذاتية، (الطائي والفضل، ٢٠٠٤ : ٢٠)

سبب التطرق إلى الجودة بصورة عامة حيث تعرف كلمة الجودة باللاتينية بأنها كلمة مشتقة من Qualities ويقصد بها طبيعة الشيء والشخص ودرجة صلاحه، أما كلمة جودة من أصل اللغة تعود إلى (التنوع) وتعتبر كلمة الجودة عن وجود ميزات أو صفات معينة في السلعة أو الخدمة إن وجدت هذه الميزات فإنها تلبي رغبات من يشتريها أو يستعملها. (الطائي وآخرون، ٢٠٠٥ : ٢٢)

خامساً- فرضية الدراسة

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة خدمة المكتبات وأبعاد جودة الخدمة (الملموسات، والاعتمادية، والاستجابة، والمجاملة، والتعاطف).

وهي فرضية رئيسية تنفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- ١- هنالك علاقة ارتباط بين بعد الملموسات وجودة خدمة المكتبات.
- ٢- هنالك علاقة ارتباط بين بعد الاعتمادية وجودة خدمة المكتبات.
- ٣- هنالك علاقة ارتباط بين بعد الاستجابة وجودة خدمة المكتبات.
- ٤- هنالك علاقة ارتباط بين بعد المجاملة وجودة خدمة المكتبات.
- ٥- هنالك علاقة ارتباط بين بعد التعاطف وجودة خدمة المكتبات.

سادساً- أساليب جمع البيانات والمعلومات

المصادر العربية والأجنبية.

المقابلات.

الملاحظة.

الشبكة العالمية (الانترنت).

استمارة الاستبانة.

المبحث الثاني

جودة المكتبات الجامعية أولاً- مفهوم جودة المكتبات الجامعية

الجودة وفق المفاهيم اللغوية الدارجة تعبر عن صفة ملازمة ومرتبطة بالموصوف الجيد، وهذا الموصوف إما أن يكون شيء مادي ملموس (سلع وبضائع) أو شيء غير ملموس (خدمات)، بمعنى أن الشيء الموصوف بالجودة يشتمل بمواصفات إيجابية ويقال

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا بأن للجودة عدة مفاهيم ترتبط بهذه أطراف، وكل طرف أو جهة يستطيع أن يكيّف هذا المفهوم من وجهة نظره هو كأن يكون مستهلك أو منتج أو مؤسسة تجارية أو غيرها، ولكن الجودة في جوهرها لا تختلف، فلكل يرغب في سلع وخدمات ذات مواصفات معينة، ولذلك فإن مفهوم الجودة سوف يظل كمحصلة نهائية يشمل في الجهد والأنشطة التي تبذل من قبل المستهلك أو المنتج أو أية جهة كانت للوصول إلى أفضل الخصائص والصفات الموجودة في سلعة أو خدمة معينة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة وتحسين حالة الإشباع.

ثانياً - أهمية الجودة بالنسبة للمكتبات الجامعية

الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية لا يعني أننا نخطط لجعل المؤسسات التعليمية وخصوصاً الجامعات منشآت تجارية أو صناعية تسمى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها ولكن ما ينبغي أن تستفيد منه مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم هو تطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقاً لجودة الخدمة، وسعيًا إلى مضاعفة إفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع بكل مؤسساته، وجماعته وأفراده في مجال التعليم، ما حوجنا أن نطلق شرارة المناقشة بين الجامعات من أجل تحقيق أفضل نتائج في الخدمات التعليمية. (أحمد، ٢٠٠٣: ١٠).

وقد حثت التطورات الحاصلة والمتسارعة في كافة العلوم وما أفرزته التطورات البيئية من نظم إدارة الجودة والجودة الشاملة في مجال الخدمات وبالأخص الخدمات التعليمية وباعتبار إن المكتبات تعد ركن أساسي من هذه الخدمات والوصول إلى المكتبات الالكترونية حالياً، لذا لابد من إبراز أهمية

هذا وقد اختلفت تعريفات الجودة باختلاف آراء الكثير من الباحثين والكتاب حيث عرفها Heizer and Render بأنها (القدرة للمنتج أو الخدمة لمقابلة احتياجات المستهلك) (Heizer and Render، ٧٩: ١٩٩٩) كما تم تعريفها أيضاً بأنها (الأداء بالمستوى الذي يتوقعه الزبون) (Dennis، ١٠٠: ١٩٩٢).

إما معهد المعاييس القومي الأمريكي والجمعية الأمريكية للسيطرة النوعية فقد قدما مفهوم الجودة بأنها (مجموعة المواصفات والخصائص للمنتج أو الخدمة والتي تجعله يفي بالاحتياجات المطلوبة).

(Russell and Taylor III، ٧٨: ٢٠٠٠)

إن هذا التعريف يركز على ضرورة الاهتمام بالمتطلبات الظاهرية التي يرغب الزبون في ملاحظتها في السلع والخدمات، فضلاً عن تلبيه للمنافع المتحققة من استخدام هذه السلع بما يلبي حاجاته الضمنية.

أما مفهوم **جودة المكتبات الجامعية** حيث اختلف الباحثين والكتاب في تعريف الجودة وكل باحث عرفها من حيث وجهة نظره وبما إن موضوعنا يخص جودة المكتبات إذاً سيصنف في مجال جودة الخدمة لذا يمكن تعريف **جودة المكتبات** بالاتي: تقديم الخدمة المكتبية بالجودة العالية للزائر ويجب أن تتضمن الزيادة في الملموسيات والاعتمادية والاستجابة والمجاملة والتعاطف، لأجل تحقيق رضا الزائر عن الخدمات التي تقدم في هذه المكتبات لذا بات لازماً عليها الالتزام التام لمبادئ الجودة الشاملة وذلك لأجل محاكاة التطور الحاصل عالمياً وعربياً، للوصول إلى خدمات تحقق الإشباع والرضا التام باعتبار الزائر أحد أهم أركان عملية الجودة في دراستنا.

بالشكل المناسب إذ تحقق له الاستخدام الأمن بما يتفق مع حاجاته مدة مناسبة، وتحقق جودة الخدمة للمتوج إذا توافقت المتفعة التي سيحصل عليها من المستفيد من المنتج مع توقعاته. (Dilworth, 1992: 46) ويرجع الفضل في تطوير واستخدام أبعاد جودة الخدمة إلى Parasuraman وزملائه في الدراسة التي قاموا بإجرائها على جودة الخدمة باستخدام ردود فعل المستهلكين في متاجر التجزئة الذين يتلقون هذه الخدمة وتتكون من خمسة أبعاد، يضم كل منها بدوره عدداً من العناصر أو المتغيرات، وفيما يلي بيان بالأبعاد الخمسة والمتغيرات التي يحتوي عليها كل بعد من هذه الأبعاد الخمسة للمقياس* (عباس، ٢٠٠٥: ٣٩)

١- الجوانب الملموسة : Tangible

ويتضمن وفق دراستنا خمسة متغيرات تقيس ترتيب القاعات والأثاث الخاص بها، وتوفر الإنارة الجيدة والتكييف والخدمات الأخرى، وتوفر التجهيزات الحديثة والمظهر الأنيق لموظفيها، وأخيراً توافر الترتيب والتصنيف الجيد للرفوف الخاصة بالمصادر العربية والأجنبية.

٢- الاعتمادية : Reliability

ويحتوي هذا البعد على خمسة متغيرات تقيس تقديم الخدمة وفقاً لسمعتها وشهرتها، وقاء موظفي المكتبة بوعودهم في الوقت المناسب، تقديم الكتاب المطلوب في الوقت اللازم وبالسرعة الممكنة، تهئية الكتب على مختلف أنواعها وعلى مدار الساعة، وأخيراً احتفاظها بسجلات دقيقة عن محتوياتها وخدماتها.

٣- الاستجابة : Responsiveness

ويتضمن هذا البعد خمس متغيرات تقيس اهتمام المكتبات بتقديم الخدمة حال وصول طالب

المجودة بالنسبة للمكتبات الجامعية وتطبيق أبعادها على هذه المكتبات لأجل تهيئتها مستقبلاً للخدمة الالكترونية.

فالجودة في مجال المكتبات تشير إلى مجموعة من المعايير والإجراءات بهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في خدمة المكتبات، وتشير إلى المواصفات والخصائص المتوقعة في الخدمة المكتبية وفي العمليات والأنشطة التي تتحقق من خلالها تلك المواصفات والجودة تتوفر أدوات وأساليب متكاملة تساعد المكتبات الجامعية على تحقيق نتائج مرضية. Taylor and

(Bogdan, 1997: 10)

ثالثاً- أبعاد جودة الخدمة للمكتبات الجامعية

اجمع الأكاديميون على أن المكتبة بمثابة الشريان الحيوي للجامعة والمؤسسات العلمية الأخرى، وهذا مرجعه للدور الحيوي للمكتبة الجامعية وفعاليتها في عملية التحصيل الأكاديمي والبحث العلمي، ويرجع السبب في اهتمام الوسط الأكاديمي بالمكتبة الجامعية إلى ما توفره المكتبة من معلومات لأسرة الجامعة من أساتذة وطلاب وباحثين في شتى حقول العلم والمعرفة. ويتوقف نجاح المكتبة على مدى قدرتها وفعاليتها في توفير خدمات ومعلومات بحيث تلبي احتياجات المستفيدين في فترة زمنية وجيزة وبشيء من الشمولية. كما إن المكتبة الجامعية لا بد لها أن تكون على اتصال دائم بأسرة الجامعة من أساتذة وطلبة وباحثين، مما يتطلب التحسين المستمر لهذه الخدمات بما يتناسب مع دورها الأكاديمي.

وتأسيساً على ما سبق فقد قامت المكتبات الجامعية في دول العالم المتقدم بتطبيق نظم إدارة الجودة والجودة الشاملة ومنها جودة الخدمة، والتي تعني توجه المستفيد إلى كيفية استخدام المنتج

٥.٥- التعاطف: Empathy

ويتضمن هذا البعد خمسة متغيرات تتعلق باهتمام موظفي المكتبات بالزائرين اهتماماً شخصياً، وتفهمهم لحاجات الزائرين بالتحديد، وملائمة ساعات عمل هذه المكتبات لتناسب كل الزائرين، وتوافر أماكن ملائمة لانتظار سيارات زائري هذه المكتبات، وأخيراً وجود برامج تعليمية متنوعة (محاضرات، ندوات،...) بهذه المكتبات.

المبحث الثالث

عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً- تحليل العلاقة بين بعد المعلومات وجودة خدمة المكتبات:

بعد إجراء العمليات الإحصائية في برنامج (Spss-V10) من أجل تحليل علاقة الارتباط البيئي بين المتغيرين (بعد المعلومات وجودة خدمة المكتبات) حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (١)

جدول (١) // علاقة الارتباط بين بعد المعلومات وجودة خدمة المكتبات

Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	Y
					X
٠,٧٣	٠,٨٢	٠,٩١	٠,٧٢	٠,٨٧	X1
٠,٧٧	٠,٨٨	٠,٩٦	٠,٧٢	٠,٩١	X2
٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٧٧	٠,٩٤	X3
٠,٩٠	٠,٩٣	٠,٩١	٠,٧٨	٠,٨٩	X4
٠,٧٢	٠,٨١	٠,٩٠	٠,٦٨	٠,٨٤	X5

لبعد المعلومات والسؤال الثاني (Y2) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت العلاقة (0.68) وقد بلغ معامل الارتباط العام بين بعد المعلومات وجودة خدمة المكتبات (0.84) وهي علاقة إيجابية وهذا يدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى بوجود علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين وفقاً لإجابات العينة المدونة.

الخدمة، والسرعة في تقديم الكتاب الذي تم طلبه من الزائر، والرغبة لدى موظفي المكتبة في خدمة الزائر، وتقديم الخدمة للزائر في أي وقت خلال الدوام الرسمي، وأخيراً هناك بعض التأثيرات التي تحصل بتقديم الخدمة من قبل الموظف.

٤- المجاملة:

ويحتوي هذا البعد على خمسة متغيرات أساسية تقيس معاملة الزائرين الذين يرتادون المكتبة باحترام وتقدير، وتعامل الموظف بكل مجاملة وكرامة مع كل المعلومات التي يريدها المستفيد، وحرص موظف الاستعلامات على إرشاد الزائر إلى المكان الذي يريده، ومحاولة الموظف معرفة المدة التي يقضيها المستفيد في المكتبة بلباقة، وأخيراً مساعدة الزائر في بعض الحالات في البحث عن المواضيع التي يحتاجها.

من خلال الجدول (١) يتضح وجود

علاقة بين بعد المعلومات وجودة خدمة المكتبات حيث أظهرت النتائج بأن أعلى علاقة ارتباط بيني كانت بين السؤال الثاني (X2) لبعد المعلومات والسؤال الثالث (Y3) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت العلاقة (0.96) . أما أقل علاقة ارتباط فكانت من نسب السؤال الخامس (X5)

وتكما هذين في الجدول الثاني

ثانياً- تحليل العلاقة بين بعد الاعتمادية وجودة خدمة المكتبات

جدول (٢) علاقة الارتباط بين بعد الاعتمادية وجودة خدمة المكتبات

Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	Y
					X
٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٨٨	٠,٨٠	٠,٩٠	X6
٠,٨٨	٠,٩١	٠,٨٧	٠,٨٣	٠,٨٩	X7
٠,٩٠	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٧٧	٠,٩٤	X8
٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٨٩	٠,٨١	٠,٩٣	X9
٠,٨٥	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٩٥	X10

الاعتمادية

الاعتمادية والسؤال الثاني (Y2) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت العلاقة (0.77).
أما علاقة الارتباط العام لبعد الاعتمادية وجودة خدمة المكتبات فكانت أيضا علاقة موجبة حيث كانت (0.88). وهذا يدل على ثبوت صحة الفرضية القرعية الثانية.

ينضح من خلال الجدول (٢) بأن علاقات

الارتباط البيني بين بعد الاعتمادية وجودة خدمة المكتبات علاقة ارتباط قوية موجبة حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال العاشر (X10) لبعد الاعتمادية والسؤال الأول (Y1) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت العلاقة (0.95) أما أقل علاقة ارتباط كانت بين السؤال الثامن (X8) لبعد

ثالثاً- تحليل العلاقة بين بعد الاستجابة وجودة خدمة المكتبات

وفق هذه الفقرة سيتم تحليل علاقة الارتباط بين بعد الاستجابة وجودة خدمة المكتبات، كما موضح في الجدول (٣).

جدول (٣) علاقة الارتباط بين بعد الاستجابة وجودة خدمة المكتبات

Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	Y
					X
٠,٧٩	٠,٨٧	٠,٩٧	٠,٧٠	٠,٩١	X11
٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٧٧	٠,٩٤	X12
٠,٧٨	٠,٩٠	٠,٩٤	٠,٧٢	٠,٩٠	X13
٠,٨٦	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٧٩	٠,٩٥	X14
٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٧٨	٠,٩٦	X15

بعد الاستجابة

الحادي عشر (X11) لبعد الاستجابة والسؤال الثاني (Y2) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت (0.71). أما علاقة الارتباط العام فكانت (0.86) وهي علاقة موجبة وهذا يدل على ثبوت صحة فرضيتنا القرعية الثالثة.

من خلال الجدول في أعلاه أنضح بأن

علاقة الارتباط علاقة قوية وموجبة بين جميع الأسئلة حيث كانت أعلى علاقة ارتباط بين السؤال الحادي عشر (X11) لبعد الاستجابة والسؤال الثالث (Y3) لجودة خدمة المكتبات حيث كانت (0.97) أما أقل علاقة ارتباط فكانت بين السؤال

والسؤال التاسع عشر (X19) لبعد المعاملة، حيث كانت العلاقة (0.96) وهي علاقة قوية وهذا يدل على وجود تناغم بين الأسئلة للمتغيرين. أما أقل علاقة ارتباط فكانت بين السؤال الثاني (Y2) لجودة خدمة المكتبات والسؤال السابع عشر (X17) لبعد لمعاملة حيث كانت (0.78). أما علاقة الارتباط العام فكانت (0.88) وهي علاقة إيجابية وهذا يدل على قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

خامساً- تحليل الصلافة بين بعد التعاطف وجودة خدمة المكتبات

في هذه الفقرة سيتم تحليل علاقة الارتباط بين بعد التعاطف وجودة خدمة المكتبات ومن خلال الجدول (٥) يتضح بأن علاقة الارتباط هي علاقة موجبة.

جدول (٥) //علاقة الارتباط بين بعد التعاطف وجودة خدمة المكتبات

Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	Y X
٠.٩٠	٠.٩١	٠.٩٤	٠.٩٣	٠.٩٥	X21
٠.٨٠	٠.٧٩	٠.٨٢	٠.٧٨	٠.٧٩	X22
٠.٧٩	٠.٨٥	٠.٨٥	٠.٩٣	٠.٩٤	X23
٠.٩٢	٠.٩٦	٠.٩٢	٠.٩٢	٠.٩٢	X24
٠.٩٤	٠.٩٥	٠.٩٣	٠.٨٤	٠.٨٥	X25

بعد التعاطف

موجبة وقوية بين متغير جودة خدمة المكتبات وبعد التعاطف.

ولم يذو ما تقدم يتضح من الجدول (٦) بأن أعلى علاقة ارتباط بين جودة خدمة المكتبات وبعد المعاملة والاعتمادية حيث كانت علاقة ارتباط قوية (٠.٨٨) أما أقل علاقة ارتباط فكانت بين جودة خدمة المكتبات وبعد المعلوماتيات حيث كانت (٠.٨٤).

رابعاً- تحليل الصلافة بين بعد المعاملة وجودة خدمة المكتبات

ومن خلال الجدول (٤) حيث أتضح وجود علاقة بين بعد المعاملة وجودة خدمة المكتبات وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٤) // يوضح علاقة الارتباط بين بعد المعاملة

وجودة خدمة المكتبات

Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	Y X
٠.٩٠	٠.٩١	٠.٩٤	٠.٩٣	٠.٩٥	X16
٠.٨٠	٠.٧٩	٠.٨٢	٠.٧٨	٠.٧٩	X17
٠.٧٩	٠.٨٥	٠.٨٥	٠.٩٣	٠.٩٤	X18
٠.٩٢	٠.٩٦	٠.٩٢	٠.٩٢	٠.٩٢	X19
٠.٩٤	٠.٩٥	٠.٩٣	٠.٨٤	٠.٨٥	X20

تضح من الجدول أعلاه بأن أعلى علاقة ارتباط كانت للسؤال الرابع (Y4) لجودة خدمة المكتبات

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن علاقة الارتباط بيني كانت بين السؤال الأول (Y1) من جودة خدمة المكتبات والسؤال الحادي والعشرون (X21) والثاني والعشرون (X22) لبعد لتعاطف حيث كانت علاقة الارتباط قوية إذ بلغت (0.96) أما أقل علاقة ارتباط فكانت بين السؤال الثاني (Y2) والثالث (Y3) لجودة خدمة المكتبات والسؤال الرابع والعشرون (X24) حيث كانت (0.76). أما المعدل العام فكان (0.87) وهي علاقة

الجدول (٦) / علاقة الارتباط العام بين أبعاد الجودة جودة خدمة المكتبات

متغير مستقل	أبعاد الجودة				
	المعلومات	الاعتمادية	الاستجابة	المجاملة	التعاطف
جودة خدمة المكتبات	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٨	٠,٨٧

يظهر من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغير المستقل جودة خدمة المكتبات والمتغير المعتمد أبعاد الجودة المتعلقة بالمعلومات، الاعتمادية، الاستجابة، المجاملة، التعاطف) وهذا يدل على ثبوت صحة فرضيتنا الرئيسية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة خدمة المكتبات وأبعاد الجودة، أي تكامل جودة خدمة المكتبات بتوافر أو تكامل أبعاد جودة الخدمة الأساسية ولأجل إنجاح سياسة الجودة في المكتبات يتطلب تواجد وتطبيق أبعاد الجودة التي تم ذكرها في الدراسة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات أول- الاستنتاجات

أنضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط بين متغير جودة خدمة المكتبات والمتغير المعتمد أبعاد جودة الخدمة، وهذا يدل على توافر المتطلبات الأساسية لأبعاد الجودة في المكتبات عينة الدراسة ولم

تتم ملاحظة عملية التوثيق لهذه الأبعاد في المكتبات، هنالك اهتمام لبعد المعلومات في المكتبات عينة الدراسة وكانت العلاقة ايجابية مع متغير جودة خدمة المكتبات أي تتوفر الإنارة الجيدة والتكييف والأثاث الجيد لقاعات المطالعة إضافة إلى الترتيب والتصنيف الجيد للمكتب بمختلف الاختصاصات، هنالك اهتمام لبعد الاعتمادية في المكتبات عينة الدراسة وكانت العلاقة ايجابية وقوية مع متغير جودة خدمة المكتبات أي تقديم الخدمة للزائرين بالوقت اللازم وبالسرعة الممكنة وفقاً لسمعنها وشهرتها إضافة إلى الاحتفاظ بالسجلات الدقيقة عن محتويات المكتبة، هنالك اهتمام لبعد الاستجابة في المكتبات عينة الدراسة وكانت العلاقة ايجابية مع متغير جودة خدمة المكتبات أي تقديم الخدمة المكتنية حال وصول طالب الخدمة إضافة إلى السرعة في تقديم الكتاب إلى الزائر والرغبة من قبل موظفي المكتبة في خدمة الزائر بأكمل وجه، هنالك اهتمام لبعد المجاملة في المكتبات عينة الدراسة من خلال العلاقة الايجابية والقوية مع متغير جودة خدمة المكتبات أي معاملة

٦- أهمية وجود قسم للعلاقات العامة بهم يتم بالترويج للخدمات التي تقدم وتقوية العلاقات بين المكتبة والزائرين.

الزائرين بكل احترام وتقدير من خلال المجاملة والكرامة في توفير المعلومات أو إرشاد الزائر إلى المكان الذي يريده إضافة إلى مساعدة الزائر في بعض الحالات في البحث عن المواضيع التي يحتاجها، هنالك اهتمام لبدء التعاطف في المكتبات عبر الدراسة من خلال العلاقة الإيجابية مع متغير جودة خدمة المكتبات الذي يعكس الاهتمام الشخصي لموظفي المكتبات بالزائرين والتفهم من قبل موظفي المكتبة لحاجات الزائرين بشكل محدد إضافة إلى ملائمة ساعات عمل المكتبات مع الزائرين.

أنتضح بأن هنالك شعوراً واضحاً من قبل موظفي المكتبات بأبعاد جودة الخدمة وهذا ما سيؤدي إلى الإحصائي للأبعاد الخمسة.

أنتضح بأنه لا يختلف مفهوم جودة خدمة المكتبات عن مفهوم الخدمة، إلا إن المكتبات الجامعية تمتاز بالتيقيد بأسلوب معين من الخدمة لذا يستطيع الزائر التنبؤ بجودة وطبيعة الخدمات المقدمة له.

ثانياً- التوصيات

١- ضرورة التركيز على أهمية توثيق وتطبيق جميع إجراءات الجودة وخاصة المتعلقة بأبعاد الجودة ومدى توافرها في الخدمة المقدمة من قبل موظفي المكتبات وذلك لأجل تحسين جودة خدمة المكتبات.

٢- ضرورة التركيز على أبعاد الجودة واستخدام أساليب التحسين المستمر مع الأخذ بنظر الاعتبار رأي الزائر بصورة المتكرر وذلك لأجل الوصول إلى علاقة أقوى من العلاقة الحالية.

٣- ضرورة الإشراف على خطط تطوير المكتبات الجامعية ضماناً لتطبيق الجودة.

٤- الاهتمام بتطوير الخدمات ومحاكاة الجامعات التي سجلت تحولات مثيرة في هذا المجال.

٥- ترسيخ قيم ومفاهيم جودة الخدمة المكتبية للتعامل مع الزائرين.

ثانياً: الأجنبية

١- Dennis L. Foster, Marketing Hospitality: Sales and Marketing for Hotels, Motels and Resorts, Macmillan, McGraw - Hill, ١٩٩٢.

٢- Dilworth, James, B., Operations Management, Design, planning, and control for Manufacturing and services, McGraw - Hill, Inc., New York, ١٩٩٢.

٣- Heizer, Jay, Render, Barry, principles of operations management, ٣rd, prentice Hall, Inc., ١٩٩٩.

٤- Russell, Roberta S., Taylor III, Bernard W., operations management, ٣rd ed., prentice Hall, Inc., ٢٠٠٠.

٥- Taylor, Steve and Bogdan, Robert, Introduction to Qualitative research Method, New York: John Wiley son, ١٩٩٧.

المصادر: أولاً: العربية

١- أحمد، أحمد إبراهيم، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٢- الطائي، يوسف حجي، الفضل، مزيد عبد الحسين، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك منهج كمي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

٣- الطائي، يوسف حجي، العجيلي، محمد عاصي، الحكيم، لث علي، نظم إدارة الجودة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

٤- خيبر، هشام عبد الله، قياس جودة خدمات المكتبات الجامعية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلد (١١)، العدد (١)، ٢٠٠٥.

* ثم اعتماد المراتب لمصطلح (المستفيد) هو (الزائر) وعلى
فحينما وردت عبارة مستفيد فإنها تعني زائر وبالعكس

* ثم اعتماد المتغيرات لكل بعد بما يتناسب وطبيعة
الدراسة

الاستبانة

ملاحظة: يرجى وضع علامة (صح) أمام الإجابة الأكثر تطابقاً مع أرائكم

ت	البعد	الأوزان	أوافق تماماً	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق تماماً
	الملموسيات						
١	هناك ترتيب مستمر لقاعة المطالعة من حيث الأثاث الخاص بها.						
٢	تتوفر في قاعة المطالعة الإنارة الجيدة والتكييف وخدمات أخرى.						
٣	تتوفر في المكتبة التجهيزات الحديثة.						
٤	يتمتع موظف المكتبة بالزي العلام والأتيل .						
٥	تواجد المصادر العربية والأجنبية بكثرة وسهولة الوصول إليها بسبب الترتيب والتصنيف الجيد للرفوف.						
	الاعتمادية						
٦	تقدم الخدمة في المكتبة وفقاً لسمعتها وشهرتها.						
٧	يلبي موظفي المكتبة بوعودهم في الوقت المحدد.						
٨	يقدم الكتاب المطلوب في الوقت اللازم وبالسرعة الممكنة.						
٩	تحاول المكتبة تهئية الكتب على مختلف أنواعها وعلى مدار الساعة.						
١٠	تحتفظ المكتبة بسجلات دقيقة عن محتوياتها وخدماتها.						
	الاستجابة						
١١	يقدم موظفي المكتبة الخدمة المكتبية حال وصول طالب الخدمة.						
١٢	السرعة في تقديم الكتاب الذي تم طلبه من الزائر.						
١٣	هناك رغبة لدى موظفي المكتبة في خدمة الزائر بأكمل وجه.						
١٤	تقدم الخدمة المكتبية في أي وقت يطلبها الزائر خلال الدوام الرسمي.						
١٥	هناك بعض التأثيرات تحصل قسي تقديم الخدمة من قبل الموظف.						
	المجاملة						

١٦	يعامل الزائرين الذين يرتادون المكتبة باحترام وتقدير.				
١٧	يتعامل الموظف بكل مجاملة وكياسة مع كل المعلومات التي يريدها المستفيد.				
١٨	يسم موظف الاستعلامات بالهشاشة وإرشاد الزائر إلى المكان الذي يريده.				
١٩	يحاول الموظف معرفة المدة التي يقضيها المستفيد في المكتبة بلباقة.				
٢٠	يعمل موظفي المكتبة على مساعدة الزائر في بعض الحالات في البحث عن المواضيع التي يحتاجها.				
	التعاطف				
٢١	اعتماد موظفي المكتبة بالزائرين اهتماما شخصيا.				
٢٢	تفهم موظفي المكتبة لحاجات الزائرين بشكل مبدئي.				
٢٣	ملائمة ساعات عمل المكتبة لكل الزائرين.				
٢٤	توفر المكتبة الأماكن الملائمة لانتظار سيارات الزائرين.				
٢٥	وجود برامج تعليمية متنوعة .				
	جودة خدمة المكتبات				
٢٦	تتسم عملية تقديم الخدمة المكتبية بالجودة الملائمة للزائر.				
٢٧	هناك تقديم دوري لكفاءة جودة خدمة المكتبات في المكتبة ويتخذ رأيا.				
٢٨	الأثاث والظروف المحيطة بالزائر هي جيدة من حيث جودتها.				
٢٩	تتسم الخدمة المقدمة في المكتبة بالسرعة اللازمة ولا يوجد هناك أي تأخير يذكر.				
٣٠	تقدم المكتبة جميع التسهيلات الخاصة بيسولة البعثة.				

المفهوم الإداري المتكامل في الإسلام [المنظور الإداري للإمام علي (عليه السلام)]

الدكتور مسلم علاوي السعد
والمدرب المساعد مزهر عبد السادة حنين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القاهرة

أولاً - المقدمة:

دعت حاجة الإنسان إلى التنظيم وتوحيد المجهودات وتوجيهها نحو هدف أو أهداف معينة، إلى تبني الإدارة كخريطة ومفهومها، ورغم أن العملية الإدارية قديمة قدم التاريخ، وترتبط بالحاجة إلى وحدة مجهودات الجماعة، فهي تعد من المفاهيم العلمية الحديثة، إذ تبلورت الأفكار والمفاهيم والطرائق، واتخذت منهجها العلمي في التحليل والتركيب منذ مطلع القرن التاسع عشر صعوداً، وتهدف الإدارة إلى تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد واتخاذ أفضل طريقة لبلوغ الأهداف من خلال عملية كشف وحشد الموارد وتنظيمها وتوجيهها نحو الغايات المنشودة، وتركز على الكفاءة والفاعلية عند التعامل مع المورد، وتهتم بالإنسان بوصفه المورد الأكثر حيوية ودينامية في تفصيل الموارد الأخرى، وبالبينة باعتبارها المحيط الذي يتبادل العلاقة والتأثير مع المنظمة من جانب، وتكشف الموارد وتتفاعل من خلالها من جانب آخر.

الثابتة في تفصيل العملية الإدارية، وتكوين العلاقة الفاعلة بين أطرافها، إذ يشكل المنظور الإسلامي للإدارة الألفية الصلابة لتأسيس الأفكار والمبادئ الإدارية الحديثة وتطويرها فالرؤية تمتد إلى الساء والشمولية تعني المحيط البيئي بكل أبعاد، والقيادة النموذجاً في الفكر والسلوك، والعلاقة ولاء يتأسس على الإيمان بالله والثقة بالنفس وصدق التعامل مع الآخرين، والرقابة تمازج بين السيطرتين الإلهية والذاتية، وهي في محصلتها تعمل على كشف الحلقة المفقودة في الإدارة وتقديم إطار مقنن للتأهيات للأتمموزج الإداري الذي يستلزم مع متطلبات المرحلة الجديدة وتمقيدها، ومن خلال طرح التساؤلات الآتية: كيف يمكن التعرف على المنهج الإداري في الإسلام؟ وهل يمكن تطبيقه

يشتمل منظور الإدارة وتأسيسها على التساؤم المعرفي الإداري الذي يتأسس على المنظور الشرعي للإدارة تاريخياً وتطوراً، ورغم التطور الذي شغل النظريات الإدارية، والمفاهيم الجديدة التي تبنتها، والتي تصنف بالشمولية والسدى البعيد، والاحتضام بطروف الإنسان وثقافته، إلا أنها ظلت تاصرة في بلوغ السيطرة التي تضمن علاقة التفاعل الممزوجة بالولاء والإنسان بين طرفي العملية الإدارية، وقدمت الإدارة اليابانية نهجاً إدارياً جديداً، جعل من ثقافة المجتمع وبيئته الأخلاقية أساساً للنجاح الإداري، إذ أن للبيئة تأثير مهم في تحقيق الولاء تنظيمياً وإدارياً، وهذا يؤكد أهمية البحث عن الجذور التاريخية للإدارة، وفي البينات التي تؤكد على أهمية الثقافة والسيطرة

(تقنيته) بما يتواءم مع متطلبات الإدارة الحديثة والإسهام في تطويرها؟

كما هدف البحث إلى عرض وتحليل الفكر الإداري في الإسلام، وبلورة مبادئ المنهج الإداري في الإسلام بما يتواءم والمفاهيم الحديثة للإدارة، مؤسساً لمفاهيمه وتحليلاته على منظور الإمام علي (عليه السلام) للإدارة.

وسلك الباحثان في طريقة دراستهما المنهج التاريخي، ممزجاً إياه بالمنهج الاستنباطي، إذ اعتمد الأول في عرض الشواهد والدلائل التاريخية التي تستند بحجرات بحثهما واعتمد الثاني في استنباط المبادئ الإدارية التي تستجيب لمتطلبات الإدارة الحديثة ومفاهيمها الحديثة.

٣-١- الأهمية البحثية:

تعد المنهجية من الجوانب الأساسية في كتابة البحث، فمن خلالها تحدد المشكلة، وتصاغ الفرضيات، وتنظم طريقة البحث، فيسر أن الشبهات تختلف باختلاف ميدان البحث، ومتطلبات معالجة المشكلة، وفي جميع الأحوال فإن المنهجية أما أن تكون مستجيبة للبحث الأساسي (النظري)، وفي هذه الحالة يكون المنهج الاستنباطي والتحليل المنطقي هو الأولم حلقاً، أو أن تكون مستجيبة للبحث التطبيقي، عندها يكون المنهج الاستقرائي المساند بالتحليل الإحصائي هو الأكثر ملاءمة.

ولما كان مسار البحث الحالي يتوجه نحو استخلاص مبادئ أو أفكار حول الإدارة في ضوء المنظور الإسلامي، لذا فإن الاستقصاء والتمسك والمقارنة سوف تكون هي الوسيلة الأجدى، وعليه فإن المنهج المناسب والذي أتبعه الباحثان في دراستهما هو المنهج الاستنباطي، المساند بالتحليل والمنطق المنطقيين.

١- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالحاجة إلى دراسة علمية لمضامين الفكر الإداري في الإسلام، وبلورة مفهوم إداري طبقاً للمنظور الإسلامي، وعليه فقد تم صياغتها في التساؤلات الآتية:

أ- هل يمكن تطويع الفكر الإداري في المنظور الإسلامي، لينوع ويفرد الإدارة الحديثة.

ب- ما هو المنظور الإداري على وفق هذا التصور؟

٢- أهمية البحث:

يكسب البحث أهمية من أهمية الموضوع الذي يتناوله، ومدى الحاجة إليه في المرحلة الحاضرة، إذ يمثل الإسلام التراث الفكري الخلاق للعرب والمسلم، ومصدر ألهم لكل البرانس الفلسفة والممارسات المبدئية في جوانب الحياة كافة، وأن كان قد طبق في مرحلة من المراحل، وتناول الكثير من العلماء والفلاسفة أنكاره بالدراسة والتحليل، إلا أن المبادئ الاختصاصية بحاجة إلى التوجه بأفكاره ومبادئه ومن هذه المبادئ الإدارة، لأنها تعمل من خلال الإنسان وتطور مبادئه على أحداث التفاعل بين الموارد وتحقيق الاقتصادية المطلوبة وهي تقدم الخدمة التي تسع حاجات الإنسان المختلفة، والتوجهات الإسلامية في الإدارة بحاجة لأن تدرس وتحلل وتطوع بما يتواءم مع التوجهات الإدارية الحديثة، بل ينبغي أن تسهم في قيادة الإدارة وتفعيل نشاطها.

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :

أ- تقديم تصور شامل عن المنظور الإداري في الإسلام.

ب- بلورة مبادئ توظف وتنظم العملية الإدارية في المرحلة الحاضرة.

٤- نموذجية البحوث:

اعتمد البحث في دراسته الفرضية الآتية: (تكون مبادئ الإدارة في المنظور الإسلامي منهجاً إدارياً متكاملًا).

٥- طريقة دراسة البحث:

تتبع طريقة الدراسة موضوع البحث ومنهجيته. ولما كان الموضوع استلزاماً لمبادئ الإدارة من أفكار الإسلام وتصوراته، والمنهج استنباطاً مستنداً بالتحليل المنطقي، لذا ستكون الطريقة معتمدة على عرض الأفكار ومناقشتها وقياسها على وفق المبادئ الإدارية الحديثة، لبلورة المبادئ التي يمكن اعتمادها عند تطوير منظور إسلامي للإدارة.

٦- المنهجية في دراسة الإدارة [مدرسة]:

من المتعارف عليه لدى أغلب الباحثين في التراث المعاصر تقسيم مراحل تطور الإدارة إلى: (الشيخ، ١٩٩١: ٣٧-٤٣)

١- المدرسة التقليدية التي تتضمن مدرسة

الإدارة العلمية، مدرسة التنظيمات

الإدارية، والمدرسة البيروقراطية.

٢- المدرسة الإنسانية.

٣- المدرسة الحديثة المعاصرة.

في حين قدم (رينشارد سكوت) إطاراً تصنيفياً مختلفاً يسميه يقسم مراحل تطور الإدارة إلى ثلاث فئات، وضمن فئات تاريخية مختلفة وعلى النحو الآتي (المريوني، ٢٠٠٠: ٧٥-٧٦):

١- الإدارة في التنظيمات العقلانية (Rational System)

تتميز هذه الإدارة إلى تحقيق أقصى درجة من العقلانية المتمثلة بتحقيق الأهداف المحددة لها

بأقل تكلفة ممكنة ومن خلال الاعتماد على وضع القواعد والإجراءات التي تكفل الدقة في العمل، وتتدرج ضمن هذه الفئة نظرية الإدارة العلمية لفردريك تيلور (Taylor) ونظرية هنري فايول (Fayol) والنظرية البيروقراطية لماكس فيبر (Weber) لتأكيدهم على المبادئ الأساسية الواجب اتباعها لتحقيق الكفاءة.

٢- الإدارة في التنظيمات الطبيعية (Natural System)

تؤكد النظريات ضمن هذا التصنيف على أن التنظيمات كيانات طبيعية حية وقائمة بذاتها، ولا يقتصر دور التنظيمات هنا على تحقيق الأهداف الرسمية لها، بل وعلى تحقيق أهداف العاملين بها من أفراد وجماعات ليس أهدافهم الخاصة بهم والتي لا تكون بالضرورة أهداف التنظيم، كما أكدت هذه النظريات على وجود الجماعات غير الرسمية (Informal group) التي تتكون ضمن التنظيمات الرسمية لتحقيق أهداف خاصة بأعضائها بمرتكز ويعودها أكبر الأثر على التنظيمات ونسق العمل فيها، وتقع ضمن هذه الفئة دراسات ألتون مايو (Elton Mayo) وحركة العلاقات الإنسانية ودراسات شستر برنارد (Chester Barnard).

٣- الإدارة في التنظيمات المفتوحة (Open System)

ينظر للتنظيمات من وجهة النظر هذه، بأنها أنظمة مفتوحة تتفاعل مع البيئة المحيطة نائراً وتأثيراً على اعتبار أنها كيانات معقدة تشمل على العديد من الأنظمة الفرعية وما تمثله من أفراد وجماعات والعلاقات بينهم والمصالح والأهداف الخاصة بهم، وتشمل النظريات ضمن هذه الفئة النظريات الموقفية المختلفة، وتلك التي تركز

أكثر وضوحاً ويشدج تحت هذا التصنيف الدراسات التي قام بها ميلر ورايس (Miller & Rice) والنظريات التي ترى أن التنظيمات تبقى بفعل قدرتها على الصمود في وجه الظروف باعتبارها أن البقاء للأفضل.

على أهمية التكنولوجيا كمفسر أساس يحدد الهيكل التنظيمي ويترك أثره على نمط العلاقات السائدة في العمل وطرق القيام به، فضلاً عن أن عدد من هذه النظريات ضمن هذه الفئة ترى التنظيمات أنظمة عضوية تتسم بأنماط تفاعل وعلاقات اجتماعية، وتفاعل مع البيئة بشكل

ويمكن تلخيص التطور في نظريات الإدارة بالجدول الآتي :

١٩٧٠	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٦٠ - ١٩٣٠	١٩٣٠ - ١٩٠٠
التنظيمات كأنظمة عضوية	التنظيمات كأنظمة عقلانية	التنظيمات كأنظمة طبيعية	التنظيمات ككيانات عقلانية
أنظمة تكنولوجيا اجتماعية (ميلر ورايس) - أنظمة قادرة على الصمود	عقلانية محدودة (مارش وسايمون) - النظرية الموقفية (لورانس ولوش) - هياكل متنوعة (وود ورد دك بلان)	- نظرية العلاقات الإنسانية (مايو) - النظم التعاونية (برنارد)	- نظرية الإدارة العملية (تيلر) - نظرية اتخاذ القرارات (سايمون) - النظرية البيروقراطية (فيبر) - نظرية المبادئ الإدارية (فايول)

المصدر : (الفريوني ، ٢٠٠٠ ، ص: ٧٦).

اجتماعية، ومن وجهة نظر المنظمة، واهتمت كثيراً بتأثيرات التنظيم في سلوك الفرد. أما النظريات الحديثة فقد حاولت أن تنتظر إلى الإنسان من زاوية أبعد وأوسع، وأن تحدد سلوكه بتأثيرات البيئة والمنظمة، والحالة الذاتية. يتضح مما تقدم ما يأتي :

- ١- يشير التطور في النظريات إلى أهمية الإنسان، والنظر إليه من زوايا مختلفة.
- ٢- أظهرت النظريات التي كان اهتمامها محدوداً بالإنسان، ضعفاً وعدم قدرة على مواكبة التطور، رغم أن أسس البعض منها (النظرية العلمية)، جيدة ويمكن أن تحسن العملية الإدارية والإنتاجية.
- ٣- وظهر أيضاً توسع المنظور الإداري للإنسان، فلسفياً وعملياً، وحاولت النظريات الحديثة أن تمتاز بـ بين القدرات البشرية والممارسات

يلاحظ من العرض والجدول سابق الذكر، أن النظريات الإدارية المختلفة ركزت اهتماماً كبيراً على الإنسان، بل أن التطور في مفاهيم النظريات أوسع من مجال نظرتها للإنسان، فقد أكدت النظريات ضمن الفئة الأولى على العمليات والوقائف الإدارية أكثر من التركيز على الإنسان في حين النظريات الإنسانية جاءت كرد فعل، وكان التركيز مغالي فيه ولكنه من وجهة نظر محددة بعامل واحد (الإنسان) هذا من جانب، مع بقاء الإطار النظري التقليدي (العقلاني) كما هو عليه من جانب آخر.

في حين أن النظريات الاجتماعية نظرت إلى الإنسان بصورة أكثر تركيزاً واتساعاً مقارنة بالنظريات السابقة، إذ نظرت إلى الإنسان من زاوية

وتطوير واستغلال الموارد الأخرى وتوجيهها لبلوغ أهداف المنظمة بأحسن كفاءة وقاعية ممكنة.

لقد تضمن كتاب الإمام علي (عليه السلام) إلى واليه في مصر ممالك بين الحارث الأشر تصوراً عن الإدارة والعملية الإدارية فكراً وممارسة، لأنها تحمل كل الركائز الفكرية السياسية والإدارية لحاكم الدولة العربية الإسلامية، فقد تضمنت تنظيماً دقيقاً وبناء العلاقات الداخلية في المجتمع الإسلامي على أساس العدل والحرية والمساواة وسياسة تكفل للجميع الاستقرار والرفق (الموسوي، ٢٠٠٥: ٧٩).

ولبما يأتي مقتطفات رئيسة من كتاب نهج البلاغة (عبد، ٢٠٠٥: ٤٩٠ - ٥١١):

- أوصيك بتقوى الله وإيثار طاعته وأتباع ما أمر به في كتابه .
- أمي أن يكسر من نفسه عند الشهوات، ويذعنها عند الجمحات (إن النفس لأماراة بالسوء إلا ما رحم ربي) .
- إن الناس ينظرون في أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه في أمور الولاة قبلك، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح.
- أشعر قبلك الرحمة للربة، والمحبة لهم .
- فليكن أحب الأمور لديك أوسطها في الحق، وأحدها في العدل، وأجمعها لرضا الرعية.
- لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء .
- أكثر مدرسة العلماء، ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك.
- قول جندك اتصحبهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك، وأظهرهم جيأ، وأفضلهم حلقاً، ممن لا يشبه العنكب، ولا يقعد به الضعيف.

التكنولوجية وأن تترك مساحة واسعة للحرية والمشاركة، والإبداع.

٤- ورغم الاهتمام الكبير من قبل النظريات الإدارية بالإنسان، واعتبار الاهتمام قاعدة أساسية للتطور في النظرية الإدارية، إلا أنها لا زالت قاصرة على بناء الصورة التي تحدث التفاعل المرغوب للإنسان من داخل المنظمة، وبقيت لحد الآن ثغرات هي ثمار نقاش الباحثين والدارسين خاصة ما يتعلق منها بالفلسفة التي يؤمن بها الفرد، والصفاته، والقيم، والاتجاهات وأمر أخرى يصعب السيطرة عليها، والتي أظهرت تصورات الإمام علي (عليه السلام) ذات الصلة بالعملية الإدارية، إجابات لا زالت الإدارة بحاجة إليها الآن وفي المستقبل يميل إلى التفاعل بين القيادة والمعية من أجل بلوغ الأهداف.

رابعاً - منظور الإمام علي (عليه السلام) للإدارة في الإسلام :

توجه الإدارة في الإسلام إلى بناء الإنسان، (الأشخاص في المنظمة) بمختلف مستوياتهم الإدارية ومسؤولياتهم (توجيهه أم تنفيذية) وذلك من خلال بناء الإنسان على وفق مبادئ وقيم، تنأس على الإيمان والتقوى وتحكم السلوك الموجه إلى تحقيق الاندماج الفاعل بين الجماعة، والمبني على أسس من المحبة والصداقة والتعاون، التي تشدها وتزود من تماسكها وتقوي من أواصر العلاقة الإيجابية فيما بينها، نفس مبنية على الإيثار والرحمة والالطف بالآخرين، تؤمن أن العمل الصالح هو ذخيرتها في الدنيا والآخرة، وعليه فإن بناء الإنسان من الداخل (بناء شخصيته)، يسهم في تقويم مجتمعه (مجتمع المنظمة)، وفي توفير فرصة الاستثمار الأنضل للموارد والطاقات، لأنه المورد الأهم في المنظمة والأقدر على كشف

• ثم أحرف لكل أمرئ فيهم ما أبسى، ولا تضمن بلاء أمرئ إلى غيره، ولا تفصرون به دون غاية بلاء.

• اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتماهى في الزلة، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أنصاء.

• استعمل عمالتك اختاراً ولا تولهم محابة وأثره، ثم أسخ عليهم الأرزاق... وغني لهم عن تناول ما تحت أيديهم.

• نفقذ أعمالهم وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم.

• ولكن اخبرهم بما ولو للصالحين قبلك، فاعمد لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأصرفهم بالأمانة وجهاً.

• ألزم الحق من لزمة من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً.

• وأن عقدت بينك وبين عدوك عهداً، أو ألبستك ذمة، فحط عهدك بالوفاء، وأرع ذمتك بالأمانة.

• وإياك والتمس على رعيته بإحسانك، وإياك والمجلة بالأمور قبل أو أنها، وإياك والامتتار بما للناس فيه أسوة.

يلاحظ من مفهوم الكتاب أنه يتعامل مع الإدارة عملية وبيئة وظروفاً من خلال معايير منفردة ومشتركة، تسهم في تحويل أو نقل التصور الإداري إلى ممارسة واقعية، فضلاً عن أنه يتضمن في طياته متطلبات العملية الإدارية كافة، إذ يلاحظ:

١- إن المفهوم الإداري يتركز على الأشخاص، ويوجه تحوهم، ويهدف إلى تقويم سلوكهم وترجيئه نحو النتائج المرغوب في العملية الإدارية.

٢- يحاول أن يجد ربطاً منطقياً وعملياً بين الإدارة (عمليات وإجراءات ونتائج) وبين المعايير والتقييم الأخلاقية، إذ أن العمل الإداري بكل تفاصيله ينبغي أن يكون أخلاقياً ونتائج العمل الإداري يقاس أيضاً بمدى الأخلاقية (أوصيك بتقوى الله وإيثار طاعته، وإتياع ما أمر به في كتابه)، (أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح)، معيار القرار (الرضا والالتزام بالحق)، معيار التمييز بين المعية (العمل الصالح)، معيار العمل الصالح (الجودة)، الصدق في الأداء، مرضاة الله عز وجل)، معيار التعامل مع الآخرين (الوفاء بالعهد، احترام التعاقد، الأمانة)، معيار الاختيار للوظائف (الإيمان بالله، النصح في العمل، الولاء الذاتي والطاعة الواعية، القدرة الإدارية، المرونة، الحسم)، معيار القيادة (الحكمة في معالجة الأمور، التصور الاستراتيجي الشامل).

٣- إن الإيمان هو القاعدة التي تتأسس عليها كل الأعمال، وهو نقطة العلاقة الفاعلة بين الرئيس والمرؤوس، بين الشخص والمنظمة، الإدراك الواعي، والأداء الأفضل كلها ناتج الإيمان، الإيمان دوائر متداخلة مع بعضها، أوسعها وأعمها الإيمان بالله عز وجل وجوداً وملهماً وروحياً، والإيمان بأن الصدق في أداء العمل هو تجسيد للإيمان بالله في أرض الواقع، والإيمان بأن المناخ المنعم بالإيمان بالله عز وجل هو البيئة الملائمة لتطور العملية الإدارية وتطورها، إذ أن مناخ الإيمان يوفر أجواء من التقدير والمحبة بين الآخرين، والصدق والموضوعية في التعامل، فضلاً عن رقابة الله ورقابة الضمير، (أوصيك بتقوى الله وإيثار طاعته وإتياع ما أمر به في كتابه)، (فليكن أوجب إليك الأمور أوسطها في الحق وأعمها في العدل، وأجمعها لرضا الرعية).

٤- التأكيد على بناء القيادة الإدارية التي تتصف بالخصائص والممارسات التي تعمق علاقة الطاعة والاحترام المتبادل بينها وبين المعية فالقيادة من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) ليس مفهوماً ذا بعد واحد، وإنما تتألف من مجموعة أبعاد متعددة متداخلة، وتدخل في تكوينها عناصر مختلفة لا تجد طريقها إلى حيز التطبيق ما لم تتحقق على الصعيد الاجتماعي.

فالقائد الإداري (المسؤول في أي مستوى) ينبغي أن يكون متقدماً في الفكر والسلوك والافتراق من المبادئ مقارنة بالأدنى منه، أو مع من هو مسؤول عنهم، إن هذا يجعل من القائد قدوة للآخرين من جانب، ومركز احترامهم وثقتهم من جانب آخر، وفي هذا الصدد يمكن طرح تساؤل، كيف تبنى القيادة على وفق القيادة بالأنموذج؟

والإجابة هي أن يستفيد القائد الإداري من النظريات والممارسات الإدارية السابقة، وأن يأخذ بأحسنها، أو أكثرها تأثيراً إيجابياً في الآخرين، (أن الناس ينظرون في أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه في أمور الولاة قبلك، فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح)، ما ينبغي من ذكر الإنسان عمله الصالح، فهو إذن معيار التأثير الإيجابي المقبول في الآخرين، فهو إذن خلاصة ما يمكن استخلاصه من نظريات الآخرين وتجاربهم، وأن الانتقاد وراء عواطفه، أو التأثيرات الظرفية من حوله، لأن هذه قد تعرضه إلى الأخطاء وتحجب عنه ظروف ومواقف أكثر إيجابية في قراراته وأفعاله، وربما تزيد من حجم الهوة بينه وبين المعية (المدرسي، ١٩٩٢: ١٦٨).

وينبغي أن تقرن النظرة المتأنيبة والشاملة والعميقة بالرحمة والمعية للمعية، لأنها تساعد في

كشف ما غلبي من الأمور من جانب، وفي تعزيز ثقة الآخرين بالقائد من جانب آخر (أكسر نفسك عن الشهوات، وزعها عن الجمحات، أن الظفر لأماراة بالسوء)، (واشمر قلبك الرحمة للرحمة، والمعية لهم).

كما يشترط في القائد أن يكون حاسماً في اتخاذ القرار، ومؤمناً بالقرارات التي يتخذها، وكل هذا لا يتحقق إلا بتوفير معيار عادل وموضوعي ومقبول من الجميع ومتوافق مع البيئة والثقافة عند اتخاذ القرار، ولا يوجد معيار أقوى وأصدق وأكثر موضوعية من معيار الحق، فالقرار المبني على الحق في تكوينه، وتناجده، هو القرار الأكثر موضوعية وعدالة، والأقرب إلى رضا الآخرين، (ألزم الحق في لزمة من القريب والبعيد وكن في ذلك صابراً محتسباً)، وحتى يكون القرار ناضجاً والتعامل مع المعيار صحيحاً، ينبغي توافر المعرفة الواسعة بكونية ومفاهيم الحق ومفرداته المتعددة في الحياة والتعامل الصحيح معها وهذا يتطلب مشاركة أصحاب الخبرة والتجربة والعلم والمعرفة في مجالي التخصص العام والخاص، إن مشورتهم تفني مضامين القرار، وتسهم في الاختيار الصحيح من بين بدائله، (أكثر مدراسة العلماء، ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر ببلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك) (الشيرازي، ٢٠٠٥: ٢٦٠).

وأن يتصف القائد بالعدالة والموضوعية في تعامله مع المعية، وأن يعتمد معايير مبنية على قيم الله سبحانه وتعالى، المجسدة في المجتمع والمنظمة، من خلال إدراكها والإيمان بها، العدالة لا تعني المساواة المطلقة وإنما تعني أن يأخذ كل ذي حق حقه، وأن تقدم تميزاً واضحاً بين من يعمل ومن لا يعمل بين من يعمل بإيمان وإخلاص

ونزاهته وقدرته فهي تقديم الأداء الجيد، وهي تجسيد الولاء التنظيمي للفعال، لذا تؤدي معايير الاختيار من حيث النوعية، والشمولية، والتأثير في مستوى الاختيار دوراً في عملية اختيار الموظف، وبناءه نفسياً وسلوكياً وتخصصياً. (هاشم، ١٩٨٩: ١٤١).

إذا كان اختيار الإداري أو الموظف أو أي من العاملين في المنظمة يقاس بمعايير (الإيمان بالله، النصح في العمل، الولاء للوظيفة، المقدرة الإدارية، الأمانة، ضبط النفس والسيطرة عليها، الحكمة في معالجة الأمور، المرونة والحزم)، فإن من يجتاز هذه المعايير وأن اختلفت المستويات سيكون بالمستوى المطلوب أولاً، وعندها إيجابياً في جميع جوانب العمل ومتطلباته ثانياً، (قول جندك أنصحهم في نفسك له ولرسوله ولإمامك، وأظهرهم جيباً وأفضلهم حلقاً، ممن لا يشير العتف، ولا يقعد به الضعف)، (أختر للحكم بين الناس أفضل رعيك في نفسك، ممن لا تضق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاء)، (استعمل عمالك اختياراً ولا تولهم محاباة وأثره، ثم أسخ عليهم الأرزاق... غشي لهم عن تناول ما تحت أيديهم).

٥- شكل الرقابة عصباً من عناصر العملية الإدارية، إذ أنها تحافظ في السيطرة على مستوى الأداء وتوجيهه وتطويره، وتعتمد الرقابة بشكل كبير على مدى العملية الرقابية (محددة أو شاملة)، وعلى مدى دقة الوسائل الرقابية في عكس مستوى العمل موضوع الرقابة، وما يزيد العملية الرقابية أهمية وعمقاً، هو التزايد في أهمية الموارد والقدرات غير الملموسة وهي مقدمتها الموارد المعرفية، ومقاييس الأداء غير الاقتصادية، وهذا

ويعمل من إسقاطاً للقرص، أو للمصلحة الشخصية، لأن هذا يشير الأمل والتفاؤل في المعية، ويحفز نحو العمل الصالح (المنتج المبدع)، (لا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء). وأن لا تكون علاقة القائد بالمعية استكباراً ومنه، كأنما هو الوصي عليهم، والمتصرف بشؤونهم، لأن هذا يدعو إلى الفرقة والتباعد بين القائد ومن يعملون معه، وفيه إضعاف للعمل التنظيمي ونتائجه، القائد فرد من التنظيم لا يختلف عن الآخرين إلا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وبالتالي فهو يتحمل مسؤولية أكبر أمام الله والأمة لذا فإن واجبه فيما يتعلق برضا الله عز وجل، وصالح الأمة، أن يكن متواضعاً، يحترم الآخرين، وينظر إليهم بعقل ما ينظر لنفسه، فهو الأب والراعي أكثر من كونه المسلط والمتحكم، (إياك والمن على رعيك يا حسانك... وإياك والاستئثار بما للناس فيه أسوة).

ويحاط القائد الإداري بعلاقات وتعاملات مع الآخرين، بل أن أصحاب المصالح هم العمود الذي تستند إليه العملية الإدارية، أصحاب المصالح، وصدق التعاقد والتعامل معهم، لأن هذا يزيد من قوة المنظمة، وقدرتها في اتخاذ القرار وتنفيذه، (إن عقدت بينك وبين عدوك عقداً، أو إن عقدت بينك وبين عدوك عقداً، وفي ذلك مع التأكيد على أن معيار الولاء والأمانة هما الأفضل عند بناء العلاقات مع الآخرين (بما في ذلك أصحاب المصالح) وتعزيزها).

٥- شكل اختيار المديرين والموظفين لإشغال الوظائف التنظيمية جانباً مهماً من العملية الإدارية، بل أن استراتيجية الموارد البشرية هي إستراتيجية هدفها الاختيار والتعيين والتطوير، لذا ينبغي أن تؤسس ضوابط للاختيار تضمن كفاءة الموظف

أو بناء قدرة قيادية تسمح بالتكيف مع الظروف الملائمة، تحقق تفاعل مع المعية، أو بناء قدرة قيادية تسمح بالتكيف مع الظروف من خلال فهم المعية وبناء علاقة مشاركة أو ثقة معهم، أو صفات قيادية لما ينبغي أن يكون عليه القادة لكل حالة ومرحلة (الفهداوي، ٢٠٠١: ١٤٧).

بلا حظ من النظرة المتفحصة للنظريات الإدارية والمفاهيم الإدارية للقيادة، أنها جميعاً تتمحور حول الإنسان (إدارة وتنفيذ)، وحول الظروف والعمليات والخصائص التي تحقق الأنسجام والتفاعل بين أطراف العملية الإدارية من جانب، وتنشيط من أفعال وأداء أي منهم وتوجيه نحو تأثيرات الشئ بمواملها كافة، والثقافة، والخصائص القيادية والأخلاقية للقائد، ونحو إدراك المعية للقيادة والإدارة وتوجيهات المنظمة وما يترتب عليها من طاعة واعية واحترام وولاء، ومع هذا فإن الصورة الإدارية المثلى قد ترسم، والغايات المنشودة من الإدارة قد تحدد، إلا أن الصعوبة هي في الكيفية التي تحول فيها الصورة المستهدفة إلى حقيقة واقعة، والمبادئ والقيم والضوابط التي تسهم في إثبات هذه الحقيقة.

يظهر التحليل سابق الذكر لمنظور الإدارة في الإسلام، إجابات على الكثير من التساؤلات التي قصرت نظريات الإدارة من الإجابة عنها، فضلاً عن تقديم منهج إداري متكامل مفتوح النهايات، يسمح باستيعاب التطورات الإدارية الحديثة، وكما هو موضح فيما يأتي:

١- يتأسس المنهج الإداري في الإسلام على رؤية واضحة وشاملة أساسها تقوى الله، وإشمار طاعته، وإتباع ما أمر به في كتابه، إذن فصدر الأمر واحد لكل أطراف العملية الإدارية، وهو مركز ثقة وطاعة هذه الأطراف، فالتوجه به مبني على أساس الإيمان

يزيد من دور وسائل الرقابة غير الكمية (الوصفية) لي قياس طبيعة ونتائج العملية الرقابية، ويتطلب الأمر الرقابة المباشرة، والأمانة والموضوعية في ممارسة العملية الرقابية، وقياس نتائجها. (الحسيني، ٢٠٠٠: ٢٢٠ - ٢٢٧).

فالرقابة ينبغي أن تكون بالمعبدان، ومن قبل أفراد يتصفون بخصائص (الصدق، الإخلاص، الوفاء في العمل)، (تفقد عمالتك وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم)، (ولكن اختبرهم بما ولو للصالحين فيك، فأعند لأحسنهم كان في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً).

وعليه فإن الرقابة الأكثر تأثيراً وأهم نتائجها هي التي تتوجه إلى الشخص من يقوم بالعمل فضلاً عن إجراءات العمل ونتائج، وهي جميعاً تفصح عن عملية رقابية متكاملة.

خامساً - المنهج الإداري المتكامل في الإسلام :-

يسمى منظور الإدارة وقلاسفتها إلى تطوير منهج إداري متكامل، يجعل من النظرية الإدارية إطاراً متكامل يستوعب توجيهات العملية الإدارية ومتطلباتها، ويحقق الربط الفعال فيما بينها، وتمثلت هذه المساعي في الممازجة بين المنظور الشمولي للإدارة (نظرية النظم، الإدارة الاستراتيجية)، وبين المداخل الحديثة للقيادة والتي تتجه جميعاً إلى التفاعل الواعي للقائد مع المعية، وإلى التأثير الإيجابي لخصائص القائد في المعية، فالقائد الكارازمي، والقائد الألمعي، والقيادة الإبداعية، والقيادة بالوصفات، والقائد المتكيف كلها تؤكد على التأثير في الآخرين بالخصائص الشخصية والقدرة الذاتية، أو بالعلاقة التعاونية، أو رؤية مستقبلية تحقق ومن خلال عمل شاق لتبخر الواقع وتهيئة الظروف الملائمة، تحقق تفاعل مع المعية،

٤- تمثل الثقافة الإسلامية خيطاً مشتركاً آخر للتشبيح من تجانس ثقافة المنظمة والمجتمع مما يجعل من ثقافة المجتمع عامل قوة، ودفع إيجابي باتجاه تعزيز ثقافة المنظمة، إذ تبس الثقافة في الإسلام على مبادئ الإسلام وأخلاقياته، والقيم التي أرساها ونماها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهي قيم مشتركة بين / ومتقاربة فعلاً من قبل أفراد التنظيم، لا تنفصل الثقافة عن الإيمان، فإنه يذوقها، ويرسخ قيمها في نفوس الآخرين.

٥- بعد وضوح الرؤية والرسالة، والإيمان بها وما يترتب عليه من وحدة في التوجه التنظيمي وفي السلوك التنظيمي، والأجواء التي تتعامل من خلال ثقافة موحدة، الصفة المميزة للإدارة في الإسلام، والإجابة العلمية الموضوعية حول التساؤلات التي قصرت النظريات الإدارية بأنواعها المختلفة من الإجابة عنها، لأنها محور العملية الإدارية وهدفها هو رضا المتعاملين مع الإدارة (جماعات المصالح المختلفة)، وهذا لا يتحقق إلا من خلال الصورة متقدمة الذكر المتصفة (بالوعي، الإيمان، الولاء، الطاعة).

٦- الإنسان محور العملية الإدارية في الإسلام، وتقوم السلوك هدفها الرئيس، لذا تعمل في الإسلام على بناء الإنسان المتصف بخصائص (الوعي، الإيمان، الطاعة، الالتزام، الإبداع).

٧- تؤكد الإدارة في الإسلام على حاجات الإنسان الاقتصادية والإنسانية، والتوازن بين الجوانب المادية والروحية من خلال مبادئ (الطاعة والإيمان).

٨- تؤكد الإدارة في الإسلام على المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وتعتمد فيها معايير (الثقة، التعاون، الإيثار، وتقاسم مسؤولية الأعمال والتأجيل).

به واعتباره الغاية التي يصعب إدراكها، وهذا يعني أن رؤية المنظمة ورسالتها تنبع من ذات المصدر الذي تشق منها رؤية ورسالة جميع الأطراف الإدارية، فالكل يسعى إلى بلوغ (مجتمع الكفاية والعدل)، وأن الثقة والتعاون والإيثار تمثل أساساً رئيسة في بناء هذا المجتمع، وعليه يمكن تصور رسالة المنظمة بأنها (السعي إلى بناء مجتمع يتصف بالكفاية والعدل من خلال إشاعة وتوكيد الثقة، التعاون، الرحمة، الإيثار، والعمل الصالح). بين أفراد المنظمة، والمجتمع، وكل الأطراف ذات التأثير المتبادل مع المنظمة.

٢- يشكل الإيمان حلقة الوصول ونقطة التحول الاستراتيجي التي تربط توجه المنظمة الرئيس (الرؤية، الرسالة، والأهداف) والوسائل المستخدمة لتحقيق هذا التوجه، والمتضمنة (الإستراتيجيات، خطط العمل، البرامج والمشاريع، والعمليات التفصيلية الأخرى)، لأن الإيمان بالرسالة يعني إدراكها جيداً، والالتزام بها، والسعي لتطوير الإمكانيات كافة (ذاتية، وتنظيمية، وبيئية) بقصد تحقيقها، فضلاً عن الإيمان بمثل صفة التجانس والتعاون والتفاعل المشترك بين أعضاء المنظمة، لأنه يبدأ من الإيمان بالله، إلى الإيمان بالقيادة، وبالجماعة وبالذات فالإيمان خيط مشترك غير منظور يشد بقوة العلاقة بين توجهات المنظمة وإمكانياتها من موارد وقدرات ونشاطات. (السعد وطاهر، ١٩٩٩: ١٧٠).

٣- وحدة الرؤية والرسالة وإدراكها والإيمان بها تسهم جميعاً في تكوين سلوك موحد لأعضاء المنظمة (إدارة وعاملين) هذه السلوك التنظيمي يتوجه ويتنظم به جميع العاملين في المنظمة، ويتأسس على مبادئ (الوعي، الإيمان، الولاء، الطاعة).

بالإيمان بمعناه الواسع (رعي والتزام). (إيمان بالله وإيمان بمبادئ الإسلام وإيمان بالنفس) هو القاعدة التي تتأسس عليها العملية الإدارية بكل أبعادها، ويزيد الإيمان قوة، والعلاقات الإدارية متانة وتفاعلاً بالمبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن يتصف بها مجتمع المنظمة (إدارة وأفراد)، والتمايز على أساس الإيمان والمبادئ، وهذا يزيد من الولاء والثقة والطاعة الواعية بصفاتها الخصائص التي تصف العلاقات في المنظمة، كل هذا يجعل من العملية الإدارية في الإسلام منهج متكامل للإدارة.

٦- التركيز على تطبيق مبدأ القيادة بالأنموذج لأجل تحقيق الطاعة الواعية والأقدام.

٧- ضرورة التركيز على الرقابة وتفعيل رقابة الضمير ومن ثم رقابة العمل للمبادئ.

سابعاً - الخلاصة:

١- ينبغي أن تعتمد الإدارة (أيًا كانت عامة أم أعمال) نظرية إدارية محددة، تطور منظور لذاتها والمجتمع، وتساعد في بلورة رسالتها وأهدافها، وفي طريقة تعاملها مع مواردها (والبشرية منها بشكل خاص).

٢- تحاول النظريات الإدارية المختلفة أن تفسر طبيعة الإدارة في مرحلة زمنية محددة، وتحدد مبادئها والغايات التي تسمى من أجل بلوغها، ولكل نظرية إدارية مصادرها التي أسهمت طبيعة الظروف في تكوينها، ووضع محددات على عمليات التطبيق والنتائج أحياناً والاعتماد على النظريات الأكثر شمولية ومنها النظرية الإسلامية والمتشكلة برؤية الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشر.

٣- نتج عن التراكم المعرفي للنظريات الإدارية، بلورة في اتجاهاتها والمبادئ الأساسية المشتركة فيما بينها، وأكدت جميعاً على أهمية الإنسان للمنظمة، ودوره الرئيس في التأثير على عملياتها ونشاطاتها، إلا أن الإنسان نفسه لا زال موضوع المشكلة الإدارية، وأن الضعف في الأداء الإداري يرجع إلى الأدوار التي يمارسها الإنسان في العملية الإدارية.

٤- اقترنت معظم النظريات الحديثة في توجيهاتها ومعالجتها الإدارية، من المنظور الإسلامي للإدارة، وأن بقي هذا الأخير متقدماً عليها في جوانب رئيسية وأساسية، إذ أن الإدارة في الإسلام ركزت الإنسان، وحيات الظروف الذاتية والموضوعية التي تحكم سلوكه، وحققت وحدة التجانس بين الأفراد في داخل المنظمة وخارجها.

٥- النظرية الإسلامية للإدارة جعلت من التحدي آفاق مستقبلية أمام الإنسان يمكن بلوغها بالإيمان،

المصادر

- ١- عبده، محمد (نهج البلاغة) شرح نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) (القاهرة: دار الفجر للنشر، ٢٠٠٥).
- ٢- أبو السن، إبراهيم أحمد، نظرية الإدارة في الإسلام، سلسلة إصدارات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ٢٤٥، عمان: ١٩٨١.
- ٣- الحسيني، فلاح حسن، التخطيط الإداري والإدارة الاستراتيجية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- ٤- السعد، مسلم علاوي، وطاهر محسن، السياسات الإدارية (البصرة: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٩).
- ٥- الشماخ، خليل محمد حسن، مبادئ إدارة الأعمال (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩١).
- ٦- الشيرازي، محمد صادق، السياسة من واقع الإسلام (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
- ٧- النهداوي، نهدي شليحة، الإدارة في الإسلام (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
- ٨- القطامين، أحمد، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
- ٩- القريوتي، محمد قاسم، نظرية المنظمة، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- ١٠- المدرسي، محمد تقى، المجتمع الإسلامي، (بيروت: دار الكلمة الطيبة، ١٩٩٢).
- ١١- الموسوي، ميسون محمد حسين، الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي (عليه السلام) نهج البلاغة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٥م (غير منشورة).
- ١٢- حقيقت، صادق، مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام (طهران، دار الهدى، ٢٠٠١).
- ١٣- شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم في الإسلام ط٢ (تيسم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩١).
- ١٤- عباس، نور الدين، إدارة العمل الإسلامي (بيروت، مركز بنية الله الأعظم، ١٩٩٩).
- ١٥- هاشم، زكي محمود، إدارة الموارد البشرية، (الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٩).

تقويم أداء أجهزة الرقابة الخارجية في ظل متطلبات المنظومة الشرطية دراسة ميدانية في ديوان الرقابة العالية العراقي

المحاسب القانوني الدكتور
محمد حويش علاوي الشجيري
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
جامعة بغداد

المحاسب القانوني
موفق عبد الحسين محمد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
جامعة بغداد

المستخلص

يستهدف البحث الحالي دراسة واختبار أداء أجهزة الرقابة الخارجية في ظل بيئة خارجية محيطية تتسم بتغيرات كبيرة في عواملها المختلفة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والتكنولوجية، بهدف استقراء درجة استجابتها لتلك المتغيرات على وجه التحديد. وبما يدعم قدرة تلك الأجهزة على تحقيق التوافق ومتطلبات البيئة العاملة فيها ومتغيراتها المؤثرة في أهدافها وبرامجها وإجراءاتها. وعلى أساس ذلك تم وضع واختبار فرضيات البحث في جوانبه النظري والميداني الذي تم دراسته وتحليله في ديوان الرقابة العالية العراقي.

المقدمة

وتتطلب مؤهلات جديدة من قبل الأفراد العاملين فيها. وعلى هذا الأساس يجري البحث عن دور أجهزة الرقابة ومساهمتها في تنمية قدرة المجتمع في فهم والسيطرة والتعامل مع المتغيرات الحاصلة بما يضمن نجاح المجتمع في التوافق مع البيئة الجديدة ومستجداتها المتغيرة بشكل مستمر. وفي هذا الإطار فإن البحث الحالي تناول الموضوع من خلال محورين رئيسيين تناول الأول الإطار النظري للتحليل والذي اهتم بإيضاح المتغيرات الرئيسة للبحث والتي تمثلت في تنامي أنكار المدرسة الشرطية إزاء المتغيرات البيئية الحاصلة ومواقف المنظمات إزاء تلك المتغيرات وعلى وجه التحديد تلك المتغيرات البيئية الخارجية المؤثرة في المنظمات ومنها أجهزة الرقابة الخارجية على وجه التحديد، فضلاً عن تناول طبيعة تقويم أداء أجهزة

تواجه المجتمعات المختلفة متغيرات كثيرة تتطلب منها وضع آليات للسيطرة لمواجهة وتنشيط أنماط السلوك الاجتماعي إزاء تلك المتغيرات بهدف خلق سياقات واضحة لحماية المجتمعات من آثار تلك المتغيرات. وتعد أجهزة الرقابة أحد أبرز آليات السيطرة الاجتماعية ذات التوجه الاقتصادي في مراقبة نشاط المجتمعات. وبالتالي فإن على المجتمعات تقويم أداء تلك الأجهزة بما يضمن أداءها لدورها المطلوب. وعلى هذا الأساس يتناول البحث الحالي تقويم أداء تلك الأجهزة إزاء دورها في مواجهة نوع مختلف من المتغيرات البيئية، يتمثل في التحولات الحاصلة في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجية والتي تؤثر بشكل كبير في أهداف وسلوك المنظمات المختلفة داخل المجتمعات

مواجهة تلك التحديات، وتبناها كأداة مقبولة للرقابة الاجتماعية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى عرض طبيعة العلاقة ودرجة استجابة أجهزة الرقابة الخارجية للمواقف البيئية المتغيرة، وبالتالي ضمان الطلب على خدماتها الناتج من قاعدية وكفاية الدور الذي تمارسه في ظل المواقف المختلفة. وعلى هذا الأساس فإن البحث يركز على وضع واختبار الأداء في ظل ما تطرحه النظرية الشرطية من عوامل بيئية خارجية على وجه التحديد، بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في العراق، بناءً على حجم ونوع الدور الذي يؤديه كأداة للرقابة الاجتماعية.

فرضية البحث: يتبنى البحث فرضية رئيسة مؤداها " يعكس أداء أجهزة الرقابة الخارجية (ديوان الرقابة المالية العراقي) استجابة كبيرة للمتغيرات البيئية الأساسية الحاصلة في الواقع ".

ادوات البحث: تم الاعتماد في الإطار النظري للبحث على المصادر الأدبية لبيان المتغيرات والعلاقات الرابطة وبالتالي القدرة على تصور وبناء إطار للتقويم في ظل العوامل الشرطية الخارجية للمنظمات. فيما تم اعتماد عرض تلك العوامل الشرطية التي يعتقد تأثيرها في ظل البيئة العراقية السائدة من خلال بناء وعرض استمارة استبانة للحصول على البيانات الأولية التي تحدد طبيعة تلك المتغيرات والعلاقات في ضوء البيئة العراقية.

هيئة البحث: تم اختيار ديوان الرقابة المالية في العراق محلاً للدراسة، نظراً لحجم التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على دوره المطلوب اجتماعياً وسياسياً، وبالتالي

الرقابة والتأثير المتوقعة لتأثير تلك المتغيرات في أجهزة الرقابة. فيما تناول المحور الثاني الإطار الميداني للتحليل الذي اعتمد البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة مختارة من القيادات الإدارية في ديوان الرقابة المالية في العراق كأحد أبرز أجهزة الرقابة من حيث الحجم والدور ووضوح ملامح الدور الذي يؤديه في المجتمع العراقي.

مشكلة البحث: أن تعاضد سرعة وحجم ونوع التغيرات الحاصلة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية يؤدي بالتغيرات الاجتماعية المختلفة ومنها منظمات الأعمال وأجهزة التدقيق الخارجية التي تتولى فحص والإبلاغ عن نشاطات تلك المنظمات بهدف إضفاء المصداقية والمشروعية لنشاطاتها المختلفة والتي تؤديها في هذه البيئة، وقد استجابت بشكل كبير تلك المنظمات إلى التغيرات الحاصلة في إطار بناء إستراتيجيات جديدة ومرنة في مجال الإنتاج والتسويق والتكنولوجيا والعلاقة مع البيئة والمجتمع. ومن هنا ينبع تساؤل رئيس، هل استجابت أجهزة التدقيق الخارجي التي تختص مهناً بتدقيق أنشطة تلك المنظمات لهذه التغيرات المتسارعة والكبيرة ؟ وكيف انعكس ذلك في أدائها؟

أهمية البحث: ترتبط أهمية البحث الحالي بدوره في استقصاء العلاقة بين المتغيرات البيئية الكبيرة والمتسارعة وأجهزة التدقيق الخارجية التي تعد أحد الأدوات الاجتماعية للرقابة، وبالتالي تعاضد المباشرة بأرجحه المجتمع الاقتصادي والقانونية والاجتماعية.. الخ. وبالتالي إيضاح والمساهمة في بيان ودعم حجم ونوع قدرتها في

ولم جميع الظروف، وإنما يعتمد على طبيعة المحتوى التنظيمي والظروف التي تعمل فيها المنظمات (Wood, ١٩٧٩:٣٣٥).

وعلى هذا الأساس فإن المدرسة الشرطية تبني توجهاتها على أساسين رئيسين هما (زاير، ١٩٨٦: ١١):

١. عدم وجود تصميم مثالي للبنى التنظيمية وإنما التصميم الأفضل يعتمد على الظروف التي تعمل فيها المنظمة.

٢. وجوب وجود ملائمة بين البناء التنظيمي والمحتوى التنظيمي وبقية العوامل التنظيمية الأخرى كأساس لتفاعلية المنظمة وكفاءة الأداء.

لذا تركز كثير من الدراسات في مجال النظرية الشرطية على أن هناك ثلاث مفاهيم أساسية تدريجية كانت وراء مبررات الحاجة إلى النظرية الشرطية وهي (٤١٤: ١٩٨٠، Otley - ٤١٥):

١. أثر التكنولوجيا: يوضح Woodward بأن تكنولوجيا الإنتاج عامل مؤثر في تصميم النظم وبالتالي في نوع المعلومات المختلفة التي يمكن الحصول عليها داخل النظام.

٢. هيكل المنظمة: أن اختلاف هياكل المنظمات له دورا مؤثرا في الأداء التنظيمي وبناء العلاقات الرابطة بين المستويات الإدارية المختلفة، فعلى سبيل المثال فإن الموازنة المفروضة مركزيا ترتبط بدرجة عالية من التوتر في العمل والعلاقات الضعيفة مع المرفوسين وسلوك الاختلال الوظيفي مثل التلاعب بالمعلومات المحاسبية.

٣. اثر البيئة: أن تعقد الأنظمة يتأثر كثيرا بكتالة ونوع المنافسة، إذ أن الاختلافات البيئية التي يواجهها المدراء من خلال التمييز بين بيئة تشغيل صارمة وأخرى حرة حيث تستخدم معلومات

قدرته على تحقيق التوافق في إطار دوره المطلوب. وفي هذا الإطار تم اختيار القيادات الإدارية العليا فيه نظرا لارتباط المعلومات المراد الحصول عليها بتلك المستويات الإدارية التي تمثل إدارات تخطيطية ورقابية عليا، لذا تم اختيار كل من رئيس ونواب رئيس الديوان فضلا عن مدراء القطاعات والمناطق والدوائر الفنية والإدارية لعرض استشارة الاستبانة (كما في الملحق) عليهم في إطار تقويم أداء الديوان بإطار العوامل الشرطية ذات التأثير الحالي في البيئة الوطنية. وفي هذا الإطار تم توزيع (٢٠) استشارة التي تمثل العينة المدروسة، في حين تم استلام (١٧) استشارة معادة مكتملة، والتي تشكل حوالى ما نسبته (٨٠٪) من الاستشارات الموزعة.

المدرسة الشرطية أو الموقفية Contingency Approach

تعد المدرسة الشرطية من النظريات الإدارية التنظيمية التي ظهرت في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، حيث تؤكد على عدم وجود طريقة واحدة مثلى تطبق في جميع المواقف والحالات، أي أن هناك نظريات عديدة وطرق متعددة ومختلفة ولكن لكل نظرية ظروف معينة تطبق فيها ولا يصلح تطبيق طريقة معينة إلا في ظل ظروف بذاتها، أي أن تطبيق طريقة معينة أو نظرية ما مشروط بتواجد ظروف وحالات معينة. إذ يرى Otley (١٩٨٠:٤١٣) أن المدرسة الشرطية تقوم على مقدمة منطقية أساسية مفادها * أنه لا توجد هناك أنظمة مناسبة يمكن أن تطبق بشكل متساو على كل المنظمات ولمي كل الظروف، وبدلا من ذلك فإن خصائص نظام معين يعتمد على ظروف معينة يمكن من خلالها أن تجد المنظمة النظام المناسب لها *. وفي هذا الإطار فأنها تدعو إلى عدم وجود بناء تنظيمي يصلح لجميع المنظمات

الموازنة لتقويم الأداء الإداري بطرق مختلفة جدا بين الموقنين.

المدرسة النظرية والبيئة المتغيرة:

تقوم فلسفة المدرسة الشرطية وكما سبق على بناء المواقف الملائمة للشرط أو الظروف في تلك اللحظة على أساس أن الظروف متغير ولكل ظرف حال، حيث أن البيئة المتغيرة تمثل بمجمل المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها التي تؤثر بشكل فاعل في أفكار وممارسات الأفراد أو المنظمات ومنها أجهزة الرقابة. فتورة المعلومات على سبيل المثال قد غيرت وأثرت في كل شئ، إذ شكلت نموذجا تطوريا جديدا لما بعد النموذج الصناعي لخلق الثروة، والذي غير الطرق المستخدمة في عالم الأعمال لأن هذه التغيرات في عالم الأعمال والقرارات الإدارية قد اختلفت جدا عن القرارات المتخذة وسبل اتخاذها السابقة، وارتباطا مع ذلك فإن المعلومات المحاسبية الذي يشمل غرضها في خدمة عملية صناعة واتخاذ القرار الإداري الذي أشرنا إلى التغيرات الكبيرة التي حصلت فيها فإن ذلك يفرض على المحاسبة أن تتغير تبعا لذلك على مستوى ما توفره من معلومات على المستوى الداخلي والخارجي (Elliott, 1992: 61). إذ أن بيئة أي نظام تتميز بثلاث خصائص ذات ارتباط بنظام المعلومات المحاسبي وهي (Gordon & Miller, 1976: 60-61):

١. الديناميكية: يصعب التنبؤ بأذواق المستهلكين في ظل البيئة المتغيرة، وبالتالي نشوء تفتيات جديدة للتجهيز فضلا عن قيام المنافسين بتقديم منتجات جديدة ومتنوعة، وكلما ازدادت الديناميكية البيئية فإن نظام المعلومات المحاسبي ينشط في:

أ. اعتماد البيانات غير المالية بشكل أكبر لتزويد المدراء بالمعلومات حول المنافسين، المستهلكين وتحول العوامل الديموغرافية.

ب. زيادة عدد التقارير وتواليها، إذ أن هذه الزيادة وتواليها ستزيد بصورة عامة فاعلية الأداء الإداري.

ج. الاستخدام الواسع للمعلومات التنبؤية التي تخبر المدراء بالاتجاهات العامة والمسائل المهمة قبل أن تصبح مشاكل مستعصية.

د. التحفظ في تخصيص النفقات (مثلا اعتبار R&D مصروف بدلا من رسميتها) وهذا يساعد المدراء في التنبؤ بالمخاطرة الإضافية التي ترافق هذه المشاريع.

٢. بيئة متغيرة الخواص والعناصر: أي أنها بيئة ذات أسواق مختلفة ومتباينة بشكل كبير ومنتجات مختلفة وتكنولوجيا مختلفة مطلوبة. إذ كلما زاد هذا الاختلاف البيئي فإن نظام المعلومات المحاسبي يقوم على:

أ. تفعيل ربط أجزاء معينة من النظام مع الأجزاء الفرعية للبيئة أي التوجه نحو اللامركزية.

ب. اعتماد محاسبة المسؤولية لتمكين الإدارة من تقييم أداء الأقسام والموظفين بصورة مستقلة.

٣. العدائية: وهو البعد الأكثر ارتباطا مع البيئة الديناميكية، إذ ينشأ العداء من تهديد المنافسين وتناقص الموارد النادرة أو الاضطرابات في التعليمات الحكومية وابتزاز أصحاب الأموال. وبازدياد العداء فإن نظام المعلومات المحاسبي الفعال يقوم:

أ. توفير التقارير المتوالية وبشكل كبير حول الأخطار الوشيكة.

ب. توفير المعلومات غير المالية الجوهرية لوصف المتغيرات الأكثر حساسية والتهديدات البيئية.

ج. استخدام نظام للمحاسبة والرقابة معتدل التكلفة.

ولتبرير هذا التوجه يمكن ذكر أهم الاعتبارات الخاصة بالمدرسة في هذا الاتجاه (Sathe, 1979: 55) :-

١. تقوم المدرسة الشرطة على أساس الأنظمة المفتوحة (تبادل حريين المنظمة والبيئة).
٢. أهمية التوافق بين البيئة التنظيمية والعوامل الشرطة والعوامل الأخرى كأساس لفاعلية المنظمة.

٣. التغير في حالة النظام أو البيئة المتغيرة.

ويعبر عن العوامل المتغيرة في النظام بالعوامل

الشرطة وهي (زاير، ١٩٨٧: ٦٩) :-

١. البيئة (مستقرة أو غير مستقرة).

٢. الحجم (كبير أو صغير من حيث عدد العاملين ورأس المال والموارد المتاحة).

٣. الملكية (نوع الملكية تبعاً لنوع التنظيم).

٤. التكنولوجيا (روتينية وغير روتينية متقدمة).

٥. الإستراتيجية (محافظ، هجومية، دفاعية... الخ).

أن تركيبة تلك العوامل أو المتغيرات سوف تختلف نتيجة عدم تماثلها خصوصاً إذا ما تم التعامل معها في ظل ظروف عدم التأكد، حيث أن سرعة المتغيرات (بيئة متغيرة) وتعاقبها (عامل الزمن) غالباً ما يؤدي إلى تزايد درجة عدم التأكد وازدياد تكرار الحالات الاستثنائية الأمر الذي يستلزم تكنولوجيا متقدمة مثلاً ذات استراتيجية معينة. وبالتالي فهناك ترابط بين البيئة والتكنولوجيا والاستراتيجية والجميع ذو تأثير على البناء التنظيمي والمنظمة بشكل عام.

أثر المدرسة الشرطة في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية

تم استخدام المدخل الشرطي في الدراسات المحاسبية في منتصف السبعينات من القرن الماضي بعد أن أدرك المحاسبون أهمية

دراسة المحتوى التشغيلي في دراسة وتصميم الأنظمة المحاسبية والرقابية. حيث ساعد هذا المدخل على تحول دراسة المحاسبة من كونها ظاهرة فنية بحتة والتي يمكن دراستها بعيداً عن المحتوى الذي تشمل فيه إلى دراسة المحاسبة على أنها ظاهرة فنية واجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تعمل فيه، والانتقال من دراسة المحاسبة وتأثيرها على الأفراد إلى الدراسة والتأثير على مستوى المنظمة. حيث يوجب التصميم المثالي للأنظمة المحاسبية والرقابية الاعتماد على الظروف التي تعمل بها تلك الأنظمة، وأن التوافق بين تلك الأنظمة والبيئة الخارجية والداخلية يزيد من فاعلية المنظمة بشكل عام (Watson, 1979: 67).

وفي مجال أثر العوامل الشرطة على الهيكل الخاص بالرقابة الداخلية يمكن ملاحظة النقاط الأساسية الآتية

١. تعتبر عناصر هيكل الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تحديد المخاطر، نظم المعلومات والاتصالات، إجراءات الرقابة والبطرة) متغيرات تابعة يتحدد حجمها ونوعها في ظل المتغيرات المستقلة (العوامل الشرطة) منفردة أو مجتمعة. وهو ما يمكن ملاحظته في التغيرات الحاصلة في هيكل الرقابة في ظل المعيار (55) الخاص بهيكل نظام الرقابة الداخلية وما تلاه من معايير تقوم على تطوير هذا المعيار.

٢. يفرض عامل البيئة (مستقرة أو غير مستقرة) طابع خاص لعناصر هيكل الرقابة، فإذا ما أخذت البيئة طابع عدم الاستقرار فإن حالة عدم التأكد سوف تزداد مما يفرض على بيئة الرقابة طابع خاص للمواءمة مع البيئة الخارجية أو الداخلية، الذي يتعكس في فلسفة الإدارة أو نمطها التشغيلي وفي طبيعة البناء التنظيمي للنظام، وتوجه الإدارة إلى

عملية المسائلة وفي إعطاء المصداقية والمصداقية للمعلومات المالية (Flint, 1988: 5)، لذا فإن إهمال العوامل الاجتماعية والثقافية والمتغيرات القانونية والاقتصادية والسياسية التي تخدم إدراك المجتمع يتجنى عنها عدم إدراك لممارسات المدققين وبالتالي عدم القناعة فيما يخص هدف هذه الممارسات وهو ما يؤدي بالنهاية لما يسمى بفجوة التوقع (Flint, 1988: 15). وفي هذا الإطار فقد تعددت أساليب تقويم أجهزة الرقابة الخارجية على وجه التحديد، للوصول إلى تحديد لكفاءة وفاعلية تلك الأجهزة ومن هذه الأساليب (الجوهر، ١٩٩٩: ١٠٥-١٠٨):

١. منهج التحليل التنظيمي: ويعد من أبرز المناهج المستخدمة في التحليل، والذي يستند إلى نظرية النظم في الإدارة، إذ تنظر لأي منظمة على أنها نظام مفتوح، وبالتالي فإنها جزء من بيئة أو نظام أكبر، وبالتالي فإن التحليل يستهدف دراسة الأوضاع والأنماط السائدة في منظمة بغرض تشخيص وتحديد مواطن القوة والضعف في التنظيم أو في بعض عناصره الرئيسة.

٢. المنهج الاستقرائي: يقوم هذا المنهج على التحليل من خلال الانتقال من النتائج إلى مقدماتها وأسبابها.

٣. منهج التحليل اليرمجي: وبموجب هذا المنهج يتم تقسيم أعمال المنظمة إلى برامج وأنشطة حسب أهدافها.

٤. منهج محاسبة المسؤولية: ويعد هذا المنهج تطبيقاً عملياً لأسلوب اللامركزية في اتخاذ القرارات وتقويم الأداء.

٥. منهج الوظائف الإدارية: يتم بموجبه تقويم المنظمة من خلال مدى تهيئتها بوظائفها الإدارية من خلال استخدام مؤشرات لقياس أداء كل وظيفة

التركيز على الإجراءات الموضوعة للرقابة على المخاطر.

٣. يفرض حامل الملكية أو الحجم تأثيرات مختلفة تبين أثرها في نوع أنظمة المعلومات والاتصالات التي يمكن وضعها في المنظمة، كذلك في بيئة الرقابة من خلال البناء التنظيمي أو سياسات إدارة الأفراد أو فلسفة الإدارة تجاه هذا النوع من التغيير. تعتمد عوامل التكنولوجيا واستراتيجية الإدارة من العوامل المؤثرة في هيكل النظام أو في تحديد المخاطر أو الإجراءات الرقابية من حيث الحجم أو النوع.

تقويم أجهزة الرقابة الخارجية في ظل بيئة متغيرة

تشير كثير من الآراء والمناقشات التي قدمها كثير من الكتاب لدور التدقيق على وجوب أن لا يكون مجرد وظيفة فنية حيادية مجردة لفحص الصحة الحسابة وملامحة الأرقام المحاسبية المنشورة لعدد قليل من الأطراف ذات المصلحة، ولكن وجود التدقيق يجب أن يناقش بشكل مهم من ناحية امتلاكه لمضامين اقتصادية وسياسية واجتماعية بإطار المجتمعات المختلفة التي يعمل فيها وعلى وجه الخصوص فإن له دوراً يلعبه في صياغة وتبني القرارات الاقتصادية وأنماط الرقابة التنظيمية والتفاعل بين الدولة ومنظمات الأعمال. لذلك يمكن رؤية التدقيق على أنه مكون من جزء أساسي مهم من آلية الدولة في التوجيه السياسي للسيطرة على الكيانات الاقتصادية، وبشكل أكثر خصوصية لتحقيق عملية المسائلة، أي كأداة اجتماعية لحماية المصالح المالية وغير المالية لمختلف الأطراف من الأضرار التي تنبع من نشاط تلك الكيانات (Lee, 1992: 3-6). لذا يعدد البعض على أنه جزءاً مهماً من آلية السيطرة الاجتماعية لضمان

من الوظائف الإدارية وبالتالي إلى تقييم عام للمنظمة أو الجهاز الرقابي.

وتأسيساً على ذلك فقد بنى البحث الحالي تقويم الأداء بإطار منهج التحليل التنظيمي بإطار خصوصيته في البحث عن اثر المتغيرات البيئية الخارجية على أجهزة الرقابة وتقويم أداء تلك الأجهزة بإطار مدى استجابتها لهذه المتغيرات على وجه التحديد وليس بإطار تحليل كل متغيرات تلك الأجهزة.

وفي هذا الصدد فقد تناول المؤتمر الرابع عشر لمنظمة الانتوساي- ١٩٩٢ المتغيرات السياسية والاقتصادية الهامة التي يشهدها العالم وتأثير تلك المتغيرات على أجهزة الرقابة الخارجية وخلص إلى النتائج الآتية (١٩٩٢: ١٢-١٧):-

١. تغيير نطاق الرقابة في ظل البيئة المتغيرة: تقرر المدرسة الشريطية بالمواقف والظروف المتغيرة التي تتطلب توافق الأنظمة أو النظريات أو الوسائل مع هذه الظروف الشريطية التي تفرض حالة التوافق معها للوصول إلى فاعلية الأنظمة والوسائل. لذا فإن فكرة تحقيق رقابة كفوءة لم يكن وليد شخص معين بل اقترنت بتجارب وأفكار مختلفة ومن يثبات مختلفة بالإضافة إلى التطورات الكبيرة في حجم الوحدات العامة والخاصة وكذلك ما الرزء التقدم التكنولوجي والتطور الاجتماعي ومتطلباته وهو ما أدى إلى ظهور أفكار حول الرقابة الاجتماعية والبيئية ورقابة الأداء والرقابة الإلكترونية، وهو ما يمكن رده إلى عوامل التكيف مع البيئة في نطاق الرقابة.

وعلى هذا الأساس يوصي المؤتمر باتخاذ الأجراء الآتية في ظل البيئة المتغيرة:

أ. الإبلاغ الحر بشأن النتائج الرقابية في ظل صعوبة اتباع معيار موحد للانتوساي.

ب. ضرورة إدخال التحسينات على الجهات الخاضعة للرقابة عند قيامها بوظيفة الإبلاغ عن نتائج الرقابة.

ث. تشجيع تبادل الخبرات في مجال الحاسب والمعلومات والبرامج وأدوات الرقابة.

ث. الاهتمام برقابة البيئة.

٢. تقويم البرامج الرقابية في ظل المتغيرات البيئية: يقر المؤتمر بأهمية أسلوب تقويم البرامج لأجهزة الرقابة والذي يساعدها في الاضطلاع بمسؤولياتها في إنجاز مهام الرقابة بفاعلية. وإن هذا التقويم يمكن أن يتم من خلال الآتي:

أ. وضع تعريف علمي لتقويم البرامج وتحديد المراحل المختلفة التي يمكن أن يمر بها تطوير البرنامج وتنفيذه والتي يمكن أن تخضع للتقويم.

ب. وضع قواعد إرشادية ومعايير لتسهيل عملية تقويم البرامج بطريقة ناجحة.

ث. تحديد المهارات اللازمة للقيام بتقويم البرامج والطرق المختلفة لاكتسابها.

ث. دراسة أفضل الطرق لإيصال نتائج التقويم.

٣. طرق وأساليب وتقنيات متغيرة: يرى المؤتمر أهمية امتلاك الوسائل والتقنيات الآتية:

أ. أن تتوفر كامل السلطات القانونية لمراقبة جميع أنواع المشاريع وأنواع الرقابة المختلفة.

ب. الاطلاع الكامل على جميع المعلومات التي تعتبرها ضرورية لضمان مسائلة عامة.

ج. أن تهتم الأجهزة بدراسة مدى الجدوى من التطوير التدريجي لمنهج وممارسات أداء الرقابة الاجتماعية ورقابة البيئة.

د. أن تهتم بالفوائد الناجمة عن تطبيق تكنولوجيا الحاسب واستخدامها تقنيات الرقابة بواسطة الحاسب.

عد الاعتماد بتدريب المراقبين ورشح مستوياتهم واستخدام الخبراء الخارجيين.

وأن يكون لدى الأجهزة المرونة اللازمة التي تمكنها من القيام بأنواع من الرقابة غير المتوقعة وذلك استجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية. زأن تضع الأجهزة إطار العمل المناسب للرقابة الحالية ورقابة الأداء.

ولذلك فإن المدرسة الشرطية تفر بطرق مختلفة تتطلب مواقف مختلفة وبالتالي أساليب وقرارات مختلفة، فمن الطبيعي في ظل اثر تلك الشروط على المراقب متمثلة بالمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للجهة الخاضعة للتدقيق والأشكال المختلفة للملكية أو الحجم أو درجة استخدام التكنولوجيا أو في ضوء استراتيجيات الإدارة في ظل الأوضاع المتغيرة، تفرض على المراقب وفق كل ظرف يبيح أن يتعامل وفق حالة الجهة الخاضعة للتدقيق ووفقا لمتطلبات الطرف المؤثر في دور ونطاق وإجراءات ورأي المراقب. وفي ذلك كله فإن الأحكام الشخصية للمراقب يكون لها دورا بارزا في مدى نجاحه في أداء مهمته أي قراراته بخصوص الأساليب أو الأدلة التي يستخدمها أو يحصل عليها. وبالتالي يمكن القول بأن البيئة المتغيرة قد تفرض أعباء جديدة على أجهزة الرقابة تؤثر في حجم أو/ ونوع التأميل والتخيرة، الحاجة إلى التكوين المستمر

لبرامج وأجهزة الرقابة، فضلا عن اتساع نطاق الرقابة نتيجة المتطلبات الجديدة أو ربما تضيق أو إلغاء هذا النطاق أو جزء منه. فثورة المعلومات والتطورات التي رافقتها قد خلقت فرصتين اثنتين منفصلتين للخدمة دور المدقق في إضفاء الموثوقية من خلال المصادقة التي يقوم بها على المعلومات المحاسبية، قد جعل عملية الطلب على مصادقة المدقق مطلوبة لحجم من المعلومات كبير جدا، مما تتطلب منه مسايرة الاستخدام التكنولوجي الذي توافق مع هذه الثورة المعلوماتية الكبيرة (Elliott, 1992: 77). ولكن بشكل عام فإن البيئة المحيطة التي تحمل في طياتها التغير الدائم لم تؤثر بقدر ما على أهداف الرقابة ألا بأبعاد زمنية طويلة نسبيا، إذ تغير الهدف من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات في ظل بيئة بسيطة جدا إلى هدف إيلاء الرأي بعد ثورة بيئية واسعة في هياكلها كافة.

الجانب العملي - التحليل الإحصائي باستخدام الوسط الحسابي والنسبة المئوية

تم طرح (٥) متغيرات من مجموع (٢٠) متغير ضمنها استمارة الاستبانة على عينة البحث الحالي يراد من خلالها تحديد طبيعة العوامل البيئية الحاصلة في البيئة العراقية ذات التأثير بأداء ديوان الرقابة المالية العراقية. وكانت نتائج إجابات العينة كما موضحة بالجدول الآتي:-

الجدول (١) طبيعة المتغيرات البيئية باستخدام الوسط الحسابي والنسبة المئوية

النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الأسئلة
٨٠,٠٠	٤,٠٠٠	١. للتحولات السياسية الحاصلة في العراق تأثير كبير في دور ونطاق عمل الديوان.
٨٩,٤١	٤,٤٧١	٢. أن التحولات الاقتصادية الحاصلة في العراق تتطلب برامج وإجراءات جديدة في عمل الديوان.
٩١,٧٦	٤,٥٨٩	٣. أن بروز ظاهرة الفساد الإداري يتطلب التغيير في نطاق وبرامج وإجراءات الرقابة المعتمدة.
٩٥,٢٩	٤,٧٦٥	٤. أن الانفتاح على استخدام تكنولوجيا المعلومات يتطلب من الديوان القدرة على التعامل وتأهيل مرافقيه لهذا الاستخدام.
٨٥,٨٨	٤,٢٩٤	٥. يتطلب من الديوان تلبية المتطلبات القانونية الجديدة التي تعكس الحاجات الاجتماعية المختلفة.
٨٨,٤٧٪	٤,٤٢١	متوسط المتوسطات

(٩٥,٢٩٪)، وهذا يدل على وجود مثل هذا التأثير الواسع في العراق لمثل هذا المتغير. أما المتغير الخامس والأخير من مجموع المتغيرات الخاصة بالمتغيرات البيئية المؤثرة في عمل الديوان في العراق والذي يتعلق بالمتغيرات القانونية الجديدة في العراق، حيث حصل هذا المتغير على وسط حسابي بمقدار (٤,٢٩٤) ونسبة مئوية بلغت (٨٥,٨٨٪).

وعلى هذا الأساس فإن نتائج مجموع المتغيرات البيئية النسبة أعلاه تشير إلى الاعتراف بوجود وتأثير مثل هذه المتغيرات بشكل كبير على عمل ديوان الرقابة العالية في البيئة العراقية، يؤكد ذلك قيمة متوسط المتوسطات لمجموع تلك المتغيرات والذي بلغ (٤,٤٢٤) فيما بلغت النسبة المئوية (٨٨,٤٧٪). وفي نفس الإطار فإن ترتيب المتغيرات ذات الوجود المؤثر الأكبر يكون على الترتيب: (التطورات التكنولوجية، الفساد الإداري،

وفي هذا الإطار ينضج من خلال الجدول أعلاه أن المتغير الأول من ضمن المتغيرات الخمس التي تعرض طبيعة التغيرات الحاصلة في البيئة العراقية والمتمثل بالتغيرات السياسية، فقد أظهرت إجابات العينة وجود عالي لمثل هذا المتغير وبشكل مؤثر، إذ بلغ الوسط الحسابي (٤,٠٠٠)، فيما بلغت النسبة المئوية (٨٠٪)، فيما أظهرت إجابات العينة حول متغير التحولات الاقتصادية الجارية في العراق وسط حسابي (٤,٤٧١) في حين بلغت النسبة المئوية (٨٩,٤١٪)، فيما حصل المتغير الثالث الخاص بظاهرة الفساد الإداري الذي حصل على وسط حسابي بلغ (٤,٥٨٩) ونسبة مئوية تبلغ (٩١,٧٦٪)، وهذا يدل على الوجود المادي لمثل هذه الظاهرة في العراق وبشكل مؤثر. أما المتغير الرابع والذي يتعلق بالتطورات التكنولوجية ذات العلاقة بعمل ديوان الرقابة العالية، حيث حصل هذا المتغير على وسط حسابي بمقدار (٤,٧٦٥) ونسبة مئوية بلغت

التحولات الاقتصادية، المتغيرات القانونية، تحديد نوع ودرجة استجابة أداء ديوان الرقابة المتغيرات السياسية).
 أما بخصوص الجزء الثاني من استمارة الأول من الاستمارة وكما موضح بالجدول (٢) الاستبانة والذي يطرح (١٥) متغير يراد من خلالها الآتي:
 الجدول (٢) // نوع الاستجابة ديوان الرقابة المالية للمتغيرات البيئية الحاصلة باستخدام الوسط الحسابي والنسبة المئوية

الأسئلة	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
١. يتم بشكل مستمر استحداث وتطوير برامج العمل التي تتناسب والمتغيرات الجديدة في بيئة العمل.	٤,٣٥٣	٨٧,٠٦
٢. يجري حالياً التوسع في حجم ونوع الإبلاغ عن النتائج الرقابية بشكل حر.	٣,٧٠٦	٧٤,١٢
٣. تساهم أجهزة الرقابة في توجيه وتطوير الوحدات الخاصة للرقابة بشكل مستمر وبما يتناسب والتغيرات الحاصلة في العراق.	٤,٢٣٥	٨٤,٧١
٤. هناك اهتمام خاص بنظم الرقابة الداخلية للوحدات الخاصة للرقابة.	٣,٤١٢	٦٨,٢٤
٥. يجري تطوير أداء أجهزة الرقابة وفق معايير يتم تحديثها مع التغيرات والمتطلبات الحاصلة في بيئة العمل.	٣,٨٨٢	٧٧,٦٥
٦. هناك نظام للمعلومات لجمع ونشر البيانات حول البرامج ونتائجها الأداء المراقبين والوحدات الخاصة للرقابة.	٣,٤٢٩	٧٠,٥٩
٧. هناك معايير للعمل يتم تطويرها بشكل مستمر ونواحي إرشادية للتطبيق.	٤,٣٥٣	٨٧,٠٦
٨. تتوفر سلطات قانونية كاملة لمراقبة المشاريع وأنواع الرقابة المختلفة.	٣,٤٧١	٦٩,٤١
٩. يتم الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالوحدة لغرض تحليل مسائله عامة.	٣,٦٤٧	٧٢,٩٤
١٠. هناك دراسات وبرامج وتقوم للبرامج في مجال الحاسب ورقابة الأداء والرقابة البيئية والاجتماعية.	٣,٦٩٤	٦٥,٨٨
١١. إجراء التدريب المستمر للمراقبين واستخدام الخبرات الخارجية.	٤,١١٨	٨٢,٣٥
١٢. لأجهزة الرقابة المرونة اللازمة لتقييم بأنواع من الرقابة غير المتوقعة استجابة لمتغيرات جديدة.	٤,٢٣٥	٨٤,٧١
١٣. لتجهيز القدرة على وضع الأطر المناسبة لأداء أنواع الرقابة المختلفة.	٤,٣٥٣	٨٧,٠٦
١٤. لأجهزة الرقابة دور في تطوير النظم المحاسبية الموحدة بما يتناسب والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل.	٤,٣٥٣	٨٧,٠٦
١٥. يساهم الديوان في تفعيل دور الهيكل الرقابي والتقني الجديد في العراق.	٤,٤٢٩	٩٠,٥٩
متوسط المتوسطات	٣,٩٦٥	٧٩,٢٩٪

وفي هذا الإطار فإن المتغير الأول والمتمثل باستحداث وتطوير برامج العمل التي تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الجديدة قد حصل على وسط حسابي بمقدار (٤,٣٥٣) ونسبة مئوية (٨٧,٠٦٪). أما المتغير الثاني المتعلق بالتوسع في حجم الإبلاغ عن النتائج الرقابية بشكل حر، حيث حصل على وسط حسابي (٣,٧٠٦) ونسبة مئوية بلغت (٧٤,١٢)، وهذا يدل على انخفاض هذه الاستجابة بشكل نسبي. وفيما يتعلق المتغير الثالث الذي يتناول دور ديوان الرقابة العراقي في توجيه وتطوير قدرات الوحدات الخاضعة للرقابة تجاه المتغيرات الحاصلة فقد حصل على وسط حسابي (٤,٢٣٥) ونسبة مئوية (٨٤,٧١٪). أما المتغير الرابع فإنه يتناول درجة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية للوحدات الخاضعة للرقابة، فقد حصل على وسط حسابي (٣,٤١٢) ونسبة مئوية (٦٨,٢٤٪)، وهذا يدل على انخفاض استجابة الديوان بشكل عالي نسبياً لعزل هذا المتغير. أما المتغير الخامس المتعلق بتزويد أداء الديوان وهيئاته المختلفة وفق معايير يتم تطويرها بشكل مستمر وفقاً للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل، والذي حصل على وسط حسابي (٣,٨٨٢) ونسبة مئوية (٧٧,٦٥٪). أما المتغير السادس الخاص بوجود نظام للمعلومات معتمد فقد حصل على وسط حسابي (٣,٥٢٩) ونسبة مئوية (٧٠,٥٩٪). أما بخصوص المتغير السابع والذي يتناول مدى وجود وتطوير معايير وقواعد للعمل فقد حصل على وسط حسابي بلغ (٤,٣٥٣) ونسبة مئوية (٨٧,٠٦٪). وفيما يتعلق بالمتغير الثامن والذي يرتبط بتوفر السلطات القانونية الخاصة بمراقبة المشاريع المختلفة وأنواع الرقابة المختلفة فقد حصل على وسط حسابي بمقدار (٣,٤٧١) ونسبة مئوية بلغت (٦٩,٤١٪). أما المتغير التاسع

الخاص بقدرة الديوان على الحصول على كافة المعلومات التي تمكنها من تحقيق مساهمة تامة والذي حصل على وسط حسابي بمقدار (٣,٦٤٧) ونسبة مئوية بلغت (٧٢,٩٤٪). أما المتغير العاشر بوجود دراسات وبرامج وتطوير لتلك البرامج في مجال الرقابة الإلكترونية ورقابة الأداء والبيئة والاجتماعية حيث حصل على وسط حسابي (٣,٢٩٤) ونسبة مئوية (٦٥,٨٨٪). وفيما يخص المتغير الحادي عشر الذي يحدد مدى اتباع التدريب المستمر للمراقبين واستخدام الخبراء الخارجيين المتخصصين فقد حصل على وسط حسابي بمقدار (٤,١١٨) ونسبة مئوية (٨٢,٣٥٪). أما المتغير الثاني عشر والذي يحدد مدى قدرة الديوان على اعتماد أنواع من الرقابة غير المتوقعة وفقاً لمتغيرات طارئة أو جديدة والذي حصل على وسط حسابي بمقدار (٤,٢٣٥) ونسبة مئوية بلغت (٨٤,٧١٪). وفيما يرتبط بالمتغير الثالث عشر الخاص بمدى قدرة الديوان على وضع وتصميم الأطر المناسبة لأداء أنواع الرقابة المختلفة وفقاً للمتغيرات الجديدة بخصوص البرامج والمعايير والإمكانيات البشرية والمادية والذي حصل على وسط حسابي بمقدار (٤,٣٥٣) ونسبة مئوية بلغت (٨٧,٠٦٪). أما المتغير الرابع عشر فإنه يتناول مساهمة الديوان ومشاركته في تطوير النظم المحاسبية الموحدة المعتمدة بما يتناسب والمتغيرات الجديدة والذي حصل على وسط حسابي (٤,٣٥٣) ونسبة مئوية (٨٧,٠٦٪). أما المتغير الخامس عشر فإنه يتناول مدى قدرة الديوان على أداء دوره في ظل الجهاز الرقابي والتفتيشي الجديد التي يضم فضلاً عنه هيئة النزاهة والمفتش العام ومدى قدرته على المساهمة الفاعلة في هذا الإطار والذي حصل على وسط حسابي بلغ (٤,٥٢٩) ونسبة مئوية بلغت (٩٠,٥٩٪).

يعني انه في اغلب الحالات يكون التغير في الظاهرة الأولى مصحوبا بتغير في الظاهرة الثانية . وعلى هذا الأساس فقد اظهر التحليل وجود علاقة ضعيفة جدا بين المتغيرات البيئية واداء الديوان، إذ بلغ المعامل (٠,٣٥٩)، وعند مقارنة القيمة الجدولية لمعامل الارتباط التي بلغت (٠,٤١٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بقيمة T المحسوبة التي بلغت (١,٥٩٦) يتضح من ذلك انه رغم ضعف العلاقة بين المتغيرين ألا أن العلاقة معنوية ، أي أن المتغيرات البيئية ذات تأثير مهم في متغيرات أداء الديوان على الرغم من أن الأداء انحصائي لا يعكس علاقة بينهما.

ثانيا - استجابة متغيرات أداء ديوان الرقابة العالية لآثار المتغيرات البيئية :

تم اعتماد معادلة الانحدار لبيان استجابة أداء الديوان لآثار المتغيرات البيئية، وفي هذا المجال تم حساب ذلك من خلال حساب اثر كل المتغيرات البيئية في كل متغير من متغيرات أداء الديوان وكالاتي :

١. استجابة الديوان من خلال استحداث وتطوير برامج العمل للمتغيرات البيئية : يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (١,٥٨) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥). وهو ما يؤكد عدم معنوية استجابة هذا المتغير إلى المتغيرات البيئية وكما موضح بالجدول (٣) .

الجدول (٣) /تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحدار	٥	٣,٢٨٩٦	٠,٦٥٧٩	١,٥٨
أبوا في	١١	٤,٥٩٢٧	٠,٤١٧٥	

وعلى أساس النتائج أعلاه يمكن الإشارة إلى أن أبرز النتائج المتحققة في مجال أداء الديوان برأي اللجنة تتمثل على التوالي (مساهمة الديوان في تفعيل الهيكل الرقابي والتفتيشي، استحداث برامج العمل وفقا للمتغيرات الحاصلة، تطوير معايير وقواعد إرشادية بشكل مستمر، القدرة على وضع الأطر المناسبة للعمل، المساهمة في تطوير النظم المحاسبية الموحدة، المساهمة في تطوير الوحدات الخاصة للرقابة، للديوان المرونة في أجراء أنواع من الرقابة غير المتوقعة، التدريب المستمر للمراقبين) .

علاقة واطر المتغيرات البيئية في أداء ديوان الرقابة العالية باستخدام معامل الارتباط ومعادلة الانحدار

يتناول هذا المحور بيان العلاقة والتأثير بين المتغيرات البيئية والمتغيرات الخاصة بأداء ديوان الرقابة العالية في العراق من خلال التحليل الإحصائي المعتمد على معامل الارتباط لإيضاح العلاقة بين تلك المتغيرات، إلى جانب استخدام معادلة الانحدار لبيان استجابة متغيرات أداء ديوان الرقابة العالية لآثار المتغيرات البيئية في العراق وكالاتي:

أولا- علاقة المتغيرات البيئية الحاصلة في العراق بأداء ديوان الرقابة العالية :

تم الاعتماد على معامل الارتباط لإيضاح العلاقة بين المتغيرين، إذ إن وجود الارتباط لا يعني أن كل تغير في إحدى الظاهرتين موضوع الدراسة يتبعه حتما تغير في الظاهرة الأخرى، وإنما

استجابة الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية المذكورة. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في هذا المتغير، فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٤).

أما إطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لمتغير استحداث وتطوير برامج العمل في الديوان، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (٤١,٧٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية، أي أن نسبة (٥٨,٣٪) من متغير استحداث وتطوير برامج العمل تفسرها متغيرات أخرى غير المتغيرات البيئية، وهو ما يؤثر ضعف

الجدول (٤) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٤٢٠	٠,٨٤
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٢٩١	١,١١
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٠٨٧	١,٨٨
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة .	٠,٦٨٦	٠,٤١
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٠٦٩	٢,٠٢

٢. استجابة الديوان من خلال التوسع في حجم ونوع الإبلاغ عن النتائج الرقابية بشكل حر للعضوات البيئية : يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (١,٣٦) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥). وهو ما يؤكد الاستجابة غير المعنوية للإداء في هذا المجال للمتغيرات البيئية المطروحة وكما موضح بالجدول (٥) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير على الترتيب هي فقط (المتطلبات القانونية، ظاهرة الفساد الإداري)، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير على هذا المتغير.

الجدول (٥) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	٦,٦٩٤٥	١,٣٣٨٩	١,٣٦
ألبواقي	١١	١٠,٨٣٤٩	٠,٩٨٥٠	

أما إطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لمتغير التوسع في حجم ونوع الإبلاغ عن النتائج الرقابية ، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعريف عن ذلك حيث بلغت قيمته (٣٨,٢٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية لطبيعة هذا المتغير من خلال المتغيرات البيئية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية

التي كان لها تأثير معنوي فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٦)

الجدول (٦) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٣٤١	٠,٩٩
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٤٧٩	٠,٧٣
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٢٠٦	١,٣٤
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠,٣٦٧	٠,٩٤
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٨٢٩	٠,٢٢

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هناك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح عدمية استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

٢. استجابة الديوان من خلال المساهمة في تحديد متطلبات المراجعة الخاضعة للرقابة للمؤسسات البيئية : يظهر تحليل

النتائج أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٧٠) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) .وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (٧) .

الجدول (٧) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحدار	٥	٣,٦٤٤	٠,٧٢٩	٠,٧٠
ألواني	١١	١١,٤١٥	١,٠٣٨	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لدور الديوان في تطوير الوحدات الخاضعة للرقابة، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (٢٤,٢%) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في هذا المتغير وبما يساعد على تحديد أوجه الضعف في الملائمة والتأثير، فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٨).

الجدول (٨) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٩٥٧	٠,٠٦
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٢١٤	١,٣٢
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٦٢٢	٠,٥١
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠,٥٦٥	٠,٥٩
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٩٦٤	٠,٠٥

وهو ما يؤكد الاستجابة الضعيفة في هذا المجال
وكما موضح بالجدول (٩)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس
هناك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا
المتغير مما يوضح ضعف المتغيرات البيئية في
التأثير أو ضعف استجابة أداء الديوان في هذا
المجال للمتغيرات البيئية.

**٤. استجابة الديوان من خلال الاهتمام
بنظم الرقابة الداخلية للوحدات
الخاضعة للرقابة للمتغيرات البيئية :**
يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت
(١,٥٠) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠)
بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥)

الجدول (٩) // تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	١١,٤١٦	٢,٢٨٣	١,٥٠
أبواقي	١١	١٦,٧٠٢	١,٥١٨	

٥. استجابة الديوان من خلال الاهتمام

البيئية لدور الديوان في تطوير نظم الرقابة الداخلية
للوحدات الخاضعة للرقابة، فقد بلغت قيمة معامل
التحديد (٤٠,٦٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير

متدنية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في هذا المتغير، فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١.٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وكما موضح بالجدول (١٠).

الجدول (١٠) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠.٠٧٠	٢.٠١
٢. التحولات الاقتصادية .	٠.٦٩٩	٠.٤٠
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠.٨٠١	٠.٢٦
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠.٦٠٧	٠.٥٣
٥. المتطلبات القانونية .	٠.٢٧٦	١.١٥

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير تتمثل بالمتغيرات السياسية فقط، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير على هذا المتغير

٥. استجابة الديوان من خلال تقويم أدائه وفق معايير يتم تحديثها تبعاً

للمتغيرات البيئية: يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٣.٠٥) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣.٢٠) بدرجة حرية (٥، ١١) وبمستوى معنوية (٠.٠٥). وهو ما يؤكد ضعف معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (١١).

الجدول (١١) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	٩.١٦٣٩	١.٨٣٢٨	٣.٠٥
ألبواقي	١١	٦.٦٠٠٨	٠.٦٠٠١	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لمتغير تقويم الأداء وفق معايير محدثة، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (٥٨.١٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير

جيدة نسبياً. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان، فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T

الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (١٢).

الجدول (١٢) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٤٣٨	٠,٨٠
٢. التحولات الاقتصادية.	٠,٤٩٨	٠,٧٠
٣. ظاهرة الفساد الإداري.	٠,٠٠٩	٣,١٥
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠,٩٠٠	٠,١٣
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٩٣٦	٠,٠٨

الخاضعة للرقابة للمتغيرات البيئية :

يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٢٨) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (١٣) .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير تمثل بظاهرة الفساد الإداري فقط، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير على هذا المتغير .

٦. استجابة الديوان من خلال وجود نظام للمعلومات لجمع ونشر البيانات حول البرامج ونتائج البرامج والوحدات

الجدول (١٣) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F
الانحدار	٥	١,٣٦٥٣	٠,٢٧٣١	٠,٢٨
ألبواقي	١١	١٠,٨٧٠٠	٠,٩٨١٢	

لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في تحديد ما وكما موضح بالجدول (١٤).

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لوجود نظام معلومات لدى الديوان، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (١١,٣٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية جدا. أما المتغيرات البيئية الفرعية التي كان

الجدول (١٤) / القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٨٩١	٠,١٤
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٩٧٥	٠,٠٣
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٤٤٣	٠,٨٠
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠,٧٥٥	٠,٣٢
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٨١٠	٠,٢٥

للمتغيرات البيئية : يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٣٣) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (١٥) .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هناك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح ضعف المتغيرات البيئية في التأثير أو ضعف استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

٧. استجابة الديوان من خلال وجود معايير وقواعد إرشادية للعمل يتم تطويرها بشكل مستمر تبعاً

الجدول (١٥) // تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	٠,٧٧٠٥	٠,١٥٤١	٠,٣٣
أبواقي	١١	٥,١١١٩	٠,٤٦٤٧	

الجدول (١٦) // القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٩٠٥	٠,١٢
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٢٤٦	١,٣٢
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٩٨٩	٠,٠١
٤. متغيرات استخدام	٠,٩٣٣	٠,٠٩
التكنولوجيا الحديثة .	٠,٩٧٦	٠,٠٣
٥. المتطلبات القانونية .		

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لوجود معايير وقواعد للعمل يتم تطويرها باستمرار لدى الديوان، فقد بلغت قيمة معامل التحديد (١٣,١٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية جداً. أما المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان في هذا المجال فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (١٦) .

بقية T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (١٨) .

حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هناك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح ضعف استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

٨. استجابة الديوان من خلال توفر السلطات القانونية لمراقبة أنواع المشاريع وبأنواع الرقابة المختلفة للمتغيرات البيئية: يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (١,٣٦) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة وكما موضح بالجدول (١٧) .

الجدول (١٧) / تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحاد	٥	٨,٤٨٣	١,٦٩٧	١,٣٦
ألبواقي	١١	١٣,٧٥٢	١,٢٥٠	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير تمثل بالمتطلبات القانونية فقط .

٩. استجابة الديوان من خلال الإطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالوحدة للمتغيرات البيئية: يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٧٨) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (١٩) .

الجدول (١٩) // تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحاد	٥	٧,٢٦٧	١,٤٥٣	٠,٧٨
ألبواقي	١١	٢٠,٦١٦	١,٨٧٤	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لتوفر السلطات القانونية ، فقد تم استخدام معامل التحديد حيث بلغت قيمته (٣٨,٢٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان ، فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة

المعلومات للوحدات الخاضعة للمراقبة ، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية على قدرة الديوان في الإطلاع على كافة

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لهذا المتغير، فقد تم استخدام معامل التحديد للتصير عن ذلك حيث بلغت قيمته (٤٠,٤%) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية. أما المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٢٢).

الجدول (٢٢) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٤٥٠	٠,٧٨
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٧٧٨	٠,٢٩
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٥٠٢	٠,٦٩
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة .	٠,٠٣٤	٢,٤٢
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٣٤٠	١,٠٠

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير تمثل بمتغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة فقط.

١١. استجابة الديوان من خلال إجراء التحريبات العشوائية للعراقيل واستخدام العراقيل العشوائية للتحريبات العشوائية:
يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٣٠) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥). وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة وكما موضح بالجدول (٢٣).

بلغت قيمته (٣٦,١%) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٢٠).

الجدول (٢٠) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٨٦٧	٠,١٧
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٤٧٨	٠,٧٣
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٨٩١	٠,٥٤
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة .	٠,٤٤٨	٠,٧٧
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٣٦٩	١,١٦

إن يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هنالك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح ضعف استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

١٠. استجابة الديوان من خلال وجود حراسه وبرامجه وتقويم البرامج في مجال الحاسب ورقابة الأداء والرقابة البيئية والاجتماعية للمتغيرات البيئية:
يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (١,٤٩) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥). وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة في هذا المجال وكما موضح بالجدول (٢١).

الجدول (٢١) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	٢,٨٩٦	١,٥٧٩	١,٤٩
ألباقي	١١	١١,٦٣٣	١,٠٥٨	

الجدول (٢٣) // تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	١,١٧١٢	٠,٢٣٤٢	٠,٣٠
ألبوا في	١١	٨,٥٩٣٥	٠,٧٨١٢	

بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) وهو ما يؤكد معنوية ضعيفة الاستجابة وكما موضح بالجدول (٢٥).

الجدول (٢٥) // تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الانحدار	٥	٤,٧٢٥٣	٠,٩٤٥١	٢,٤٠
ألبوا في	١١	٤,٣٣٣٦	٠,٣٩٤٠	

ولتحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية من خلال استخدام معامل التحديد حيث بلغت قيمته (٥٢,٢٢٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير جيدة نسبياً. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٢٦).

الجدول (٢٦) // القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٦٩١	٠,٤١
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٣٠٨	١,٠٧
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٠٧٤	١,٩٧
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة .	٠,٠١٣	٢,٩٤
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٣٦٥	٠,٣٦

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية لهذا المتغير ، فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (١٢,٠٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية جداً. أما المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٢٤).

الجدول (٢٤) // القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٥٩٢	٠,٥٥
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٥٧١	
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٥٩٦	٠,٣٠
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة .	٠,٥٧٢	
٥. المتطلبات القانونية .	٠,٤٨٧	٠,٠٤
	٠,٧٢	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هناك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح ضعف المتغيرات البيئية في التأثير أو ضعف استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

٢. استجابة الديوان من خلال توفر العروة اللازمة للقيام بأنشطة الرقابة ظهر المتوسطة تبعاً للمتغيرات البيئية: يظهر تحليل التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٢,٤٠) في حين

الجدول (٦٨) القيم الإحصائية لمعاملة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية .	٠,٠٣٩	٢,٣٤
٢. التحولات الاقتصادية .	٠,٦٥٣	٠,٤٦
٣. ظاهرة الفساد الإداري .	٠,٥٦٠	٠,٦٠
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة	٠,٦٣٢	٠,٤٩
٥. المتطلبات القانونية .	٠,١٩٨	١,٨١

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير على الترتيب (المتغيرات السياسية، المتطلبات القانونية) ، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير .

١٤. استجابة الديوان من خلال دورها في تطوير النظم المحاسبية الموحدة : يظهر تحليل التباين

أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٠,٢٦) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة وكما موضح بالجدول (٢٩)

الجدول (٢٩) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحاد	٥	٠,١٦٧٢	٠,٠٣٣٣	٠,٢٦
أبواب	١١	٣,١٦٥٦	٠,٢٩١٤	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية فقد تم استخدام معامل التحديد للتعبير عن ذلك حيث بلغت قيمته (١٠,٧٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية جدا. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان، إذ تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير على الترتيب (متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة، ظاهرة الفساد الإداري) ، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير على هذا المتغير .

١٢. استجابة الديوان من خلال القدرة على وضع الاطر المناسبة لأداء أنواع الرقابة المختلفة : يظهر تحليل التباين أن

قيمة F المحسوبة قد بلغت (١,٦٩) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥) . وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة وكما موضح بالجدول (٢٧) .

الجدول (٢٧) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
الاتحاد	٥	١,٦٨٧٥	٠,٣٣٧٥	١,٦٩
أبواب	١١	٢,١٩٤٨	٠,١٩٩٥	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية فقد تم استخدام معامل التحديد الذي بلغت قيمته (٤٣,٥٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير متدنية. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان فقد تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٢٨) .

الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٣٢).

الجدول (٣٢) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية.	٠,٧٣٦	٠,٣٤
٢. التحولات الاقتصادية.	٠,٧٠٨	٠,٣٨
٣. ظاهرة الفساد الإداري.	٠,٥١٠	٠,٦٨
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة.	٠,٠١٧	٢,٨٢
٥. المتطلبات القانونية.	٠,١٧٤	١,٤٤

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات البيئية ذات التأثير المعنوي في هذا المتغير تتمثل بمتغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة فقط، وفي نفس الاتجاه يوضح ذلك ضعف المتغيرات البيئية الأخرى في التأثير.

استنتاجات:

١. تشير نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الوسط الحسابي ونسبة مئوية إلى أن العينة أكدت أهمية العوامل البيئية المذكورة وتأثيرها في أداء الديوان حيث حصلت على أعلى وسط حسابي بلغ (٤,٤٢٤) ونسبة مئوية (٨٨,٤٧٪)، فيما كانت آرائهم حول استجابة أداء الديوان للمتغيرات البيئية بوسط حسابي أقل إذ بلغ (٣,٩٦٥) ونسبة مئوية (٧٩,٣٠٪).
تلك المتغيرات ودورها المؤثر في أداء الديوان إلا أن أداء الديوان لم يستجب بشكل جوهري لتلك المتغيرات.

٢. يوضح التحليل الإحصائي باستخدام معامل الارتباط أن هناك علاقة ضعيفة جداً إذ بلغ معامل ارتباط (٠,٣٥٩) بين البيئة وأداء الديوان إلا أنها في نفس الوقت تعد معنوية بدرجة كبيرة إذ بلغت قيمة المحسوبة (١,٥٩٦) مقارنة بقيمتها الجدولية

الجدولية التي تبلغ (١,٧٥٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وكما موضح بالجدول (٣٠).

الجدول (٣٠) القيم الإحصائية لمعادلة الانحدار

المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة
١. المتغيرات السياسية.	٠,٧١٥	٠,٣٧
٢. التحولات الاقتصادية.	٠,٥٩٩	٠,١٣
٣. ظاهرة الفساد الإداري.	٠,٣٤٧	٠,٩٨
٤. متغيرات استخدام التكنولوجيا الحديثة.	٠,٩٢٠	٠,١٠
٥. المتطلبات القانونية.	٠,٣٩٩	٠,٣٦

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ليس هنالك متغيرات بيئية ذات تأثير معنوي في هذا المتغير مما يوضح ضعف المتغيرات البيئية في التأثير أو ضعف استجابة أداء الديوان في هذا المجال للمتغيرات البيئية.

١٥. استجابة الديوان من خلال دورته في تفصيل الهيكل الرقابي والتفتيشي تبعاً للمتغيرات البيئية، يظهر تحليل

التباين أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (٢,٢٩) في حين بلغت قيمة F الجدولية (٣,٢٠) بدرجة حرية (٥,١١) وبمستوى معنوية (٠,٠٥). وهو ما يؤكد عدم معنوية الاستجابة وكما موضح بالجدول (٣١) الجدول (٣١) تحليل التباين

تحليل التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة
أبواحي	١١	٢,٠٧٣٩	٠,١٨٨٥	

أما بإطار تحديد درجة تفسير المتغيرات البيئية فقد تم استخدام معامل التحديد البيئي حيث بلغت قيمته (٥١,٠٪) وهو يشير إلى نسبة تفسير جيدة نسبياً. ولتحديد المتغيرات البيئية الفرعية التي كان لها تأثير معنوي في أداء الديوان، إذ تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة مقارنة بقيمة T

المستفيدون إزاء نوع وحجم استجابة الديوان لمتطلبات هذه المتغيرات .

٢. استحداث وتطوير برامج العمل التي تتناسب وتتامي ظاهرة الفساد الإداري والمتطلبات القانونية إزاء ذلك وبما يساهم في تفعيل الهيكل الرقابي والتشغيبي في العراق .

٣. التوسع في حجم ونوع الإبلاغ عن النتائج الرقابية ولكل الأطراف المستفيدة وبما يتناسب والتحولات السياسية والاقتصادية المراد وضع وتدعيم مرتكزاتها وهو ما يدعم ثقة الأطراف المستفيدة ويعزز دور الديوان والمهنة في البناء الجديد .

٤. المساهمة في توجيه وتطوير الوحدات الخاضعة للرقابة بشكل مستمر وتبني الدور التشغيلي والتوجيهي لإدراك ملامح التغيرات الاقتصادية الناجمة في ضوء متطلبات وأسس الهيكل الاجتماعي في العراق .

٥. التوفيق المستمر والمنهجي لأداء أجهزة الرقابة وفق معايير يتم تحديثها مع التغيرات والمتطلبات الحاصلة في بيئة العمل، وبما يدعم بناء وتطوير نظام للمعلومات قاعلي و متميز لجمع ونشر البيانات حول البرامج ونتائجها وأداء المراقبين والوحدات الخاضعة للرقابة .

٦. إجراء وتبني دراسات وبرامج ارتكازية للبدء في تطوير الأداء في مجال الحاسب ورقابة الأداء والرقابة البيئية والاجتماعية .

٧. إجراء التدريب المستمر للمراقبين واستخدام الخبراء الخارجيين للقيام بأنواع من الرقابة غير المتوقعة استجابة للمتغيرات الجديدة ، والمساهمة في تنمية القدرة على وضع الأطر المناسبة لأداء أنواع الرقابة المختلفة ، وتفعيل دور مختلف أجهزة الرقابة في اقتراح الحلول والمعالجات لتطوير النظم المحاسبية الموحدة بما يتناسب والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل .

التي بلغت (١٢،٠) مما يشير بأهمية المتغيرات البيئية في أداء الديوان رغم أن الديوان لم يستجب لأثرها في أداءه .

٣. تشير نتائج التحليل الإحصائي باستخدام معادلة الانحدار لتحديد درجة استجابة الديوان للمتغيرات البيئية الحاصلة، إذ تبين النتائج أن كافة متغيرات أداء الديوان تحت البحث كانت عديمة المعنوية لتلك المتغيرات ، مما يدل على الضعف الكبير جدا في استجابة الديوان لهذه المتغيرات، وبالتالي كانت المتغيرات البيئية لا تفسر الأجزاء بسيطا جدا من طبيعة الأداء المعتمد من قبل الديوان، وإن هذا الجزء البسيط يمثل في تأثير أداء الديوان في بعض المجالات المحددة ببعض المتغيرات البيئية أحيانا والتي تمثلت على الترتيب حسب درجة تأثيرها كآلاتي (الفساد الإداري، المتطلبات القانونية، التكنولوجيا الحديثة، المتغيرات السياسية) . ولابد من التأكيد على أن حجم ونوع الاستجابة كان جزئيا وغير مؤثر ومحسوس على المستوى الكلي .

٤. رغم اعتراف المينة بأهمية المتغيرات البيئية الحاصلة والمؤثرة في أداء الديوان إلا أنه لم تؤخذ بنظر الاعتبار بشكل مهم وأساسي مما يؤكد ضعف الأداء والقدرة على مواكبة بيئة العمل في ظل شروط ومقاهيم النظرية الشرطية، مما يعني وفق ذلك كله رفض فرضية البحث التي تؤكد استجابة كبيرة للديوان لتلك المتغيرات البيئية .

التوصيات:

وفقا للنتائج التي تم التوصل لها يتطلب اقتراح والتوصية بالآتي :

١. أدراك نوع وحجم المتغيرات البيئية الحاصلة في العراق ودرجة تأثيرها في أهداف ودور ونطاق وبرامج عمل الديوان والتوقعات التي يتبناها

٦. Lee, Tom, Corporate Audit

Theory, Chapman & Hall, U.S., ١٩٩٢.

٧. Flint, David, Philosophy and Principles of Auditing An Introduction, Macmillan Education, ١٩٨٨.

٨. Watson, David J., Contingency

Formulations of Organizational Structure: Implications For Managerial Accounting, Managerial Accounting : The Behavioral Foundations, University of Illinois, US, ١٩٧٩.

٩. Elliott, Robert K., The Third Wave Breaks On The Shores of Accounting, Accounting

Horizons, vol. ٦, No. ٢, AAA, June, ١٩٩٢.

١٠. Wood, Stephen, A Reappraisal of The Contingency Approach To Organization, The Journal of Management Studies, October, ١٩٧٩.

١١. Sathe, Vijay, Contingency Theories of Organizational Structure, Managerial Accounting: The Behavioral Foundations, University of Illinois, US, ١٩٧٩.

المصادر:

١. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ، اتفاقيات واشنطن، مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية، العدد الأول، حزيران ، ١٩٩٣

٢. زهير ، احمد خلف ، الاتجاه الشرطي للمحاسبة الإدارية ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦.

٣. الجوهري، كريمة علي كاظم، الرقابة المالية، ط٢، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٩.

٤. Gordon, Lawrence A. & Millir, Danny, A Contingency Framework For The Design of Accounting Information Systems ,Accounting, Organizations and Society, vol. ١, no. ١, pergamon press, U.K., ١٩٧٦.

٥. Otley, David T., The Contingency Theory Of Management Accounting: A Achievement And Prognosis , Accounting, Organizations and Society, vol. ٥, no. ٤, pergamon press, U.K., ١٩٨٠.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
KUFA UNIVERSITY
COLLEGE OF ADMINISTRATION & ECONOMIC

AL-GHAREE

FOR ECONOMICS AND
ADMINISTRATION SCIENCES